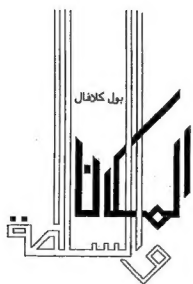


بول كلافال

المسألة

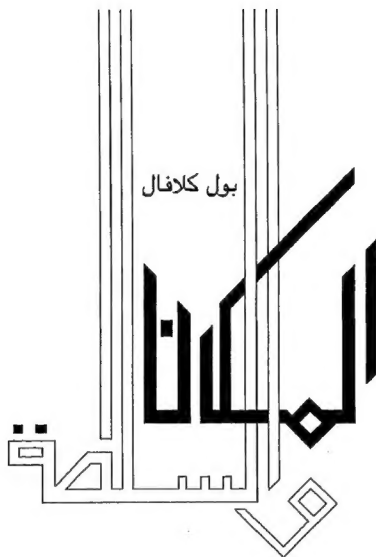
تَرْجَمَةٌ
د. عبد الأمير البراهيم شمس الدين



جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
1410هـ - 1990م

 **المؤسسة العامة للحفظ والنشر والتوثيق**

بيروت - المحرر: شارع النيل - طابق ٥
هاتف: ٨٠٧٢٢٨ - ٨٠٧٢٠٧ - ٨٠٧٢٩٦
ص. ب. ٦٣١١ / ١١٣ بكتس ٢٠٦٦٥١٤ - ٢٠٦٨٠٠



شركة
د. عبد الكريم إبراهيم شعس المير

المؤسسة الجامعية للدراسات والبحوث والتدريب

هذا الكتاب ترجمة :

Espace et Pouvoir

Par

Paul Claval

مقدمة

عندما اخترت ترجمة هذا الكتاب استوقفتني عنوانه المختصر بالرغم من مضمونه الشامل ، وتساءلت ماذا يعني الكاتب في عنوان كتابه Pouvoir Espace وماذا يقصد في الكلمة الأولى ، أهو المكان أو الاتساع أو المدى أو الامتداد . . . وكلها معان للكلمة . كذلك ماذا يريد بالكلمة الثانية وهي تعني القدرة بمفهومها العام وما هو معمول به اليوم أو السلطة الذاتية للفرد أو المؤسسة سياسية كانت أو إجتماعية أو دينية ؟

وتفكرت هل أجعل العنوان : امتداد السلطة أو القدرة ، أو أفضل عنواناً آخر اتساع السلطة، مدى السلطة ، أو قلب الوضع فأقول السلطة عبر المكان ، أو السلطة والمدى أو المكان . . كلها عناوين تصح وتثير الحيرة .

وأخيراً دخلت الى المضمون والجوهر فوجدت فيه :

استعراضاً شيقاً للمجتمعات في بنائها وارتقائها من الأسرة الى العشيرة والقبيلة والدولة البدائية ثم الدولة واتحاد الدول .

لوحة لكيفية بروز السلطة في القديم القديم قبل الحضارات ، ثم في عصرها ويعدها ، والاشكال التي أخذتها والأصول التي نبئت منها . ومنها ما يكون نابعاً من أديان سهاوية وقوى عليها وكلاء على الأرض يمارسون فيها سلطتهم تارة في جو من السلام وتارة أخرى في جو من العنف ، أو عن أيديولوجيات وعقائد موروثية تغفلها طقوس وشعائر ، أو تكون ناشئة عن تركة موروثية لسلالة أو عرق تغذيها مصابغات ومخالفات . . أو تكون نتيجة صراع وثورات أو أيديولوجيات سياسية وقومية . . إن نتيجة لامتناك الأراضي أو موارد الطاقة أو التقدم التقني . . وكلها مواضيع شيقة تهذب القارئ لقراءتها وتفتح أمامه أفقاً واسعاً من المعرفة بالسلطات وأنواعها من دكتاتورية

استبدادية أو إقطاعية أو ليبرالية أو اشتراكية ثم شيوعية ووجهها البارز الكليانية أو الكلية كما يحلو للبعض هذه التسمية .

أما فيما يخص المكان ودوره في هذا الكتاب :

يعتبر الكاتب أن ضيق المكان أو اتساعه ، إنسياطه أو تساميه للعلو، شيوعه أو تعيين حدود له ، طبيعته ومناخه ، تداخله أو استقلال أجزائه . . كلها أمور تغير من شكل الصورة الحقيقية للمجتمع ومن ثم للسلطة ، أي أن للمكان تأثيراً كبيراً على قيام السلطة واستقلالها .

ويعد أن يتوصل الكاتب لربط المكان بالسلطة مستعرضاً ماضيها منذ العصر القديم والحارات المتعددة وصولاً الى العصر الحاضر ، عصر التقنيات والرساميل والقوى العسكرية والنوية والايديولوجيات السياسية يضعنا في التساؤل الذي يعرضه : « هل ان المجتمع في مشكلة ؟ » هل يبقى على ما هو عليه الآن . تارة يجيب بنعم وطوراً بلا وفي الكتاب أسبابه لهذه الاجابة أو تلك ، لكنه يتهي الى القول : المسألة ليست مسألة خير أو شر ، تغير كلي أو ركود غير متناه ، فلا يوجد حل كامل في عالم غير كامل . فإما أن يتابع البشر التضحية بتنظيم المجتمع في سبيل البحث عن المثل الاسمي الممكن ، وإما أن يقبلوا المصلحة الجميع ، العمل بولاية بدونها لا يوجد بناء سياسي قابل للحياة .

وأراني أقف مجدداً عن كلمة ولاية أو فلنقل سلطة للكلمة الفرنسية autorité التي يستعملها الكاتب الى جانب كلمة pouvoir في نفس السطر حتى أنه يدمجها معاً ليقول autorité-pouvoir أو pouvoir-authorité وهو يكون بالتأكيد قاصداً مفهومين لا معنى واحداً .

وحيث انني استنتجت من مضمون الكتاب وتفصيله أنه يعني بكلمة autorité السلطة المفوضة أو الفعلية أو الولاية كما يفسرها الدكتور سليم حداد في القاموس الذي ترجمه للمؤلفين رمون بودون وفرانسوا بوريكو (المعجم النقدي في علم الاجتماع الصادر عن المؤسسة الجامعية للدراسات مجد - بيروت) .

وبما أن كلمة pouvoir، تنطوي على معنى القدرة من جهة والسلطة الكامنة ، وإن كانت تعني في الكتاب هذا المفهوم وذاك .

لهذه الأسباب كلها جعلت ترجمة عنوان الكتاب : المكان والسلطة وعنوان pouvoir سلطة و autorité ولاية بما يفيد التفويض .

والله أسأل التوفيق .

المترجم

مدخل

العلوم الاجتماعية معرضة للاختناقات . منذ بعض السنوات، وضع الباحثون في المقام الأول ، دور السلطة ، السيطرة ، التأثير والولاية(*) . ومنذ عشرين سنة أو ثلاثين ، كان التركيز بصورة خاصة على الطرق الآلية للعمل ، اللإرادية والتنظيمات اللاشعورية المؤاتية ؛ الأمر الذي يقتضي إيضاحه اليوم هو أن العمل الاجتماعي ليس خالصاً : خلف ردات الفعل التي تحد في الظاهر من قدرة الافراد ، تتكشف مثالية تحجب الطرق الآلية الحقيقية للعمل ، وتبحث على نسيان الأثر غير المتكافئ للمفرقاء وللمُذنين أسسوا القواعد الاجتماعية ومن يستفيدون منها .

تبدو السلطة هكذا كأنها عنصر تفسير لا غنى عنه . لكننا نستند إليها أكثر مما نحللها : ننقض النماذج التقليدية للتوازن لنؤكد على وجود نزاعات وتوترات هناك حيث لا نشاهد سوى الانسجام والاتفاق . في الكتلة الهائلة للمنشورات التي تعطي الحصة الكبيرة للسيطرة ، من المدقش أن نلاحظ فقر الأفكار حول طبيعة السلطة ، تنوع مظاهرها ، ومكانها في مجموع البنية الاجتماعية .

بالنسبة لمن لا يهتم بالأشكال الملموسة للحياة الاجتماعية ، للترابط المكاني للمجموعات ، للروابط التي توحدنا وللمحدود التي تفصل بينها والمناطق التي تنتشر فيها ،

(*) يميز الكاتب بين تعبيرين سبدا ذكرهما وشرحهما في هذا الكتاب وهما *autorité* و *pouvoir* حتى أنه يجمع الكلمتين ليؤلف منهما كلمة واحدة ، ومن فحوى ما يقصده واستناداً إلى قاموس المنهل وإلى المعجم القندي لعلم الاجتماع ، تأليف ريمون بودون وفرانسوا بوريكو ، الذي ترجمه إلى اللغة العربية د. سليم حداد ، رأيت أن اعتمد كلمة سلطة مقابل *pouvoir* وكلمة ولاية مقابل *autorité* مع الإشارة إلى أن البعض يعتمد كلمة قبلية للأولى وسلطة للثانية .

والمترجم .

تبدو هذه الثغرات ، بلا ريب ، انها غير هامة : ألا يكفي القول بأن جماعة ، طبقة أو فرداً ، هم قادرون أن يفرضوا إرادتهم على الآخرين ، لتفسير كل شيء ؟ يبدو الأمر هكذا ، ولكن الحقيقة هي عكس ذلك ، فهذا يعني تجاهل أثر المسافة والامتداد : وفقاً لتصرف الانسان تجاه الآخرين ، كأن يفرض إرادته بالقوة ويجعلها مقبولة بفعل السلطة التي يملكها ، باستخدام مواهبه وجاذبيته التي يعرف كيف يكتسبها ، مستفيداً من مركزه الاقتصادي ووضعه الجغرافي ، أو من قدرته على إيجاد الحلول الجديدة وجعلهم يتبنونها . الحدود المكانية لتأثيره تختلف ؛ في بعض الحالات ، لا شيء يقف أمام اندفاعاته ، وفي غير حالات تتوقف سيطرته حالاً . تتشكل المجتمعات وفقاً لمعطيات علاقات غير متوازنة : بعض المجتمعات تكون حتماً قصيرة ، وهناك مجتمعات أخرى تجمع دون أن تفقد فاعليتها ، النقاط الأكثر تباعداً .

إن التأمل في روابط السلطة بالمكان هو سابق للتفكير الذي أوضح مفهوم ما ترمي اليه العلاقات الاقتصادية . هذا التفكير هو ناشئ عن الأعمال المعاصرة حول الاعلام والاتصال⁽¹⁾ وهو لا يعود لأكثر من عشرين سنة ، وقد كان غريباً جداً عن الجغرافية السياسية⁽²⁾ العائدة لبداية القرن الحالي ومتغيراتها المطبقة : الجغرافية السياسية⁽³⁾ التي تركت تفسيراتها النازية ذكرى مؤلمة . وبسبب فشلها في المسارات الأولية التي شكلت الهيئات الاجتماعية ، فإن هذه النظم قدمت تفسيرات جزئية جداً عن تكوين الدول ، وهي المسألة التي كرست لها كل جهودها . ولدة طويلة لم يقدم العلم السياسي أي اقتراح في هذا المجال ، فهو منذ القرن السابع عشر ، بدا وكأنه مجرد تفكير معياري أكثر مما هو نظرية

1. SHANNON (Claude E.), WEAVER (Warren), The mathematical theory of communication, Urbana, University of Illinois Press, 1949.
WESTLY (Bruce), MACLEAN (Malcolm, Jr.), A conceptual model for communication research, Journalism Quarterly, vol. 34, 1957, p. 31-38.
2. RATZEL (Friedrich), Politische Geographie, Munich et Leipzig, R. Oldenburg, 1897, 715 p.
VALLAUX (Camille), Le sol et l'Etat, Paris, Doin, 1911, 420 p.
MAULL (Otto), Politische Geographie, Berlin, Safari-Verlag, 1956, 624 p., Bonmreger, 1925, XVI-744 p.
3. HAUSHOFER (Karl), Grenzen in ihrer geographischen und politischen Bedeutung, Berlin, Grünwald Wownkel, 1927, VII-350 p.
KRISTOF (Ladis K.), The origins and evolution of geopolitics, The Journal of Conflict Resolution, vol. 4, 1960, p. 15-51.
DORPALEN (Andreas), The world of general Haushofer. Geopolitics in action, Port Washington (NY), Kennikat Press, 1942, XIX-337 p.
GYORGY (Andrew), Geopolitics, The New German Science, University of California Publications in International Relations, vol. 3, n° 3, 1944, p. 141-304.

إيجابية ، فقد تجاهل الثقل الذي يغير تطبيق المبادئ ولم يستطع أن يقدم شيئاً للجغرافيين . مما لا شك فيه أنه كانت هنالك ملامح كثيرة موزعة بين علم الاجتماع ، التاريخ ، وصف المؤسسات - أفضل الأمثلة على دراسة السياسة المتأخوذة في مضمونها المكاني أصله من هناك : ماكيندر Mackinder⁽⁴⁾ والأميرال Mahan⁽⁵⁾ استوحيا من التاريخ الاستراتيجي ، اندره سيففريد André Siegfried⁽⁶⁾ من علم الاجتماع ومن الاقتصاد ، مثل إيزاياه باومن Isaiah Bowman⁽⁷⁾ في الولايات المتحدة الأمريكية . استوحى آنسل Ansel⁽⁸⁾ من تاريخ السكان ودول القرون الوسطى . بقيت هذه الدراسات متباينة ولم تسمح بالتنسيق على أسس منطقية⁽⁹⁾ . لقد قلب علم التوجيه ونظرية الأنظمة أوضاع البحث ، الى علم سياسي ، وذلك بالتركيز على تحليل شبكات الاتصال ودوائر الاعلام .

ألا يقدم نموذج التنظيم الذاتي أو الضبط الذي تم التوصل اليه في نطاق العلوم التطبيقية ، مثلاً للتنظيم المباشر في كل هيئة سياسية ؟ من هنا كانت اطلاقه دافيد ايستن

4. MACKINDER (Halford), The geographical pivot of history, Geographical Journal, vol. 23, 1904, p. 421-437.

5. MAHAN (Amiral Alfred T.), The influence of sea power upon history, Boston, Little Brown, 1898; Londres, Sampson Low, 1894, XXIV-557 p.

6. SIEGFRIED (André), L'Angleterre d'aujourd'hui, Paris, G. Crès, 1924, II-318 p.

— Les Etats-Unis d'aujourd'hui, Paris, A. Colin, 1930, 362 p.

— Le Canada, puissance internationale, Paris, A. Colin, 1937, 234 p.

SIEGERIED (André), Tableau politique de la France de l'Ouest sous la III^e République, Paris, A. Colin, 1949, 140 p.

7. BOWMAN (Isaiah), Le monde nouveau, Paris, Payot, 1928, XV-623 p. Traduction de: The New World, Yonkers, World Book Company, 1921.

8. ANCEL (Jacques), Peuples et nations des Balkans, Paris, A. Colin, 1926, 220 p.

— Géopolitique, Paris, Delagrave, 1936, 120 p.

— Manuel géographique de politique européenne, tome I: L'Europe centrale, Paris, Delagrave, 1936, 472 p.

— Géographie des frontières, Paris, Gallimard, 1938, XI-309 p.

— Slaves et Germains, Paris, A. Colin, 1945, 224p.

9. GOTTMANN (Jean), La politique des Etats et leur géographie, Paris, A. Colin, 1952, 228 p.

Jones (Stephen B.), A unified field theory of political geography, Annals, Association of American Geographers, vol. 44, 1954, p. 111-123.

HARTSHORNE (Richard), Political Geography in the Modern World, The Journal of Conflict Resolution, vol. 4, 1960, p. 52-66.

David Easton⁽¹⁰⁾ و كارل ديوتش Karl Deutsh⁽¹¹⁾ ، من أجل اقتراح أطر جديدة للتحليل السياسي . استعان الأول بمفهوم النظام بشكل خاص ، أما الثاني فقد استلهم فكرة الاعلام ، لكن طريقتيهما كانتا متماثلتين ، فقد ركّزنا على تبادل المعلومات ، الأوامر ، التعليقات في الحياة السياسية .

وقد بدا واضحاً بعد ذلك ، إمكان بناء جغرافية سياسية جديدة : كان جاكسون Jackson⁽¹²⁾ قد تصور الفكرة في بداية الستينات ، وحاول سوجا Soja⁽¹³⁾ أن يحدد معالمها بعده بقليل . منذ ذلك الوقت ، بذلت محاولات تركيب مثل تلك العائلة لـ منجي وكاسبرسن Minghi و Kasperson⁽¹⁴⁾ ، لكن النتائج لم تكن عند مستوى الآمال⁽¹⁵⁾ ، والسبب في ذلك يرجع الى أن التفكير لم يكن كافياً حول السات النوعية

10. EASTON (David), *The political system*, New York, Knopf, 1953, 2^e éd., 1971, 378 p.
— *Analyse du système politique*, Paris, A. Colin, 1974, VII-492 p. Traduction de: *A systems analysis of political life*, New York, John Wiley, 1965.
11. DEUTSCH (Karl W.), *Nationalism and social communication*, Cambridge (Mass.), the MIT Press, 1953, 2^e éd., 1960, X-345 p.
— *The nerves of government*, New York, the Free Press, 1963, XXXVI-316 p.
— *The analysis of international relations*, Englewood Cliffs (N), Prentice-Hall, 1968, X-214p.
- FYE (Lucian W.) (ed), *Communications and political development*, Princeton, Princeton University Press, 1963, XIV-381 p.
12. JACKSON (W.A. Douglas), *Politics and geographic relationships. Readings on the nature of political geography*, Englewood Cliffs (N), Prentice-Hall, 1964, XII-411 p.
— SAMUELS (Marwyn S.), *Politics and geographic relationships. Toward a new focus*, Englewood Cliffs (NJ), Prentice-Hall, 1971, XI-515 p.
13. SOJA (Edward W.), *Communications and territorial integration in East Africa*, *East Lake Geographer*, vol. 4, 1968, p. 39-67.
— *The political organization of space*, Washington, Association of American Geographers, 1971, 54 p.
14. KASPERSON (Roger E.), MINGHI (Julian V.), *The structure of political geography*, Chicago, Aldine, 1969, XII-526 p.
15. BLIU (Harm J. de), *Systematic political geography*, New York, John Wiley, 1967, VIII-618 p.
COHEN (Saul B.), *Geography and politics in a divided world*, Londres, Methuen, 1964, XXIII-351 p.
MUIR (Richard), *Modern political geography*, Londres, Macmillan, 1975, VIII-262 p.
POUNDS (Norman J.G.), *Political geography*, New York, McGraw-Hill, 1963, X-422 p.
PRESCOTT (J.R.V.), *Political geography*, Londres, Methuen, 1972, 124 p.
SCHWIND (Martin), *Allgemeine Staatsgeographie*, Berlin, Walter de Gruyter, 1972, 589 p.

للاتصال السياسي - الى هذه المبادلات غير المتكافئة التي تشكل وقائع السلطة .

جاء فوكولت Foucault⁽¹⁶⁾ فيما بعد فقدم الطروحات في هذا المجال ، متعلقاً بتقنيات الرقابة والتوجيه ، وجعل نفسه المؤرخ الدقيق لـ « ارتهان » كبير بالهدم الكلاسيكي ، ثم لاراءات اصلاحية ، فقد تعود على اكتشاف الوسائل غير المعبرة في الظاهر ، التي بواسطتها تضغط الهيمنة الاجتماعية على أعضائها وذلك بأن تمارس تجاههم تحقيقاً دائماً تقريباً . هذه السلطة التي نحللها على هذا النحو هي ليست سلبية فقط : هي بالتأكيد قمعية ، ولكنها مع ذلك تجلبد ، مؤسسة من نوع حديث .

يلتقي فوكولت بذلك مع بعض الأبحاث التي أجريت قبلاً في الولايات المتحدة الأميركية خاصة ، حيث قام أصحاب النظريات التنظيمية⁽¹⁷⁾ بإحراز تقدم متوافق وتوجهات نظرية ممارسة السلطة .

جاءت أبحاث داهل Dahl⁽¹⁸⁾ تكمل وتشرح الأبحاث التي كان علماء السياسة والاجتماع قد كرسوها منذ مدة طويلة ، للتأثير الذي توجده الثروة - وتبين حدود تعميمات فلويد هنتر Floyd Hunter⁽¹⁹⁾ ورايت ميلز Wright Mills⁽²⁰⁾ ، وبعد جيل ، وروبرت ليند Robert Lynd⁽²¹⁾ .

مما لا ريب فيه ، أن الولاية لم تستوقف كثيراً الباحثين المعاصرين فهم لم يتعرضوا لها إلا من منطلق النقد ، طالما أنها بدت لهم صعبة التبرير في إطار علم اجتماعي أو علم سياسي . لم يشعر المؤرخون والفقهاء بنفس الصعوبة ، فهم ليسوا أصحاب نظريات عن

GUICHONNET (Paul), RAFFESTIN (Clande), *Géographie des frontières*, Paris, PUF, 1974, 224 p.

16. FOUCAULT (Michel), *Surveiller et punir*, Paris, Gallimard, 1975, 318 p.

17. ETZIONI (Amiail), *Modern organizations*, Englewood Cliffs (NJ), Prentice-Hall, 1964, VII-120 p.

18. DAHL (Robert), *L'analyse politique contemporaine*, Paris, Laffont, 1973, 216 p.

— Traduction de: *Modern political analysis*, Englewood Cliffs (NJ), Prentice-Hall, 1963.

— Qui gouverne? Paris, A. Colin, 1971, XVIII-373 p. Traduction de: *Who governs?*, Democracy and power in an American City, Yale, Yale University Press, 1961.

19. HUNTER (Floyd), *Community power structure*, Chapel Hill, University of North Carolina Press, 1953; New York, Doubleday, 1963, XVI-295 p.

20. MILLS (Wright), *The power elite*, New York, Oxford University Press, 1956, 423 p.

21. LYND (Robert S.), LYND (Helen M.), *Middletown*, New York, Harcourt Brace, 1929, 550 p.

— *Middletown in transition*, New York, Harcourt Brace, 1937, 604 p.

التطابق الكامل للوسائل مع الأهداف ، لكنهم يؤكدون على وجود سلطات معترف بها شرعية ممن هم خاضعون لها . عند هؤلاء كان جان غوتمان Jean Gottman⁽²²⁾ قد وجد أصل فكرة كتابة القِيم عن الأرض (إقليم) وهو أحد الذين ساهموا كثيراً في المعرفة الصحيحة للروابط بين السلطة والمكان (الحيز) .

سلطة ، ولاية ، سيطرة أو تأثير ، تلك هي الفئات التي جلدتها منذ أكثر من نصف قرن ، ماكس وير Max Weber⁽²³⁾ وقد اختارها التحليل الحديث كنقطة انطلاق . بمقدار ما تتغير الولاية والسلطة وفقاً لمذاهب الذين يمارسونها أو الذين يخضعون لها ، فإن إسهام التفكير المعباري منذ هوبز Hobbes ، لوك Locke وروسو Rousseau يلتقي ويندمج ، لكن بشكل جديد ، مع النظرية المعاصرة للمظاهر المكانية للسلطة .

ينطلق القسم الأول من هذا الكتاب ، من تعريف أشكال العلاقات غير المتكافئة لاستكشاف الطريقة التي ترتبط بواسطتها في المسافة والمدى ، والدلالات التي تربطها المجموعات البشرية بالمكان . هذا التأمل العام هو لازم لتوضيح ملامح كبرى لعلاقات السلطة في المجتمعات القديمة ، في الحضارات عبر التاريخ وفي البلدان الصناعية في عالم اليوم : سنأتي على تفصيل دقيق لذلك .

نحن لا نسعى في هذا الكتاب ، لمعالجة كل أشكال الجغرافية السياسية⁽²⁴⁾ . سنكتفي بمظهرها الأهم لتضهم البنية المكانية للمجتمعات . ونذكر فعل اللاتنامق الذي

22. GOTTSMANN (Jean), The significance of territory, Charlottesville, The University Press of Virginia, 1973, X-169 p.

23. WEBER (Max), Economie et société, Paris, Plon, 1971, XXI- 650 p.

24. SANGUIN (André-Louis), Géographie politique, Bibliographie internationale, Montréal , Les Presses de l'Université du Québec, 1976, XXI-232 p.

— L'évolution et le renouveau de la géographie politique, Annales de Géographie, Vol. 84 1975, p. 275-296.

— La géographie politique, Paris, PUF, 1977, 183 p.

COHEN (Saul B.), ROSENTHAL (Lewis D.), A geographical model for political system analysis, Geographical Review, vol. 61, 1971, p. 5-31.

BOESLER (K.A.), Verhandlungen zum Konzept der politischen Geographie, Die Erde, vol. 105, 1974, p. 7-33.

HEROLD (D.), Political geography und Geopolitics, Die Erde, vol. 105, 1974, p. 200-213.

HALL (Peter), The new political geography, Institute of British Geographers, Transactions, vol. 63, 1974, p. 48-52.

HONEY (Rex), Form, process and the political organization of space, The Professional Geographer, vol. 29, 1977, p. 14-20.

يجد ممارسة الحرية وفي نفس الوقت يحميها .

الدرس الكبير الذي نأخذه من وقائع السلطة ، هو أنه لا يوجد في نطاق المكان ، حرية بدون حد أدنى من التنظيم ، لكن هذا التنظيم هو تهديد لكل شخص ويقيد استقلال الاختيارات : إن ارتهانات الانسانية الحديثة ترجع في أصلها الى تطور السيطرة ، الضرورية مع ذلك لتكوين مساحات واسعة الحركة وسهلة الانتقال .

McCOLL (Robert W.), *The insurgent state: territorial bases of revolution*, Annals, Association of American Geographers, vol. 59, 1969, p. 613-631.

— *Geopolitical Themes in contemporary Asian Revolutions*, The Geographical Review, vol. 65, 1975, p. 301-310.

BRUNN (Stanley R.), *Geography and politics in America*, New York, Harper and Row, 1974, XVIII-443 p.

COX (Kevin R.), *Conflict, power and politics in the city*, New York, McGraw-Hill, 1973, 133 p.

الفصل الأول

المجتمع والسلطة

الحياة الاجتماعية هي مُدرجة في المكان والزمان . هي مكونة من عمل في محيط اجتماعي وتفاعلية بين الناس . هي تقيم علاقات بين كائنات عليها في سبيل البقاء ، أن تحصل من محيطها ، على وسائل العيش والطاقة والمواد الأولية الضرورية . لا يمكن التوصل الى الثقافة ، التي هي الأصالة لكل جماعة ، وتطويرها إلا بالاتصالات التي تخفف اللزوجة والكثافة الطبيعيّتين للمكان .

استطاعة شيء هو أن تكون قادراً على تحقيقه . ان تحليل السلطة هو في محاولة أولى ، تحليل سلسلة الأعمال التي نستطيع أن نسخرها لتعديل المحيط واستغلاله وجني ما هو لازم للحياة .

القدرة (السلطة هنا) ليست فقط أن نكون قادرين بأنفسنا أن نفعل الأشياء ، بل أن نكون كذلك قادرين على أن نجعل غيرنا يفعلها . تضاف الى السيطرة المباشرة على العالم سيطرة غير مباشرة ، هي في الوقت ذاته سيطرة على الآخرين .

ترجم السلطة في هذا المفهوم الثاني ، بالعلاقات ويبرز حالات اللاتكافؤ والاختلالات . يمكن ملاحظة مستويات كثيرة⁽¹⁾ : 1 - الحالة الأكثر بساطة هي حالة السلطة : العلاقة هي غير متكافئة تماماً : الأمر لا يخضع تماماً لمن يقودهم ؛ بإمكانه أن يستخدمهم ووسائل ليصل الى غاياته المرسومة ؛ يتصرف بإعطاء الأوامر وجعل هذه الأوامر منفذة بدون معارضة . 2 - تكون ممارسة السلطة مسهلة عندما يقبل الخاضعون لها الوضع كما لو أنه صادر عنهم ويعترفون بشرعية السلطة . 3 - لا يكون اللاتماثل

1. WEBER (Max), *Economie et société*, op. cit.

ملاحظاً دائماً في السلطة البحتة والولاية؛ يظهر اللامتناهي في العلاقات حيث كل واحد يعطي وكل واحد يأخذ ، لكن بشكل غير متبادل : ذلك من فعل ممارسات التأثير . 4 - أخيراً توجد حالات حيث لا يكون الاختلال ملموساً من الفائزين بالعلاقات : تكون حرية البعض مقيدة دون أن يكونوا على علم بذلك ؛ هذا ما يقال له أثر التسلسل اللامحسوس .

ترجع الصعوبة في دراسة أعمال السلطة الى كونها متنوعة الأشكال : للوصول الى النتائج نفسها ، تستخدم المجتمعات نماذج من العلاقة متنوعة ، مما يدل على تنوع التنظيم المكاني للمجموعات ، وتعقد بنيتها .

جدور السلطة

من الطبيعي أن يسيطر الناس على الطبيعة : لا أحد سوى علماء البيئة الذين يحدون ، في القسر الممارس على المحيط ، أحد جدور القهر وعدم المساواة الاجتماعيين⁽²⁾ . لكن أن يمضي الناس وقتهم في التنافس على القدرة ، ليفرضوا أنفسهم على الآخرين ويلحقونهم بهم ، فإن ذلك يثير الغرابة لكل الذين يعتقدون بالمساواة الشاملة للجنس البشري .

إن المساواة بين الفلاسفة والأخلاقين هي من المسلمات⁽³⁾ ، تلك هي ما يفترض اليه كل فرد ، مهما يكون عمره وقواه ، بمقدار ما هو أو ما يكون أو كان يملك المؤهلات التي تشكل الكرامة الإنسانية . تتضمن الأوضاع الحقيقية كثيراً من أشكال اللامساواة الفعلية . السلطة هي النتيجة لذلك : في الواقع من الطبيعي لو كان الأمر يأخذ مجراه عكس الطموحات المثالية :

أ - يأتي الطفل الى العالم في حالة من التبعية المطلقة . عنده كفاءات ، لكن تطور هذه لا يكون بشكل آلي . تتطلب الطاقات الكامنة لتتكشف ، حوافز يوفرها المحيط المادي والاجتماعي . بدون اتصالات مع العالم ومع الآخرين ، يصبح التأقلم الثقافي والاجتماعي مستحيلاً . إن النماذج التي تبعث على فهم ما يحدث وتبني للاختيارات ، تقدمها المجتمعات ، تلك القرية من الأهل ، ومن رفقة الصغر بوجه

2. RAUMOLIN (Jussi), Ecological connections of war, Communication au Colloque de Siikaranta, «War, Science and Research», 13 et 14 octobre 1974.

3. DUMONT (Louis), Homo aequalis, 'Genèse et épanouissement de l'idéologie économique', Paris, Gallimard, 1977, 271 p.

خاص . يعيش الطفل كثيراً في التبعية : هو بحاجة للحياة ، للحب ، للعاطفة من أجل أن يقاوم الوسط الذي يحيط به والذي يهدده . فهو إذن يخضع منذ نعومة أظفاره - للتجربة القامضة لعلاقات السلطة : فهو يصطدم دوماً ، في غزوه ما يحيط به ، بإرادة ذويه ؛ هذه الإرادة تحمل له الأمان الذي هو بحاجة إليه . المسلك الناجم عن ذلك هو في نفس الوقت من صنع الثورة العارمة والقبول لأنها تعبر عن الإذلال والتهدة : هذا ما أشار إليه بير ليجندر Pierre Légendre⁽⁴⁾ في كلامه عن حب الرقيب الذي يراه ممزاً لمجتمعنا .

تأخذ علاقة السلطة بعدها الاجتماعي من خلال المنازعات التي تنشأ بين الطفل وأبيه . توجهه اندفاعاته العميقة نحو أمه لكنه يجد في أبيه منافساً يحسده ؛ فهو يطمح لابعاده ليقي سيد ما هو أحب شيء إليه . يظهر الأب كأنه الدخيل ، الآخر ، الممثل لنظام خارجي يثير القسوة ، لكن ينبغي القبول به إذا أراد الدخول في مجموعة الكبار وأن يصبح راشداً .

خارج المجموعة البدائية ، للسلطة جذور أخرى غير تجارب التألم - لكنها تأخذ عند ظهورها ، منحى انعكاسات غير إرادية مبهمة يبعثها فينا التكيف مع المجتمع . ب - يمكن أن تنشأ السلطة من الاستعانة بالإكراه المادي : هكذا يفرض الأقوياء إرادتهم على الضعفاء . ما دام أنهم لا يعتمدون إلا على سواعدهم وعلى عزمهم ، فسيصطدم عملهم بسرعة بحلٍ ما ، يستطيع المحكومون لهم أن يتحدوا ويتحرروا .

يمكن للسلطة أن تنشأ كذلك من استطاعة البعض التأثير فيمن يعاشرهم : يجعل أنفسهم جذابين ، مسيطرين ، ضاغطين ، فهم يستطيعون التوصل إلى فرض وجهات نظرهم ، الحث على تضعيفات وامتصاص انجذاب وتعلق . وهكذا نشاهد أنه يبرز في المجموعات أشخاص يقومون بالسلطة المعترف بها من معظم أفراد المجموعة ، وبذلك يستطيعون التوصل إلى الضغط على تصرفات الجميع .

عما لا جدال فيه ، إن للسلطة كذلك ، جذوراً نفسية فردية وجماعية ، لكن إذا لم

4. LEGENDRE (Pierre), L'amour du censeur, Essai sur l'ordre dogmatique, Paris, Le Seuil, 1974, 270 p.

— Jouis du pouvoir. Traité de la bureaucratie patriote, Paris, Les Editions de Minuit, 1976, 275 p.

يكن هناك ما يبرزها ، تبقى هذه السلطة محدودة في مظاهرها التي لا تستدعي أن ندرسها . فضلاً عن ذلك ، سوف نخفي أثارها لو أننا أشركنا في العمل عدداً كبيراً من العلاقات المتنافرة .

ج - السلطة هي ضرورة لحل عدد كبير من المشاكل ، يقف المحيط في وجه مبادرة الناس ؛ عندما يكونون منعزلين ، تكون بعض المشروعات ممنوعة عنهم . في سبيل الاستفادة بحرية من البيئة ، ينبغي أن يكون العمل منظماً بالتشاور . الأمر ذاته في حياة الاتصال : طالما كانت معايير المبادلة غير ثابتة ، وطالما لم تكن هناك اتفاقات لاعطاء السلم قيمة ثابتة ، وللدلالات والكائنات ، يكون الجهد منصباً على تسوية الأعمال واحداً واحداً . يمكن أن تكون كل عملية عملاً لنجاح أو لفشل على صعيد الخطوة والاعتبار والنقوذ ؛ يعطيها الماحس للتعادل إذن ، قيمة سياسية : يجب أن لا نفسح المجال للاخريين بأن يحصلوا على أكثر مما نحصل عليه نحن⁽⁵⁾ .

القبول بالقواعد المشتركة بلطف الحياة الاجتماعية . فهو يخلص الفرد من اعتناق اعتقاد خاطئ : فهو يعرف أنه يعامل جيداً طالما بقيت الاتفاقات عمرة من الجميع . ومن شأن هذا أن يوسع دائرة حياة التواصل .

تقتصر الحياة الاجتماعية ، طالما بقيت بدون مؤسسات ، على شبكات ضيقة ، ليست أوسع من الجماعة البدائية حيث يتكون الطفل⁽⁶⁾ . عند هذا المستوى ، تكون منافع الجماعة متواضعة ، كما هي ضرورة للتأقلم الثقافي والاجتماعي يرغب الناس عامة بالاستفادة بأكثر الأشياء من الجماعة ؛ يرغبون الاستفادة من الاستثمار الناجح للمحيط الذي يحكمه تخصص متقدم واستخدام التجهيزات والأدوات الأكثر قدرة . للتوصل الى هذا ، يتوجب عليهم ان يكسروا القيود التي تكبل عالمهم . يفتح جعل العلاقات مؤسسية ، حدود العالم ، لكنه يفتح الباب للأشكال الاجتماعية للسلطة : هذا هو الوجه السوي .

القواعد التي تحكم العلاقات ليست محايدة كما يبعث على الاعتقاد بذلك تفسيرها البسيط : فهي تسمح للبعض بتراكم المنافع . يندس التأثير في كل مكان ، يأخذ في

5. CLASTRES (Pierre), Chronique des Indiens Guayaki, Paris, Plon, 1972, 358 p.
— La société contre l'Etat, Paris, Les Editions de Minuit, 1974, 186 p.

LAPIERRE (Jean-William), Essai sur le pouvoir politique et l'innovation sociale, Paris, Le Seuil, 1977, 380 p.

6. CLAVAL (Paul), Principes de géographie sociale, Paris, M.-Th. Génin, 1973, 351 p.

بعض الأحيان شكلاً مكرراً أو مخادعاً ، وهو يقدم عموماً سمات من السهل معرفتها: عندئذ يعرف كل واحد الوسائل والخطط التي هي بحوزته من أجل تحسين حالته في الجماعة التي يعيش فيها .

تسمح الوسائل المستخرجة بفضل هذا التأثير بالارتباط بالمخلصين للسلطة . يملك من يتوصل إليها ، قوة مادية تضاعف الضغوطات التي يكون بإمكانه فرضها . يفتح جعل العلاقات مؤسسية ، السبيل إلى تشكيل سلطة بحتة . في سبيل التخلص من مساوئها ، لا يوجد وسيلة أخرى ، إذا أخذنا بمزايا العلاقات الموسعة ، سوى القبول بسلطة تسلسلية شرعية تحترم حقوق كل فرد : هذا هو ما يتعلق به منطق الولاية . ترتبط السلطة ، كظاهرة مركزية للتنظيم الاجتماعي ، بأهمية وبعد المجتمعات : توجد المنافسة على السلع وعلى الخطوة في كل الحضارات .

لكن في الخلايا الاجتماعية الصغيرة ، تبرز كوعي سياسي حاد أكثر مما هي تنظيم بنيوي عام . لكن في المجتمعات المتعددة والموسعة ، الأمر هو على عكس ذلك : لا يكون التوازن ممكناً إلا بإقامة مؤسسات تميز التبادل الموسع وتحد من التشنجات التي تنتج عنه ، لكنها تحمل في طياتها محاولة السلطة وتستدعي تحديد البنى المتشابهة .

المكان ، الحياة الاجتماعية والسلطة

يتدخل المكان بأشكال مختلفة في الحياة الاجتماعية⁽⁷⁾ ، وانطلاقاً من هذا ، في لعبة السلطة : (1) هو دعم للحياة وللنشاط ويتدخل عندئذ بالمدى ؛ (2) هو حاجز أمام حياة التواصل ؛ (3) يشكل قاعدة للنشاط الرمزي .

أ - يتدخل المكان قبل كل شيء بالمدى . في الزراعة ، تربية الدواجن ، الاستثمار الحرجي ، في استخراج المناجم ، تشكل المساحات المستعملة عنصراً فاعلاً في التركيبات المنتجة . المساحات التي تستدعي إقامة التجهيزات ، أماكن السكن ، طرق المواصلات أو الفسحات للراحة والاسترخاء ليست سوى إسناد ودعائم .

قد يحدث أن تكون نفس قطعة الأرض مستعملة في عدة استخدامات بدون عوائق : تستعمل مراعي مربى الدواجن للرُّحْل للقطعان ولتتقل القافلة ؛ ساحات دول حوض البحر المتوسط تقدم للاجتماعات السياسية ولإقامة الأسواق وتسهل كل أشكال

7. CLAVAL (Paul), L'espace en géographie humaine, Canadian Geographer / Le Géographe canadien, vol. 14, 1970. p. 110-124.

التدخل الإعلامي . في معظم الأحيان ، تكون الأشياء أقل بساطة وبأني استخدام فيغيرها لأخرى ؛ بين البذار والقطاف ، تكون الأراضي الزراعية مقفلة في وجه القطعان والمنتزهين .

إن التقييم والاستخدام الاجتماعي للتربة يتطلبان إذن حداً أدنى من التنظيم : تكون السيطرة على المحيط موضع اهتمام إذا لم تحترم متطلبات الزراعة ، تربية الدواجن وعمل الغابات ؛ تكون تجهيزات الانتاج عرضة للتلف المبكر إذا لم تكن عمية من إهمال الذين لا يعرفون قيمتها والغاية منها .

طالما كانت الكثافات السكانية ضعيفة جداً والأرض خصبة فإن القواعد لتأسيس كيفية الاستفادة منها تكون مخفضة الى حدها الأدنى : يكفي أن نؤمن لكل فرد ثمرة عمله . في البلدان الزراعية المتقلبة على أساس حرق الشجر للزراعة مكانها (وقيد) ، فإن القطع الصغيرة من الأرض تكون متنزل عنها بالحركة لمدة سنتين أو ثلاث ، وهي المدة التي تنتج فيها ، للذين استصلحوها وزرعوها .

عندما تصبح الموارد نادرة ، تكون الحاجة ماسة لتنظيم دقيق . يشير الاقتصاديون الى مقولة السلع المشتركة⁽⁸⁾ . ليس من الأفضل ، من أجل توفير السلع بشكل عادل للجماعة ، أن نؤمن حرية الوصول للسلع النادرة ؟ بذلك نعطي لكل فرد الفرصة المناسبة . تدل التجربة أن هذا يتم على حساب الرفاهية العامة وتوازن الموارد . عندما لا يكون الناس مسؤولين عن الأرض التي يزرعونها ، والمراعي التي يرسلون اليها قطعانهم ، عن الغابات التي يستخرجون منها أخشابهم وأدوات انتاجهم ، فإن بعض المفاعيل الاجتماعية لا تعمل : لأي سبب ينبغي السهر على صيانة الأرض ما دام أن الجهد يفيد الآخرين أكثر من أنفسنا ؟ كيف نفرض النظام الذي بقي من الهدر عندما يزيد هذا في شقاء كل فرد ؟ وهكذا تكون إدارة الأموال المشتركة سيئة : هي مستغلة ولا أحد يفكر في المحافظة عليها في حالتها . عندما يترابذ السكان ويصبح الضغط على طلب الأرض شديداً ، لا يعود بالإمكان ترك الوصول اليها سهلاً وقد أصبحت نادرة ؛ بتخصيصها الى أفراد أو جماعات محدودة ، يمكن التأكد أنها تكون مستخدمة في أفضل الحالات وتلاني المارسات التي تهدد في الأجل الطويل ، بتخريب المحيط والإساءة الى التوازنات البيئية .

8 O'RIORDAN (T.), Environmentalism, Londres, Pion, 1976, XIII-376 p.
HARDIN (Garrett), The tragedy of the commons, Science, vol. 162, 1968, p. 1243-1248.

— Exploring new ethics for survival: The voyage of the spaceship Beagle, New York, Viking Book, 1972, 264 p.

إن تحديد حقوق تملك واستعمال الأرض والسلع الأخرى النادرة ، يعبر عن جهد مشترك للتنظيم ويعطي الذين يستفيدون منها حقوقاً أكثر من الآخرين : فهو يوليهم تأثيراً عظيماً غير مباشر ، لأنه يوكل اليهم رقابة الوسائل اللازمة للإنتاج . فهو بذلك في أصل أشكال أخرى للتأثير الذي يخرج عادة عن اهتمام علماء الاجتماع وعن الإقتصاديين .

يجعل استعمال الأرض في طبيعتها انعكاسات تتجاوزها : فالفلاح الذي لا يعتني جيداً بحقله ، ويترك الأعشاب الضارة تنمو فيها ، يكون قد تسبب بوجود مركز منه تنتقل الأعشاب الضارة وتنتشر ؛ ومربي الماشية الذي لا يقوم على صيانة بواباته يترك ماشيته تهيم على حساب حقول العشب والمحاصيل العائدة لجيرانه ؛ إن صناعة مثيرة للاشمئزاز ، في مدينة ، تزجج في معظم الأحيان كل الحي ؛ الناس الفوضويون والوسخون يجعلون الحياة غير مرغوبة في كل الشارع . منذ اللحظة التي يعطي فيها حق الملكية لمن هو بحوزته ، إمكانية فعل ما يراه في ماله ، يكون من الصعب تلافي هذا النوع من الآثار الخارجية . التشريعات المدنية حول تقسيم المدن إلى مناطق ، غايتها أن تحدد من هذه الآثار بتقييدها حرية الاستعمال الممنوحة للمالك ، ولكنها لا توصل لأن تزيلها . إن تملك التربة إذن يوفر وسائل للتأثير على الجيران . ومع تزايد كثافة السكان ، تتكاثر المضار والآثار الخارجية السلبية الناشئة عن الاستخدامات غير المراقبة . على عكس ذلك ، إن الذين يقومون بالاستعمال الشرعي لأراضيهم ، ويديرونها جيداً ويلدقون حسن ، يجعلون البيئة مريحة ؛ هم في أصل الآثار الإيجابية للجوار . في عالم المدن ، أصبحت هذه الآثار الخارجية أحد المظاهر التي يصعب مراقبتها من السلطة الاجتماعية⁽⁹⁾ .

بـ بكونه عقبة أمام حياة الاتصال ، يجعل المكان نقل السلع كثير الكلفة ويعيق انتقال الأشخاص . بذلك ينشئ عتامة يصعب التغلب عليها .

تكون تكاليف نقل السلع وانتقال الأشخاص مرتفعة كلما كانت المسافات بعيدة ، وكان من الصعب تخطي حدودها في ظروف تقنية ، ثقافية واقتصادية معينة . ترتبط البنية المكانية ارتباطاً وثيقاً بتكنولوجيا النقل ، التي تغير شرط مسار تدفقات السلع والخدمات التي تكون عادة موضع مبادلات .

9. COX (Kevin R.), Conflict, power and politics in the city, New York, McGraw-Hill, 1973, 133

كذلك يعرقل المكان نقل المعلومات ، لا يتم الاتصال جيداً إلا بعد الفرز المرتبط بالترميز وفك الرموز للرسائل مع أقل خسارة في الخطوط⁽¹⁰⁾ . تلك هي الحالة في الاتصال المباشر وجهاً لوجه . عندما تتعذر على الفرقاء عملية التلاقي ، تتدنّى صفة الاتصال . عندما لا تتوفر وسيلة لنقل الاعلام مسافة ، تتناقص كمية المعلومات التي يمكن نقلها بسرعة . بعد تجاوز ما يقبل به الناس من منافاة للالتقاء مع بعضهم ، يتم نقل المعلومات بطريقة غير مباشرة وتبدأ قيمة المعلومات تتناقص مع تعدد وسائل الاتصال .

يمكن بكل تأكيد الاتصال بواسطة رسول معتمد .

- لكن الاتصال يكون بطيئاً ومكلفاً ، والأمانة في النقل غير مؤمنة . تقلب الكتابة هذه الأوضاع : فهي تعطي النص المنقول شكلاً مادياً غير قابل للتلف بسهولة ، وتسهل حفظه ونقله ، مع الأسف ، لا يتم كل شيء بالتحريير والمهل في المسير طويلة . المضمون الفعلي للاتصال هو بلا ريب أكبر مما هو في الحضارات المعتمدة على الشفوية تماماً ، لكنه متغير مع الموضوعات : فهو شديد للمعلومات من طبيعة مجردة : لا شيء يقف في سبيل تدوينها . لكنه أضعف في المهارات اليدوية والتصرفات والسلوك ، لأن هذه هي قطاعات لا تحمل الجملة فيها محل الإشارة أو المثل .

مع الوسائل الحديثة للاتصال لمسافة ، أصبح الاتصال عادة أنياً . يُجتزّل الفرز عندما يصبح الاتصال في وقت واحد مرئياً وسموعاً - تلك هي حالة التلفزيون والسينما - لكن هذا يتعلق بوسائل مجانية لا يمكن أن تكون مستغلة بطريقة موازية : فهي تبث لكثرة ، معلومات يذيعها عدد محدود من المتخصصين ، لكنها تجهل التأثيرات المقابلة .

تعزز هذه المظاهر الخارجية التأثير الأيديولوجي . الذين يراقبون الوصول الى العامة ، حارسو البوابات من الكتاب الانكلوسكسون يفرزون ويكيّفون ما ينقلونه .

إن مشكلة النقلات والاتصالات ليست فقط تقنية : هي كذلك اقتصادية . لا تستطيع المجتمعات أن تخصص حصة كبيرة من وسائلها لتأمين حركة السلع والأشخاص ؛ يترجم هذا بظهور امكانات محدودة ويؤدي تبعاً لذلك الى بناء شبكات حيث التركيز يولد وفورات⁽¹¹⁾ : تحري عندئذ النقلات على محاور مجهزة جيداً ومتألّفة

10. WESTLY (Bruce), MACLEAN (Malcolm, Jr.), A conceptual model for communication research, op. cit.

11. CLAVAL (Paul) , Eléments de géographie économique, Paris, M.-Th. Génin, 1976, 361 p. Cf. chap. VI, p. 134-160.

بشكل يجعل العملية مريحة ؛ يكون تحويل الاعلام أفضل وأسهل إذا تم إنشاء مراكز تسهيل الاتصال من مركز لآخر - تلعب مراكز ربط الشبكة في المدينة هذا الدور .

إن البحث عن الشفافية يُدخل إذن تسلسلية في محاور ومراكز حياة الاتصال . هذا هو مستقل ، من حيث المبدأ ، عن دور السلطة ، لكنه يسهل ممارستها . إن الذين يتواجدون في النقاط الحساسة للشبكة يكونون في مكان أفضل من غيرهم : إنهم فوق هؤلاء الآخرين لأنهم يتركزون في أعلى مستويات النظام التسلسلي .

إن إقامة بُنى تحتية للتنقل والاتصال ، يُولد إذن تنوعاً في المكان يعطي بعض الأماكن مزايا بالنسبة للآخرى : هذا مصدر اللامساواة والتأثير .

ج - ليست المسافة العنصر الوحيد الذي يكبح مبادلة المعلومات . يتركز الاتصال على وجود أنظمة إشارات معروفة لمن يتواجدون على اتصال . بفضلها يصبح من السهل تبادل المعلومات ، عقد المحادثات ، المباشرة بالمفاوضات والتغلب على القلق الذي يُولد العزلة .

تختلف الرموز التي تتركز عليها المبادلات . بعضها متشابه وفي نفس الوقت ثابت : اللغة أفضل برهان : الانحراف الذي تخضع اليه الأشكال والمعاني هو بطيء . يتركز نظام الطريقة على العكس ، على ابتكارات تبقى متجددة - وهذا لا يمنع أبداً أن تستعمل في كل فصل ، تركيبة أشكال وألوان وتزيينات جد واضحة .

إن الأنظمة المنظمة على رموز تسمح بالاتصال ، تبدو لكل فرد كأنها أطر مفروضة من الخارج وينبغي التكيف معها إذا أراد أن يكون مفهوماً . إذن هي تعطي لكل فرد إمكانات التعبير ، وتمنع الاحساس والذكاء من التقولب بأشكال اعتباطية .

تُكتسب هذه الأشكال الاعتباطية خلال التأقلم الثقافي والاجتماعي : لهذا السبب تبقى أنظمة الاتصال عادة حبيسة مساحات ثقافية حيث تكون فيها الرموز الأساسية مشتركة بين الجميع . على هامش المساحات ، تتغير الاشارات ، وينبغي بذل جهد في الترجمة والتفسير والفهم : يتغير شكل الرسائل ومضمونها . كل الحياة الاجتماعية تجد نفسها متأثرة بهذه التقطعات الكبرى للمكان الإنساني .

يوجد بين العناصر المتنقلة من فرد لآخر ، ما هو عائد لنطاق الاشارات ، لكن لها تفسيراً خاصاً ، فهي لا ترسل الى أشياء ستكون في المحيط المادي ، خارج الحقل الاجتماعي : هي تمثل ما هو الأهم لكل خلية اجتماعية وللأفراد الذين تتألف منهم : تشكل النفود جسراً بين مختلف لحظات الوجود المشترك وبين مختلف النقاط حيث تجري الحياة الاقتصادية . هي تؤلف الوحدة التي بفضلها يتوضح كل شيء .

توجد نقود أئمن من نقود الاقتصاد . كل الأعمال تتلون بقيمتها المعنوية . بعضها يعلو البعض الآخر في سلم تقدير الجماعة : نقرأها على ضوء ما توحى به ومع مراعاة أصحابها . تشكل الخطوة أو النفوذ نقوداً غير مرئية لكنها مرغوبة كالذهب . فهي تضعف العلاقات المادية للتدفقات العكسية التي توضح كفاءات الناس : تتدعم حالتهم الاجتماعية ، وتحسن وضعهم الاجتماعي بمقدار قدرتهم على صد هجمات الآخرين ، والتكليف بالأشكال المأخوذة عن الجماعة .

تلقي الخطوة والنقود في كثير من النقاط المشتركة : فهي قادرة على إقامة أنظمة تبادل شامل ، بواسطتها يكون التنظيم الاجتماعي مؤمناً ، كنظرية الأسواق ونظرية الأدوار والنظم الأساسية التي تشهد على ذلك . لكنها تختلف في بعض خصائصها المكانية : تشكل النقود وحدة ملموسة ومادية : تتأسس موافقة واسعة حول موضوع القيم التي تحملها . تعرض كإشارة مقبولة لدى أكثر الثقافات ، وعنصر قابلاً للتداول في كل المناسبات تقريباً . الخطوة هي أكثر غموضاً وتعقيداً فهي تقيس خصائص أكثر تنوعاً ، وتأخذ بحسابها مميزات كل حضارة ، كل نظام للقيم ، لكنها لا تأخذ أبداً شكلاً مادياً كاملاً . إذن هي تبقى محصورة في أماكن ضيقة : هي غير قادرة أن تقيم تنقلات واسعة . كمثال التي تعبر عنها النقود⁽¹²⁾ .

المكان هو أحد الدعائم المفضلة للنشاط النموذجي . ينظر إليه من يسكنونه أو من يعطونه قيمة ، وذلك بطرق مختلفة . يضاف إلى الامتداد الذي يشغلونه ، يتجولون فيه ويستعملونه ، في فكرهم ، امتداد يعرفونه ويمجونه والذي هو بالنسبة إليهم ، رمز أمان ، باعث عزة أو مصدر تعلق . يعيش المكان كذلك في شكل صور عقلية ؛ هي كذلك هامة من أجل فهم أشكال المجموعات والقوى التي صنعتها ، أكثر من الخصائص الحقيقية للأرض التي يقيمون عليها . فالكيبك ليس فقط المضيق الذي سكن الناس إليه منذ ثلاثة قرون : أنها المساحة الشاسعة للذيل الصحراوي الذي يحده في الشمال وهو الذي أعطى السكان الشعور بامتلاك قوة هائلة .

لمنجزات السلطة بعد مكاني يرجع إلى العناصر التي تتضمنها . هي أعمال تنظيم تستدعي توظيف الموارد المادية ما دام أنها ترتبط بشكل غير مباشر بالطريقة التي هي مستمرة بواسطتها ومستخدمة من قبل المجتمع ؛ هي أعمال اتصال يتغير مضمونها كثيراً بتغير حجم المعلومات اللازمة للتبادل ، ومع قابلية الرموز للقراءة . إن هندسة الأشكال الصرفة للسلطة ، علاقة تسلسلية مطلقة وسيادة ، هي نسبياً سهلة ، لأنها لا تحتاج

12. CLAVAL (Paul), Principes de géographie sociale, op. cit.

سوى الى عدد صغير من العناصر . تبدو هندسة وقائع النفوذ أكثر تعقيداً وتغيراً : يرتبط بكل شكل من أشكال السيطرة نموذج خاص يقتضي أن نحلل هذه الهندسة للأشكال الأساس للسلطة .

الفصل الثاني

هندسة الأشكال الأولية للسلطة

تتوقف هندسة الأشكال الأولية للسلطة على طبيعة المقومات التي تدخل في تركيبها . لم تستخدم علاقة السلطة ، عندما قامت على العرف أو التهديد بالقوة المادية ، سوى معلومات عائدة لرموز جد بسيطة - لكنها استدعت تدفقات هامة جداً وكانت فاعليتها محدودة . علاقة الولاية هي أكثر توفيراً ، لأنها تستخدم بفطنة أكبر تدفقات اتصال - لكنها تقوم على إتفاق مشاعر ترجع الى ال التأثير الايديولوجي . لهذا التأثير أبعاد مختلفة جداً وفقاً للأنظمة الاجتماعية : فهو تارة يكون ضعيفاً وتارة يكون كبيراً لدرجة أنه يعطي بعض الأقليات وبعض الفئات ، دوراً موحهاً في مسار الجماعة . يرتبط التأثير الاقتصادي ، في الاقتصاديات المفتوحة ، بالشكل الخارجي للمراكز الاقتصادية . فئات قليلة هي المحرومة منه ، وهذا لا يعني القول بأنه موزع بنفس الشكل . يستدعي التأثير الايديولوجي والتأثير الاقتصادي ، الى جانب سلطات الرقابة ، سلطات إنشاء تفسر دينامية الأنظمة الاجتماعية وتحولاتها المستمرة .

السلطة البحتة والمكان

علاقة السلطة البحتة وهي بلا ريب الشكل البسيط جداً لممارسة السلطة الاجتماعية : تلك هي العلاقة التي تقوم بين رئيس قادر على فرض قوته بالإكراه والذين هم خاضعون له . عدم التماثل بين المشاركين هو كلي : لا يتلقى الذي هو مجبر على أن ينفذ ، في المقابل ، أي شيء ، حتى الأمن أو الرفاهية الذين يمكن أن يبررا في المقابل ، السيطرة .

لا يكون للذين يعيشون في ظل مستبد ، أية مصلحة شخصية في إطاعة الأوامر الصادرة اليهم ، أو احترام النواهي التي تأتي لتحد من حريتهم . إذا لم يلجأ السيد للقوة

المادية ، فتجنب الانصياع لأوامره هي النتيجة .

لا تكون السلطة البحتة فعالة إلا إذا ترافقت مع رقابة مستمرة أو فرضت خوفاً يضاعف من فاعلية هذه الأخيرة . في البداية ، لا تلزم أي تهينة نفسية لتنفيذ ذلك : الرئيس ليس بحاجة لأن يجعل نفسه معروفاً أو محبوباً ، وأن يقتنع من يسيطر عليهم بصحة وضعه .

لا تتطلب السلطة استئثاراً مسبقاً في مادة الاعلام والايديولوجية لكنها تستدعي سهرأ ثابتاً ؛ وحتى تبلغ هذه غايتها ، يقتضي تطبيقها في كل مكان بدون ثغرات وفراغ : ينبغي أن تغطي بنفس القوة ، كل الحقل الذي ينتشر فيه نشاط الذين هم موضع المراقبة .

تتطلب ممارسة السلطة إذن تنظيلاً خاصاً للمكان : إن هذا غير ممكن إلا في حدود الأمانة المسورة حيث كل الاجزاء يمكن أن يصلها الذي يقوم بالتفتيش ، والتي تكون خارجها ومداخلها محروسة بحيث تكون كل حركات الدخول والخروج مراقبة ، وعند الضرورة ، ممنوعة⁽¹⁾ .

ينبغي أن تستمر قسمة المكان الى مساحات مراقبة ومصانة حتى يتم تقطيعها الى دوائر صغيرة لتصبح شفافة . وتكون صغيرة جداً عندما ينبغي السيد أن يحكمها . هذا ليس ممكناً إلا في محيط السجون إذا كان الأمر يعني دولة استبدادية ، فادعائه تكون قليلة : من السهل جداً أن نبني بلداً عندما لا نقيم سوى بعض الموجبات ، دفع الضريبة ، الخدمة العسكرية ، الخضوع لرمز عام من العلاقات الخاصة أو العامة . في معظم الأنظمة السياسية ، لا تذهب الطموحات لأبعد من ذلك ، يكفي إذن أن نطبق شبكة متناحسة لمراقبة الأعمال المعتبرة هامة . يمكن التوصل الى ذلك برسم تقسيم إداري دقيق وبتكليف ممثلين في مراكز العمل يسهرون على إلزام الأكثرية بأن يتكيفوا أو يطبقوا القواعد الموضوعية ، ويقومون بالضغوطات على الذين يتهاون للخروج عن هذه القواعد : يجب معابنتهم وكشفهم منذ أن يصبح عملهم منحرفاً ، ثم عزلم عن المجموع وإخضاعهم بالقوة لخدمة السيد . المهمة هي نسبياً سهلة في الأماكن المأهولة بانتظام ، بدون فسحة عذراء يمكن أن يلجأ اليها الراضون ؛ إن وجود حدود ، بالمفهوم الأمريكي⁽²⁾ ، أي وجود جوار لمنطقة غير مراقبة ، يهدد بلغم الجهد المبذول ، هذا ما

1. FOUCAULT (Michel), Surveiller et punir, op. cit.

2. TURNER (Frederick Jackson), The frontier in American History, New York, Henry Holt, 1893.

أشار اليه بيار شوني Pierre Chaunu⁽³⁾ عندما دل على التناقض بين العوالم الممتلئة حيث فيها تمارس السلطة في كل مكان ، والعوالم غير المسكونة بشكل كاف ، وهي السابقة للأولى حيث تلاقي السلطة حدوداً مادية .

إن بناء بوابة ، على طول خط الانقطاع ، في نظام للرقابة ، أو مبرد على الطريقة الرومانية ، أو سور كما في الصين ، له بدون شك نفع أكبر على صعيد الإدارة الداخلية للمكان ، مما للدفاع عنه ضد الأخطار الخارجية . هذه التحصينات هي عطوبة لضغط تفرره الفئات المهاجرة . لكن نتيجتها هي عكس ذلك : يجعل غزو أماكن الحرية صعباً ، فهي تكشف ضرورة من أجل الإدارة الجيدة للمساحة المنظمة بالسلطة المركزية . استبدل التقدم السور بالستار الحديدي أو بستار الخيزران ، لكن لم يتغير شيء في الأصل .

يبدو أن تفصل المكان الى مساحات محددة جيداً هو متلائم مع السلطة البحتة : بدون هذا التقسيم التريبي ، تبقى أوامرها غير مطبقة ، عندما تصدر عن سيد مرهوب الجانب ، فالأكثية تصابع بلا شك في البداية ، لكن عند الاحساس باستطاعة الأفلات بدون مخاطرة ، فعند الخضوع يزيد شيئاً فشيئاً .

ينتقد الجغرافيون بحرية التقسيمات التي تقيمها الإدارات حيث تمارس السلطة : إن الحدود المعمول بها لا تعمل حساباً للمساحات المتجانسة أو المنخفضات المستقطبة التي وهبها الله للطبيعة أو تمت بنشاطات اقتصادية يبدو تخطيطها كيفياً ، مما يعني أن التجربة العملية الإدارية هي غير عقلانية .

الأمر ليس كذلك : الهدف من التحديدات ليس علمياً ؛ هو لاتاحة مراقبة الناس⁽⁴⁾ ؛ المهم هو اختيار مساحة جيدة - يتوقف هذا على ما ننوي الحصول عليه من السكان ؛ يكون الهدف ضعيفاً عندما تكون السلطة ضاغطة ، لكنه يكبر عندما لا يمس عمل السيد سوى جزء صغير من حياة كل فرد - كما كانت الحالة منذ مدة من الزمن ، حتى في الأنظمة التي نصفها بالملقة : لا يوجد ممثلون مباشرون للسلطة تحت ولاية كبيرة كدائرة قضاء ، وذلك في فرنسا لعام 1789 .

إن ممارسة السلطة البحتة تتطلب تكاليف باهظة : فصل المكان الى مساحات

3. CHAUNU (Pierre), L'histoire, science sociale, Paris, SEDES, 1974, 437 p.

4. MASSAM (Brian H.), The spatial structure of administrative systems, Washington, Association of the American Geographers, 1972, 38 p.

— Location and space in social administration, Londres, Arnold, 1975, IX-192 p.

متصلة متتابعة ، تنظيم السهر عليها ، تطبيق رقابات على حدود المقاطعات ، تنزيل الخاضعين للسلطة ، إنشاء سجلات لتسجيل وجودهم (الأحوال المدنية) وتعين تحركاتهم - بطاقة الهوية لا تكفي لذلك ؛ في الأنظمة حيث تمارس السلطة بشكل كامل ، تجتمع فيها جوازات سفر داخلية وخارجية .

تتوقف فاعلية الرقابة على جهد الإطار المقبول ، تختلف كذلك وفقاً لتركيبة المكان . عندما يكون السكان بكثافة متوسطة ، ويكونون متناسقي التوزيع وقليلي الانتقال ، تكون ظروف الاشراف هي المثل . تزايد التكاليف عندما يكون الناس متوزعين كثيراً . عندما يتكاثر السكان في المدن ، فالصعوبات تكون من نوع آخر : تستحيل قسمة المكان الى وحدات صغيرة جداً حتى يكون كل الذين يعيشون فيها تحت إشراف ممثلين للسلطة . للتوصل الى هذا الأمر ، يلزم أن نرسم أجزاء من المكان أصغر من المقاطعات حيث تسجل الحياة العادية ، وهذا يجعل الجهد دون جدوى . ليس بالامكان ، في ظل الادعاء بتأمين الرقابة ، الاخلال بنظام يعطي القيمة للتجمعات السكانية ، للمفرض المواتية المتعددة للعمل ، للتلاقي والشراء . يشكل التجمع كلاً في داخله تكون الحركات عديدة للدرجة أنه في بعض الأحيان يوجد أناس خارج الحي الذي يعيشون فيه أكثر مما في الداخل .

تبقى جماهير المدن مجهولة ؛ رقابتها هي دوماً غير كاملة وتصبح شيئاً فشيئاً كثيرة الكلفة عندما يزايد حجم واتساع التجمع .

تتطلب ممارسة السلطة تنظيمياً للمكان وتستدعي تحويلات مستمرة للاعلام . تأخذ الأوامر والتعليقات طريقها من الأعلى الى الأدنى : ذلك هو الجزء البسيط للعلاقة . من القاعدة نحو القمة تجري المعلومات عن حسن تنفيذ المهام المرسومة ؛ هي لازمة لاستصدار القرارات . عندما يفوض صاحب السلطة الى آخرين ، مهمة الإشراف ، فهو لا يكون متأكداً من استلام اعلام كامل وموضوعي : فالوسطاء الذين عينهم لهم مصلحة بأن يحفظوا لانفسهم بجزء مما عرفوه ؛ فهم يستفيدون منه بسلطة حقيقية لا بأس بها ، على حساب سلطة الرئيس الأعلى . هنا تعترض الاستبدادية حدود اقتصادية ومكانية : هنا يضطر الحاكم المستبد لتعيين جواسيس يراقبون من عهد اليهم بالاشراف ؛ تكاليف هذه الأعمال تزايد بدون أن تحسن النوعية . بمقدار ما يطول سير المعلومات ، تزايد صعوبة نقلها : تنتقل المعلومات تدريجياً ببطء ، وبطريقة غير كاملة شيئاً فشيئاً . تنقص فاعلية النظام بزيادة المسافة الى المركز الرئيس .

بالرغم من بساطتها الظاهرة ، علاقة السلطة البحتة هي غير قادرة ان تعطي من يمارسها ثمرة السيطرة السهلة على أمكنة واسعة ومجموعات كثيرة . مبدئياً ، تستطيع هذه

العلاقة أن تمتد الى شعوب كثيرة موزعة في مساحات كبيرة : يكفي من أجل هذا ، مضاعفة التقسيات ، وفي كل منها تعيين وكلاء لنقل أوامر صادرة عن المركز وتأمين الاشراف ؛ توزع البنية التسلسلية الهرمية تدفقات الاعلام في الاتجاهين : يمكن كذلك أن تشمل على عدد من المستويات حتى يكون على مستوى القاعدة ، لبعض الوحدات الصغيرة جداً ، بعض التنظيم . تزيد الكلفة بسرعة مع الامتداد والعدد . تضعف السلطة عند بعدها عن مركزها فهي لا تمارس بكاملها إلا بين فرد ومن يراقبهم عن كثب : أبعد من ذلك ، يُدخل المكان دعكات من شأنها تخفيض سرعة النظام وإضعافه .

الولاية

السلطة البحتة هي حالة حدية : تستدعي كثيراً من الأعباء من أجل نتيجة غير ثابتة ، والتي تستبدلها المجتمعات عادة بتنظيم أكثر توفيراً . عندئذ يبدو السيد كمالك لولاية شرعية . ليس من الضروري أن يراقب كل شيء : فالقواعد التي ينشئها يقبلها الجميع وتدخل في ضباطهم : كل واحد منهم يقبل الأوامر وينفذها بدون حاجة لقوة مادية تهدده ، أو لمن يشرف عليه ويحججه بالقوة . ولمعرفة حالة تقدم المهام ، ليس من حاجة لشبكة معلومات أو شبكات تمسح تراقب الأولى . علاقة السلطة مخففة حتى أقصى حد . تسود الثقة بين من يحكم ومن ينفذ . يمكن أن تتواجد صلة فاعلة بين المشاركين في الأعمال رغم البعد : يكفي التواصل بالرسائل ، وهذا لا يكلف شيئاً .

المشكلة الكبرى التي تعرضها علاقة الولاية ، هي في الحصول المسبق على الضائر : على الأطراف أن يقبلوا بتفويض الحق بالتقرير الذي يملكونه عادة . المرحلة التي فيها الأوامر والتعليقات تنتقل مبادلة ، هي بالضرورة مسبقة ومحضرة بالاقرار بالشرعية .

من الصعب القبول بأن يرى شخص نفسه وقد انتقلت اليه سلطة من طبيعة وامتداد مختلفين عما نقر به عموماً لمن سيموتون : في مجتمعاتنا الحضارية ، كل الناس أخوة ، إذن متساوون بالقوة ؛ الموقف يختلف هناك حيث يعتمد فلاسفة الاجتماع على فكرة التسلسل⁽⁵⁾ . لكن المشكلة توجد في كل مكان . ان السلطة التي يعترف بها الأطراف في علاقة ولاية ، الى رئيسهم ، لا تجد تبريرها في المزايا الفردية لمن يستفيد منها ويمارسها : في مجتمع صغير ، يمكن للتجربة التي يأخذها كل واحد من الغير ، أن تعطي توافقاً وتعييناً قائداً يقبل به الجميع في خصوص بعض القرارات ؛ الولاية . لا تكون

5. DUMONT (Louis), Homo hierarchicus, Paris, Gallimard, 1966, 445 p.

كلية مع ذلك ؛ يوجد دائماً غير راضين يقفون معترضين عند أول خطأ يصدر عنه .
الولاية للعمل في الحياة الاجتماعية لها امتداد أوسع : فهي تشمل كل حقل
النشاط ، ولا تكون موضع اتهام لأول هفوة ، فهي ترتكز على موافقة عميقة . يُنتقد
الرئيس إذا كان غير كفؤ لوظيفته لكن مبدأ تفويض السلطة لا يكون موضع اتهام :
معظم الثورات التي شهدتها التاريخ السياسي لا تصب أبدأ في خانة تغيير البنية : فأسبابها
عدم كفاءة الأسياد والحكام ، ولم تولد من الرغبة في تغيير النظام .

إذن كيف نفسر أصل الولاية ؟ أ- يوجد وفقاً لويبر Weber⁽⁶⁾ ثلاثة مصادر :
المصدر الأول هو التقليد . تؤول الولاية ، وفقاً للعرف ، الى هذا الفرد أو ذاك ، الى
هذه العائلة أو تلك ، الى هذه المؤسسة أو غيرها ، ويحدد ويعرف امتدادها وفقاً
للممارسات السابقة . في المجتمعات التي لا ترغب في التغيير يكفي هذا لجعلها
شرعية : إذا كان النظام الذي نعرفه معتبراً كاملاً وإذا كان قد تأسس في بداية الأزمان
بحكمة عليا ، اجتماعية أو دينية ، فمن الطبيعي القبول به .

ب- العقل هو المصدر الثاني للولاية ، يأخذ من نتيجة عمل السلطة تبريره
بمفهومي النفع العام والنفع الخاص المفهومين جيداً : إذا كان الناس يفوضون جزءاً من
قدرتهم على التقرير ، الى رئيس ، ذلك لأنهم يرونه كفؤاً لذلك . كان هوبز Hobbes⁽⁷⁾
أول من أطلق هذه المقولة . قبل العقد الذي وقعه الأفراد وتنازلوا فيه عن استقلالهم
البدايي ، كان المجتمع في حالة حرب مدنية ، وكل من بقي حياً ، كان بفضل جسارته
الثابتة . كانت حياة الجميع وأموالهم معرضة لاغتصاب رجال لا أخلاقيين . العقد
الاجتماعي ، بتركيزه السلطة بين يدي واحد ومنحه احتكار استعمال القوة المادية ، هو
الذي أوجد السلام المدني : وقّر الرخاء للجماعة ، أتاح الثروة للجميع وبعث الطمأنينة
التي بدونها لم يكن تطور الفرد ليحصل . التبرير هو قوي لدرجة أنه يجعل الاستبداد
شرعياً : من الأفضل الخضوع لولاية قوية ، لكنها توفر النظام والرخاء ، من أن نبقي في
حالة تجعل التشنجات ، الحياة معها غير محتملة .

توجد مبررات عقلية أخرى للولاية : عند لوك Lock⁽⁸⁾ التركيز هو على الأمان

6. WEBER (Max), *Economie et société*, op. cit., cf. chap. III: Les types de domination, p. 219-307.

7. HOBBS (Thomas), *Leviathan; or The Matter, Forme and Power of a Common-Wealth, ecclesiastical and civil*, Londres, 1651. Ed. moderne: Michael OAKESHOTT, Oxford, Basil Blackwell, LXVI-468 p.

8. LOCKE (John), *Two treatises of government*, Londres, 1960. Ed. critique: Peter LASLETT, Cambridge, Cambridge University Press, 1961, XIV-576 p.

المادي الذي يوفره النظام الجديد : إن الحاكم الذي نضع بين يديه السلطة ، يظهر كأنه الممثل للجماعة قبل أن يكون سيدها . عند روسو Rousseau⁽⁹⁾ ان حصيلة المؤسسة الاجتماعية موضع جدل - تحمل الجماعة شوائب من شأنها القضاء على صفاء الفرد ونقاوته المكتسبة ولادة ، ولتلافي ذلك ، يقتضي توقيع عقد يجري فيه تنازل الفرد للمجتمع عن كل ما لا يستطيع فعله شخصياً : فقط الارادة العامة هي التي تبرز ولاية شرعية .

ما يجده الحاكم في العقل ، هو تفوق علماني ، أثره الفاعل ، من وجهة نظر إجتماعية ، ليس مختلفاً كثيراً عن الذي هو للتفوق الاجتماعي أو الديني الذين عليهما تركز الولاية التقليدية : إذا كانت السلطة قد قُبِلت ، ذلك لأنها وجدت في العقل مبدأ يمكنه أن يقطع إرادة كل الناس المؤمنين به . إذا وُجِدَت الحقيقة وإذا كان الفكر قادراً على الوصول إليها ، فكل من يتسبب لها ويعمل باسمها ، لا يمكن أن يلاقي اعتراضاً فيها يطلب . فهو يتكلم من عالم سام فَعَال كعالم الألوهية ، وذلك لفرض الاحترام : بدلاً من أن يجد أساسه في القلق الوجودي أو الشعور بانتهائية الانسان ، يجد فاعليته في التأكيد على الاستقلال الذاتي وفي قوة العقل . على عكس المبدأ التقليدي هو يبرر كل أشكال الجبراة ويدخل الى الحياة الاجتماعية ، خبيرة تغيير ، مع احتوائه التطور الفجائي في حدود ضيقة .

ج - يكمن المصدر الثالث للولاية كما يذكر ماكس WEBER ، في الرئيس الريادي (من لدنه) القادر بالتدرب على السلطة أن يستخرج شرعية جديدة ، ويبرر بتحركه الخاص به ، السلطة التي يمارسها . في البداية ، ذلك هو القائد الموجه : يدخل عمله في إطار سيكولوجية الحياة في مجموعة ، ومن بروز أدوار إدارة . ولكن بين رئيس مجموعة صغيرة ورئيس سلطة من لدنه ، يوجد فرق في المستوى : عندما يكون الخطيب الواعظ ذا قدرة على الإقناع ، فإن الرسالة عن الايمان والامل التي يعرضها ، تولّد تسويقاً شرعياً يجد تبريره في العالم الآخر الذي نذر نفسه له : الرئيس من لدنه هو عادة نبي ينشر إيماناً جديداً أو ينصّب نفسه باعناً لفضائل منسية من الديانة القديمة ؛ في المجتمعات التقليدية ، يستقي وحيه من المعتقدات الدينية الأسطورية ؛ البراهين في المجتمعات الحديثة ، هي مستقاة من الميثولوجيا (علم الأساطير) التي أفرزتها العلوم الاجتماعية منذ ثلاثة قرون : يجذب الرئيس عادة الناس ، لأنه المحرك لأحد الأسرار الكبرى للتطهير الجماعي الذي تكوّنهُ الثورة ؛ هو يصارع من أجل العدالة الاجتماعية ، من أجل إنهاء استغلال الانسان للإنسان ، للمساواة والحرية والأخوة ؛ في

9. ROUSSEAU (Jean-Jacques), Du contrat social, ou principes du droit politique, Amsterdam, Marc-Michel Rey, 1762.

حالات أخرى ، يُصَّـب نفسه مدافعاً عن مجموعة مهلدة ، عن أمة لم تتوصل لأن تقوم ، وعن سلالة يجب أن تنتصر . هناك قيم مشرقة وغيرها غير ذلك ، لكن مبدأ الولاية الريادة . بدلاً من التكلم باسم عالم آخر نستطيع بلوغه بترقي العقل ، فإن الرئيس الذي يعيد قولية المجتمع حوله في حركة كبيرة من الاثارة والحماس ، يثبت أن له الحق بالاحترام وبالطاعة ، وذلك بتحريكه ردود فعل عاطفية من طبيعة دينية : وهذه تبين للجميع بأنه يشارك قوى عليا أمامها ينبغي الانحناء .

د - العلاقات التضمينية المكانية للأنواع الثلاثة للولاية هي بالتأكيد مختلفة ، إن ممارسة النموذج التقليدي لا يمكن أن تكون سوى النتيجة للحصول على نفس القيم والاذعان لنفس المبادئ العليا . تتقلب ضمن حدود المساحات الثقافية : يستدعي تشكيلها بالفعل انتقال كمية كبيرة من المعلومات من جيل إلى آخر ، مما يمنع تأمين انتشارها بسرعة ، وهو غير ممكن إلا بفعل اتصالات مستمرة وتقليد مباشر . حتى ولو تحقق على الأرض ، هذا التشبع يكلف كثيراً - لكن النفقة المترتبة عن ذلك ليست مقطوعة مباشرة من السلطة : هي في كل حال ضرورية ؛ ليس من أجل تبرير الولاية نكوّن الشباب ، وندرّبهم على استخدام معارف المجموعة ، والتكيف مع عاداتها : لكن لنجعلهم راشدين جديرين بنوعهم ، وجعلهم مستقلين ذاتياً ، قادرين على تأمين حاجاتهم وحاجات عائلاتهم .

تنتقل الولاية التقليدية بشكل أفضل ، وتلاقي صعوبة أقل في توسيع أسسها : فهي تقوم على سلسلة من الشروحات التي يمكن أن نعملها هنا ونعيدها هناك حتى يتم الحصول على موافقة كل فرد . إذا كان الأمر يتعلق بإبراهيم عقلية ، يكون المكتوب منها كذلك فعلاً ؛ لتسريعه كالكلام أو المثل ؛ يصبح الانتشار سريعاً عندما يعمم اللتقيف لا شيء يجد إمكانات التحول إلى النظام المقترح : لنظم الولاية العقلية عادة مظهر شمولي لا يوجد في (النظم التقليدية ، على الأقل إذا لم تستند هذه على ديانة مسكونية . عندما تنصب العقلانية على توفير الثروة للجماعة خاصة ، تأخذ شكلاً قومياً ، فهي تجد مع ذلك حدوداً طبيعية - على الأقل إذا لم تتحول إلى تسلطية ولم تبرر الهيمنة على جماعات معتبرة دنيا من مجموعة مختارة .

يتوقف انتشار الولاية الريادة على العقد الذي يعقده الزعيم مع اجماعات . وبما أنه ينبغي أن تكون العلاقة مباشرة لتكون فعالة ، فقد اعتبرت حديثاً كأنها شكل من السلطة المهجورة : وهي تُشاهد في المجموعات الضيقة ، المشغولة بقلق ديني حاد ؛ ولا تنسجم مع الحضارات المتطورة المقيمة في أماكن فسيحة .

لقد قلبت وسائل الثقافة الشعبية الوضع ؛ بواسطة الراديو والتلفزيون ، قامت صلة مباشرة قوية وبالعلة التأثير ، بين الفرد ومجموع السكان الموزعين . فضلاً عن ذلك ، يعزز التركز المدني آثار الجمهور . نظاهرات الجماهير تولّد مناخاً متشجّعاً مناسباً للولاية الريادة . أبداً لم يكن الرؤساء الملهمون كثيري العدد : من لينين الى هتلر ، من موسوليني الى دكتاتوريي العالم الثالث ؛ إنهم عادة الشخصيات من الدرجة الأولى على المسرح السياسي ، في المجتمعات حيث المؤسسات تكون مبنية على مبادئ عقلانية ، يرتبط تصاعد الريادة بنجاح الأنظمة الرئاسية ويهاجس المسؤولين بالاحتفاظ باتصال دائم مع الرأي العام عبر وسائل الثقافة الشعبية .

الولاية ، على عكس السلطة البحتة ، لا تضع حيز التنفيذ مبدأ أرضياً : لا لزوم لرقابة دائمة ، ولا حاجة لتقسيم تربيعي دقيق . لكن الايديولوجية التي تبررها تنتشر عادة داخل مكان متجانس ، في بلد مثلاً : تلك هي حالة الاعتقاد بالقومية التي أصبحت أساسية منذ قرنين ، والتي تماثل بين الحاكم والجماعة الملتحمة ، بالثقافة ، اللغة ، التاريخ ، العادات أو الدين . للولاية من النوع التقليدي كذلك قاعدة مكانية محددة : فهي تقوم على المشاركة في المعتقدات ، التي هي نتيجة تثقيف متشابه : يحدث هذا بشكل خاص في المساحات الثقافية المترابطة جيداً .

اذن ، يأخذ المكان الذي تتطور فيه الولاية ، شكله من الرؤية الجماعية : فهو حاضر في ذهن أولئك الذين يستندون الى نفس السيد ؛ يظهر في صورة هي أرضية بشكل عام⁽¹⁰⁾ ، لكن ليس بالضرورة ، نظراً لوجود قوميات على أساس عنصري أو ديني ، تستطيع أن تعيش بدون قاعدة مكانية ، كما نرى منذ بعض الأجيال ، ظهور ارتباطات أيديولوجية تخرج عن التحديدات المحلية .

التأثير الايديولوجي

تفترض علاقة الولاية توحيداً مسبقاً لأشكال المعتقدات . هذه المهمة هي على عاتق الزعيم الملهم شخصياً ؛ في حالة السلطة اللدنية ؛ هي عادة نتيجة عمل في العمق مستقل نسبياً عن السلطة : فهي تعبر عن التأثير الايديولوجي .

من بين السلطات التي يتمتع بها الفرد ، تلك التي يحكم بها على القيمة المعنوية للأعمال هي الأساس . في سبيل ممارستها كاملة ، يكفي أن يكون متمتعاً بكل قواه العقلية- تلك هي حالة الأكثرية الساحقة من الراشدين - وأن يملك القدرة في الوصول الى

10. COHEN (Saul B.), ROSENTHAL (Lewis D.). A geographical model for political system analysis, op. cit.

الأخلاق الحقيقية ، الى القواعد التي تحدد الخير والشر ، فهناك الشيء الواضح والبسيط الذي لا يظهر للفحص السطحي .

ان القوانين ، العادات والمستلزمات التي يجب أن يتوافق معها العمل ، ليست فطرية ، فهي محددة في المجتمع . وخير دليل على ذلك هي الطفولة : لا يطرأ في بال أحد أن مجموع الأوامر والتعليقات الواجب احترامها في الحياة هي معروفة منذ أن يبدأ الفكر بالعمل . دور الأهل والمجتمع هو تعليم الصغار على العمل من أجل ذلك : برفعهم الى مستوى لا يستطيعون بلوغه حالاً ، هو الوجود المعنوي .

في المجتمعات الغربية ، يعتبرون بشكل عام ، أن الفرد يملك بفضل وعيه ، وسيلة للتمييز بين الخير والشر : لا تقبل كل الحضارات بذلك ، عندما نرفض الاعتراف لهذا الاستقلال الذاتي في الحكم ، لهذه القدرة على إعادة البناء ، إنطلاقاً من جهد شخصي في التفكير ، بقسم على الأقل من الأوامر الخلقية ، فإننا نترك الانسان بدون سلاح ، في وجه الذين يصنعون الفلسفات الأخلاقية والاجتماعية .

يمكن أن نكون القدرة على الحكم على أخلاقية الأفعال موزعة بطريقة متنوعة جداً وفقاً للمجتمعات . الصغار هم بشكل عام مستثنون من ذلك . في المجتمعات التقليدية التي فيها لا تكون القيم خاضعة لتغيرات مستمرة ، فكل الراشدين يتمتعون بهذا الحق : تنتقل القيم عند التأقلم والمجتمع ، والكل يشاركون عندئذ في نفس الحكمة الاجتماعية . لا يوجد تأثير أيديولوجي نوعي : يعيد للمجتمع فلسفته الاجتماعية دون أن يؤدي ذلك الى اللامساواة .

الوضع يختلف إذا كان إيضاح القواعد الواجب احترامها وفقاً على الأقلية : كيف يحدث ذلك ؟ يصادف أن تعد جماعة مجموعة من القواعد الباطنية تحس السلوكيات : عندئذ تكون هي وحدها الكفيلة بإعطاء أحكام . لماذا يقبل كافة السكان بأن يتنزع منهم ما يبدو أنه حق طبيعي ؟ ذلك بسبب القلق الموجود داخل كل كائن⁽¹⁾ . إذا كان التأثير بالانقاع والعقل ، فمن المحتمل أن يتوصل المطلعون على ذلك الى الالتزام به . لكن التبصر بالموت يبعث في كل واحد قلقاً شديداً ؛ أليس الخراب الذي يتهدده علامة واضحة للشوايب التي تنخر كل انسان من الداخل ؟ أليس بسبب القذارات المهمة أن وجد الكائن نفسه محكوماً عليه ؟ من السهل انطلاقاً من هذا الشعور المشترك ، أن تنتشر تعقيدات تجريم تقود الناس الى رفض استعمال العقل أو المنطق ، ويفقدون الثقة في

11. LEGENDRE (Pierre), L'amour du censeur, op.cit.

الوسائل الفكرية التي يملكونها . الأقليات المطلعة على أسرارها تعرف ذلك جيداً : فهي تضيف الى الحجج المنطقية وللنداءات العاطفية التي تؤدي الى تأثير حقيقي ، لكن محدود ، ترسانة من الوسائل المتصلة بالارهاب الفكري : هي لا تجهل أنه حتى تستطيع تركيز سيطرتها على الرأي العام ، عليها أن تقصي المعارضين . يمكن التوصل الى ذلك ، برفض صفة مفكرين أو متعقلين ، لمن لا يقبل كمقدمات منطقية ، مبادئ العقيدة المطلوب نشرها . عندما تأخذ الايديولوجية الشكل الديني ، فإن حجج الذين لم يعتقدوا هذا الدين تصبح معتبرة هرطقة ؛ وعندما ترتدي الثوب العلماني لفلسفة أخلاقية أو اجتماعية ، لا يعود مسموعاً كل من يرفض بعض المعتقدات السياسية أو الاقتصادية . الى السخرية والازراء اللذين يشكلان السلاحين الأولين للارهاب الفكري ، تضاف عندئذ كل أسلحة الاحتقار التي تسمى الى إضعاف الخصم ، وذلك بالانكار عليه حتى حق الوجود .

هكذا يصبح التأثير الايديولوجي احتكراً للجماعات : يعني تارة مشعوذين⁽¹²⁾ ، وتارة رجال دين ، وأطواراً منظرين لنظام اجتماعي ، سياسي واقتصادي . لقد ابتكرت مجتمعاتنا فئة موافقة للدلالة الى هذه الطبقة : لا يؤثر رجال الفكر⁽¹³⁾ في الحياة العامة بمعارفهم التقنية ، بل بالاحتكار الذي يدعون الاستئثار به - والذي يحصلون عليه أحياناً - للفصل بين الخير والشر ، لفرض العقاب أو لاطراء المديح .

تحقق ممارسة القدرة على الحكم ، في المجتمع منظوراً اليه ككل ، ردت فعل من طبيعة أخلاقية : هذا ما نعينه بالقول أنه يوجد رأي عام . نتصور مختارين أنه يمثل في المتوسط رأي السكان : هذا لا يكون عملياً إلا في المجتمعات التي يمكن فيها للجميع أن يصلوا الى القواعد ، ولا يكون في غيرها . منذ أن تصبح القدرة على الحكم محصورة بالبعد ، لا يكون الرأي العام إلا الذي هو للجماعات الصغيرة . نرضخ المجتمعات التي تقبل بالتغيير الى القيم ، تتحول ويصبح ما كان ملقناً للأجيال السابقة غير مقبول اليوم .

الحقيقة لا تعطى للجميع ، فهي محدودة من أقلية تعرف كيف تكشفها في واقع صعب على الكشف .

12. EVANS-PRITCHARD (E.E.), Witchcraft, oracles and magic among the Azande, Oxford, Clarendon Press, 1937. Trad française: Sorcellerie, oracles et magie chez les Azande, Paris, Gallimard, 1972, 647 p.

13. SCHUMPETER (Joseph A.), Capitalism, socialism and democracy, Londres, George Allen and Unwin, 1941. Trad. française: Capitalisme, socialisme et démocratie, Paris, Payot, 1951, 433 p. Cf. p. 203-216.

لا يمكن للتأثير الايديولوجي أن يظهر إلا إذا كان جهد كبير لنشر الأفكار الرئسية للفلسفة الاجتماعية موافقاً عليه . هذا يفترض أن تكون الطبقة التي تمارس هذه السيطرة حاضرة بين السكان ، وأن تكون مندجة معهم . عندما يبدو الذين يقترحونه كمجموعة ، يصبح النشر سهلاً ، لكن الجهد يبقى مع ذلك مطلوباً . في هذا المعنى ، جغرافية التأثير الايديولوجي هي تلك التي لتحولات مجموع السكان: تتطلب التداخل الوثيق للذين يسعون لفرض أفكارهم والسكان الذين ييغون هدايتهم وحكمهم . من جهة أخرى ، توجد نقاط معها تكون القيم معروفة وباقية دون المساس بها (وجود ديانة) - أو محضرة ومعاد تطبيقها - حالة فلسفة سياسية أو اجتماعية . هذا يعني أن التأثير الايديولوجي ينتظم عادة في البيوت .

طلما كانت الكتابة والوسائل الناجحة للاتصال للبعد غير متوفرة ، فإن انتشار الهيمنة الايديولوجية الجديدة يكون بطيئاً وصعباً ، لكن ما إن يؤخذ بالنماذج ويحصل القبول بها مرة حتى تتجه بسهولة نحو الأخذ بها مجدداً . تلك هي وسائل الثقافة الشعبية التي كثيراً ما تغير الوضع : فهي تنشئ لا تماثلاً عاماً في تبادل المعلومات ؛ تقيم اتصالاً مباشراً بين مقترح الأفكار الرئسية الجديدة والجمهور . إذن ليس من المستغرب أن ترى المجتمعات المعاصرة إزدهار الأشكال العديدة المتنوعة للدعاية .

التأثير الاقتصادي

الى الأشكال الظاهرة لممارسة السلطة وللرقابة بالايديولوجية التي تعرضنا لها ، ينبغي من أجل استعراض مظاهر السيطرة ، إضافة فعل الآثار الاقتصادية . رأينا فيما سبق أنه بدونها يصبح تأسيس السلطة بدون جدوى وغير ممكن في معظم المجتمعات . إبراز التأثير الاقتصادي هو سهل : لا يمكن العيش بدون موارد ؛ إذا لم تكن غللك منها حداً أدنى من أجل البقاء ، فنحن على استعداد للقبول بأي شيء لتأمينها - وبما أن هذا الحد الأدنى متغير من مجتمع لآخر ، فيمكن أن تبرز التبعية من أجل مداخيل ليست بدون أهمية .

أ - طلما كان الانتاج مداراً على المستوى الفردي أو العائلي ، وكان الاستهلاك الذاتي هو المتبع ، فإن معظم الناس يستطيعون الوصول الى استقلال اقتصادي ذاتي حقيقي ، وبذلك يتخلصون من كل أنواع الخضوع . من أجل بنله ديمقراطية أميركية على أسس سليمة ، كان حلم توماس جيفرسون⁽¹⁴⁾ أن يجعل من بلده أمة مؤلفة من

14. BEARD (Charles A.), Economic origins of Jeffersonian democracy, New York, Macmillan, 1915, 475 p.

صغار المزارعين المستقلين .

يرجع اصل عمل التأثير ، في الاقتصاديات التقليدية ، الى رقابة عناصر الانتاج ، الأرض ، الماشية للشعوب التي تعيش على تربية المواشي واليد العاملة حيث الحاجة اليها . ما دام أن المكان ليس مستغلاً بكامله في الزراعة ، فرقابة التربة ليست ذات أهمية كبيرة ، وهي فضلاً عن ذلك ، غير لازمة على الصعيد الاقتصادي : حتى لو كانت الادارة غير كاملة وترك مكاناً لا بأس به للهدر ، فهذا ليس معوقاً . الوضع يتغير عندما يزداد الطلب على الموارد . إن تأسيس الحق العقاري يسمح بتنظيم أفضل للانتاج ، لكنه يبقى قسماً من السكان دون الوصول الى وسائط العمل : يسلمهم الى الذين يملكون هذه العناصر أو يتبعهم بهم ؛ ويربطهم من أجل البقاء ، بالفضلات المتراكمة عند الغير .

ب - عندما يفتح الاقتصاد على المبادلة ، تتغير ظروف ممارسة التأثير . ليس بإمكان الفرد إشباع كل حاجاته من عمله الخاص : هناك ارتباط دوماً مع الآخرين ، من أجل التموين ؛ كذلك الأمر بالنسبة للمشروع . فيما مضى ، كانت المزرعة تنتج بذاتها طاقتها ، أدواتها ومتجاتها نصف المصنعة . المصنع يشتري التيار ، المواد الأولية المركبات وقطع الغيار من مصانع أخرى .

كل الأفراد يتواجدون في إطار الدائرة العامة للاقتصاد وبذلك يتبعون لها . كل الذين يشاركون فيها مباشرة بانتاجهم يملكون كذلك وسائل التأثير ، في حين أن الصغار والطاعنين في السن والماطلين عن العمل ، ليس لهم بسبب وضعهم ، أية وسيلة ضغط ، بالنسبة للكثيرين ، التأثير الممكن ممارسته هو بالتأكيد سلبي : يولد من امكانية وقف مسار الآلية العامة عن طريق الاضراب ؛ وكلما امتدت الانعكاسات كلما كانت المتطلبات شديدة .

من أجل فهم كيف تطورت التأثيرات اللا متناهية في الحياة الاقتصادية ، كانت الحاجة للنظر في دائرة الانتاج ، توزيع واستهلاك السلع والخدمات من زاوية استراتيجية : في حالة كانت الشبكات قليلة ، يكون من السهل تحقيق الوفاق لقطعها . التركيز يعزز فعل الضغوط الاقتصادية . يكون الأثر ملموساً كثيراً بمقدار ما تكون الدوائر المدارة تعني قطاعات تكون فيها الحاجة ملحة : ان توقف المكاتب المهمة بتخطيط العمليات البعيدة لا يؤثر على أحد في حين أن اضراب الحبازين له نتائج خطيرة وهامة لكل السكان ، كما أن توقف انتاج الكهرباء يعد كارثة في إطار المدن .

بأخذ فعل الضغوطات التي يولدها التهديد بقطع التسليفات أو الانتاج ، في بعض الأحيان ، شكلاً مباشراً : المجتمعات الليبرالية المعاصرة هي بلا انقطاع مهترجة بحركات

الاضراب التي تشوه وتخذل جهود مختلف القطاعات لزيادة حصتها من الدخل الاقليمي العام . في معظم الحالات ، يتجلى التأثير دون التوصل الى حلول هامة : آليات السوق هي مكونة بشكل يتيح للذين يملكون مركز القوة فيها الإستئثار بحصة الأسد من منافع المبادلات أو الصناعات . جرت العادة على مقابلة أسواق المنافسة الكاملة بتلك التي يكون اللا تماثل فيها ظاهراً : الأولى ليست موجودة عملياً ؛ تدخل المسافة هزات .

يقدم سوق العمل ظروفًا خاصة : نجد فيه مواجهة بين منظمين يملكون أدوات الانتاج والعمال أو المستخدمين أو كوادر ليس لديها سوى قوة عملها أو اختصاصاتها . بمقدار ما تكون المشروعات قادرة وحيث يكون عرض العمل جزئياً ، يكون الوضع بشكل خاص غير متكافئ وتكون التشنجات قوية : يذهب معظم الأرباح الى المشروع دون الحاجة لاستحضار النظرية الماركسية الى انتزاع ملكية فائض القيمة بالأساليب⁽¹⁵⁾ . منذ اللحظة التي تشكل فيها النقابات ، يتعدل التوازن . ترجع المنفعة المتنازع عليها الى من هو قادر أن يثبت لمدة أطول . يملك أصحاب الأعمال رؤوس الأموال الخاصة وتدمعهم المصارف والزبائن الذين لا يرغبون في أن ترتفع الأسعار . لا يمكن للعمال أن يعتمدوا سوى على احتياطياتهم - وهذه هائلة في اتحادات الجمعيات الكبيرة الحديثة وهم يعرفون كذلك أن الرأي العام يدعمهم مختاراً : نفع معنوي ، لكن له وزنه في تجربة القوة . يمكن أن يحدث أن الحصة المقررة للأجور ، تعرض للخطر وتخرج توازن المشروع .

لا يرتبط التأثير الاقتصادي فقط بهذا العمل السليبي للتهديد والشلل . فهو يظهر كذلك بالقدرة على التجديد والابداع . احدى النتائج الكبرى للتوزيع المتزايد للمهام هو الفصل بين التصور والتنفيذ . الذين يرون أنهم مكلفون بالتنفيذ ، ليس لديهم وسيلة ضغط سوى عرقلة الانتاج أو التبادل . أما الذين يديرون ويوجهون ، فعندهم مسؤولية الدمج بين مختلف العناصر وإمكانية استخدام كل شيء ، في تصورههم طرق جديدة للانتاج ، وسائل جديدة في زيادة المبيعات ونماذج جديدة للتنظيم⁽¹⁶⁾ ، السلطة الهامة التي هي بحوزتهم ، هي تلك التي للتغيير ، للتحسين والتجديد . تكون آفاق المستقبل المقدمة للمشروع أفضل ، كلما كان من يشرف عليها ، يعرف بشكل أفضل كيف يستغل

15 . من جهة أخرى تعتبر النظرية الماركسية كل الدراسات المخصصة للفعل السياسي دون جلوى ، لأنه لا يبدو أكثر من مجرد هيكلية دون أهمية حاسمة . إلا أن موقف الماركسيين قد تعدل في ما بعد كما نلمس في أعمال غراسي . Gramsci

16. SCHUMPETER (Joseph A.), Capitalisme, socialisme et démocratie, op. cit.

هذه الامكانيات : وظيفتهم ابداعية . المشكلة الكبرى ، حتى تجد حلها في ظروف جيدة ، هي في تولية الادارة الى الذين عندهم القدرات النادرة في التنبؤ بالجديد ، وتصور هيكلية المستقبل الغامض .

ان العهدة بمسؤولية المشروع الى من يملكون رأس المال ، يؤدي لتأمين إدارة حازمة ، لكنه لا يتوصل دائماً الى الاستفادة بشكل كامل من الامكانيات التي يوفرها التجديد التقني أو التجاري ، أو الطرق الحديثة للتنظيم . لهذا السبب تتم عادة ، العهدة بالادارة الفعلية الى اختصاصيين ، رؤساء مشاريع مختارين لاختصاصهم .

في الاقتصاد المعاصر ، تشكل رؤوس الأموال اللازمة لتحريك الانتاج ، العنصر الأكثر صعوبة توفيره لتنفيذ تركيبة انتاج ؛ تسمح الأنظمة المصرفية بتوظيف الموارد الضرورية للتجارب المعبرة ذات فائدة .

لا يكون التأثير الاقتصادي حكرأ على فئة صغيرة من السكان ؛ هو يكشف عن تأثيرات طبقية ؛ تارة يكون منفذاً بفئة مهنية ، وتارة بفئة قانونية - فئة المالكين للسلع الترسلمية - وتارة باختصاصيين في التنظيم النقدي ، أو الهندسة الاقتصادية أو التحديد التقني . مع فتح الاقتصاد ونهاية زراعات التغذية الذاتية يأخذ اللامتائل في العلاقات الاقتصادية أشكالاً جديدة : لا يعود من جانب واحد ، لكنه لا يخفي تماماً . يعطي لبعض الطبقات وزناً أكثر من الآخرين ، فهو يسمح لهم بالتأثير بوسائل مباشرة في التطور العام للاقتصاد وبوسائل غير مباشرة في المسارات الاقتصادية .

التأثير الاقتصادي هو في مجمله منتشر : فهو لا يتركز ، في مظاهره السلبية ، في نقطة معينة من الأرض أكثر مما في غيرها ؛ الجماعات التي تمسك بالمراكز الاستراتيجية الأكثر أهمية هي عادة من المحيط المجاور - تقني الرقابة على مؤسسات انتاج الطاقة مثلاً . غير أنه ما ان يبدأ الانتاج بالتركز لأسباب اقتصادية الحجم ، السيطرة على المكان (الاعلام ينتقل أفضل داخل المشروع مما في الخارج) وعلى رقابة الأسواق ، فالنقاط التي يمكن أن تثير الصراعات تصبح نادرة ، سلطة التصور والانشاء تصبح في أيدي قليلة ، المراكز حيث تكون حياة الاتصال معززة (وهو ما يعبر عنه على الصعيد الاقتصادي بالقول أن التأثيرات الخارجية تكثر فيها) تقتطع حصة مفرطة من الذين يبنون هكذا هيكلية العالم الاقتصادي . يضاف الى المظهر الاجتماعي للتأثير الاقتصادي ، مظهر جغرافي متلازم معه : تلك هي إرادة التوصل الى شفافية أكبر التي تقود الى إعطاء الكثير من المسؤوليات الى أصحاب الاختصاص والتي تجعلهم يقيمون في المناطق المركزية .

تتبع أعمال السلطة والولاية بوضوح ، البنى التسلسلية التي تسيطر على الحياة الاجتماعية ، في حين أن دراسة المؤثرات الأيديولوجية أو الاقتصادية تركز على تأثيرات الطبقات . يتطلب هذا منا أن نقوم بتحليل البنية الاجتماعية التي تصدى لها الآن في المكان .

الفصل الثالث

هندسة الأشكال المركبة للسلطة البنيان الاجتماعي

تتكون الحياة الاجتماعية من جهود لتأمين البقاء للجميع ، لتكثيف الصغار مع المجتمع ، لنشر الثقافة وتعزيزها وجعلها متوافقة مع حاجات جديدة . تستدعي هذه علاقات متنوعة : ترسم أعمال سلطة وتأثير وتظهر توترات . كانت هناك محاولة لوصف مجموع هذه العلاقات بمصطلحي تناسق وتوازن : وهي طريقة اصطلاحية . الخلافات هي متعددة والمجتمع كثير التطور ، وهذا لا يكون سهلاً على الشرح إذا كان النظام متوازناً تماماً . التناقضات والمعارضات هي من المقومات الضرورية للحياة الاجتماعية ، لكنها إذا تعمقت كثيراً تسد الاتصالات وتتهدد القوضى الجماعة . يتطلب التواجد المشترك حداً أدنى من النظام والوفاق : يجب بناء هيكلية للنظام .

تساهم علاقات النظام والسلطة في بناء هذه الهيكلية ، لكنها قد تلاقي صعوبة وتدخل شروخاً في الهيكل العام : يتوقف أثرها على طريقة اندمجها ؛ وتوزيعها لا يكون صدقة ؛ توجد مشاركة في النظم المتهاسكة نسبياً .

في سبيل الكشف عن هذه البنية الاجتماعية ، سنباشر دراستها على أساس مراتب . ننتقل من العلاقات التي تحاك بين الجماعة بكاملها والأفراد منعزلين . تدخلنا العلاقات المجتمعية في سير التنظيمات . وقبل المرور على التنظيمات الاجمالية ، يكون من المفيد أن نتساءل عن المجموعات ، الجماعات ، الدول والطبقات الشعبية وعن الأثر الذي تمارسه في الحياة الاجتماعية . كذلك علينا أن ندرس البنى السياسية ، تلك التي تروج عادة البناء وتعطيه أبعاده ولونه الشامل ، وتوقف عندئذٍ لدراسة وقائع السلطة .

علاقات الفرد والمجتمع

توجد علاقات معقدة بين الفرد والمجتمع ، منظوراً إليها ككل . وهي لا تعمل

مجتمعة ، لكن تماسكها يظهر عبر عمل كل فرد من أعضائها .

هكذا فإن الفرد خاضع للملاحظة ، ومراقبة وتقدير من يحيطون به . وينشأ عن ذلك ضغط جماعي مُغفل ، لكنه أكثر إحاطة وأشدّ مما يستطيع فرضه المستبد المطلق ، ترجع قوة المجموعة لقدرتها على رؤية كل شيء⁽¹⁾ . من النادر أن نعمل بعيداً عن نظر الآخرين : إذا كنا معروفين من الجميع ، فالحركات التي نقوم بها تكون سهلة أمام إعادة تشكيلها بتوافق مختلف الشهود . عندئذ يكون من الجسارة أن تنصدي للقواعد ونعارض الآراء المقبولة من الجميع . إن الشعور بعدم القدرة على الهرب وتخطي الحرص العام ، يبعث على الحذر ، يعزز التوافق ويعطي الجماعة تماسكاً شديداً . عندما يمارس هذا التأثير على الراشدين ، الذين لم يتعودوا عليه في صغرهم ، يرونه بغضباً ويتظاهرون بالقبول ظاهرياً بالمبادئ العامة ، ولكنهم يفتشون في الخفاء للتدخل من القواعد . أما بالنسبة لمن نشأوا في النظام فالوضع يختلف : للقواعد المشتركة خط كبير للدخول إلى النفوس عندما يصل المجتمع المحيط جهوده بجهود الجماعة الأولية .

تقترب الرقابة المشتركة عادة من الكمال : التقسيم التريبي الذي يجد المستبد كثيراً من الصعوبة في تحقيقه ، والذي يكلفه كثيراً ، نجده هنا متحققاً بشكل طبيعي لأن كل فرد يرضى العمل المشترك . تأخذ المعلومات طريقها بسهولة لأن الذين يقومون بالسر ، ينفذونه حالاً للمشاركة ، في عمل عام لتهديب الأخلاق : يستدعي النظام شفافية كبيرة ، وبما أن هذه هي من فعل أفراد يحركهم نفس الهاجس ويشاركون في نفس القيم ، فتحقيقها يكون في أفضل الظروف . هذه الرقابة ليست مع ذلك فعالة إلا في ظل بعض التحفظات ، تخفف النظرة الجماعية مع الكثافة الضعيفة وكون المكان غير مسكون كفاية - وهي تجد هناك نفس المدى الذي هو للسلطة البحتة ، وهذا هو الذي قاد كلود ليفي سترأوس Claude Lévy-Strauss⁽²⁾ للدلالة على الارتباط الذي يوجد بين كثافة ضعيفة وحرية . وتجد الرقابة الجارية من الجميع على كل واحد حداً آخر عندما تقوى الكثافة لدرجة يصح معها الجمهور غير معروف⁽³⁾ : يصعب عندئذ توافق شهادات الشهود ، مما يجعل اكتشاف الانحرافات السلوكية احتمالياً . حتى في حال تحديد معالمها ، لا يعرف من هم أصحابها ؛ عتامة المكان هي كبيرة من أجل إبعاد الذين يتعدون عن

1. JACOBS (Jane), The death and life of Great American Cities, New York, Vintage Books, 1961, 458 p.

NEWMAN (Oscar), Defensible space. Crime prevention through urban design, New York, Collier Books, 1973, XVII-264 p.

2. LEVI-STRAUSS (Claude), Tristes tropiques, Paris, Plon, 1955, 380.

3. NEWMAN (Oscar), Defensible space, op. cit.

الضوابط : يقون تقريباً غير مرثيين .

السيادة الجاعية إذن لا تكون ضاغطة إلا بالنسبة لبعض نماذج الجاعات . فهي تمارس بحرية في الانسانيات الثابتة والمقسمة الى خلايا صغيرة ضمن حدود معينة : طبقت في العالم القديم كما في الخلايا الزراعية في المجتمعات التقليدية . لا توجد في الحضارات المتقدمة التي توصل اليها التمدن : في مدينة صغيرة ، الكل يكون معروفاً ، لكن هذا ليس موجوداً في تجمع كبير .

ترتكز ممارسة النظرة المشتركة الى رأي عام فعّال وهي تفترض أن يكون للجميع حق إعطاء أحكام أو تكون لدى السكان ، ثقة في الأقلية التي تحتفظ بحق تقييم الأعمال . هذه الشروط ، توجد عادة في العالم التقليدي ، نظراً لأن القيم فيه تنتقل من جيل الى جيل وتكون معروفة من الجميع .

مع توسع المجتمعات والقابلية المتزايدة لتحرك الناس ، ويزور فلسفات تغيير اجتماعي ، والنسبية الخلقية ، أصبحت ممارسة ولاية الجسم الاجتماعي أكثر صعوبة . تغيرت ظروف تكييف الطفل مع المجتمع ، ولم تعد الجماعة البدائية تستند ، من أجل نجاح الضوابط المشتركة ، على مجتمع محيط . تقلت الانحرافات السلوكية من الحرص الجاعي عندما تفرق في بحر الجمهور . لا يتم الرأي العام كثيراً ، الذي لا يعبر إلا عن وجهة نظر الأقلية ، بتعيين ما يسيء الى التوازن المتعارف عليه . على التنظيم الاجتماعي الذي يستند كثيراً الى الولاية الجاعية في الخلايا الضيقة للعصور التقليدية ، أن يستعين بطرق أخرى في المجتمعات الموسعة العديدة والتي تميل الى التجديد .

العلاقات المجتمعية ،

العلاقات غير الشخصية

تعرض معظم العلاقات التي تُعقد بين أعضاء المجتمعات لخطر التبعية : تنقل نفوذاً وسلطة ، إذ لم تكن خاضعة لأية قاعلة ، أن تعزز انتشار علاقات غير متكافئة وتوترات مزعجة . لذلك جعلت مؤسساتية : نتكلم والحالة هذه عن علاقات مجتمعية⁽⁴⁾ . بعضها يشمل عدداً صغيراً من الأفراد تسود بينهم العلاقات الشخصية . البعض الآخر يقيم قواعد سلوكية بين العديد من الجماعات ، بشكل لا يتيح معه التفاعلات تشكيل علاقات فردية : تحتفظ ببعض الشمول ، وبعض اللاشخصي ، وتجعل حصّة التعاقد الاجتماعي الذي يحكم حياة كل منا ، محسوسة أكثر .

4 ETZIONI (Amitai). The active society. A theory of societal and political processes. New York, The Free Press, 1968, XXV-608 p.

أ - تقدم العلاقات المجتمعية القابلة للتبديل وغير الشخصية بعض النقاط المشتركة مع علاقات الفرد المنزول والجماعات كلها : في الحالتين ، ممارسة الولاية هي عمل المجموعات . فيها تسهل الرقابة ، وبها تتجلى النظرة الجماعية فعالة ، لكن عمل الرأي العام لا يطبق هنا إلا أقساماً من المجموع العام .

عندئذ تمارس الرقابة المتبادلة الشاملة من فئة على أخرى : الأطفال يخضعون ، في المجتمعات التقليدية لسهر أهلهم . يمارس سهر الجماعة كذلك من طبقة أعمار على أخرى ومن جنس على آخر .

هذه الرقابة الجماعية ليست ممكنة إلا بالقبول بأيدولوجيات مشتركة في كل قسم : سلطة الرجال على النساء تكون بارزة ، بمقدار ما يلزمون به أنفسهم من قاعدة سلوكية عامة تجاه زوجاتهم وأمهاتهم وبناتهم ، وما يبررون به فوقيتهم بفلسفة اجتماعية صريحة . لكن يقابل هذه السلطة بجزء منها ، سلطة للجماعة الخاضعة لهم حيث تكون النساء حرة في تحركاتها ، تكون قادرة على الصمود ، والاستعانة بأيدولوجيات موازية واتخاذ إجراءات مقابلة إذا أصبح التوازن العادي للجنس مهدداً .

ب - نجد علاقات السلطة ، القابلة للاستبدال والمتنشرة ، تفسيرها الكامل في المدنيات التي تفترض الأيدولوجية فيها لامساواة أساسية بين الناس : وهي تطبيق لنموذج الانسان التدرجي (Homo Hierarchicus) الذي حير لويس ديمون Louis Dumont⁽⁵⁾ . لقد ذكره في معرض الاستشهاد به كمثال لنظام الطوائف في الهند ، لكنه يبين المضمون العام : منهج المجتمع التدرجي ليس مختلفاً كثيراً عن منهج مجتمع الطوائف ، وإن كانت القواعد المستخرجة من المبادئ هي أقل إطلاقاً . كان الكسي دي توكفيل Alexis Tocqueville⁽⁶⁾ قد رأى بحق منذ القرن الأخير ، أن أصالة مجتمعات النظام القديم تكمن هناك .

في المجتمعات الطبقيّة أو الطوائف ، ينتمي الأفراد بولادتهم الى فئة داخلية في تدرج الأوضاع الشخصية . من هذا الواقع فقط ، عليهم موجبات ولهم حقوق تجاه من ينتمون الى مراتب عليا أو دنيا . للفئة الأولى ، عليهم واجب الاحترام ، الطاعة وبعض التقديمات الاقتصادية . بالنسبة للفئة الثانية ، يتمتعون بولاية عامة تتيح لهم البت بالتزاعات كما لهم أن يمارسوا أشكالاً مختلفة من التأثير الاقتصادي يكونهم في مرتبة عليا

5. DUMONT (Louis), Homo hierarchicus, op. cit.

6. TOCQUEVILLE (Alexis de), La démocratie en Amérique, Paris, Gosselin, 4 vol., 1835-1840.

— L'ancien Régime et la Révolution, Paris, M. Lévy, 1856, 457 p.

تسلسلياً ، فهم يملكون تأثيراً أيديولوجياً .

ترتكز العلاقات المجتمعية القابلة للاستبدال وغير الشخصية الى نظريات ومذاهب تقيم تقسيم الهيئة الاجتماعية الى فئات غير متساوية وهي تعكس وجود فلسفة اجتماعية يقبل بها الجميع تقيم في وقت واحد وحدة الهيئة الاجتماعية ومبدأ ترابطها التسلسلي . مثل هذه الايديولوجية لا تكون مقبولة إلا إذا كانت الطبقات الدنيا تقبل الخضوع : يفترض هذا ان العيّنات الأدنى تعتبر خاطئة وقذرة وغير جديرة بالاحترام كالتبقيات العليا .

الشكل الخارجي للعلاقات الاجتماعية هو في هذا التصور ، انعكاس لنظام أساسي جداً للعلاقات الأخلاقية

ولاية المجموعة التي تنقلها اللامساواة المعممة لها فاعلية متغيرة جداً وفقاً للظروف التي تسود المجتمع . النظرة الجماعية ليست قادرة أن تقيم رقابة للتصرفات السلوكية إلا ضمن مساحات ضيقة حيث كل واحد يكون معروفاً من الجميع . في حال تجاوز قواعد الاحترام الخارجي .

تكون العلاقات التسلسلية المعممة مؤثرة عندما تكون الفئات المتواجدة والتي تراقب بعضها بعضاً بشدّة الاختلاط : كذلك هي حالة الروابط بين طبقات الأعيان أو الأجناس ؛ حتى لو كانت الايديولوجية التي تبرر عدم المساواة لا خطر منها ، فالضغط الناشئ يكون شديداً . علاقات الطوائف ربما هي أقل رسوخاً بمقدار ما تؤدي الى فرز مكاني : لا توجد الرقابة إلا في الوقت الذي تتلاقى فيه الجماعات . فيما تبقى ، لا يكون كل فرد خاضعاً إلا لمسؤوليته الخاصة ، وإلا لنظرة الجماعية الخاصة .

ان توسيع أطر حياة الاتصال يضعف ممارسة ولاية الطائفة أو الطبقة . فهو لا يتركها مجالاً إلا في قلب المجتمعات المحلية . على مستوى المجتمع الكلي ، يحدث مع ذلك بأن يعطى تفسير جديد الى العلاقات اللا شخصية لعدم المساواة . يسمح تحسين الاتصالات للأعضاء المنفصلين عن الجماعات من نفس المستوى بالوعي لتضامهم وممارسة القدرة على إبداء الرأي والضغطات الجماعية⁽⁷⁾ .

في النتيجة ، تلعب العلاقات التبادلية وغير الشخصية دوراً موازياً للسلطة الجماعية : فهي تقويتها في المجتمعات التقليدية حيث نراها تزدهر وتضعف معها عندما

7. RUDOLPH (Lloyd I.), The modernity of tradition: the democratic incarnation of caste in India, American Political Science Review, vol. 59, 1965, p. 975-989.

تندرج الحياة في الأطر التي تتجاوز حدود المجتمع المحلي . هي لا تختفي مع ذلك ، كما تشهد على هذا المجتمعات المتعددة التزعات .

العلاقات المجتمعية : العلاقات ذات الطابع الشخصي

البنية الاجتماعية هي بجزء كبير منها ، قائمة على علاقات من نموذج شخصي⁽⁸⁾ .

تشكل العلاقات العائلية المجموعة الأكثر أهمية للعلاقات من هذا النوع ، وهي التي توجد في كل المجتمعات الحديثة ، وإن كان بأشكال مختلفة . كذلك تظهر بوضوح علاقات المشاركة والتبادل . وقد أدخلت علاقات الاتباع والصلة الاقطاعية أوضاعاً يبرز فيها بوضوح عمل القوة والسلطة . وترتكز المجتمعات الحديثة بشكل خاص على رابطة البيروقراطية (الديوانية) ، وتقوم على تركيبة من بعض ملامح الأنظمة البسيطة .

أ- تتضمن العلاقات العائلية مبدئين : النسب والمصاهرة : يوجد الأول في شجرة العائلة (النسب) ، كل الذين يتحدرون من نفس الجد ، ان من جهة الرجال أو من جهة النساء : لا تستطيع الأنساب المكونة هكذا أن تعيش مقفلة على نفسها . القواعد الاجتماعية التي تمنع الزواج من المحارم تجبر الرجل على التفتيش عن زوجة في موضع آخر . ترسخ المصاهرة الأرومات التي توجد مرتبطة بتبادل الزوجات أو الأزواج .

تجمع علاقة النسب ، السلطة البحتة والولاية ، الى هذا الجمع المتين يعود الفضل في فاعليتها : يستطيع الأهل معاقبة أولادهم عندما يرون ذلك لازماً . هدف التربية هو الترسخ في عقول الصغار ، المعارف والقيم التي تتيح لهم التصرف مستقلين . إدارة الأهل هي ضرورية وشرعية ؛ والمؤهلات المشتركة : يمارس الأهل رقابة ثابتة تقريباً وقرب المكان يوطد ذلك . في الأعمار المبكرة ، الاحاطة هي تقريباً كاملة .

ما إن ترسخ العادات ، يتوطد معها التضامن بين الأجيال أو بين الأخوة والأخوات : يسود جو الثقة ، لا يعود من الضروري إجراء رقابة مستمرة على تنفيذ الأوامر التي تعطى ؛ لا يعود يلزم بشكل عام اللجوء الى استعمال شكل الولاية : التعاون هو الذي يسود بين الجميع .

تحتفظ العلاقة العائلية ، بمضمونها بين البالغين ، عندما يعيشون بعيدين عن بعضهم البعض . ينبغي مرور سنوات من التمدين المتواصل للوصول لذلك بالرقابة والضغط على كل واحد منهم حتى تكون القواعد قد تأصلت فيهم . هذا التركيز النفسي بالمشاركة الذي تحقق لا يبدو للذين أخذوه على عاتقهم عبثاً : فهو يقابل تنفيذ موجب

8. MAQUET (Jacques), Pouvoir et société en Afrique, Paris, Hachette, 1970, 256 p.

أساس ، هو تربية الأولاد وفقاً للطريقة الفضلى . العلاقة العائلية يمكن أن تعطي التماسك للأفراد المتفصلين عن بعضهم مسافات بعيدة ؛ لكنها غير قادرة على توطيد التماسك للجماعات عديدة : هنا يكمن ضعفها .

بالتحليل بعض الشيء على علاقات النسب ، نتوصل أن ندخل في نفس الأرومة بعض الثالث - لكن عندما يكون الجد المشترك بعيداً جداً ، فالعلاقة تجد طريقها للانقسام . تنتسب القبائل عادة الى مؤسس يتحدرون كلهم منه - لكن عند هذا المستوى ، تستعير العلاقات الاجتماعية قواعد ولغة العلاقات العائلية أكثر من مضمونها .

العلاقات العائلية هي مختلفة جداً . فهي تحرك السلطة والولاية ؛ وكذلك الأشكال البسيطة للتأثير الاقتصادي : يتبع الصغار ذوسم ، والكبار في السن أولادهم ؛ مهما كان النظام الاقتصادي والسياسي ، فليس بإمكان الولد الصغير أو الطفلة الصغيرة ؛ تأمين حاجاتها قبل سن النضج . لكن تبعية الطاعين في السن تخف عندما تؤمن الجماعة الملاجئ ودور العجزة لمن لا يستطيع العمل ، لكنها لا تختفي تماماً . تحتل الخلية الاجتماعية مركزاً أساسياً ، وإن متغيراً ، في دورة المداخيل : فهي تشكل الوحدة الرئيسة لإدارة الأعمال والإنفاق . الانتاج هو موجه ضمن هذا الاطار ، لكن الواقع أقل عمومية : نشهد اشتراكية متزايدة لوسائل الانتاج ، فضلاً عن أنه في بعض المدنيات لا تكون العائلة هي وحدة الإدارة ، ولو صغيرة ، بل الفرد ، الرجل أو المرأة ، والمتحدرون منه حتى أدنى العمر .

لا يمكن تنامي الدور الثقافي للنسب : هو حاضر في كل مكان ، لكنه يضعف عندما ينتشر التأسيس المدرسي ؛ ويكون ضعيفاً جداً عندما تكون التربية موجهة في إطار جماعة محلية بدلاً من إطار العائلة ، كما هي الحالة في معظم المدنيات التقليدية .

ب - علاقة المشاركة هي دائماً هامة : توحد بين أعضاء نفس الطبقة ، نفس أخوة المذاهب نفس الجماعة المحلية . تنتج من التعلق الارادي بعقد صريح عادة ، وإن لم يكن يقيد سوى جزء من نشاط ومسؤولية من يقبل به .

المشاركة هي تعادلية في مبدئها ، وهذا يفسر مناخ الثقة التي يرمى تطورها : لا يجد الذين تربط بينهم ما يبرر خوفهم من رفاقهم الذين يتمتعون بنفس الحق ونفس السلطات . وبما أن الجميع قد اختاروا بحرية المشاركة في النشاطات العامة ، فالتطلعات والدوافع تكون متقاربة . علاقة المشاركة إذن ، تنشئ رباطاً ثابتاً ويمكن أن يمد أثرها الى عدد كبير من الأفراد ، الى ما لا نهاية ، نظراً لأنه مبدئي ، لا شيء يأتي فيحده من حلقة

الاتصاق بها . يبقى امتداد الجماعات مع ذلك ، في شكلها البدائي ، عادة ضعيفاً : بسبب النقص في البنية الصريح ، تفقد المشاركة بسرعة فاعليتها عندما يتضخم عدد الأفراد ؛ فهي غير مؤهلة لتوفير الاتصال السريع للاعلام ولا تشتمل على سلطة متخصصة في تحضير واتخاذ مقررات . المشاركة هي مزودة بشكل أفضل للقيام بمسؤوليات مألوفة وأعمال روتين ، أكثر من إتخاذ المبادرة في العمليات الصعبة والجديدة .

إن النقص في السلاسل الهيكلية من أجل نقل المعلومات ، سيء كذلك الى مضمون العلاقة : تسود الثقة حتى بين أناس يستلهمون نفس المبادئ ، لكن هذا لا يكفي لإيجاد ترابط شديد ، إذا كان المتممون اليها بعيدين عن بعضهم البعض ؛ لا تقوم العلاقة عندما تمتد الى عالم اجتماعي متعدد ومتسع ، إلا كوسيلة للتكاتف المشترك : تساعد على تسهيل التأثير وتضاعفه ، لكنها تأخذ شكلاً أكثر تركيزاً مما هو في المجتمعات الصغيرة : تصبح بيروقراطية .

يكون دور المشاركات⁽⁹⁾ أحياناً اقتصادياً ، فهي تسمح بجمع فرقاء العمل اللازمين لبعض العمليات ، استصلاح الأراضي ، القطاف ، بناء المساكن . . . تهتم جيداً بالحفاظ ونقل الثقافة - يعزز جو الثقة اتصال المعارف والمهارات البدوية . تستطيع كذلك بناء القوة الضرورية لخدمة السلطة البحتة - في عدد من المجتمعات البدائية ، الشرطة مؤمنة بفئات من كبيرى السن .

بالرغم من السمات الانسانية والوجدانية التي تنصف بها المشاركة ، فهي لا تحتل مركزاً من الدرجة الأولى في بنى المجتمعات ؛ فهي علاقة تنقصها الفاعلية والشمول .

ج - علاقة التبادل هي كذلك تعادلية بشكل أساسي : فهي تؤمن الاتصال بين الناس الذين يرغبون الحصول في مقابل ما يقدمونه ، على شيء بنفس القيمة . في معظم المجتمعات القديمة ، لم تكن توجد نقود فعلية لتقييم المطابقة بين ما هو مقدم وما هو مطلوب . معايير التبادل كانت بشكل عام شيئاً متعارفاً عليه .

إن علاقة العطاء وما يقابله ، التي شكلت الصورة المألوفة للتبادل في العالم البدائي ،

9. BROWN (Paula), Patterns of authority in West Africa, Africa, vol. 21, 1951, p. 261-278.

FORDE (Daryl), The governmental roles of associations among the Yakö, Africa, vol. 31, 1961, p. 309-323.

LLOYD (Peter C.), The traditional political system of the Yoruba, South-western Journal of Anthropology, vol. 10, 1954, p. 366-384.

WILSON (Monica), Nyakusa age villages, Journal of the Royal Anthropological Institute, vol. 79, 1949, p. 21-25.

تقيم تعادلاً بين سلع وخدمات متعددة جداً ، لكن دون التوصل الى تحقيق تضبيطات مباشرة . فهي تهدف لبناء علاقة موجبات متقابلة بين أعضاء المجتمع⁽¹⁰⁾ . تمد جسراً بين مختلف فترات حياة المجموعة ونوفر بعض الأمن لمن هم دائنون . وهي تلاقي جزاءها أبعد من أشكال المقاصة التي ستحصل عاجلاً أم آجلاً ، بزيادة حظوة ونفوذ الذين يقومون بدور اجتماعي ، بكثير من المهارة والكرم وحسب الآخرين .

علاقة العطاء وما يقابله ، هي قادرة أن توحد بطريقة ثابتة أفراد كل الجماعة . الروابط التي تؤمسها هي ما يبينه الزمن ، كتلك التي تنشأ عن الثقة ، التي تفرصها وتساعد في بنائها ؛ لا يمكنها مع الأسف أن تتطور إلا بين أناس لهم نفس المستوى من القيم ، ونفس الطريقة في مقارنة الأشياء والأعمال . هي حبيسة مساحات ثقافية مفهومة من مجموعات تشترك في نفس المثل وتخضع لنفس القواعد الاجتماعية .

داخل هذه المساحات ، لا تكون العلاقة عادة فعّالة ، إلا بمقدار ما نستطيع التمتع من العملة غير المنظورة للحظوة : هذه لا تتغل جيداً ، لأنها لا تعني شيئاً إلا عندما نطالع في اعتبار الكل ، نجاحها في نظام القيم السائدة ؛ وهي لا تتعدى عادة الإطار المحلي .

تأخذ علاقة التبادل مضموناً مختلفاً عندما ترتدي المعاملات شكلاً اقتصادياً بحثاً وعندما تتعلق أكثر بتعويض القيم . إن تحديد نظام عام للتبادل يسهّل المعاملات وينمي مضمونها . مع ذلك يبقى التبادل الاقتصادي عاجزاً عن بناء أماكن كبيرة طالما بقي النقل كبير الكلفة . يصبح سعر السلع بسرعة مانعاً . لا يستطيع أن يلعب دور المنظم بين القاسمين بالعمليات ، المتبايعين ، لأنه لا يستند الى أي مناخ مناسب من الثقة . وللتأكيد من نوعية المنتجات ، يجب معاينتها ، يقتضي أن تجري العمليات في أسواق عملية ، بوجود بائعين ومشتريين ، ومعهم البضائع : هذا يقيم حدوداً للمساحة التي تتم فيها مقابلة العروض بالطلبات . يتخلص التبادل الاقتصادي ، في مركزه بين أصحاب العمليات بأنفسهم ، من تأثيرات السلطة والتأثير الاقتصادي ، لكنه لا يتضمن مفهوماً -جغرافياً كبيراً⁽¹¹⁾ .

10. MAUSS (Marcel), Essai sur le don. Forme et raison de l'échange dans les sociétés archaïques, Année sociologique, 2^e série, 1923-1924. Repris aux p. 143-279 de MAUSS (Marcel), Sociologie et anthropologie, Paris, PUF, 1968, LII-482 p.

SAHLINS (Marshall D.), Stone age economics, Londres , Tavistock, 1974, XIV 348 p.

11. BOHANNAN (Paul), DALTON (George), Markets in Africa, Evanston, Northwestern University Press, 1962, 762 p.

د- علاقة الأتباع لها كذلك جذور اقتصادية . فهي تقوم بين من يملك السلع الكثيرة ومن لا يملكون وسائل الانتاج ، ولا مداخليل عندهم . تبقى في شكلها البدائي ، عملية بالضرورة : هكذا كانت قبلاً ، لأن فائض القيمة أو العمل ، كان موزعاً في مكانه حول مقر الانسان الغني ؛ وهكذا أصبحت لأن الأفراد الموجودين ، ظلوا مرتبطين بالتبعية الاقتصادية . كيف الوثوق بأناس يتبايعون بالمرابذة ؟ الا يعطي عامة الناس في روما القديمة صورة للتقلب ؟ لا يكون للجاعات المجبرة على أن يكون أفرادها عملاء للملكي الثروة ، أي تلاحم أو ترابط .

عندما تقوم رابطة التبعية ، وعندما تستمر المساعدة الممنوحة ، وعندما نعرف أن السيد هو مستعد لتقويم تضحيات للذين قدموا أنفسهم اليه ، فإن الوضع يتغير : يقوم مناخ من الثقة وهو الذي يعطي العلاقة الاقطاعية⁽¹²⁾ أصالتها الحقيقية .

يعتمد التابع الاقطاعي على سيده على الصعيد الاقتصادي : منه يأخذ اقطاعه إذا كان من الأشراف ، ومنحة اقطاعية إذا كان قروياً . لكن ذلك لم يكن يشكل سوى أحد أوجه الأعمال . سيد الاقطاع والتابع له كانا يشتركان في نفس المثل الاجتماعية : يمتدحان الأمانة ، التضحية ، الاستقامة والشرف . ذلك يولد الاحترام المتبادل الذي تقتدر اليه علاقة صاحب العمل وأنصاره . ليس من الضروري للفريقين أن يسهر كل منهما على الآخر . تحصل العلاقة على ثبات مؤقت يفتقر اليه الأنصار وتسمح بمقاومة تأثيرات الابتعاد : تشتبك علاقة الاقطاع مع العلاقة العائلية بميزة عدم الضعف مع المسافة . انها للأسف محدودة القدرة . العلاقة الاقطاعية هي شخصية : فهي لا تربط الأفراد إلا بمقدار ما يعرفون بعضهم بعضاً ويعقدون معاً علاقة مميزة . إذن لا يمكن لسيد الاقطاع أن يضاعف الى ما لا نهاية عدد التابعين المباشرين له . يمكنه أن يتغلب على الصعوبة بإطالته مستويات التدرج الهرمي - لكن بما أن كل فرد لا يملك علاقة ضاغطة إلا مع من هم مباشرة أعلى أو أدنى منه فالأمر لا يوجد تضامناً شاملاً كبيراً ؛ وهكذا نفهم السبات الغربية لجغرافية السلطة الاقطاعية ، إنسحاق الاقطاعات ، تداخلها أو ابتعادها . هـ - العلاقة البيروقراطية هي أكثر تمقيداً⁽¹³⁾ . وهي تقدم حلاً مرضياً لمشكلة تحديد

DALTON (George), Economic anthropology and development. Essays in tribal and peasant economy, New York, Basic Books, 1971, 386 p.

12. BLOCH (Marc), La société féodale, Paris, Albin Michel , 1939; éd. 1968, 702 p.

GANSCHOF (F.-L.), Qu'est-ce que la féodalité? Bruxelles, Office de Publicité, 1944, 215 p.

13. ETZIONI (Amitai), Modern organizations, Englewood Cliffs (NJ), Prentice-Hall, 1964, VII-120 p.

أطر المجموعات العديدة والممتدة ، وذلك بالترج في نفس النظام ، بين عناصر مأخوذة من نماذج أخرى للتفاعل .

أنشئت التنظيمات البيروقراطية للاستجابة الى رسالة . هي تقدم أمثلة خالصة للهندسة الاجتماعية : الأنظمة الأساسية والهيكلية المطلوبة ؛ وتكون محاولة التوصل الى ذلك باستخدام الوسائل الأكثر عقلانية (ترشيداً) .

ليست العلاقة البيروقراطية عيطة كالعلاقات العائلية أو العلاقات القطاعية : فهي لا تعني سوى قطاع خاص في الحياة الاجتماعية ؛ أعضاؤها أحرار في انصرافهم لأعمالهم وفقاً لتفضيلاتهم . داخل المشروع أو الإدارة ، يتوجب عليهم في المقابل ، الانسجام بدقة مع التوجيهات المعطاة إليهم : لا يكون الدخول الى هذه الخدمات على أساس حق الولادة ، كما أنه يمكن الفصل منها .

تعرض البيروقراطية على شكل بنيان هرمي يذكر بنيان السلطة البحتة : لها الميزة الشكلية بأن تكون قابلة للامتداد الى عدد غير محدود من الأفراد . فهي تستند بالفعل الى علاقات تسلسلية : يكفي أن نضاعف عدد التفرعات والطبقات ، لادخال العدد الذي نريد من الأشخاص .

الضعف المتلازم مع الأنظمة حيث القوة البحتة هي الوحيدة المطبقة هو مستبعد بالتضامن الذي يظهره أعضاء الطبقات العليا في التسلسل الهرمي : لهم نفس الأهداف ونفس الايديولوجية ؛ هم الى حد ما في نفس وضع أعضاء في مجموعة مشتركة . ولاية الرئيس مقبولة كشرعية من كل الذين يمارسون مراكز مسؤولية : فهم بدلاً من التفكير بمصلحتهم الشخصية ، أو بالاستفادة عند أقل مناسبة ، من وضعهم في الانابة ، لنشر سلطة مستقلة ، يقبلون بتنفيذ الأوامر والتعليمات ، واعلام الادارة بأمانة ، بغية تعزيز نجاح المصير المشترك .

يدعم تأثير المشاركة ، تأثير آخر هيكلي لعدم المساواة : حتى ولو لم يكن كلياً حماس كوادر مشروع ما أو ضباط جيش ، فإن وضعهم يفرض عليهم الظهور متضامنين ومتعلقين بالسلطة : يجعلهم دورهم كممثلين للسلطة مشبهين لمن هم رؤوسهم .

التضامن الذي يوحدهم مع زملائهم ، لا يكفي لتوفير الراحة لهم ، لأنه ينبغي عادة بعض المنافسة : يتعرضهم لضغينة من يسيطرون عليهم ، يجنون أنفسهم ملزمين بالاقتران بأفكار السلطة حتى لا يبقون معزولين .

هكذا يساهم التنظيم البيروقراطي بظهور فئات متقابلة ، ويسبب هذا إشرافاً مقابلاً يسهل عمل الولاية . تصل المعلومات للإدارة عن أفعال الكل بواسطة الكوادر التي تمسك بها ، لكن المرؤوسين لا بد أن يلفتوا النظر الى ما يصدر عن رؤسائهم مما يسيء إلى الأخلاق . إذن من السهل المباشرة بالتقسيم التريبيعي الفعّال للمكان : تمارس العلاقة البيروقراطية عادة في أمكنة ضيقة للمشروع ، لكنها كفيلة ببناء على الشكل الإداري ، الأراضي الواسعة جداً .

ينبغي على العلاقة البيروقراطية ، بفضل النصوص المكتوبة ومناخ الثقة الناشئ والسائد على المستويات العليا للسلسلة الهرمي ، أن تحافظ على فاعليتها مع المسافة . لتطوير النزاهة ، يقتضي أن تكون الإدارة قادرة على مكافأة كل من يظهر تفانيه : ينبغي أن يكون لديها تعويضات لتتبع نجاحاً كاملاً .

تحت مظهر الإدارة ، توفر العلاقة البيروقراطية للحاكمين ، الوسيلة لتنفيذ القوانين بنفس الطريقة في كل مكان : تؤمن الإشراف على المكان اللازم لممارسة السلطة . على مستوى المشروع ، توفر للانتاج ، الاداة اللازمة لجني الربح من اقتصاديات الحجم أو تحقيق الشفافية البعيدة التي تنجز الأعمال الناجحة .

ـ العلاقات المجتمعية : المؤسسات السياسية

لم تكن تهدف التنظيمات التي تعرضنا لها لتسريع السلطة : فهي تخفي منها جزئيات ، وتسهل لها الممارسة أو تنظمها بحصرها ضمن حدود قواعد التبادل والمائلة - للتبادل في الحقيقة وكذلك للمشاركة ، لعلاقة التحالف ، على شكل تضامن الاجيال ولعلاقة النسب . العلاقات المجتمعية القابلة للتبادل والشخصية هي قادرة على إعطاء هيكلية لقسم من الجماعة . وهي لا تهدف للسيطرة عليها أولئجهيها . تساعد البيروقراطيات بكل تأكيد ، الحكومات في فرض وجهات نظرها لكن غايتها ليست في تنظيم المجتمع بكامله . يحدد مجموع هذه العلاقات المجتمع المدني الذي يأتي المجتمع السياسي عادة فيحكمه . فكيف تبني هذه الهيكلية ؟

أ - السلطة البحتة والولاية - تستخدم علاقة السلطة عادة لتنظيم المجتمع

بكامله . لكننا رأينا عدم قدرتها على توحيد أعداد كبيرة إذا كانت موزعة في مساحات شاسعة . تنشئ السلطة البحتة أينما وجدت ، هندسة جريئة لهالات تقل فيها السيطرة تدريجياً بنسبة الابتعاد عن مركز المستبد بالسلطة .

علاقة الولاية قادرة أن تشرك ، في ظل الظروف التي رأيناها ، أعداداً كبيرة من الناس ، وتجعلهم يقبلون بإدارة واحدة ، دون أن يتطلب هذا تكاليف رقابة وإدارة أعمال معقدة . لكن الموافقة ليست دائماً شاملة : يبقى في كل مكان معترضون وأفكار سيئة لرفض ما كانت الأكثرية الساحقة قد قبلت به ، يكفي هذا ليتآكل النظام إذا لم يكن يملك وسائل القوة اللازمة لحفظه .

ب - الولاية / السلطة والدولة - تدمج علاقة الولاية - السلطة الشكليين البسيطين وتأخذ من ذلك فاعليتها . منذ اللحظة التي يقبل بها القسم الكبير من السكان بشرعية الحكومة ، يتعدل عمل السلطة . لا يعود هناك من ضرورة لرقابة مستمرة وتدقيق من كل السكان : لا توجد سوى أقليات للإشراف عليها . الذين جعلتهم اختيارات السلطة يضررون أو الذين لا يقبلون بشرعيتها يعارضون السيادة المتبعة ، لكنهم لا يملكون المشاركة الوجدانية من محيطهم . وعندما تصبح معارضتهم منظمة وقوية ، تصطدم بالغالبية التي ترفض أن تتأمر على الحكومة ، وتتكفل بإعلام وكلائها . تجري دورة الاعلام بسهولة ويأقل كلفة . إن استعمال القوة في وجه من يهددون الأمن ليس مزعجاً . لا يمكن الاحساس بضعف السلطة بسبب الابتعاد عن المركز بنفس الطريقة ؛ يمكن لمكان كبير أن يكون مداراً من مركز وحيد ؛ تمثل الدولة شرعياً المجتمع بكامله . تستدعي علاقة الولاية - السلطة لتنتشر وجود شبكات تأثير قادرة على بحث ونشر الايديولوجية التي بدونها لا يكون التوافق موجوداً . فهي لا تقوم بدون القبول ببادئ مشتركة . تفترض الولاية / السلطة كمزدوجة ، بنية تحتية تحضر وتنتشر الايديولوجية . تبقى هذه البنية التحتية في معظم الحالات ذاتية الاستقلال : فهي تعبر عن اتفاق الجميع حول صيغ تقليدية ، أو عن عمل أقلية مؤهلة لأن تصوغ على الدوام حق وقيم الأخلاقية السياسية . في الحالتين ، تجسد الدولة تبريرها في الوجود السابق للأمة حيث تنتشر التيارات .

عندما تأخذ الولاية / السلطة على عاتقها صنع ونشر الايديولوجية التي تأخذ شرعيتها منها ، يفقد النظام كلياً (الحزب الواحد) .

ج - التأثير السياسي - لا يمكن للنظام السياسي الذي يشكل ويشرف على المجتمعات أن يبقى في الفراغ ، بدون اتصال مع السكان ، بدون قابلية لحل مشاكله والاستجابة لما يقلقه⁽¹⁴⁾ . ينبغي أن تكون علاقاته مع الشبكات حيث يتم تبادل المعلومات ، ثابتة ودقيقة : التعبير عن الرأي العام⁽¹⁵⁾ ضروري لعمل الحكومة ؛ فهو يكون مبرراً بمقدار ما تكون الأيديولوجية التي تسيّره ، تقوي شرعيته لكنها تتضمن دائماً مجازفة : يمكن أن تستخدمه تيارات ناقدة ؛ يحاول كثير من الأنظمة المحافظة ، أن يراقبه وأن يلفيه ؛ وما دام الأمر كذلك ، فهي تخسر أدوات جوهرية للسلطة : فهي تفقد الاتصال بالحقبة الاجتماعية ويخشى أن لا يبقى عندها الاحساس بالتوترات والتطلعات وبالمشاكل المطلوب حلها .

مع ذلك ، تدل التجربة أن الشفافية الجيدة لا تكفي لابعاد الصعوبات : ليس بالامكان معرفة كل شيء حتى ولو كانت تملك إدارات ذات بنية متينة طابع العجلة في المسائل لا يظهر لشرحها البسيط : يقتضي للتوصل الى معرفة حجمها معرفة من هم الذين تعنيهم رأية . قوة يشعرون بها . المعنيون بذلك هم فقط من يستطيع القول : عليهم أن يعملوا ليكونوا مسموعين .

تحاول أنظمة الولاية / السلطة أن تواجه هذه المتطلبات بمنهجية فعل التأثير السياسي الذي يوجد حالاً في كل المجتمعات : الذين هم الأقوى ، والذين يتكلمون باسم تنظيم قوي أو الذين يمثلون فئات تعي وحدتها ، هم عادة القادرون على فرض وجهة نظرهم . فهم أقوىاء وينبغي سماعهم .

يحدث في بعض الأحيان أن تكون مجابهة مالكي هذا التأثير كافية ، بدون ولاية مركزية ، لتنظيم الحياة للمجاعة - هذا هو الرسم البياني الذي تقوم عليه المجتمعات المجزأة . لكن نظام الولاية / السلطة يؤسس التأثير السياسي لطابق الظروف الاقتصادية المتنوعة ، ويدعم القسم الأكبر من السكان في حين أن التيارات تقضم باستمرار دعمه الأيديولوجي .

14. EASTON (David), *Analyse du système politique*, op. cit.

15. COT (Jean-Pierre), MOUNIER (Jean-Pierre), *Pour une sociologie politique*, Paris, Le Seuil, 1974, 2 vol., 253 + 190 p.

DUVERGER (Maurice), *Sociologie de la politique*, Paris, PUF, 1973, 452 p.

SCHWARTZENBERG (Roger-Gérard), *Sociologie politique*, Paris, Montchrestien, 1974, VII-700 p.

النظام التمثيلي لس له هدف اخر : فهو يعطي الحق لكل فرد مواطن بأن يكون مسموعاً من السلطة⁽¹⁶⁾ . الفرد المنعزل في الواقع ، لا يستطيع شيئاً في مواجهة عجلة الدولة : لا يتوصل دائماً لأقناع نائبه الذي انتخبه بصحة طلباته ، وهذا الأخير قد لا يجد الرغبة أو القدرة على الشروع في عمل في الاتجاه المطلوب . لكن التمثيل يفتح السبيل لتأثير الجماعات⁽¹⁷⁾ .

الحياة الاقتصادية والحياة الثقافية تؤديان الى تكوين فئات متجانسة بوضعها وصعوباتها كما في مشاكلها⁽¹⁸⁾ . يكون البعض قادرين على أن يمارسوا ضغطاً على الآخرين بفضل وضعهم في الدائرة الاقتصادية ، بفضل حق المبادرة أو التحديث الذي يحتفظون به أو بفضل قدرتهم على تشكيل الصور والمعتقدات وما يتعلق به الجميع . في حين أن الآخرين لا يملكون ذلك . ما دام أن هذه الفئات لا توجد إلا كمجموعات من الناس موجودين في نفس المكان ، فمن الطبيعي أن نصفهم بالجماعات . يؤدي التشابه في الأعمال والصعوبات المطلوب التغلب عليها ، والتوترات المراد التخلص منها ، الى أن يدرك أفراد نفس المجموعة وضعهم فيشكلون عندئذ طبقة .

يفترض تكوين الطبقات علاقات ممكنة بين أعضاء الجماعات . وتبقى محصورة بالمجموعات المحلية طالما لم تكن توجد وسائل للاتصال السلبي واللاسلبي⁽¹⁹⁾ . وهذا يفسر دور مشاعر الارتباط المحلي والاقليمي في المجتمعات القليلة التمدن ، وحدة القبلية في بلدان العالم الثالث الذي يحاول أن يتبنى مؤسسات الولاية / السلطة .

مع تزايد القابلية الفردية للحرك والفعل المتزايد لوسائل الثقافة الشعبية ، لم يعد الوعي مقصوراً على الذين يعيشون في نفس المكان ، وهو يجد مكانه بسهولة عندما تعيش مجموعات متعددة متائلة متجمعة .

هذا يفسر البروز المبكر للوعي العمالي في القرن التاسع عشر - لكن التحول يتم كذلك بالنسبة لمجموعات متفرقة - النساء والصغار مثلاً ، أو الذين يعتقدون نفس المعتقد الديني أو الايديولوجي .

وعى المشاكل المشتركة ليس آلياً في الجماعة حتى ولو كانت الصعوبات التي يشعر بها أعضاؤها شديدة . وللوصول الى ذلك ، يلزم عمل تنظيمي ، إنعاش ، دعاية وتحريك

16. EASTON (David), Analyse du système politique, op. cit.

17. DAHL (Robert), L'analyse politique contemporaine, op. cit.

18. ETZIONI (Amitai), The active society, op. cit.

19. MARX (Karl), Le 18 Brumaire de Louis-Napoléon Bonaparte, Paris, Editions sociales, 1969, cf. p. 127.

عواطف . لا تملك الجماعة التنظيم الذي يسمح لها بالقيام بذلك . النظم المكلفة بتحديد الأطر وفقاً للمبدأ البيروقراطي هي التي تتولى تلك المهام⁽²⁰⁾ ، أحزاب ، نقابات ، جماعات ضاغطة (Lobbys) تتكاثر في الأنظمة التمثيلية وهي تؤمن الوصل بين كافة المواطنين والنظام السياسي . يمكن القول مع داهل Robert Dahl⁽²¹⁾ انه لا توجد في الدول الكبرى ، ديموقراطية بكل ما تعني الكلمة : فهناك البيولارشية (Polyarchie) ، أي النظام الذي يسمح لأكثريّة المجموعات بأن تمارس تأثيراً سياسياً بتزويدها الحكومة المعلومات اللازمة لها ومساومتها على الدعم الذي لا يمكنها أن تعيش بدونه .

ان تشكيل نظم العلاقات المجتمعية ، أعمال التأثير الجماعي والكلي والمؤسسات السياسية البحتة ، هو إذن معقد . يستخدم البناء الاجتماعي للمجتمعات عدداً كبيراً أو صغيراً من القطع . عدد التركيبات هو في ظاهرة غير محدد ، طالما كانت العناصر مختلفة جداً - لكن ينبغي حتى يكون التنظيم ممكناً وفعالاً ، ان يكون هناك انسجام بين المجموعات الثانوية ، وحتى نفهم روابط السلطة ينبغي أن نحلل نشاط المجتمع واقتصاد أعمال السلطة .

20. ETZIONI (Amitai), *The active society*, op. cit.

21. DAHL (Robert), *L'analyse politique contemporaine*, op. cit.

الفصل الرابع

البنية الاجتماعية واقتصاد السلطة

مشاكل التنظيم الاجتماعي

لا يكفي وصف أشكال التنظيم وخصائصها المكانية لتوضيح البنية الاجتماعية . وللتوصل الى ذلك ، يقتضي تحليل الغاية من استخدامها . توفر المؤسسات للجماعات المكان الذي تجدد فيه الحاجات الفردية والجماعية إشباعها . يملك الجميع حق الوصول الى الموارد اللازمة لتغذيتهم ولباسهم ومسكنهم . ينبغي الحصول على الأطفال والوسائل اللازمة لتربيتهم ؛ يجب تلقينهم المعارف والقيم . تحتاج الاضطرابات ومظاهر القلق التي ترهق الفرد المنعزل لأن تكون ملطّفة ؛ يستدعي العيش في جماعة إذن تبادل السلع ، المعلومات والمعارف ، وانتقال الأشخاص والرموز . من هذه الحركات ينتج في وقت معاً إشباع الحاجات ويزور خلافاً ينبغي تذليلها إذا أردنا أن لا نرى البناء مهدداً .

لا يوجد أي سبب يجعل القرارات المتخذة من مختلف المشاركين في الحياة الاجتماعية ، متلائمة مع بعضها وتذهب كلها في نفس الاتجاه . يولّد التأقلم الثقافي والاجتماعي ، عندما يتسم بقيم ومواقف مشتركة ، الظروف لتكون الارادات متوازية ، لكن هذا لا يضمن اتفاقها عند الحاجة . لذلك من أجل القيام بعمل مشترك أو بإجراء مبادلة : تسهّل وجهات النظر المتماثلة الاتصال ، لكنها لا تمنع الاحتكاكات .

أ- التنظيمات التي تشكل المجتمع على مستوى المجموعة الصغيرة ، والجماعة المحلية أو المجموعة المحلية الصغيرة الاقليمية أو المهنية ، تساعد على تمرير الطاقات والتزود بإجراءات التحكيم والتنظيمات . في العائلة ، يملك الأهل ولاية لازمة لفرض التعقل على الأطفال ؛ كما أنهم يستطيعون اللجوء الى القوة المادية عندما لا تنفع النصائح والأوامر .

يقال أن الأب في العائلة يملك حق الحياة والموت على أولاده . بدون الذهاب الى هذا الحد ، معظم التنظيمات ترصد إجراءات لتنظيم العمل المشترك . تستخدم التنظيمات ذات البنية التسلسلية مبدأ التبعية . في شكلها الرؤوف ، تحفظ الحق بالتحكيم لمن هم في مراكز المسؤولية : عندما تنفجر الصراعات ، الذين يحتلون مراكز السيطرة هم الذين يتبنون ويفرضون إرادتهم . أما في شكلها القاسي ، فالقرار في هذه التنظيمات يكون محصوراً بيد الرئيس في كل الظروف ؛ تلك هي حالة أنظمة السلطة البحتة . معظم التنظيمات توجد في وضع وسط : يُترك الانسجام بقسم كبير منه ، الى المقابلة المباشرة بين المصالح الحاضرة : وعند الفشل يتدخل الرؤساء .

ب - أشكال التنظيم الأكثر فاعلية في المجتمع المدني هي تلك التي تنشأ عن التبادل ؛ فهذا يولد بالفعل إجراءات وأساليب لحل الخلافات ، يمكن التوصل الى توافق الإرادات من خلال المقابلة العامة بين العروض والطلبات . طالما كان القائمون بالأعمال فرديين ومتساوين الى حد ما ، لا يعود بإمكانهم الاستناد الى العرض أو الى الطلب - فحالتها ضعيفة . هم مجبرون على الخضوع أمام العمل المتقارب للآخرين . بمجرد عمل ردود الفعل المتتالية ينشأ تفاوض حول الأسعار وحول الأوصاف المعروضة : كل فرد يعدل رغباته وفقاً لمقترحات الجهة المقابلة ؛ تجرى تجربة معايير تبادل : يتحقق الاتفاق عند نقطة التقاء منحني العرض ومنحني الطلب ، ذلك هو المحل الذي تتوازن عنده رغبات البعض مع طلبات الآخرين .

أن تكون مثل هذه الآلية قادرة أن تعمل مؤدية الى التوازن ، فهي شيء ممتاز : يبدو من الطبيعي جداً أن ينتج الانسجام الاجتماعي وتنظيم التبادل من تدخل الإرادة الواعية ، منظمة لكل شيء . أن تكون يد خفية هي التي تتدخل للحصول على نفس النتيجة من خلال السوق ، يطرح مشكلة أمام الذين لا يعتقدون بقدرة الأنظمة على العمل بدون حكومة ، بل بمجرد استخدام ذاتي بسيط .

ج - الآليات الأوتوماتيكية المستخدمة في المجتمعات ليست كاملة . عندما لا يعود الفرقاء في السوق تقريباً من نفس الوزن ، يصبح عمل التبادل بطريقة تضخم منفعة الذين يكونون قبلاً الأكثر ثمناً بالضرورة للمحؤول دون ذلك ، ينبغي السهر بدقة على سير

1. POLANYI (Karl), The great transformation. The political and economic origins of our time, Boston, Beacon Press, 1944, XII-315 p.

LIPPMANN (Walter), La cité libre, Paris, Librairie de Médecis, 1938, 460 p. (trad. française de: The Good Society).

العمليات ، وجعلها مؤسساتية⁽¹⁾ . في بلدان الاقتصاد الحر . نحو هذا التأطير كان التوجه ، بعد وعي النتائج الضارة للمنافسة القاسية . جرى تنظيم الوصول الى العمليات ، وأصبحت المساومة تتم في أمكنة حيث الشفافية الكاملة تقريباً . يتدخل وسطاء سوق يأخذون الفوائض عندما تنهار الأسعار ويعيدونها الى السوق عندما يتحمسون .

عرفت المجتمعات منذ البعيد هذه المشاكل وحلّتها بطريقة مماثلة تقريباً⁽²⁾ . يعزل كل نموذج للعمليات ، والحرص على أن لا تكون نفس العملة جارية في كل أمكنة التداول ، ووضع حدود للارباح المحققة ولتأثيرها على التوازن الاجتماعي . إن الذين يكونون قد نجحوا في استثمار قطعانهم ، في زراعة أراضيهم ، أو في سفرياتهم التجارية ، يملكون فوائض تمنحهم النفوذ الاقتصادي الأكبر . لو أرادوا تحويله الى نقود في نظام الحظوة فهو ملزمون بتقديم العطايا السخية . بذلك يكسبون أنصاراً يدعمونهم في طموحاتهم السياسية - هكذا يتعامل الرجال الكبار (Big men) الذين يصفهم خبراء علم الانسان في المناطق الميلانيزية⁽³⁾ . إن تنمية الحظوة والسلطة بالدعاية والأغراءات هكذا ، تدمرهم في نفس الوقت ، هذا إذا لم تكن التأثيرات المشتركة ، مما يجتثي منها .

د- ان جعل العلاقات التسلسلية للأشخاص والعلاقات الشخصية من كل نوع مؤسساتية ، يسمح بتوفير السلام الاجتماعي في عدد من القطاعات ، وذلك بحل الخلافات عندما تظهر ، بتنظيم وتلطيف المواجهة بين الإيرادات وبمضاعفة التصحيحات المقابلة التي تمنع تراكم التوترات . تشبه الحياة الاجتماعية عندئذ آلية سريعة الحركة ، ويصبح ظهور الصراعات الحادة صعباً .

كل حكومة هي بدون فائدة : إذا كانت التناقضات تحل نفسها بنفسها ، فلا قرار سياسي كامل ، ولا اختيار يربط بطريقة لا تنقص المجتمع : تلك هي نهاية الأيديولوجيات ، حسب صياغة لدانييل بل Daniel Bell⁽⁴⁾ . الذي كان قد أثرى منذ

RUEFF (Jacques), Le libéralisme depuis 50 ans , Revue des deux Mondes, Juillet 1977, p. 19-26.

2. DOUGLAS (Mary), Primitive reasoning, a study of controlled exchange, p. 119-147, de: FIRTH (Raymond) (ed.), Themes in economic anthropology, London: Tavistock, 1967, X-292 p.
BARTH (Frederik), Economic spheres in Darfur, p. 149-173, ibid.

3. SAHLINS (Marshall D.), Poor Man, Rich Man Big Man, Chief: Political types in Melanesia and Polynesia, Comparative Studies in Society and History, Vol. 5, 1963, p. 285-303.

4. BELL (Daniel), The end of ideology, Glencoe, The Free Press, 1954, ~74 p.
- Vers la société post-industrielle, Paris, Laffont, 1976, 447 p. Trad. de: The coming of post-industrial society, New York, Basic Books, 1973.

خمس عشرة سنة ، عندما نقدر أن نجاح التنظيمات سوف يسمح أخيراً بإبعاد المصادمات التي تدعي التاريخ .

مهما كانت الجهود لتحسين تدبير الأمور ، تبقى صراعات لا مفر منها⁽⁵⁾ : لا شيء يصون الإرادة الحرة للمواطنين . يوجد الخطر في رؤية القائد الحازم يفرض إرادته بدون أي تبرير . لا يمكن لمشكلة التنظيم أن تكون كلياً محلولة من التنظيمات المحلية أو القطاعية للمجتمع المدني ؛ فهي تكشف وتقلل كثيراً من الصعوبات الفردية ، لكنها ليست مؤهلة للصعوبات الكبرى . فهذه الأخيرة خاضعة لنوعين من الإجراءات : توازن الرعب والحكومة المركزية .

هـ - على عكس ما كان الاعتقاد سائداً بعد هوبز Hobbes ، إن تنازل الجميع عن حريتهم إلى حاكم ليس ضرورياً ولا غنى عنه لحل النزاعات والتناقضات في المجتمع . يصف علم الانسان⁽⁶⁾ جماعات بدون مؤسسات سياسية متخصصة ، لم تعرف حالة الفوضى العدوانية التي وصفها المؤرخ الانكليزي كيوم داكلن . عندما تتكون في جماعة ، تكتلات عند ظهور حادث أو انفجار صراع ، يكون تهديد النزاع المعمم واقعياً ويجعل الجميع يتحركون لمنع الكارثة . إن التخوف من حرب مدنية شاملة ، أوجد مفعولاً رجعياً دفع إلى التفاوض : يمكن التوصل بشكل عام إلى نوع من التعايش بدون الكثير من التعب . وعند الاخفاق ، يكون اللجوء إلى القوة التي تتيح تسوية النزاع بطريقة أخرى - فهي الوحيدة الممكنة عندما لا تعرف المجموعات المتصارعة أن تُسكت المواطف وتعلو في المصالح .

التناوب الثاني هو حتماً جعل السلطة مؤسساتية . وهو أمر يمكن أن يكون كاملاً - يحدث أن توجد للتحكيم ، محاكم لا يمكن لأحد أن يشك في شرعيتها ، لكن اللجوء فيها إلى الضغط المادي ليس مسموحاً . في غيرها من الحالات ، تأخذ البنية السياسية شكل السلطة البحتة أو شكل الولاية / السلطة : المعارضات والنزاعات تجدد هناك مستوى تنفسي معه وتُحل : مع ذلك لا يكون الحل دائماً مرضياً : دور الوسيط هو صعب وعدم التحيز ليس أوتوماتيكياً . في بعض الأحيان يقسو حكم الحاكم ويكون

5. BIRNBAUM (Pierre), La fin du politique, Paris, Le Seuil, 1975, 285 p.

6. FORTES (Meyer), EVANS-PRITCHARD (E.E.) (ed.), African political systems, Londres, Oxford University Press, 1940, XXIII-302 p. Cf. en particulier, p. 272-296: EVANS PRITCHARD (E.E.), The Nuer of Southern Sudan. MIDDLETON (John), TAIT (David), Tribes without rulers, Londres, Routledge and Kegan Paul, 1958, XII-234 p.

لمصلحة فريق ، حتى ان حل النزاعات الجزئية يخلق ضغائن ومعارضات شديدة لا يكون النظام مؤهلاً للتغلب عليها . هناك كذلك يجد التنظيم السلمي للصعوبات الاجتماعية حداً: يبدو اللجوء الى القوة ، بالنسبة لمن يرون أنفسهم متضررين ، كانه الوسيلة المناسبة لانقاذ حريتهم وتحقيق العدالة .

التنظيم وأبعاد الجسم الاجتماعي

يتوقف نموذج البنيان الاجتماعي والنظام القائم على التنظيم ، على الاتساع المكاني الذي تحتله الجماعة المدروسة وعلى العدد الفعلي الذي تشتمل عليه .

أ- مشاكل التنظيم الاجتماعي هي مألوفة بمقدار ما تكون العلاقات كثيفة . هذه الأخيرة تتحول الى تبادل بعض السلع ، الى إيصال بعض المعلومات وانتقال النساء و أو الرجال من نسب إلى آخر ، عندما يكون الاكتفاء الذاتي هو المتبع في كل خلية أولية . فبساطة البنية تبتاع وتشترى ، بضمن معين : الانتاج اللازم لكل فرد هو محدود بغياب التخصص واقتصاديات الحجم . على الناس أن يتدبروا لأنفسهم عدداً كبيراً من الحاجات لا يمكنهم أن يحصلوا منها على اكتساب مختلف المهن : تبقى التفتيات قليلة التنوع وقليلة التقدم . يضاعف غياب العلاقات البعيدة المخاطر المرتبطة بعدم انتظام المناخ : تتأرجح المحاصيل من سنة الى سنة بشكل كبير ؛ التغيرات ليست دائماً بنفس الاتجاه في أماكن مختلفة ، لكنها بسبب النقص في التقلبات ، لا يمكن الاستفادة من هذه الفرص التعويضية .

مساوئ المساحة الصغيرة هي حساسة على الصعيد الاقتصادي . كذلك هي في المجال الثقافي : الفرص لإيجاد فرديات مبتكرة ومبدعة هي أقل ظهوراً في جسم صغير مما هي في مجتمع أفراد عديدين ؛ الاختيارات المقدمة عملياً للأفراد هي قليلة حرية العمل هي محدودة بشدة بسبب الحاجة للمعرفة .

من جهة أخرى ، ليس الوضع كذلك تماماً في كل القطاعات . التوزيع الاقتصادي للمهام هو مخفض الى حده الأدنى في غياب اقتصاديات الحجم والاقتصاديات الخارجية . التقسيم الاجتماعي ، ذلك الذي هو معزز بفعل أدوار وأنظمة أساسية داخلية ، ليس خاضعاً لنفس المستلزمات . لا يتوقف دوره على حجم التفاعل بين المشاركين : يمكن أن يكون مرتفعاً في الجسم الاجتماعي القليل العدد ، تقدم المجتمعات ذات المساحة الصغيرة عادة تناقضاً مدهشاً بين الافتقار للتقنيات المادية أو وجدانية شكل أنواع الحياة التي هي النتيجة ، وغرابة تنوع النشاطات المرتبطة بالحياة الدينية ، بالسحر

أو الطقوس : المهرجانات والأعياد هي خير شاهد على هذه الخصوبة الاجتماعية للجماعة الصغيرة .

في غياب مشاكل التنظيم الصعبة ، وتبعاً لذلك العدد القليل من أدوار المنازعات في المجتمعات حيث المنافسة الاقتصادية قليلة التطور ، يكون بالإمكان تأمين عمل وتماسك المجموعة مع الوسائل الأكثر بساطة : لا حاجة لمؤسسات متخصصة ، يكفي تهديد النزاع المعمم لجعل المصالحة ممكنة . فضلاً عن أنه يوجد وسطاء⁽⁷⁾ دورهم يعزز النهاية السعيدة .

تستطيع الية التنظيم بتوازن التهديد أو الرعب ، أن تعمل بشكل أفضل إذا جرى إكسابها برقابة جماعية مؤثرة وجسورة بشكل موحد نجد مثل هذه الحالة في التجمعات الصغيرة . ليس بالإمكان عدم سماع الدعوات للتوافق عندما يشدد الجميع على هذا الاتجاه . يجد الاشراف الدائم الحالات التي تنشأ فيها النزاعات وتتفاقم : من مصلحة الجميع تخفيض فرص المواجهات الى حدها الأدنى . هذا ما نشاهده في المجتمعات المجرأة .

خارج الأماكن الصغيرة ، لا يمكن لألية التنظيم بالمفعول الارتجاعي الارادي وتوازن التهديد أن يطبقاً إلا عندما تكون العلاقات مخفضة الى أدنى حد : بمقدار ما تزايد المبادلات من كل نوع ، تصبح التوترات التي يخضع لها النظام حادة : في النهاية لا نرى كيف تتخلص منها كلها عن طريق المفاوضة خطوة بخطوة .

يمكن للأنظمة السياسية قليلة الاتساع أن تكون أمامها فرصة عدم امتلاك مؤسسات سياسية ذاتية الاستقلال وأن تستند في بنائها ، على أشكال أولية للتنظيم وعلى توازنات توتر . من وجهة نظر التكاليف المادية ذلك هو بلا شك الحل الأقل عبثاً : لا جهاز متخصص ، ولا مشاكل إشراف تتطلب تسوية بتطبيق تقسيم للأراضي الباهظة المكلفة . على الصعيد الانساني ، يقدم النظام لأول وهلة مزايا هامة : الكل يشارك بلا انقطاع في الشيء العام ؛ الاهتمامات السياسية ليست مستعبدة عند نقص المؤسسات المتخصصة ؛ يحدث الاندفاع : لكل عمل شكل سياسي لأنه من طبيعة تعدل التوازن الهش الذي تقوم عليه حياة الجماعة . كما دلت على ذلك دراسات بيار كلاستر Pierre Clastres⁽⁸⁾ ، إن المجتمعات بدون حكومة وبدون سلطة بارزة ، هي تلك التي تكون

7. EVANS-PRITCHARD (E.E.), Les Nuer, Paris, Gallimard, 1968, XV-315 p. Traduction de. The Nuer, Oxford, Clarendon Press, 1937.

8. CLASTRES (Pierre), La société contre l'Etat, op.cit.

فيها مسائل السلطة هم أكثرية الناس : المشكلة هي أن نقيم حداً للتأثير الذي يستحوذ عليه البعض، والذي يعطل عمل المؤسسات . - كذلك العمل للنجاح الشخصي والتفتيش على منعه عن الآخرين .

في غياب المؤسساتية ، التماس السلطة وهاجس تحديد تأثيراتها هما في الواقع فكرتان ثابتتان .

هل يعوض تسييس المجتمعات بدون مؤسسة متخصصة للتنظيم بحسنات على صعيد الحرية ؟ يمكن الاعتقاد بذلك لأنه لا تسلط لرجل على آخر ، هو الذي يحدث . لا تتأكد فاعلية النظام إلا بعد أن يصبح ثقل الجماعة قاطعاً . الحرية الحقيقية ، المحدودة سابقاً بالافتقار إلى التقنيات ، هي كذلك في النظام ، بربوخ الأيديولوجية عند الجماعة وبالتكليف المتولد عن الإشراف أو السهر المتبادل⁽⁹⁾ .

ب- في المجتمعات ذات المساحة الكبيرة ، تضاعف زيادة المبادلات وكثافة العلاقات ، عدد النزاعات . الآليات الأوتوماتيكية ، مثل آليات السوق ، قد تتوصل إلى حل الكثير منها بخير الجماعة ، لكنها ليست مؤهلة لتسوية كل المشاكل . يضاف إلى ذلك أنها لا تعمل جيداً إلا إذا كانت واقعة داخل حدود ضيقة ، بما تسمح به المؤسساتية . تفرض هذه مركزاً عالياً مؤهلاً لفرض احترام قراراته وأحكامه التنظيمية .

تتجه المجتمعات الواسعة المدى إذن، منذ أن تصبح الروابط بين أجزائها متعددة ، لأن تكون مجهزة بأفراد متخصصين سياسياً ولأن تكون على رأسها حكومة . بذلك تريح فاعلية معينة - لكنها تدفع لهذا إعباء مادية هائلة ، تقتطع من الدخل الإجمالي ، ما هو ضروري لتسيير مراكز السلطة - وحتى فوق ما هو ضروري بالفعل ، وذلك حسبما يستعمل الأمر قوته لأخذ تكاليف باهظة . يفرض السلاح السياسي تطبيق تقسيم تربيعة للإشراف : وهذا يعيب العديد من الأشخاص ؛ أن تسيير المعلومات من كل نوع ، وأوامر في اتجاه وتعليقات وطلبات في اتجاه آخر ، يستدعي وجود بني تحية دئمة يصعب تأمين مردوديتها .

تعرض التكاليف الاقتصادية للسلطة ، بالمنافع الناشئة عن تنظيم النزاعات وغياب الاضطراب الشديد في حياة الاتصال - في حين أن كل أزمة في نظام توازن التهديد ، تشل المبادلات . كذلك ينبغي أن تؤخذ الأعباء بعين الاعتبار في الاستخدام

9. LAPIERRE (Jean-William), Essai sur le pouvoir politique et l'innovation sociale, op. cit.

الأفضل للموارد التي يتيحها التقسيم الاقتصادي المتقدم للعمل : تؤدي اقتصاديات الحجم والاقتصاديات الخارجية الى انتاج مزايا وبفلس الجهد .

إن الحسنة الجوهرية للتوسع المكاني كما مساوئه الأكثر مشاهدة ، هي التي في كل حال نجدها الى جانب التفاعلات النفسية . تأخذ الحياة الثقافية عمقاً أبعد ويثري هيكل المعارف عندما نستطيع أن نعيء أولاً عقولاً نيرة ونجعلها تتواصل بالتوسع . على صعيد الحياة الروحية ، يعتبر التركيز مباركاً لأسباب ضاعت منها فكرتها ، لكنها لعبت فيما مضى دوراً حاسماً⁽¹⁰⁾ . يعيش الانسان في الكآبة : فهو خاضع لقوى تتجاوزها ، مهدد بالمرض ، بالانحطاط والموت ؛ هو بحاجة لضمانات ضد المصائب . يتوصل الى ذلك بجعل الديانة مؤسساتية ، وإقامة شعائر جماعية أكثر فاعلية من الطقوس العائلية التي كان يكتفي بها قبلاً : يتحسن الأمان النفسي مع تكوين جهاز ديني متخصص وظهور معابد فيها تتجلى الألوهة بشكل طبيعي . أصبحت الحياة العادية دنيوية ، بالتمييز المدخل بين ما يتصل بالبيئة وما هو مرتبط بالقوى العليا .

يقدم تأسيس السلطة مزايا أخرى : فهو يخلص الفرد من الوسواس السياسي الذي يميز الجماعات الخاضعة لتوازنات التهديد . يعوض هذا بارتهان معين : يرفض الانسان أن يمارس على الدوام ، الرقابة على الحياة الاجتماعية أو أن يشارك فيها . لكن الفرد يجد فيها راحة كبيرة في الفكر . فضلاً عن ذلك ، يستطيع أن يشغل نفسه بمهام أخرى ، وأن يكرس وقتاً أطول وجهوداً أكثر ، للانتاج ، للابداع الفني ، للحياة الثقافية والفكرية هذا هو التقدم .

في النهاية ، ان الامكانيات التي تقدمها الحياة في مكان فسيح ، هي أكثر غنى من تلك التي توجد في خلية محمية . يقل حماس الانسان ، لكنه يتخلص من الرقابة الخشنة للاقارب والجيران . ولا يعود ملزماً بتقديم كشف حساب عن عمله . إلا أمام ضميره . الظروف مؤاتية للمباشرة والتجديد . حتى عندما تكون الحرية السياسية مقيدة من السلطة المركزية ، فيوجد ربح حرية اقتصادية وفكرية وثقافية . فضلاً عن ذلك تصبح التسهيلات المقدمة للظلم مختصرة عندما يلزم الحاكم بفرض نفسه على مكان فسيح ، بدافع الحصول على موافقة عريضة : فهو لا يكون فاعلاً إلا إذا أخذ شكل الولاية / السلطة . يجد نفسه حالاً داخل حدود معقولة ، إلا إذا نجح في جمع ممارسة السلطة

10. FUSTEL DE COULANGES (Numa), La Cité antique, Paris, 1864. Réédition: Paris, Hachette, 1966, 480 p.
MUS (Paul), The pivot of the four quarters: a preliminary enquiry into the origins and characters of the ancient chinese cities, Chicago, Aldine, 1971, XIX-602 p.

والنفوذ الذي يبرر شرعيته ، في يد واحدة : الحرية لا تكون مهددة بشدة إلا في الأنظمة الكليانية . وهي أي الأخيرة ، للأسف كثيرة عندما لا يستند البنيان الاجتماعي للمسير المنتظم للأنظمة التمثيلية .

ج - بين الوضعين الطرفين الذين أتينا على شرحهما ، توجد سلسلة أوضاع وسيطة . الانتقال من الخلية الضيقة للعالم القديم لا يتم بقفزة واحدة ، الى المجتمع الوطني الحديث . من الواضح أنه كانت تتعايش لمدة طويلة ، في تشكيلات مركبة ، خلايا محلية⁽¹¹⁾ تلي جزءاً من مستلزمات العيش في جماعة - الانتاج الزراعي والحرفي مثلاً - ومجتمع محيط مدفوع بشكل خاص في الاتجاه الايديولوجي ، حكومة النفوس والسيطرة السياسية للمجموع . بعدها نرى ارتباط مجموعات ذات سلطة ضعيفة على المستوى المحلي وذات بنية سياسية قوية على مستوى الكل .

الميزة في مثل هذه الأنظمة انها مادياً أقل كلفة من تلك التي فيها يكون كل شيء على عاتق حكومة نظامية . وهي مطبقة تماماً في مجتمعات مفتوحة على المبادلات بلا مساواة . وهي تقدم ، حسب الطبقة التي نكون فيها ، منافع أو مضار نفسية متناقضة . مع ذلك هي لا تستطيع أن تبقى على هذه الحالة الا بمقدار ما يكون المجتمع مبنياً على طريقة ثنائية مكدساً وحدات من أحجام وديناميكيات مختلفة .

د - في داخل الأطر العامة للبنيان الاجتماعي المحدد هكذا . نشاهد بشكل أفضل كيف يتيسر انتظام مختلف فئات العلاقات الاجتماعية . فالتى لا تستطيع الاحاطة سوى بأعداد قليلة من المتواجدين ، تأخذ دورها الأساس في المجتمعات الصغيرة - هكذا يجري الأمر في العائلة ، في التجمع ، في التبادل الأولي . عندما توجد هذه المؤسسات في نطاق المجتمع الموسع ، كما هي حالة العائلة ، يصبح دورها أكثر خفاء ، ووظائفها أقل عدداً ، بما أن علاقات النسب والمصاهرة تزايد في جو من الثقة ، فهي مع ذلك تكون مفيدة في إنشاءات موسعة : استندت النظم التجارية السابقة للبيروقراطية ، من أجل ابعاد العمل الهدام للابتعاد ، على التضامن العائلي والديني والعنصري .

على العكس من ذلك ، إن توسيع ابعاد الجسم الاجتماعي ، يفترض انتشار الهياكل المطابقة على رقابة العديد الكثير والمتفرق : تتكاثر الادارات والمشروعات .

11. WOLF (Eric R.), *Peasants*, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1966, XII-116 p.

تقتحم كل حقل الانتاج ، تلعب دوراً كبيراً في نطاق التوزيع . بدونها يبقى الكثير من الخدمات غير متوفر لكافة السكان . على الحكومة أن تأخذ زمام المبادرة المنتظمة والثابتة اللازمة لها لتتعرف جيداً على مشاكل البلد وتسهر على حسن تنفيذ سياستها ؛ عليها إذن أن تلبي في الواقع وظائف الدولة . المعلومات المقابلة ، التي تسمح لها بقياس مستوى الاشباع ومعرفة الطموحات وكذلك ما يحرك التوتر وعدم الرضا ، تؤخذ من الأحزاب والتجمعات الثقافية والسياسية ؛ كذلك تسهل الكنائس انتقالها . تأخذ النقابات داخل المشروعات مركزاً مماثلاً : فهي تنقل للإدارة رأي كتلة العمال والمستخدمين ، وتبذل جهدها من أجل تحسين مصيرهم . عندما تشكل كتلات حرفية قوية ، تصبح مالكة لقوة ضغط سياسي بحيث لا يمكن تجاهل آرائها .

هـ- عندما تأخذ السلطة شكلاً ضاعطاً ، فهي دائماً موجودة داخل حدود أرضية ضيقة ، تلك التي يكون فيها السهر على الأوامر والتعليمات ممكناً . ليس الأمر كذلك بالنسبة للولاية ، نظراً لأن هذه تأتي من ارتباط إرادي بالقواعد المشتركة ورفض مقبول لممارسة جزء من الحرية الطبيعية . كلما تزايدت أبعاد المجتمع ، تزايدت معها التنظيمات المجهزة بهياكل سلطة فعّالة : لا يمكن أن تكون غير ذلك ، نظراً لأن العلاقات عديدة وكذلك فرص الخلاف . يجد الفرد نفسه محصوراً داخل شبكة قاسية من الموجبات : لا يمكنه التخلص منها ، المزايا الاقتصادية وبساطة المهام التي يتيحها الاتساع الكبير تكون أكثر تحمساً ، لكن تصور الحرية يتعدل . في النهاية الشعور السائد هو الشعور بالاستلاب : الانسان عاجز عن العمل لنفسه في نظام هو فيه مسحوق بقوة عظيمة ، والحرية الشخصية فيه مخترلة⁽¹²⁾ .

الوضع مع ذلك ليس دون مخرج أو نهاية ، ثقل كل تنظيم من التنظيمات التي تكون المجتمع يكون محدوداً في المساحات والشبكات التي يسيطر عليها . تعديل المكان وقسمته الى مناطق ، يمهّد السبيل للحد ، في نطاق كل مدينة وكل تجمع . وكل منطقة ، من الضغوطات التي ترهق الفرد في الدولة الحديثة . إن تنظيم المكان ليس بكل رئيسي ، مسألة جالية أو موضوع حماية شعائر وتوافق المواطنين . مدلوله أعمق من ذلك : بالحد من نفوذ التنظيمات الذي تمارس به سلطتها ، وتقديم أمكنة عامة تيسر فيها اللقاء والعيش خارج أطر المؤسسات ، وبإعطاء الأمر مساكن يتخلصون معها من الضغط الجاعمي ومن ضغوطات العمل ، نعيد بناء الجزء من الحرية الحقيقية التي يتهددها تكاثر التنظيمات الكبرى ، في الحياة الحديثة . الطريق مع ذلك ليست مبهمة :

12. ETZIONI (Amitai), The active society , op. cit.

فقد فشلت الجهود التي بذلت ، في المناطق السكنية في المدن الحديثة الكبيرة ، لاعادة مناخ التلاحم والتآخي الذي عرفته القرى التقليدية : ليس بالامكان ، في إطار الحياة الموسعة في مساحات مدنية ، إعادة بناء إشراف الكل على الفرد ، وهو الذي أعطى الجماعة وعيها لوحدها . يشكل الناس المجتمعون تجمعاً أكثر منه طائفة موحدة . هذا مضر بصفة الوجود المحلي ، لكننا لا ندرك جيداً كيف يمكن إعادة بناء محيط الطائفة الريفية السابقة دون أن نتخلى في الوقت ذاته عن أشكال ومزايا المجتمع الكبير .

ان تكون حصّة الحرية في النهاية متزايدة عند المجموعات حيث العلاقات موسعة ؛ نراه في الصعوبات التي تواجه الدول الحديثة ، حتى لو كانت كلياينة ، في رقابتها الفعلية للإيديولوجيات وتصرفات أعضائها . تلك هي بلا ريب المشكلة الكبرى للعالم المعاصر : عبارات الاستلاب وفقد الحريات تتكرر بلا انقطاع . فهي تعبر عن الحنين الى الخلية الصديقة للعالم المغلق القديم أكثر مما هي نظرة صادقة للتطور .. في محيط فيه تفقد الجماعات الجزء الكبير من دورها ومدلولها ، تخفّي الرقابة الاجتماعية والقهر الآلي للتصرفات الاجتماعية ؛ تتوصل الدولة والتنظييات الى تشكيل الحياة الاقتصادية ، العلاقات الثقافية والعلاقات السياسية ، لكنها تفشل في تكييف الفرد والمجتمع : الحرية التي يتمتع بها هذا الأخير هي كبيرة لدرجة أنه لا يعرف كيف يستعملها جيداً ، بل كثيراً ما يسيء استعمالها .

إن تنظيم العالم الحديث يستدعي إذن ، تعديلاً للمكان لهدفين : بتحديد المجالات الخاصة التي تملك البيروقراطيات الخاصة أو العامة وسائل التدخل فيها ، نكون قد سعينا للحفاظ على استقلال الفرد هناك حيث هو مهدد ؛ وبإعادة منح الخلايا المحلية ، الاستقلال الذاتي والمسؤولية ، نكون قد توخينا أن نعيد بناء الحد الأدنى من الرقابة الجماعية التي بدونها تصبح الحياة الاجتماعية فوضى والإرادات الفردية لا واعية ، والمصير المشترك للجماعة غير منظور ، لأنه خاضع لضغط الجميع ولمشروعات المتهورين وأحياناً الأقل طيبة .

مبادئ التصنيف

تتطلب دراسة البنية الاجتماعية أن نكون مدفوعين بعيداً أكثر عما يسمح به الأخذ بعين الاعتبار اقتصاد السلطة : داخل الخلايا الضيقة للطوائف الريفية في العالم القديم ، كان تنوع الحلول للمشكلة السياسية كبيراً . في عالم اليوم ، يجابه الميل العام الى إقامة الاماكن الفسيحة ، بحركات تفاخر تطري العودة للأشكال الضيقة للحياة الاقليمية . وفي مواجهة الأنظمة المتحررة تقف أنظمة كلياينة . يمكن أن نشاهد بطرق عديدة ،

رصف وتجميع الهياكل المحيطة ذات الأبعاد المعتدة والمراكز المحلية . ما هو المبدأ المختار لترتيب كل هذه الأشكال ؟

أ - نستطيع أن نضع بلا شك ، مخططاً للتصنيف قائماً على أيديولوجيات مسيطرة ، لأنها تبين الطريقة التي على أساسها تكون مختلف أجزاء النظام الاجتماعي والسياسي مترابطة فيما بينها . وهكذا نستطيع أن نقابل بين المجتمعات حيث الطاقات مستخدمة للحد من التظاهرات وتأثيرات السلطة وتلك التي تقبل بالضغط وتبررها وذلك بإعطائها الشرعية . بذلك نستعيد المقارنة بين الأنظمة قليلة الاتساع وتلك التي هي قادرة على أن تراقب عوالم مسكونة وشاسعة . في داخل المجتمعات حيث السلطة المؤسسية ، يكون من السهل المقارنة بين تلك التي تكون فيها الولاية محصورة في مناطق ضيقة وتلك التي فيها التوجه نحو التسلط في حكم كل حياة الجماعة . في بعض الأحيان ، تدعي السلطة الحق بصنع القيم التي تبرر وجودها ؛ في حالات أخرى ، هيئات أو جماعات مستقلة هي التي تقوم بذلك .

قد يكون مشروع مفيداً ، لكنه يشكو من بعض الصعوبات . ليست الأيديولوجية سوى أحد عناصر بناء النظام الاجتماعي والسياسي . لا يكفي القبول بولاية شرعية لنرى المجتمع يتوسع ليشمل في دائرة فعالة دائماً مساحات شاسعة ؛ فالظروف التقنية تفرض نفسها كذلك .

كذلك يمكن التساؤل حول المدلول الحقيقي للفلسفات الاجتماعية التي أعدتها الجماعات . هل هي متغيرات ذاتية في تشكيل العلاقات ؟ ألا تستخدم لطمس الأسباب العميقة وجعلها مقبولة من الجميع ؟ هذا هو الطرح الماركسي . فهو يرفض الخضوع في شكله المطلق لاختبار الوقائع⁽¹³⁾ . يوجد عادة في مجتمع ، عدة أيديولوجيات تتصارع ؛ بعضها مقبول أكثر من الأخرى ، لكنه من الصعب ، عندما نرى شدة المنافسة ، أن نثبت أن تلك التي تفرض يرجع نجاحها الى التداول . توجد صيغ تتلاءم أكثر من غيرها مع الظروف الراهنة : فهي تلاقي بذلك ترحيباً مناسباً ، وهذا أمر واضح - لكن لا شيء يدل على ما هي تلك التي تأخذ اتجاه نظام سري يحدد مسبقاً مجموع مظاهر الحياة الاجتماعية التي سيسيطر عليها .

ب - المعيار الأيديولوجي معرض لأن يسمج بتسرب جزء هام من مقومات البنيان الاجتماعي ؛ الظروف التقنية للانتاج ، للتبادل والاتصال لها تأثيرات ضاغطة

13. PLAMENATZ (John), Ideology, Londres, Macmillan, 1970, 148 p.

مباشرة⁽¹⁴⁾ . طالما كانت وسائل النقل بطيئة ومكلفة ، والكتابة غير متوفرة ، فإن تحقيق مكان كبير هو عملياً مستحيل . المزايا التي يمكن أن يقدمها هي من جهة أخرى لا تذكر : كلفة تسهيل الانتقال هي كبيرة لدرجة أن التخصص الاقتصادي هو مستحيل : العناصر الوحيدة التي تقف الى جانب بناء الوحدات الكبرى هي استراتيجية - عندما يكون البلد مهدداً من جيران أشد منه أو أكثر إقداماً - ودينياً ، عندما نعتبر أن شعائر الدولة هي أكثر ملاءمة لتحويل الإيرادات العليا ، من الشعائر المنزلية .

أتاحت الكتابة تشكيل التنظيمات الأولى من النوع البيروقراطي : فسهلت السيطرة السياسية فيها ، لكن الاقتصاد لم يلحق بها ؛ خارج تجارة المنتجات الكيالية ، بقي نظام الاكتفاء الذاتي هو المتبع ، وحد ذلك المجال الذي تمارسه السلطة وجعل تطبيقها صعباً : بسبب نقص الوسائل السهلة الاستخدام ، لا يمكن أن يكون المكان مبنياً بديمقراطيات متفانية . يحاول الحاكم أن يوطد الأراضي التي يسيطر عليها ، مستعيناً ببيروقراطيات أقل كلفة بناء وتشغيل .

لم تنتشر الأنظمة السياسية المتخصصة في الواقع إلا بعد مجيء الاقتصاد المفتوح : بعد ذلك حصلت الولاية / السلطة على وسائل وفرت لها المعرفة والاحترام ، لأنها استطاعت إيجاد بيروقراطيات إدارية وغرستها بفضل الفرض المنتظم . يعزى ظهور الدولة الحديثة الى التقدم التقني . لكنه سابق للثورة الصناعية ، بمقدار جعل الاقتصاد تجارياً وكفي لإعطاء السلطة ، الموارد التي تنقصها .

ستتبع إذن في استكشافنا لتنوع الأنظمة السياسية ، مسلكاً تاريخياً تبرره أهمية وقائع التطور التقني - تقنية النقل والاتصال أكثر مما هي تقنية الانتاج سابقاً .

14. SAHLINS (Marshall D.), SERVICE (Elmer R.) (ed.), Evolution and culture, Ann Arbor, University of Michigan Press, 1960.

WHITE (Leslie A.), The science of culture. A study of man and civilization, New York. Farrar and Straus, 1949; Londres, Evergreen Books, 1959, XX-444 p.

الفصل الخامس

جغرافية السلطة في المجتمعات القديمة

لم تكن المجتمعات القديمة تملك ذاكرة موضوعية ، مما أتاح لها أن تتساءل عن طريقة النقل غير المحدد لنفس الرسم البياني للتنظيم . كانت تجهل التاريخ أو تنسب اليه دوراً أسطورياً ، وكانت تملك وسائل بدائية لرقابة البيئة . كانت مجزأة لأنها لم تكن تعرف كيف تبنى نفسها جماعات متشرة : كانت تنقصها وسائل بناء المواصلات لمسافة .

عوامل البنى الاجتماعية القديمة

أ - كان الافتقار لوسائل النقل والاتصال سبباً في صعوبة بناء مجموعات متضامنة كبيرة : كان القسم الكبير من الناتج يستهلك عملياً ولم يكن التبادل يقوم سوى على كميات صغيرة من المواد الأولية وعلى سلع كمالية حيث يمكن لقيمتها أن تتراكم .

كان التثقيف يتم في نطاق الخلية المحلية - العائلة ، القبيلة ، والمجموعة المقيمة حسب الحالة . ولم يكن واضح القواعد : كل ما هو جوهري كان ينتقل من جيل الى جيل بالتقليد والتدريب ؛ كانت تقنيات استثمار المكان والقواعد والمثل الاجتماعية تترسخ بطريقة منهجية جداً ؛ وشكلت الطقوس العابرة رقابة .

لم يكن للمجتمعات القديمة أي شعور واضح لمشروع أو لمصير . وهذا كبح تحولاتها . برفضها التاريخ ، أدانت كل ما يولد عدم مساواة وحكمت على نفسها أن تعيش في محيط ضيق⁽¹⁾ .

القواعد التي على أساسها تقوم البنية الاجتماعية هي إذن مختزلة : نماذج

1. CLASTRES (Pierre), La société contre l'Etat, op. cit.

العلاقات المجتمعية السائدة⁽²⁾ هي الأكثر بساطة ، علاقات النسب والمصاهرة المشاركة والمبادلة ؛ تتعقد الأمور عندما تصبح السلطة موضحة أكثر وترتسم الأهرام التسلسلية : تتلاقى أوضاع الأعوان مثل التباينات المعقدة للنموذج الشعبي عندما تبرز الأيديولوجيات غير العادلة⁽³⁾ .

تكون هذه عادة في أصل أهرام الولاية ذات الأساس الديني ، التي تشكل المؤسسات الأولى من النوع السياسي الحقيقي . عندما تتركز السلطة فهي تلاقى صعوبة في جعل الناس يقبلون بها ، وفي استخدام وسائل رقابة ضرورية لها وفي بعض الأحيان قد تحمل خصائص السلطة البحتة .

يختلف البنان الاجتماعي القديم باختلاف الدعائم البيئية التي تستند إليها الجماعات والتنظيم المختار لإدارة الموارد : إن فهم جغرافية السلطة يمر عبر دراسة الأمكنة المعترف بها للأفراد والمجموعات .

ب - يختلف وضع المجتمعات القديمة كثيراً حسب النموذج الاقتصادي المطبق⁽⁴⁾ . هناك حيث التغذية الأساس تأتي من قطاف الأثمار ، الصيد البحري أو البري ، لا توجد ملكية سهلة التحديد في الأراضي المستمرة : الطريدة والسماك تنقل بالهجرة ، الحبوب والأثمار والجلذور لا تتطلب أي عمل قبل قطافها ، لكن وفرتها تختلف من سنة إلى سنة . في أغلب الأحيان ، يجب تغيير المكان من أجل الغذاء . بعض الموارد لا يكون قابلاً للاستثمار إلا بجهد جماعي - ذلك هو الحال في الصيد البري والبحري .

يتجلى التنظيم ذو الهدف البيئي إذن ، بتحديد أراضي المجموعات⁽⁵⁾ ، لكن الحدود لا تكون دائماً واضحة وتقلب بسرعة : بعض المساحات يتقلص وبعضها الآخر

2. MAQUET (Jacques), Pouvoir et société en Afrique, op. cit.

3. WHEATLEY (Paul), The pivot of the four quarters, op. cit.

DUMONT (Louis), Homo hierarchicus, op. cit.

4. FRIED (Morton H.), The evolution of political society, New York, Random House, 1967, XII-270 p.

5. BOHANNAN (Paul), Africa's land, The centennial Review, vol. 4, 1960, p. 439-449.

— Space and territoriality, p. 174-182 de: Africa and the Africans, Garden City. The National History Press, 1964.

SAUTTER (Gilles), Les structures agraires en Afrique tropicale, Paris, CDU, 1968, 267 p.

WINZELER (Robert L.), Ecology, culture, social organization and state formation in South-east Asia, Current Anthropology, vol. 17, 1977, p. 623-640.

IZARD (Michel), ibid., p. 633-634.

SAVONNET-GUYOT (Claudette), Espace politique et paysannats d'Afrique noire. L'homme et la Société, n° 27, janvier-mars 1973, p. 149-167.

— La communauté villageoise comme système politique, Revue française de science politique, vol. 25, n° 6, 1975, p. 1112-1144.

يتوسع ، وفقاً لتطور المتواجدين عليها . في حالة السكان الذين يعيشون من الصيد البري ومن قطاف الأثيار ، يكون عدم استقرار الجماعات كما لو أن المناطق هي بلا انقطاع مقتطحة بمرور العناصر من هذه الفئة أو تلك .

في المدنيات التي تعيش من قطاف الأثيار ، أو من الصيد البحري أو البري ، يكون تراكم الثروات صعباً دائماً : لا تحفظ الأطعمة جيداً ، خاصة اللحوم والأسماك ؛ يمكن تنشيفها وتجفيفها وتدخينها ، لكن المؤن المكونة هكذا لا تدوم إلا بضعة أسابيع أو أشهر .

عندما تكون الجماعة متحركة ، لا تكون الأدوات ، الأسلحة والمؤن التي تشكل ثروة الفرد ، هامة كثيراً⁽⁶⁾ ؛ فهي محدودة بما يستطيع حمله . الامكانيات الوحيدة للبحوثة الخاصة هي ما يأتي من المساعدات ، ولذلك تكتسب الرقابة على العدد الموجود بالانساب أهمية خاصة .

تتغير الأحوال حيث تكون الزراعة هي التي توفر الحصص الهامة من التغذية⁽⁷⁾ : ولا تكون الحصيد متوقفة على قطاف الأثيار ، الصيد البري والبحري ، وهو ما يستطيع الفرد شخصياً ، بل قطع الأرض المستثمرة في الزراعة والمحاصيل التي تقدمها . لكن حق الملكية محدود في الزمن : لا يستمر إلا طيلة ما تكون قطعة الأرض مستثمرة ؛ عندما تترك بوراً ، بعد زرعها مستين أو ثلاثة ، من أجل إعادة تكوين ذخيرة التربة ، فهي تعود للشيوع . للجماعة حق مشترك على الأرض المتعاقبة الزرع . كما هو الحال عند من يعيشون من الصيد أو قطاف الأثيار ، تبقى الحدود قابلة للتكيف وخاضعة لتعديلات متواصلة وفقاً للضغط الديموغرافي للسكان ، للاواصر التي تربط بين الوحدات المتجاورة ولتطور التقنيات والمكان ذاته .

بمقدار ما تزايد الكثافة وغلغلو النظام الزراعي دائماً ، وبمقدار ما تصبح فيه الاعادات ضرورية ، تتعدل التصرف تجاه الأرض : تصبح هذه أكثر ندرة ، أكثر غمراً

6. MARSHALL (Lorna), I Kung Bushman bands, Africa, vol. 30, 1960, p. 325-354.

LEVI-STRAUSS (Claude), Tristes tropiques, op. cit.

- The social and psychological aspects of chieftainship in a primitive tribe: the Namibkuara of Northwestern Matto Grosso, Transactions of the New York Academy of Sciences, vol. 7, 1944, p. 16-32.

ELKIN (A.P.), Les aborigènes australiens, Paris, Gallimard, 1967, 451 p. Ed. originale: The Australian aborigines, 1938.

7. CONKLIN (Harold C.), An ethnological approach to shifting agriculture, Transactions of the New York Academy of Sciences, vol. 17, 1954, p. 133-142.

GOUROU (Pierre), Les pays tropicaux, Paris, PUF, 1947, VII-197 p.

BROOKFIELD (Henry C.), BROWN (Paula), Struggle for land: agriculture and group territories among the Chimbu of New Guinea Highlands. Melbourne, Oxford University Press, 1963, XIV-193 p.

بالعمل الانساني وتلعب رقابتها دوراً متزايداً في استراتيجيات السلطة . تظهر الدراسات المقارنة هذا الأمر بوضوح : في أوقيانيا ، تبقى المجتمعات البولينية قروية في معظم الأفكار التي يقوم عليها بنائها ، لكن الحصة العائدة للبعض ، تتغير بنسبة الارتفاع على سلم التركيب ، تنتقل من الزراعات حيث تشكل الجماعة العائلية القطعة الأساسية في البناء الاجتماعي الى مجتمعات منضدة بترتيب كبير؛ كثيرة التفاوت ومنظمة في دول : لا تعود الأرض ملكاً للجماعات بالنسب وتنتقل الى اقطاعيات كما تبينه جداول إيرفنج غولدمان (8) .

المجتمعات الرعوية⁽⁹⁾ هي تلك التي يكون فيها التراكم البدائي سهلاً : الحقوق على قطعان الماشية هي دائماً محددة بشكل واضح وهي في أغلب الأحيان فردية أكثر مما هي جماعية . تملك الجماعة حقوقاً جماعية على أراضي المرور ؛ فهي توفر على الدوام لكل خلية ما هو ضروري كمساحة للرعي والمرونة التي تسهل التكيف الضروري نتيجة للتطور الديموغرافي للوحدات الاجتماعية ولقطعانها .

ج - تؤدي دراسة الحياة الاقتصادية للجماعات البدائية الى التركيز على فكرة مالوفة عند الكتاب الانكولوسكسون ويصعب ترجمتها الى الفرنسية وهي Corporate group . ونرى أنها تعني جماعة متحددة في طائفة (المترجم) [10] . الجماعة المسؤولة في الطائفة ، هي التي تملك الحقوق على الموارد وتؤمن مسؤولية إدارتها في حالة الاستغلال الجماعي ، وتوزيعها عندما تكون التنمية فردية .

عندما نتكلم عن هياكل نسبية ، ننسى عادة أن نوضح دورها الاقتصادي . أهميتها هي قاطعة عندما تكون مالكة للموارد النادرة ، وللأرض بشكل خاص . المرتبطون بالنسب ليسوا وحدهم الذين ييدهم هذا الدور : فهو في كثير من الأحيان ، يعود للجماعات المحلية . في موضع آخر ، يتولى هذا الدور تجمعات طبقات عمرية عند مستوى أعلى في المجتمعات الأكثر تركيياً ، يكون مجموع الدعم البيئي في بعض الأحيان ، بإدارة السلطة التي تشكل بنية الكل : يمكن القول بأن هذا يعني عند هذا المستوى كذلك ، جماعة متداخلة .

8. GOLDMAN (Irving), Status rivalry and cultural evolution in Polynesia, American Anthropologist, vol. 57, 1955, p. 680-697.

9. LEEDS (A.), VAYDA (A.P.) (ed.), Man culture and animals: the role of animals in human ecological adjustments, Publication 78 of the American Association for the Advancement of Science, Washington, 1965, VII- 304 p.

10. SAHLINS (Marshall D.), Tribesmen, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1968, X-118 p.
BALANDIER (Georges), Anthropologie politique, Paris, PUF, 1968, 240 P.

1 - بالنسبة للصيادين البحريين والبريين⁽¹¹⁾ أو الذين يعيشون من قطاف الأثمار، يفترض استغلال الموارد استخدام القوى الكافية من أجل المهام المشتركة . نستطيع الجماعة العائلية ذلك بسهولة - لا فرق ان تكون الرابطة لجهة الأم أو لجهة الأب . منذ أن تصبح الأرض نسبياً نادرة - تلك هي حال الأرض التي تحرق من أجل الزرع - يصبح من الضروري إقامة تنظيم للحياة الاقتصادية : القرابة⁽¹²⁾ لجهة الأم أو لجهة الأب المتضامنة . نجد هناك حقل النشاط الأكثر مطابقة؛ أعدادها هي تماماً محدودة؛ سيطرتها الأرضية هي كذلك في الأجل القصير ، لكنها تتغير مع الزمن ؛ تحتاج الأنظمة السياسية القائمة على هذا النوع من البنية ، من أجل البقاء ، الى استراتيجيات مكانية . يستشهد بيلي Bailey⁽¹³⁾ في هذا الصدد بالكوندس (Konds) في الهند الشمالية الشرقية . حتى عجم البريطانيين ، احتفظت العشائر المنظمة في وحدات أرضية بحيويتها ؛ أدت تقلبات الموجود من الجماعات المختلفة الى تصحيحات في الاتساع المكاني دون الاساءة الى البنية العامة . ثبتت الإدارة الحدود الأرضية . بعض الحدود الإقليمية أصبحت واسعة للجماعات في طريق الزوال ، وغيرها بدا ضيقاً للجماعات في توسع . وقد استطاع الناس الافلات من إحداها الى الأخرى دون أن يعاد تصحيح الحدود : بذلك فقدت العشيرة مدلولها كخلفية تدير الموارد ، وانتقلت السلطة الى أيدي ثانية .

مع ظهور أشكال الزراعة المكثفة ومع تقنيات الزراعة الدائمة ، اخضت سهولة التنظيم المكاني الذي يتيح ملاءمة الأراضي لأفراد النسب : تغيرت جماعة الإدارة ؛ جماعة الجوار هي التي فرضت نفسها بشكل دائم تقريباً . هناك نجد المقابلة التقليدية ، وفقاً لهنري سومرمن Henry Sumner Maine⁽¹⁴⁾ بين المجتمعات المبنية على أساس عائلي وتلك التي رباطها أرضي . إن مفهوم جماعة متضامنة مسؤولة عن إدارة مجموع الموارد يتيح فهم هذا التحول ويكشف عن ارتباط القواعد التقنية والبيئية وعن أشكال الحياة الاجتماعية .

لا شيء غير الانتاج الذي يتطلب بأن يكون موجهاً للاهتمام بالمصلحة العامة : الحياة الثقافية ، الطقوس والدين هي نشاطات جماعية . تقوم الجماعات أحادية النسب

11. SERVICE (Elman), The hunters, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1966, 128 p.

12. SÄHLIN (Marshall D.), Tribesmen , op. cit.

TAIT (David), The territorial pattern of lineage system of Kokomba, p. 167-202 de: MID-DELETEON (John), TAIT (David) (ed.), Tribes without rulers, op. cit.

13. BAILEY (F.G.), Political change in Kondmals, Eastern Anthropologist, vol. II, 1957, p. 86-106.

14. MAINE (Henry Sumner), Ancient Law, Londres, Dent, 1861.

هذا النوع من المسؤولية . بمقدار ما يجمع النسب في يده وظائف اقتصادية ووظائف دينية ، الأحياء (بيولوجيا) وتتقيد الصغار ، فهو يبدو كمبدأ كاف للتنظيم الاجتماعي . عندما يكون الانتقال الى زراعة أكثر تنظيماً وتكتيماً مشجعاً في سبيل إدارة الأرض ، الجماعات المجاورة ، فالانساب تفقد بعضاً من صلاحياتها ؛ مع ذلك يبقى المكان اللازم لتربية الأطفال والمركز اللازم للحياة الثقافية والدينية : يبقى تأثيرها قوياً على الصعيد السياسي ، بعد اختفاء وظائفها الاقتصادية الكبرى .

2- تجمعات طبقات الاعمار تكون مستأثرة بمسؤوليات ضخمة في عدد من المجتمعات : فهي تنظم المساعدة بين المنتجين ، اجتماعات العمل المشتركة وروابط المبادلة . تأخذ على عاتقها تلقين أصول العلم والتربية ، وتمسك في بعض الأحيان بأساس السلطات الدينية ، حتى أنها تتوصل لمراقبة إدارة الموارد البيئية : يشاهد في بلدان البانتو Bantou⁽¹⁵⁾ ان المجتمعات يكون فيها أفراد نفس طبقات الاعمار يسكنون في قرى متناثرة ، وهذا يعطيهم الحق بتنظيم الزراعة وتربية الماشية وكذلك تخصيص الأرض .

3- الأساس الأرضي هو عادة في تكوين الجماعات التي تأخذ على عاتقها الحياة الاجتماعية . مكانتها تتيح لها تنظيم الانتاج والسهر على توزيع الموارد . وظائفها هي عموماً أشمل . على الصعيد الديني ، تحمل شعائر مدنية على شعائر قديمة عائلية أو تعلقو فوقها . في اليونان السابقة للعصر الكلاسيكي كان من نتيجة الثورة التي أوجدت الشرطة في المناطق المسكونة القديمة واستعمار أماكن جديدة وراء البحار ، بروز معتقدات دينية جديدة توصلت المجموعات المتواجدة على الأرض وحدها الى إشباعها⁽¹⁶⁾ .

تم نقل المعارف والتقنيات والتاريخ شفهاً : أقلية فقط تعرفها ؛ كان على الشعراء وكتاب المذكرات وفقاً لتدريب خاص أن تكون عندهم المقدرة الخارقة للتذكر ؛ في الجبلات التي تميل حدود الماضي فيها لأن تصبح مطموسة بسرعة ، المالكون الطيبون للولاية هم الذين يمارسون سلطة عقائدية قاطعة . وهناك حيث لا يوجد مثل هؤلاء الاختصاصيين ، كبار السن هم الذين يملكون الكثر الثمين من التقاليد : هذا يفسر الاعتبار الذي يتمتعون به والمركز الذي يحتلونه .

د- تستدعي إدارة الموارد ، دورة معينة من وسائل الانتاج والشروات : هذا صحيح في مجتمعات فيها تطابق الجماعة التضامنة مع السلالة ، نظراً لأن قواعد الزواج من الخارج تفرض تبادل الأزواج والزوجات . وبما أن العمل هو الشروة الأساس . والخصوبة تتعهد للحيوية والتوسع في المستقبل ، فإن هذا التبادل يمس البنى الأساسية

15. WILSON (Monica), Nyakusa age villages, op. cit.

16. FUSTEL DE COULANGES (Numa), La Cité antique, op. cit.

الحياة الاجتماعية : وهو من الضرورة لأن يكون مقنناً بعناية⁽¹⁷⁾ .
توجد دورات أخرى بالتأكيد : بالنسبة للمحيط ، أماكن بعض الجماعات أفضل من غيرها لتوفير الطريدة والسلك والأثيار ؛ كذلك توجد احتكارات تقنية تفرض الاستعانة باختصاصيين لبعض السلع الترسلمية وللأشياء التي تتصل بالحياة الدينية : لا يعني هذا فقط أن نصنع ما نحتاج إليه ؛ على القوى التي تسيطر على العالم أن تشارك في التحضير ، وبدون ذلك ، ينزل الغضب على من يستخلمها ؛ الشعائر وليست المعارف التقنية ، هي الأكثر التصاقاً ببعض .

التعاون هو مألوف بالنسبة لبعض الأعمال في المدنات التي تطبق الزراعة القائمة على حرق الأشجار ؛ وهي ضرورية لتهيئة الحقول عندما يجب توسيعها إلى الغابات الثانوية .

يوجد نموذجان للتبادل في الحضارات القديمة⁽¹⁸⁾ . الهبة والتبادل التجاري ؛ إعادة التوزيع هي نادرة .

1 - إحدى اكتشافات علم السكان الاقتصادي هي الندرة ، في المجتمعات التي لم تتأثر بالحضارات الراقية أو بمبدأ السوق الذي يفترض في الواقع تحضيراً دقيقاً : فكرة جمع الناس في مكان واحد لمقابلة العرض والطلب هي منتشرة بشكل واسع ، لكن من الصعب وضع موضع التنفيذ طريقة ضبط آلية كذلك التي هي للأسعار . فضلاً عن ذلك لا تطبق الجماعات ذلك : تخشى تراكم الثروات التي يمكن أن تسببها حركة الأسعار وما قد ينتج عن ذلك من تأثير . عندما توجد الأسواق ، لا تشاهد سوى عمليات جارية على سلع الاستهلاك الشائعة . نخضع سلع الترسلم والسلع الكيالية التي يمكن أن تولد التأثير ، لغير ذلك من القواعد ؛ تخصيصها هو مراقب أكثر ؛ نشير إلى بعض حالات في ميلانيزيا « الممجة التجارية »⁽¹⁹⁾ : ان الاستيلاء على مركز هام في الجماعة يمر عبر الاثراء المتولد من صفقات جيدة .

17. DOUGLAS (Mary), Primitive rationing: a study in controlled exchange , op. cit.

SAHLINS (Marshall D.), Stone age economics, op. cit.

BOHANNAN (Paul), DALTON (George) (ed.), Markets in Africa, op. cit.

BARTH (Frederik), Economic spheres in Darfur, op. cit.

18. SAHLINS (Marshall D.), Stone age economics, op. cit.

DALTON (George), Economic anthropology and development. Essays in tribal and peasant economy, op. cit.

19. DANKS (Benjamin), On the shell money of New Britain, Journal of the Anthropological Institute, vol. 17, 1888, p. 305-317.

POSPISIL (Leopold), Kapauka Paquans and their Law. Yale University Publications in Anthropology, n° 54, New Haven, Yale University Press, 1958.

— Kapaukan Papuans Economy, Yale University Publications in Anthropology, n° 67, New Haven, Yale University Press, 1963.

2 - الطريقة الأعم للتبادل هي الهبة⁽²⁰⁾ : فهي تتلافى مسك محاسبة دقيقة للأشياء التي لا تكون من نفس الطبيعة وتؤدي بفعل الديون والالتزامات المالية التي تنشأ عنها إلى تضامن الأشخاص والمجموعات . تجعل من الضروري توفير الأمن لأجل احترام الدائنية لكل فرد . تؤمن القواعد التي تسود الهبات وما يقابلها ، الدورة المتوازنة للثروات الرئيسية : بين الأنساب ، يعوض عن النساء بتحويلات من الماشية والعمل ؛ بين الجماعات المتجاورة ، تنتقل سلع الترف دون انقطاع ، كما في كيلا Kula التي وصفها مالينوفسكي Malinowski⁽²¹⁾ : إن مغامري الباسفيك الشرقي ، وأهالي جزر تروبريانند Trobriand نسجوا هكذا شبكات تضامن موسعة على امتداد بحر هام . داخل كل جماعة ، كان موجب تقديم الهبات وبمقدار ما تزايد الثروات ، سبباً في الحد من التراكم . لا يمكن الاستفادة من التأثير الاقتصادي إلا بتوزيع الهبات والاستهلاك التفاضلي . تلك هي الحالة الشهيرة لبوتلات كواكيوت في كولومبيا (Potlatch Kwakiut)⁽²²⁾ : أدت إلى هدم مرحلي ، من خلال مزاحمت على الوضع ، لكل ما كان مدخراً .

3 - يسمح اقتصاد إعادة التوزيع بنسج أشكال تضامن أبعد من أشكال التبادل التجاري أو من الهبة ، لكنه يتركز على الامسك بمحاسبة تمنع الاختلاس : لكن هذه الطريقة لم تكن قابلة للتعميم إلا في المذنيات التي عرفت يومها الكتابة⁽²³⁾ . عند مستوى بدائي ، لا يمكن جمع أموال وتوزيعها من جديد إلا من عدد قليل من المنتجات يسهل حصرها وتداولها - الماشية مثلاً⁽²⁴⁾ .

هـ - تملك المجتمعات البدائية بشكل متناقض وسائل للحد من مظاهر السلطة الآنية ، أكثر مما تستطيع استخدامه لبناء المكان . طالما بقيت أيديولوجيات التفات غير منتشرة ، وهي بشكل عام مرتبطة بظهور أشكال متطورة من المعتقدات الدينية ، فإن الغيرة تغلب على الفكرة بأن البنيان الأكثر تنظيماً يمكن أن يكون أكثر فائدة للجميع .

20. MAUSS (Marcel), Essai sur le don, op. cit.

DALTON (George), Economic anthropology and development. Essays in tribal and peasant economy, op. cit.

SAHLINS (Marshall D.), Stone age economics, op. cit.

21. MALINOWSKI (Bronislaw), Les Argonautes du Pacifique occidental, Paris, Gallimard, 1963, 606 p. Ed. originale: Argonauts of the Western Pacific, Londres, Routledge, 1922.

22. DRUCKER (Philip), The potlatch, p. 481-493 de: DALTON (George) (ed.), Tribal and peasant economics, Garden City (NY), The Natural History Press, 1967, XV-584 p. CODERE (Helen), Fighting with property, New York, J.J. Augustin, 1951.

23. POLANYI (Karl), ARENSBERG (Conrad), PEARSON (Hary) (ed.), Trade and markets in the early empires, Glencoe, The Free Press, 1957, XVIII-382 p.

24. OBERG (K.), The kingdom of Ankole in Uganda, p. 121-162 de: FORTES (Meyer). EVANS-PRITCHARD (E.E.) (ed.), African political systems, op. cit.

عندما تصبح السلطة أخيراً موضحة ، يبدو مشكوكاً فيه أن يكون الرئيس ملزماً ، كما يبين جورج بلاندييه Georges Balandier⁽²⁵⁾ الذي استوحى هذه النقطة من بير كلاستر Pierre Clastres⁽²⁶⁾ - بأن يظهر في كل لحظة ، طهر وظيفته ؛ هذا يمنعه من الاغتصاب ومنع وصول أشكال فعالة من الرقابة الاجتماعية . تركز السلطات هودائماً وتقرّباً معرض للصدمات والفشل .

طالما بقيت أبعاد المجتمع محدودة ، فذلك لا يقدم أية صعوبة . في داخل كل قسم ، توجد بفعل الهياكل العائلية ، مبادئ تبعية تؤمن النظام . عندما تكون الأجزاء سلالية ، فهذا يكون واضحاً ؛ أما عندما تكون مبنية على أساس وحدات أرضية ، فإن اتخاذ القرارات يكون عادة موقوفاً على مجلس رؤساء العائلات ، وهذا يكفي لنسوية الاختلافات .

المشكلة السياسية التي يكون على هذه المجتمعات حلها ، هي مشكلة ارتباط أجزاء المجتمع ببعضها البعض . عندما لا توجد موارد نادرة لإدارتها فإن افتتاح وعدم استقرار الجماعات يكون كافيين . عندما تتعقد العلاقات في الأنظمة الاقتصادية المركبة ، ينبغي تسوية المبادلات والعلاقات بطريقة تضمن استمرارها دون الإخلال بالتوازن : يأخذ تنظيم العمليات التي يسمح بها اقتصاد الهبة هذا الدور⁽²⁷⁾ . يشكل أداة فعالة للرقابة على النظام الاجتماعي بجعل العلاقات بين الأجزاء مؤسساتية .

مهما بلغت المهارة في تقنين العلاقات ، ومهما كان الضغط الممارس حتى يكون التثقيف مؤدياً إلى سلوك منسجم مع الضوابط الجماعية فإن النزاعات لا بد أن تنشأ ؛ على النظام السياسي أن يذللها أو يتلافها . توجد عدة وسائل للتوصل إلى ذلك .

الوسيلة الأولى هي الاستماعة بالقوة ، لا تربط أجزاء المجتمع إلا بموجبات متقابلة متولدة من روابط المصاهرة والمبادلات المتممة لها . إذا انفجر صراع بين أفراد سلالتين ، فكل فرد يدعي أنه الحق . بمقدار ما يكون أفراد النسب متضامين ، يكون الخطر معرضاً للتوسع : هذا هو تأثير الردع⁽²⁸⁾ . لتلافي الأسوأ يكثر التحكيم .

الحل الثاني يقوم على جعل أجزاء المجتمع تسلسلية : في بعض المجتمعات الجنجور

25. BALANDIER (Georges), *Anthropologie politique*, Paris, PUF, 1967, 240 P.

26. CLASTRES (Pierre), *La société contre l'Etat*, op. cit.

27. DOUGLAS (Mary), *Primitive rationing: a study in controlled exchange*, op. cit.

28. FORTES (Meyer), EVANS-PRITCHARD (E.E.) (op. cit.), *African political systems*, op. cit. Cf. plus particulièrement: FORTES (Meyer), *The political systems of the Tullensi of the Northern Territories of the Gold Coast*, p. 239- 271; EVANS-PRITCHARD (E.E.), *The Nuer of the Southern Sudan*, p. 272- 296

العائلية ليست متساوية ، بعضها يتمتع بالحظوة والسيادة ، لأنها تتحدر من الأجداد المؤسسين للجماعة ، أو لأن منها الرؤساء الدينيين . إذا نظرنا الى المجتمع وفقاً لمصطلحات التفاوت المعمم ، يبدو هذا التسلسل طبيعياً . عندما يتفجر الصراع بين شطرين اجتماعيين ، فالكلمة للأعلى في سلم الحظوة إذا وقع الصراع بين شطرين متساويين أو كان الاعتراض من الأدنى على من هو أعلى منه ، يكون اللجوء الى تحكيم مرجع أعلى من الاثنين . تدلنا دراسات ليتش Leach⁽²⁹⁾ حول البنى السياسية لبرمانيا العليا على مثل هذه الأنظمة .

يظهر نموذج ثالث للتنظيم عندما تكون مختلف الأجزاء داخلة في بنية تسلسلية دائماً ومجهزة بمؤسسات متخصصة :⁽³⁰⁾ فاليها ترجع مسؤولية تأمين السلام والوثام . عندما لا توجد وسائل رادعة آيلة الى هذه المحاكم ، فإن المجتمع لا يتجسد أيضاً إلا بسيادة تمثله ، أمامها ينحني الجميع ، لكنها لا تملك الفاعلية العملية . عندما تندمج السيادة والسلطة في نظام الولاية / السلطة يغدو النظام السياسي مستقلاً ذاتياً ، وتبدأ الدولة بالتكوّن . يلزمها حتى تصبح مجهزة بمؤسسات دائمة ، وسائل نقل الأوامر وبنية مجتمعية قادرة على بناء بيروقراطيات: لا يتجاوز المجتمع القديم مستوى ما قبل الدولة .

النماذج الكبرى للبنية الاجتماعية للعالم القديم

خلال جيلين ، وبعد فشل تأويلات النشوء والارتقاء للنصف الثاني من القرن الأخير جرى توجيه الأبحاث على المجتمعات القديمة على شكل دراسات أحادية دون الاهتمام بترتيب النتائج في تركيبات متأسكة . هكذا تم وعي الخصائص النوعية للتنظيمات السياسية . تكشف المجتمعات بدون رئيس عن أصالة هذه البنى : كان هنري لابورى Henri Labouret⁽³¹⁾ أول من لفت الانتباه الى القبائل التي هي بدون أجهزة حكومية ظاهرة ؛ في دراسته عن قبائل Lobi لوبي ، فُسّر المشاكل التي اعترضت الادارة الاستعمارية الفرنسية عندما سعت لتوفير إطار لمؤلاء السكان ؛ في سنة 1931 ، كان الـ 69000 لوبي للفولتا العليا موزعين على 1252 قرية مستقلة وبدون أنظمة سياسية ؛ وبعد ذلك بقليل بين إيفان بريتشارد Evans-Pritchard⁽³²⁾ أن نوير السودان لا يملكون أية مؤسسة سياسية ذاتية ، ولا رئاسة لأحد ، ولا وسائل ردع تحفظ النظام ، وان حياتهم الاجتماعية هي مع ذلك هادئة .

29. LEACH (E.R.). Political systems of highland Burma, Boston, Beacon Press. 1965, XX-324

30. FRIED (Morton H.). The evolution of political society, op. cit.

31. LABOURET (Henri). Les tribus du rameau Lobi, Paris, Institut d'Ethnologie, 1931, 510 p.

32. EVANS-PITCHARD (F.E.). Les Nuér, op. cit.

دل العمل المشترك الذي نشره فورت Fortes وإيفان بريتشارد Evans Pritchard⁽³³⁾ سنة 1940 على بداية التحقيقات المنهجية في أشكال التنظيم السياسي للعالم القديم . قدمت افريقيا الأرض الصالحة للدراسة : لا توجد في أي مكان مجموعة ممتدة هكذا للأشكال والمستويات المتنوعة منذ الجماعة المؤلفة من بضعة دزينات حتى الدول المثبتة البنيان التي تضم مئات الألوف ، الملايين من الناس .

ركز إيفان بريتشارد فورت على المقارنة بين البنى الجزئية بدون سلطة ظاهرة والمجتمعات حيث توجد المؤسسات المتخصصة . دلت الدراسات الأحادية التي تزايدت عندئذ على النواقص في هذا الإطار . في افريقيا الغربية اكتشفت بولا براون Paula Brown⁽³⁴⁾ الوظائف السياسية للمجموعات ، سواء أكانت طبقات أعمار أو القاب . قبلاً ، أشير الى وجود بنى سيادة وسلطة تسلسلية مميزة دون وجود احتكار للقوة المادية وللمؤسسات سياسية مستقلة ذاتياً⁽³⁵⁾ . في بلدان افريقيا ما بين الأنهار ، من بحيرة فكتوريا الى بحيرة تنجانيكا ، نصف البنى الأكثر تركيياً حيث تمتزج العلاقات العائلية مع الاقطاعيات ، تقسيمات العشائر ، نظم السلطة / السيادة المجهزة بيدايات بيروقراطية تعرف عن التنظيمات التاريخية⁽³⁶⁾ . إذن يمكن التوصل الى اعداد نماذج أكثر إتقاناً . اختار بتر.ك. لويد Peter.C.Layd⁽³⁷⁾ كمعيار ، طريقة اختبار جهاز الإدارة والمسؤولين السياسيين ، وقارن بين الحالة التي يكون التنظيم السياسي مفتوحاً على الجميع ، وتلك التي يكون التنظيم لطيفة موجهة ضيقة . يعني وصف مجريات الأمور كيف تكون موزعة الموارد والمسؤوليات وكيف تتطور الاستراتيجيات التي تسمح بالوصول الى السلطة : إذن الغوص في عمق العالم الاجتماعي والتساؤل عن تماسكه وعن المتغيرات المحددة له .

إن الاهتمامات النموذجية لساوثول Sauthall⁽³⁸⁾ قادتة الى أن يدخل ، بين

33. FORTES (Meyer), EVANS-PRITCHARD (E.E.) (ed.), African political systems, op. cit.

34. BROWN (Paula), Patterns of authority in West Africa, op. cit.

35. SOUTHALL (Aidan W.), Alur society, a study in processes and types of domination, Cambridge, W. Heffer, 1956, XVIII- 397 p.

36. MAQUET (Jacques), Pouvoir et société en Afrique, op. cit.

MAIR (Lucy), Primitive government, Harmondsworth, Penguin Books, 1962, 288 p.

HEUSCH (Luc de), Le Rwanda et la civilisation interlacustre, Bruxelles, Institut de Sociologie de l'Université libre, 1966, 142 p.

37. LIYOD (Peter C.), The political structure of African Kingdoms: an explanatory model, p. 62- 112 de: BANTON (Michael) (ed.), Political systems and the distribution of power, Londres, Tavistock, 1965, XLII- 142 p.

COHEN (Ronald), MIDDLETON (John) (ed.), Comparative political systems, Garden City (NY), Natural History Press, 1967, XIV-512 p.

38. SOUTHALL (Aidan), A critique of the typology of states and political systems, p. 113- 140 de BANTON (Michael) (ed.), Political systems and the distribution of power, op. cit.

المجتمعات المجرّاة والدول ذات البنيان القوي والتسلسلي ، طبقة من المجتمعات المجرّاة الهرمية : جمع الأنظمة التي فيها لا تملك المحاكم العليا شيئاً غير السيادة - الدينية بشكل عام - على المجموع الخاضع لها .

النموذجيات هي دائماً موضع تشكيك بسبب تقدم المعرفة . هذا صحيح بشكل خاص فيما يتعلق بالمجتمعات التقليدية ، لأن كثيراً من الأعمال الحديثة لا تدخل في اللوحة المعروفة من جديد . أفكار كلود ليفي سترووس Claude Lévy-Strauss⁽³⁹⁾ عن انتقال النساء ، دورة الثروات وبنية كل المجموعات ، وآراء غلاكمان Gluckman⁽⁴⁰⁾ حول دور النزاعات والمشاحنات في الأنظمة السياسية الأفريقية ، أعمال لوسي مير Lucy Mair⁽⁴¹⁾ وسكابرا Schapera⁽⁴²⁾ عن منهجية السلطة ، أبحاث إيفان بريشارد Evan Prichard⁽⁴³⁾ عن دور العرافة والسحر في قبيلة آزاند Azande ، تحليل جنور السلطة الدينية في الصين ما قبل التاريخ كما تظهر في إقامة المدن المرسومة من بول هويتلي Paul Wheatley⁽⁴⁴⁾ ، كل هذا أدخل انتفاخاً بدا أنه يفجر في كل مكان حدود النموذجية .

بعد التفكير والتعمق ، الجهد لم يكن عبثاً : التطور الجديد يبرهنه - منذ أن يتم رفض الشكلية التي تعزل السياسة عن بقية مظاهر حياة الجماعات ، والاختذ بالاعتبار الأبعاد البثوية ، الثقافية والدينية ، يظهر واضحاً ترتيب معين هم إجمالاً الذي يخص تحاليل ساوتول Sauthall : يميز مارشال ساهلينز Marshall.D.Sahlins⁽⁴⁵⁾ الذي يمثل

39. LEVI-STRAUSS (Claude), *Anthropologie structurale*, Paris, Plon, 1957, II- 452 p. Cf. p. 303-313.

40. GLUCKMAN (Marx), *Order and rebellion in tribal Africa*, Londres, Cohen and West, 1963, XII-273 p.

— *Politics, law and ritual in tribal society*, Oxford, Basil Blackwell, 1965, XXVII-339 p.

41. MAIR (Lucy), *Primitive government*, op. cit.

— *Clientship in East Africa*, *Cahiers d'Etudes Africaines*, vol. 2, 1961, p. 315-325.

— *Chiefship in modern Africa*, vol. 9, 1966, p. 305-316.

42. SCHAPERA (I.), *Government and politics in tribal societies*, New York, Schocken Books, 1967, IX-238 P. (1^{re} éd., C.A. Watts, 1956).

SERVICE (Elman R.), *Primitive social organization*, New York, Random House, 1962, XII-211 p.

EISENSTADT (S.N.), *Primitive political systems: a preliminary comparative analysis*, *American Anthropologist*, vol. 61, 1959, p. 200-22.

43. EVANS-PRITCHARD (E.E.), *La royauté divine chez les Shilluk du Soudan nilotique*, p. 73-96 de: EVANS-PRITCHARD (E.E.), *Les anthropologues face à l'histoire*, Paris, PUF, 1974, 271 P. L'article a été originellement publié en 1948.

44. WHEATLEY (Paul), *The pivot of the four quarters*, op. cit.

45. SAHLINS (Marshall D.), SERVICE (Elman R.), *Evolution and culture*, Ann Arbor, University of Michigan Press, 1960. — *Tribesmen*, op. cit.

التيار التطوري الجديد ، بين أربعة مستويات لتنظيم المجتمع والمكان في العالم القديم .
أ - الجماعات البدائية⁽⁴⁶⁾ - في المجتمعات التي تمارس الصيد البري والبحري وقطاف الأثمار ، الكشافات هي منخفضة ؛ يندر أن يكون من السهل العيش بدون هجرات : التنقلات الدائمة تفرض نفسها للتفتيش عن الطريدة ، واللحاق بأسراب السمك أو جني الجذور والعينات البرية . تشتت السكان نسخة عن تشتت الموارد . وهو غير كامل ، لأن هناك حداً دونه لا يمكن لجماعة أن تنحدر بطريقة مستمرة دون خطر على بقائها . تلاقي الجماعات المتوحدة صعوبة في التغلب على مفاجآت إعادة الانتاج ومصادفات المحيط ، بعض المهام تتطلب حداً أدنى من التعاون ، الصيد الكبير في البر أو البحر مثلاً ، وهذا يؤخر كذلك التشتت .

لا تحتاج الموارد الموضوعة في المشاركة من الأقدمين ، استثماراً مسبقاً في العمل ، فقيمتها هي مستقلة عن الجهد الجماعي : لا شيء يدفع للتركز ؛ الحكمة هي في أن نتأقلم مع الظروف التي يقدمها المكان بتغير العدد عادة عند اللزوم . لتلافي الاختلال المستمر بين الناس ودعم البيئة تكون المالتوسية مألوفة .

قابلية التحرك تمنع تراكم الثروات : لا يمكن امتلاك الآما هو محمول على الظهر . التفاوت الاجتماعي له حدود ضيقة فهو ناشئ عن العمر والجنس ، تنوع المؤهلات ، وكذلك من العلاقات القريبة ، ومن عدد النساء والأولاد الذين هم بحوزة الرجل .

بما أن الموارد ليست نتيجة عمل منظم ، والتراكم محدود ، لا تكون الحاجة تستدعي وجود رقابة جماعية على الموارد ، من قبل السلطة طوال فترات طويلة . الجماعة البدائية تجمع عدداً من الأفراد قليلاً يتجاوز عددهم المئة تجمعهم روابط قري ، لكنهم قليلاً يشكلون جماعات متحدرة من نسب واحد : لا تعطي إدارة الموارد قيمة للسلالة إلا إذا كانت تملك رقابة مستمرة . ليس الحال هكذا : الأقارب من جهة الأب وكذلك الأقارب من جهة الأم يكونون متساوين .

عدد الجماعة البدائية يتغير بسرعة : ينتقل أفراد منزليون وأزواج مع أولادهم من جماعة إلى أخرى . يمكن أن يتم ضبط العدد مع امكانيات الدعم البيئي دون الإساءة للتناكس الاجتماعي . هذه القابلية للتحرك تحد في نفس الوقت من ممارسة السلطة : يذهب المعارضون غير الراضين ، والجماعات غير المسيرة جيداً تتوزع .

46. FRIED (Morton H.), The evolution of political society, op. cit.
SERVICE (Elman R.), The hunters, op. cit.

يقود الجماعات البدائية عادة رئيس يرى أنه عهدت اليه مسؤولية العمليات الهامة . هجرات ، اختيار برامج الرحلات ومراكز المياه ، قيادة أعمال الصيد . وقد لاحظ ذلك ليفي ستراوس⁽⁴⁷⁾ عند نمبيكوارا البرازيل الوسطى ، ولورما مارشال⁽⁴⁸⁾ عند كانك بوشيان . في الحالة الأولى ، يضطلع الرئيس بتوجيه الهجرة خلال الفصل الجاف ؛ في الحالة الثانية ، يقرر مجمل تحركات الجماعة .

مؤسسية هذه السلطة ضعيفة : لا يملك الرئيس وسائل القوة لحفظ النظام : يتوقف كل شيء على حظوته ونفوذه وولايته وهو ما ينتج عن كونه صياداً ومنظماً قادراً . يتسم نجاحه بنسبة الذين يعهدون بأنفسهم اليه ، وفشله بتقطع زمرته . إذن هو موجه وقائد أكثر منه حاكم . هذه السلطة هي ثقيلة على من يمارسها : عليه أن يساعد الضعفاء ويظهر كريماً وهذا يؤمن إعادة توزيع المنافع التي يتمتع بها . التوصل الى تعدد الزوجات يشكل كما يشير اليه ستراوس⁽⁴⁹⁾ ، تعويضاً ، وسيلة للتركيز البدائي للثروات الضرورية لممارسة السلطة وحافزاً على القبول بمسؤوليات جسام . إن الحيز المعطى للولاية ضيق : فهو يقابل قطاعات النشاط التي تستلزم حداً أدنى من التنظيم الجماعي . تجري تسوية معظم المشاكل داخل الوحدات البدائية ، الأسر وجماعات النسب الواحد ، أو بالتفاوض والتحكيم فيما بينها : التعويضات أو الانتقام هي التي تقيم العدل . فضلاً عن ذلك هيكلية الولاية ليست دائمة : فهي تختفي باختفاء المهام المشتركة . وقد بين مارسل موس Marcel Mauss⁽⁵⁰⁾ على هذا النحو التشكل المزدوج لمجتمعات الاسكيمو : في الصيف ، عندما يؤمن الصيد البري والبحري البقاء لكل عائلة ، تنفرد الجماعة وكل زوجين من جهة ؛ والنشاطات المترابطة بالوجود المشترك والطقوس والحياة الدينية ، تدخل في سبب .

التنظيم الاقليمي هو غير ثابت كما هي حال الجماعات التي تستثمر المكان ؛ الانتقال من إحداها الى الأخرى سهل بسبب كثرة الروابط العائلية ومرونة تقاليد الإقامة - محل إقامة الأب أو محل إقامة الأم حسب الأوقات . لا يتقلب الكل دائماً وبدون توقف في المكان القديم . عندما كانت توجد موارد استراتيجية ، كانت تعطى الى بعض

47. LEVI-STRAUSS (Claude), The social and psychological aspects of chieftainship in a primitive tribe: The Namibkuara of Northwestern Matto-Grosso, op. cit.
— Tristes tropiques, op. cit.

48. MARSHALL (Lorna), I Kung Bushman bands, op. cit.

49. LEVI-STRAUSS (Claude), The social and psychological aspects of chieftainship in a primitive tribe: the Namib Kuara of Northwestern Matto - Grosso, op. cit.
— Tristes tropiques, op. cit.

50. MAUSS (Marcel), Essai sur les variations saisonnières des sociétés eskimos. Etude de morphologie sociale, Année sociologique, t. 9, 1904-1905. Repris aux p. 389-497 de: MAUSS (Marcel), Sociologie et anthropologie, op. cit.

الأنساب التي تملك هذا الواقع تأثيراً على الآخرين . عندئذ ينضم الرؤساء بشكل طبيعي الى هذه الاجزاء العائلية المميزة . لكن اختيار المسؤولين يبقى مفتوحاً أمام المنافسة : الصفات الشخصية هي مقدمة على النسب . وقد أوضح لورنا مارشال Lorna Marshall⁽⁵¹⁾ ذلك بتحليله لـ كانغ بيشمان Kang Bushman : مراكز المياه تخص بعض الأنساب التي من بينها يُختار الرؤساء، لكن دون وجود قاعدة للتوريث ، توجد في سبيل تثبيت الأراضي ، مستلزمات أخرى غير البيئية . أشار إلكن Elkin⁽⁵²⁾ في أستراليا ، الى الدور المرصخ للمعتقدات الدينية : كل جماعة تلحق بمحل إقامة الأجداد المؤسسين ويخل انتزاعها من هناك كثيراً بالفرد والمجتمع . تشكل الزمر جماعات محدودة العدد ، والانتقال من إحداها الى الأخرى يكون مألوفاً. حدود النظام الاجتماعي الكلي هي غامضة ، لسهولة الانتقال عبرها من عدة معابر غير ملموسة . يعطي علم السلالات لاجتماعيات الصيد وقطاف الأنهار في بعض الأحيان ، فكرة المجموعة الإنصالية ، حيث الفوارق المتعددة ، لكن الحدود فيها غير مفرزة .

بقي الاعتقاد لمدة طويلة ، أن المجتمعات التي لا تكون فيها السلطة مؤسساتية تمهّل المشاكل السياسية : فهي تعيش في الحقيقة مناحاً من الحذر والتنافس على السلطة والحظوة⁽⁵³⁾ .

ب - التنظيمات القبلية : المجتمعات المجزأة ومتغيراتها التسلسلية⁽⁵⁴⁾ على المستوى القبلي ، أبعاد الجماعات كانت سابقاً أعلى بكثير وكانت الحدود أكثر ثباتاً : الشعور بالجماعة العرقية كان حياً وبرز في الاعتقاد بأن الجماعة تتحدر من جد مشترك . الدعم البيئي كان أكثر فاعلية : تحتل الزراعة وحياة الرعي مكاناً هاماً . الصيد البري والصيد البحري وقطاف الأثمار ليست سوى نشاطات موسمية ودورها في التغذية كان زهيداً . بقيت الكثافات السكانية متواضعة ، لكنها تجاوزت الشخص الواحد في الكيلومتر مربع .

فرضت إدارة الموارد على هذه المجتمعات مشاكلها الأساسية . ينبغي تأمين الاستغلال الدائم للأرض بطرق الدورات الزراعية (قلب الزراعة) التي توفر إحياءها والاستخدام الجيد لليد العاملة ، للآليات والبهائم التي لا تكون دائماً بكميات غير

51. MARSHALL (Lorna), I Kung Bushman bands, op. cit.

52. ELKIN (A.P.), Les aborigènes australiens, op. cit.

53. CLASTRES (Pierre), La société contre l'Etat, op. cit.

54. FRIED (Morton H.), The evolution of political society, op. cit.

SAHLINS (Marshall O.), Tribesmen, op. cit.

On trouvera également des indications dans:

BARTH (Frederik) (ed.), Ethnic groups and boundaries, Boston, Little and Co., 1969, 153 p.

محدودة . النظام هو ضروري بشكل أو بآخر إذا كان يحق لكل فرد أن يتج ما هو ضروري له . لكن النشاط عند هذه المرحلة يميل نحو التراكم : من الضروري للجماعة أن تراقب الآثار إذا كانت لا ترغب في مشاهدة تضاعف التفاوت ولعبة النفوذ .

يرتكز التنظيم على رصف الأجزاء التي تناط بها إدارة الموارد النادرة أو تخصيصها : هذه المجموعات الطائفة هي نسلية في الأمثلة التقليدية جداً ، لكن قد يحدث أن تكون قائمة على أساس إقليمي أو ترتبط بطبقات أعمار . تكون بنية هذه الأجزاء في معظم الأحيان مختلطة : الأراضي تخص سلالات كبرى لكن تشاهد عادة مضمومة إليها أرومات خارجية .

تكون قواعد الخضوع لمن هم أكبر سناً ، الإرث والمصاهرة ، كافية لحل المشاكل الاقتصادية الكبرى : تلك التي تنشأ من توزيع الموارد الاستراتيجية التي تشكلها النساء والحيوانات والأراضي . وبما أن المبادلات البعيدة المدلول هي نادرة ، والاكتفاء الذاتي هو تقريباً كلي . فكل شيء يسوّى على مستوى الجزء .

البنية السياسية الأساس هي تلك التي تعطي الأجزاء (النُسبيين والاقليميين) تماسكها . فهي تمنح الى أحد المتحدرين من المؤسس ، الأكبر سناً أو الذي يمثل الفرع الأكبر مثلاً ، سلطة كبيرة وتأثيراً اقتصادياً قاطعاً . لا يكون بحاجة للاستعانة بالقوة المادية في سبيل فرض قراراته - التي هي عادة متخذة مشاركة ومقبولة من المشاركين . الضغط الاجتماعي له شأنه في تنظيم الحياة المحلية .

قد تكون الأجزاء البدائية الوحيدة في تنظيم الجماعة : تلك هي حالة تيف نوير Tiv-Nuer⁽⁵⁵⁾ . عندما يحدث صدام بين شخصين من جزئين مختلفين يتولد بشكل آلي تحرك لكل الذرية من هنا وهناك ، المتحدرة من جد مشترك .

يعيش المجتمع في خوف من المواجهات التي تهدد هكذا وجوده . تقضي الحكمة باللجوء الى حلول التفاوض - وهي تتم عادة بواسطة اختصاصيين يخولون بكل سلطة قومية ، هم الذين يرتدون جلد الفهد عند النوير Nuer . في حالة الإحتكاك مع الاغراب ، تكون كل القبيلة معبأة من قريب إلى قريب ، وفقاً لنفس مبدأ التضامن النبوي ، مما يعطيها وسيلة للتغلب بالقوة على من يناوئها . هذا يفسر الميل التوسعي الذي تظهره هذه السلالات .

55. BOHMANN (Laura), Political aspects of Tiv social organization, op. cit.
EVANS-PRITCHARD (E.E.), The Nuer of the Southern Sudan, op. cit.

إن الترابط بين فروع النسب والتقسيمات الإقليمية هي جوهرية لفهم دينامية المجموعات . ينتظم كل فرع في قطعة من المكان . هذا ما دفع الـ Tiv تيف للغزو المتواصل للأراضي الجديدة : الزراعة في الأراضي المحروقة تؤدي إلى إعادة تنظيم المنافذ الزراعية ؛ تكون الفروع التي يكون تزايدها السكاني سريعاً ، بحاجة لتوزيع أرضها : يتم هذا حيث تكون المقاومة الأضعف ، على حساب قبائل قريبة⁽⁵⁶⁾ ؛ فهذه لا تبدي مقاومة كبيرة كتلك التي يبديها الأقارب ؛ توجد دائماً الوسيلة التي تؤدي إلى ذلك ، بإحياء التضامن العرقي . منذ عهد بعيدة ، يتسلل أفراد التيف Tiv عند جيرانهم وتخضعونهم بقوة تلاهمهم ووحلدهم .

معظم القبائل هي من بنى اجتماعية أكثر تركباً من بنى المجتمعات المجزأة . يملك رؤساؤها حظوة لا يستهان بها ، لكن مسؤوليتهم هي محددة بدقة : الوضع مماثل لأوضاع الجماعات البدائية ، لكن الأدوار هي الآن مؤسسية ، نظم الابلولة أكثر وضوحاً ، والولاية معترف بها بشكل أفضل . لم تعد هذه دائماً مقحمة بالتسلل وحرك الجماعات ، وهي تمارس في إطار محدد بدقة - إطار مجموع الفروع الذين يتحسسون التضامن ، ويقولون بأنهم يتحدرون من نفس الجلود ، ويعترفون بوجود حقيقة عليا ؛ لا يملك من تؤول إليه هذه الولاية سلطة رادعة . وإذا وُجدت مثل هذه السلطة ، فهي من فعل آخرين - جماعات السن أو اللقب⁽⁵⁷⁾ ، وهذه الأخيرة تكون مستقلة عن الرئاسة ولا تطيعها إلا عندما تكون الأوامر موجهة في سبيل الرأي العام .

تقيم المجتمعات القليلة الأفريقية عادة ، مقارنة بين وظائف أسيد التربة ، أسيد النار أو أسيد الفأس والوظائف السيامية حصراً⁽⁵⁸⁾ . تعود الأولى للذين يتحدرون من المحتلين الأوائل ، ممن فتحو البلد على الزراعة ووقعوا عقداً خفياً مع قوى الطبيعة في الأماكن التي سكنوها ، والذين يملكون ولاية تصدر عن دورهم كوسطاء بين السكان والقوى التي تسيطر على البيئة . هم يحفظون بجزء من النفوذ الأيديولوجي تبعاً لتاريخ استخدامه ؛ يستخرجون منه حق التدخل ، بنصائحهم وطقوسهم القادرين عليها ، في كثير من المناسبات .

56. SAHLINS (Marshall D.), *The segmentary lineage: an organization of predatory expansion*, American Anthropologist, vol. 63, 1961, p. 332-345.

57. FORDE (Daryll), *The governmental roles of associations among the Yakò*, op. cit. LLYOD (Peter C.), *The traditional political systems of the Yoruba*, op. cit.

58. SAUTTER (Gilles), *Les structures agraires en Afrique tropicale*, op. cit. BOHANNAN (Paul), *Africa's Land*, op. cit.

الرؤساء السياميون لهم وظائف دقيقة ومحددة : يتدخلون في المسائل التي تخل بتوازن الفروع المختلفة وبما يتصل بالحرب والسلام . يبعدون التهديد الدائم للحرب المدنية التي تميز البنى القطاعية الخالصة ، لكن وظائفهم مقيدة وعملهم يتسم بالمفاوضة ، التحكيم ، والتخوف من الذهاب أبعد من الرأي العام ، أكثر مما هو واقع القيادة .

في مجتمعات السهول الواسعة لشمالي أمريكا ، القليلة الارتباط بالزراعة بعد دخول الحصان إليها ، يتميز الحرص على رقابة السلطة المعطاة للرؤساء بالازدواجية بين رؤساء الحرب ورؤساء السلم الذين كانت أدوارهم تكميلية ومتناوبة⁽⁵⁹⁾ .

يكون من الصعب عادة تصور هشاشة السلطة المخولة الى الذين يوجدون على رأس القبائل العديدة ؛ فهم يتمتعون بحظوة لا يستهان بها ، ويكونون بمنجى بواسطة نواهي من المهاجمة والتهديد ، لكنهم رؤساء مضطرون لاسترضاء وإثارة رأي المواطنين أكثر مما هم أصحاب سلطة مطلقة .

البنية الاجتماعية للمجتمعات القبلية هي تلك التي لأمكنة قطاعية فيها يكون التضامن العضوي ضعيفاً وحيث لا تسمح المؤسسات سوى بممارسة سلطة غير كاملة ودوماً مراقبة . حتى ولو كان يوجد رؤساء ، فالرقابة التي تمارس تكون ضعيفة وظرفية بما لا يترك مجالاً لوجود التركيز . يبدو المكان كأنه قطع من الرخام الصغير والانتقال من قبيلة الى أخرى لا يتسم سوى بقفزة مميزة أكثر بقليل من تلك التي نجدها بين الوحدات المتفرعة من نفس النسب أو الوحدات المحلية المجاورة . التجمعات ، شبكات التبادل ومؤسسات السيادة والسلطة تنسج تنظيمياً ذا مستوى أعلى من ذلك الذي هو للتجمعات البدائية وأكثر ثباتاً في الزمان⁽⁶⁰⁾ . على الصعيد الاقتصادي ، ترسم أمكنة الصفقات حبكة منتظمة وغير متأثرة بحدود الأصول ، لكن هذه تملك محتوى ثقافياً يبدو من خلال العلاقات المجتمعية المختلفة والسائدة : وفقاً لطريقة التمسك بالسر والدين والطقوس ، وفقاً لطريقة إدارة وانتقال الأموال ونظم القرابة ، تنغير البنية الاجتماعية كثيراً ، وكذلك التكليف الانساني : ذلك أنه انطلاقاً من المستوى القبلي ، أصبحت الثقافة أحد المتغيرات الأساسية للجغرافية ؛ وقد بينت هذا الأمر أعمال غورو

59. CLASTRES (Pierre), La Société contre l'Etat , op. cit.
BALANDIER (Georges), Anthropologie politique, op. cit.

60. MAQUET (Jacques), Pouvoir et société en Afrique, op. cit.
SAUTTER (Gilles), La région traditionnelle en Afrique tropicale, p. 65-107 de: Régionalisation et développement, Paris, CNRS, 1968, 287 p.

Gourau (61)، في آسيا الجنوب شرقية كما في افريقيا الاستوائية .

ج - رئاسات ذات بنية قطاعية وهرمية⁽⁶²⁾. تكون الوظائف السياسية للرئيس بارزة أكثر عندما يمارس كل الولاية على الجماعة ويملك حداً أدنى من المؤسسات الرادعة . لم يحصل التطور الذي أدى الى قيام الدولة طفرة واحدة . لقد إتسم بظهور رئاسات أو ملكيات تقليدية تستند الى أشكال لا تزال غير كاملة من الإدارة .

الانتقال من القبيلة الى الدولة هو في الواقع صعب : تفرض هذه ركيزة بيثوية محكومة بشدة وتعيش فيها جماعات كثيفة ، وسيادة مقبولة من الجميع ، ورقابة تهدف لتوظيف فائض الانتاج اللازم لكيفي الكل . الظروف المادية هي هامة لتفسير التحول، لكنها ليست جازمة ، فهو يستمد أساسه من ثورة في العقليات . بدلاً من المجتمعات التي تمتنع عن السلطة المؤسساتية - ولكنها تكون ملزمة بالعيش في منافسة من أجل رفعة الشأن والالتزام السياسي الدائم - نجد جماعات فيها يقبل الناس بالتنازل عن امتيازاتهم وعن بعض حقوقهم الى آخر يحكمهم .

الرسم الممكن تصوره ، المألوف أكثر للتطور ، هو إذن الذي ينطلق من الشكل القبلي الى التنظيم الهرمي للولاية التي تسبق الدولة حيث السلطة المؤسساتية فعلاً . هذا ليس وحده الممكن : إنطلاقاً من مستوى معين ، الروابط بين حالة التقنيات وأشكال البنية الاجتماعية هي أقل صلابة مما هي في قاعدة السلم . يتم الانتقال الى الملكية المركزة مباشرة عندما يوجد غزو من جماعة خارجية .

تتغير طبيعة النزاعات والتوترات مع زيادة السكان التي يتيحها تطور التقنيات الزراعية : تصبح الأرض نادرة ، وهذا يقلل من استراتيجيات من يشرفون على الموارد . في المجال البوليتيني⁽⁶³⁾ يشكل الضغط على الأرض العامل القاطع في تحول الأشكال السياسية : ففي حين أن الماورس Maoris ، على امتداد زيلاندة الجديدة ، يقون على

61. GOUROU (Pierre), Les paysans du delta tonkinois, Paris, Editions d'Art et d'Histoire, 1936, 666 p.

— Leçons de géographie tropicale, Paris, Mouton, 1971, 323 p.
— L'Afrique, Paris, Hachette, 1970, 487 p.

62. SOUTHALL (Aidan), A critique of the typology of states and political systems, op. cit.
SOUTHALL (Aidan), Alur society, a study in processes and types of domination, op. cit.
FRIED (Morton H.), The evolution of political society, op. cit.

63. GOLDMAN (Irving), Status rivalry and cultural evolution in Polynesia, op. cit.
PANHOFF (Michel), La terre et l'organisation sociale en Polynésie, Paris, Payot, 1970, 286 p.

احترام البنية القبلية التقليدية ، نرى أنه في الجزر غير المرجانية للمنطقة الاستوائية ، حيث يكثر السكان ، أنظمة سياسية تتكون منظمة ومتسلسلة شيئاً فشيئاً . ما يجب توضيحه . هو التشكل الذي تأخذه المؤسسات الاجتماعية تبعاً لهذا التحول .

يتولد التركيز من ثورة من نوع ديني⁽⁶⁴⁾ : ثورة تبرز سمو الطقوس والشعائر الجماعية التي تخلص الناس من مخاوفهم ، وتؤمن باتصالها بالعالم الآخر ، تدخل الوسطاء الأقوياء ، لأنهم يمثلون كل الجماعة . عند التفكير دون الأخذ سوى بالعناصر المادية للحالة ، فإن ظهور الولاية يبدو غير مفهوم . عندما نفترض أنها تنشأ عن مسلك ديني ، فالانتقال إلى الأشكال التسلسلية يكون سهل التفسير . كذلك نفهم لماذا يكون الرئيس أو الملك الذين يفرضان نفسيهما على هذا النحو ، دون سلطة ودون وسيلة تكفي لحفظ الأمن : ليس هذا هو المطلوب منها ؛ الذي يهم هو وظيفة الشفيع والحامي . ذلك يبرر - في بعض الملكيات الأفريقية - الاعتقاد الخرافي وعادة قتل الملك⁽⁶⁵⁾ : عندما تضعف قوة الملك ، ولا يعود قادراً على القيام بدور الشفيع لدى القوى السايوية أو الجهنية ، يكون على أقرابه أن يقتلوه بشكل يحفظ الجماعة من المصائب التي يمكن أن تحمل بهم لولا ذلك .

إن التحول الأيديولوجي الذي يتيح ولادة ولاية معترف بها ، من شأنه أن يعمل على وجود تفاوت بنيوي بين الناس : تتسع شبكة العلاقات المجتمعية التي على أساسها يبني هيكل الجماعة ، وعلاقة الزبائن التي تنشأ حالاً من كل تأثير اقتصادي ، تتوضح وتقسو عندما يعتبر من يضعون لها أنهم ينتمون إلى جماعات تختلف طبيعتها : يتصفون عادة بازواجية البنية التفاوتية المعممة ، البنية النظامية أو العشائرية . نلاحظ ذلك في أوقيانيا ، في المجتمعات البولينية⁽⁶⁶⁾ للجزر . الاستوائية الكبرى ، تاهيتي أو جزر هاواي ، كما في أفريقيا ما بين الأنهار⁽⁶⁷⁾ .

الاقرار بالولاية له نتيجة أخرى هي تسهيل توزيع الموارد المختلف عليها : الذي

64. WHEATLEY (Paul), The pivot of the four quarters, op. cit.
FUSTEL de COULANGES (Numa), La Cité antique, op. cit.
EVANS-PRITCHARD (E.E.), La royauté divine chez les Shilluk du Soudan nilotique, op.
LLYOD (Peter C.), Sacred kingship and government among the Yoruba, Africa, vol. 30, 1966, 221-237.

65. EVANS-PRITCHARD (E.E.), La royauté divine chez les Shilluk du Soudan nilotique , op. cit.

66. GOLDMAN (Irving), Status rivalry and cultural evolution in Polynesia, op. cit.

67. MAQUET (Jacques), Pouvoir et société en Afrique, op. cit.

MAIR (Lucy), Primitive government, op. cit.

HEUSCH (Luc de), Le Rwanda et la civilisation interlacustre, op. cit.

OBERG (K.), The Kingdom of Ankole in Uganda, op. cit.

LEMARCHAND (René), Power and stratification in Rwanda, Centre d'Etudes Africaines, vol. 6, 1966, p. 592-610.

يمثل الجماعة وتعمد اليه المسؤولية تجاه العالم الآخر له الحق بالهدايا والهبات دون أي مقابل مالي : المقابل يبقى مطلوباً ، لكن ما يوزعه الرئيس هو الصنيع المعنوي ؛ الضمان الديني والتخليص من المخاوف : لا تمرد أمام التراكم ، لأنه يبدو عادياً في التشكيل الجديد للأدوار . نفس التحول الأيديولوجي هو في أصل الاعتراف بالولاية الجماعية ، في تركيز الثروات ، في تعميم علاقات الأنواع وفي بروز الفلسفات التفاوتية .

طالما بقيت الملكية لا تملك وسائل رادعة ، فالتطور الاجتماعي يبقى محدوداً : الموارد الموظفة ضعيفة ؛ يكسب الوسطاء بين القطاعات والمركز ، نفوذاً بفضل وضعهم ، لكنهم يكونون غير قادرين على تحويله الى نقود . تركيز النفوذ الاقتصادي هو بالكاد مرتسم ومخطط . في حياة الجماعة ، تبقى البنى القطاعية أساسية⁽⁶⁸⁾ : فهي تدير الموارد النادرة وتوزعها بين الاعضاء ؛ تسوي الخلافات الداخلية ؛ تتوصل في حالة التوتر الى تلافي تفاقمها وذلك بدون تدخل المركز - لا يطلب منها مع ذلك سوى القيام بدور الحكم .

في مثل هذا النظام ، تكون البنية الاجتماعية هرمية ، لكن المستويات العليا لا تملك وسائل ذاتية ، ولا تتيج وجود وظائف في الواقع مختلفة عن التي هي قيد العمل في النطاق القبلي . النظام مرن جداً ، لكنه ليس من طبيعة تبنى أماكن فسيحة ، لأن أي مورد هام لا يكون مستخدماً لتحسين الشفافية العامة : هذا يفسر المجال الصغير للأمكنة المحكومة من رئاسات وملكيات بدائية ؛ يفضل كثير من الحكام أصحاب الرأي ، مع ذلك بنى محدودة ، متقطعة عند الحاجة ، على بنية ضخمة تقودهم الى تحولات عميقة .

أقيمت الرئاسات قبل كل شيء ، استجابة لحاجات ثقافية ودينية أكثر مما هي مستلزمات اقتصادية أو استراتيجية : في غياب جباية الضرائب ، يبقى التوزيع متواضعاً . التأثير الحاسم ذو الوجه العسكري للتركز شيء لا يذكر طالما لم يكن يوفر أدوات للتوسع والغزو ؛ كل شيء يتغير عندما يسهل جمع القوى واستخدامها دون الحاجة لاستخدام وسائل استثنائية - تلك هي حالة المدنيات الرّحل ؛ هذا يفسر ديناميتها هناك حيث لا تكون أية سلطة قادرة أن تمارس أي ضغط .

كان توزيع الرئاسات الهرمية واسعاً في عالم القرن التاسع عشر ، في أميركا ، وأوقيانيا وإفريقيا بشكل خاص ؛ يمكن أن نلحق بهذا النموذج عدداً كبيراً من البنى ذات السلطة المشهية ، نجدها في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية ، في الأنديس Andes ، وفي

68. SOUTHALL (Aidan), A critique of the typology of states and political systems, op. cit.

المناطق السودانية ، وفي بعض الحدود المتداخلة للشواطئ الأفريقية ، وفي قسم من بوليزنيا . يذكر التاريخ القديم⁽⁶⁹⁾ بأن تنظييات مماثلة قامت في روما أو في اليونان ، في اللحظة التي فيها المدنيات قد تشكلت : تدل على ذلك صورة الملوك نصف الدينية ، سلطتهم الضعيفة وثنائية أدوارهم .

د- ظهور بدايات الدول⁽⁷⁰⁾ - إن التحول من الرثاسة الى الدولة البدائية يفترض ظهور سلطة مستقلة . يحدث أن تكون هذه مناطة بمن يمارس الولاية ، لكن القاعدة ليست مطلقة - توجد حالات ثنائية ، فيها لا يكون الذي يعمل وسيطاً بين الجماعة والعالم الآخر ، سيد الأجهزة السياسية . كانت هذه الحالة موجودة على مستوى متواضع ، في الثنائية بين أسيد النار أو الفأس والرؤساء ، في المجتمعات القبلية .

منذ اللحظة التي يُعترف فيها للرئيس بحق فرض آرائه على منائويه وحيث يُعطى الوسائل ، فإن المجتمع يُبنى على مبادئ مختلفة عن تلك المعمول بها حتى ذلك الوقت . يركز الملك الأخبار ، يتخذ القرارات التي تهم الجماعة بكاملها ويجعلهم ينفذونها . في المجتمعات القديمة ، التطور هو مع ذلك مكبوح بعاملين : 1 - الثروات هي قليلة التوظيف ؛ الضرائب ضعيفة ويصعب استخدامها ؛ 2 - في غياب الكتابة ، الشفافية هي ضعيفة والرقابة على الأجزاء البعيدة لجمل إقليمي هي محدودة بسرعة بسبب عدم أمانة نواب السلطة . في غياب البيروقراطية النظامية ووسائل إحيائها ، لا تكون سوى أمام بدايات دولة .

الموارد التي تفسح في مجال عمل السلطة هي عندئذ متنوعة : فهي تأتي في بعض الأحيان من ضرائب على رأس المال تنفذها أقلية منتصرة على الأراضي التي تحكمها ؛ أو ما تفرضه الدولة البدائية على الأماكن المجاورة ؛ بعضها في بعض الأحيان يكون ناتجاً عن مراقبة التجارة الخارجية . ليست التجارة البعيدة عادة نشاطاً آنياً وحرراً يقوم به أشخاص فرديون ؛ فهي تكون منظمة من الحاكم الذي يحتكر المبادلات مع باقي العالم ويحتفظ بأرباحها .

يذكر بولاني Polanyi⁽⁷¹⁾ ان العلاقات الخارجية للامبراطوريات البدائية ،

69. LEVEQUE (Pierre), L'aventure grecque, Paris, Armand Colin, 1964, 626 p.
FINLEY (Moses I.), L'économie antique, Paris, Les Editions de Minuit, 1974, 242 p. Ed. originale: The ancient economy, 1973.

70. LLYOD (Peter C.), The political structure of African Kingdoms, op. cit.
SOUTHALL (Aidan), A critique of the typology of states and political systems, op. cit.

71. POLANYI (Karl), ARENSBERG (Conrad), PEARSON (Harry) (ed.), Trade and markets in the early empires, op. cit.

كانت عندئذٍ منظمة من مدينة أو مدينتين : ذلك كان يسهل الاشراف الدائم . نلاحظ ذلك مثلاً في الصين الامبريالية ، كما في البنين ما قبل الاستعمارية أو في الامبراطورية الأرتيكية (المكسيك قديماً) يوجد الاقتطاع على شكل ضريبة أو أتاوة كذلك ، لكن من الصعب جبايته بدون إدارة . كذلك يصعب نقله طالما كانت وسائل النقل ضعيفة . عندما يكون الاقتصاد رعوياً ، تكون الامكانيات أفضل نوعاً ما ؛ لكن لا ينبغي الذهاب بعيداً في التفكير : بدون بيروقراطية لمسك حساب صحيح للمبالغ المدفوعة أو الكميات ، يكون الاقتطاع متغيراً ويضعف مجموعه عند الابتعاد عن المركز . كانت مملكة متطورة مثل مملكة انكولوي Ankole أو أوغندة OUGANDA⁽⁷²⁾ لا تزال تتميز مع رخائها ، بترحال الحاكم والحاشية : كانوا يذهبون من مكان الى مكان ، يستهلكون ما كانت القبيلة قد سمحت بأخذه من المزارعين ، وما كان النبلاء يحملونه الى المراعي الملكية . ألم يكن شارلمان فيما مضى قد أدين بمثل هذه الحركة ؟

أوجبت ضآلة الاقتطاعات الضريبية وصعوبة الاتصال بالمعلومات المادية ، الاستماعة بالعلاقات المجتمعية الحشنة ؛ لبناء الدولة المولودة . يركز بيتر لويدي Peter Lloyd⁽⁷³⁾ على تنوع النماذج ؛ كان الكثير من الممالك البدائية يختار جهاز الحكم في الفروع النسبية أو الاقليمية حيث امتداد الولاية التي استخدمت بنى مشاركة كانت الحياة القبلية قد أوجدتها منذ مدة طويلة . يضاف الى ذلك علاقات تفاوتية ووجود أعوان .

في سبيل الحد من الميول النابذة التي انتشرت حالاً ، لم يكن أمام المسؤول في الدولة البدائية ، سوى استخدام العلاقات المجتمعية التي تقاوم البعد بشكل أفضل . في معظم الأحيان ، كان يسكن في المراكز الاستراتيجية أقاربه ممن يعهد فيهم الثقة . هكذا كان تصرف الزولو Zoulou في القرن التاسع عشر⁽⁷⁴⁾ . في دورة الملكية المغربية التي وصفها ابن خلدون⁽⁷⁵⁾ ، كان أفراد القبيلة المنتصرة وذات البيان المتين على دعائم العقيدة المشتركة ، هم الذين يقومون بهذا الدور - لكن البناء يفتت منذ أن يلوب المتحدرون من السلالة في خضم الشعب الذي يحتوهم .

في كثير من الأحيان ، كانت السلطة تستند الى بنى مضاوتة ساهمت هي في انتشارها

72. OBERG (K.), The kingdom of Ankole in Uganda, op. cit.

73. LLOYD (Peter C.), The political structure of African kingdoms, op. cit.

74. GLUCKMAN (Max), The kingdom of the Zulu of South Africa, p. 25-55 de;

FORTES (Meyer), EVANS-PRITCHARD (E.E.) (ed.), African political systems, op. cit.

75. IBN KHALDOUN, Prolégomènes , trad. de SLANE, Paris, 1863-1868.

وتخاف أن تزيلها : في ملكيات أفريقيا ما بين الأنهار⁽⁷⁶⁾، كان الحاكم ممثلاً ورئيساً للرعاة المتنصرين ؛ شكّل هؤلاء الارستقراطية التي يخضع لها مجموع المزارعين ، بعلاقة التفاوت الشامل والعلاقات الشخصية من النوع الإقطاعي . في إطار مملكة انكلولي⁽⁷⁷⁾ ، لم يثبت أفراد العرق المتنصر ، باهيا (Bahuma) سيادتهم على العرق المحكوم ييري (Bairu) إلا بعد فرضهم نظاماً عشائرياً وبعد زرعهم أنصاراً محليين .

يوفر تنظيم مملكة نيب Nupe⁽⁷⁸⁾ في نيجيريا تغيراً على نفس القاعدة : يؤمن الحاكم الحكومة المباشرة لجزء من دولته ، لكنه ملزم ، بالنسبة للقسم الكبير من الجبايات الموطنة ، بأن يعهد بالادارة الى إقطاعية وظيفية هي في الوقت ذاته إقطاعية على أساس عنصري .

مهما كان التفتن المطبق هكذا لتأمين السلطة المركزية بنواب ضروريين لاعلامه وتنفيذ أوامره ، يبقى البناء هشاً وإلى حد ما غير فعال . يظهر ذلك في شكلين : على الصعيد المكاني ، تصغر الرقابة شيئاً فشيئاً بسرعة مع البعد عن المركز ؛ على صعيد الصلاحيات ، تسجيل ما كان قد قرره الحاكم يتقلص .

بمقدار ما تكون العلاقة التي تحمي الدول البدائية قبلاً هي . ولاية / سلطة تكون تضم بدون عناء سكاناً عديدين يقبلون بالحاكم شرعياً ويكونون جاهزين للخضوع لولايتهم . لكن عملياً ، لا تعود السلطة ظاهرة في رقابة متهاسكة عندما يكون السيد بعيداً : الجغرافية السياسية للدول البدائية هي مصنوعة من حالات متعاقبة ، التسلط فيها ضعيف بالتدرج - وفقاً لنموذج بلد ماغزن Bled Maghzen وبلد إس سيبا Bled es Siba الشريفين (الدولة الشريفة - المغرب) .

بما أن الحاكم لا يستطيع البت سوى بجزء صغير من الطلبات أو التعهد في مملكته ، فإن تنظيم المكان يكون على مستويين : مشاكل الوجود العادي تكون محلولة على مستوى القطاعات (السلالية أو الاقليمية) التي تشكل سلاح المجتمع . البنى الموطنة تعالج المشاكل العامة ، تقدم خدمات دينية الى كل الجماعة - وهذا يركز علاقة

76. MAQUET (Jacques), Pouvoir et société en Afrique, op. cit.

MAIR (Lucy), Primitive government, op. cit.

HEUSCH (Luc de), Le Rwanda et la civilisation interlacustre, op. cit.

77. OBERG (K.), The kingdom of Ankole in Uganda, op. cit.

78. NADEL (S.F.), Nupe state and community, Africa, vol. 8, 1935, p. 257-303.

— The Kede: a riverain state in northern Nigeria, p. 165-195 de : FORTES (Meyer),

EVANS-PRITCHARD (E.E.) (ed.), African political systems, op. cit.

NADEL (S.F.) Byzance noire. Le royaume des Nupe du Nigeria, Paris, Maspéro, 1971, 615 p.
Edition originale: A Black Byzantium. Londres, Oxford University Press, 1942.

الولاية - وتقرر للحرب 'والسلم مع المناطق المجاورة .

تبدو السلطة في الدولة البدائية ، للرؤية السطحية ، كأنها سلطة مطلقة تماماً وقرية من السلطة البحتة . الحقيقة هي أكثر غموضاً ، كما يتبين من البنية الاجتماعية ذات المستويات العديدة ، قاعدة ثنائية المكان وثنائية المجتمع ، الشاملة في كل المدنيات التقليدية ، نجد هنا أصلها .

يبحث تركيز السلطة ، في تنظيم المكان ، ظهور المركزية . بعد ذلك ، كانت قد وُجدت ، هناك حيث يقيم الحاكم ، وسائل لم تكن موجودة قبلاً ، إمكانيات أكبر وبنى اجتماعية أكثر تركيياً . ساعدت الموارد المستخرجة في ترسيخ الخطوة الدينية التي بررت في أعين الجميع السيادة التي يمارسها الحاكم : يركز بول هويتلي Paul Wheatley (79) على الوظيفة الثقافية الجراحية للمدينة في الصين القديمة كما في حوض البحر المتوسط القديم وفي عالم ما قبل الاستعمار .

أشكال الدولة البدائية هي أقل عدم اكتبال عندما يكون المكان الذي تنظمه صغيراً : هذا ما يفسر دور المملكة الصغيرة في الفكر السياسي الهندي (80) ودور الجماعة الصغيرة ذات الأساس العرقي في اليونان قبل العصر الكلاسيكي (81) . يعطي أثر التركيز الى هذه الدويلات الصغيرة شكل المدينة : ينبغي بالنظر الى قلة اتساعها أن تكون دائماً كاملة ومستوعبة أكثر مما هي في حالة المكان الفسيح : سنرى ذلك بوضوح في دراستنا للمدنات التاريخية .

في المدنات القديمة ، بقي الشكل العام للسلطة ، الشكل الذي تمارسه الجماعة على كل فرد من أفرادها : فهي جعلت الناس في قالب متكامل مع الوسط الاجتماعي المحيط . بفضل ذلك وفضل اختلالات التهديد ، عاشت هذه المجتمعات عادة في حالة حرب الجميع مع الجميع كما يفترض هوبز - هذا لا يحدث إلا في المجموعات التي تكون مؤسساتها ذاتية تصوريا ، كما هي الحال عند الـ إيكس Iks لكولان ترينبول Colen Turnbull (82) . كثير من الجماعات هي مبنية بشدة ومصانة في السلم بفضل الشبكات المنتشرة لعلاقاتها الاجتماعية - هذا يعطي المكان ربحاً دقيقاً بدون تناقضات صريحة .

79. WHEATLEY (Paul), The pivot of the four quarters, op. cit.

80. DUMONT (Louis), Homo hierarchicus, op. cit.
FOX (Richard F.) (ed.), Realm and region in traditional India, Charlotte, Duke University Press, 1977, 306 p.

81. LEVEQUE (Pierre), L'aventure grecque, op. cit.

FINLEY (Moses L.), L'économie antique, op. cit.

82. TURNBULL (Colin), The mountain people, Londres, Picador-Pan Books, 1972, 253 p.

التوازن مؤمن بفضل جهد ثابت للضبط السياسي : يحذر تفريد المؤسسات ، المناط بها
مصدر الجماعة ، وإن لم يكن كاملاً ، طاقات هائلة ويسمح بتنظيم مساحات أوسع . فهو
لا يلتقي مع بنى ثابتة طالما بقيت الفكرة الجماعية غير كاملة للدرجة لا يمكن معها للاشكال
العليا للعلاقات المجتمعية أن تظهر .

الفصل السادس

البنية الاجتماعية للحضارات التاريخية

يرتبط اختراع الكتابة ارتباطاً وثيقاً بتقديم المؤسسات السياسية : تبقى التنظيمات المركزية غير فعالة طالما بقيت الاتصالات البعيدة غير مؤمنة كفاية وكانت الذاكرة شخصية ومزاجية . الناسخ هو الشخص الرئيسي في الأنظمة التي توصلت إلى أن تسيطر على المكان والناس : فهو يمكن من الاتصال بعيداً ، ويمسك بحسابه المقطعات الضرائبية المفروضة ، ويحد من الاخلال بواجبات الوظيفة وإساءة استعمالها ، ويدير الاقتصاد وإعادة التوزيع .

لاختراع الكتابة نتائج أخرى : فهي تعطي المجتمعات معنى الاستمرارية وتضعها في التاريخ الموضوعي ، وتجعلها معروفة أكثر ، ومقدرة بشكل أفضل وتترك شواهد تسمح بفهمها في الداخل .

تختلف البنية الاجتماعية للحضارات التاريخية بكثير من السمات عن بنية المجتمعات القديمة ، لكن الكتابة لا تكفي لأن تحول كلياً الظروف التي أعطت هذه الأخيرة شكلها : طالما بقيت تقنيات الإنتاج خشنة ومتشددة في العمل ، يبقى على القسم الأكبر من السكان أن يتكفلوا باستثمار المكان - الصيد البري والصيد البحري ، قطاف الأنهار ، وشتياً فشيئاً ، الزراعة ، حياة الرعي استغلال الغابات والمناجم . السكان الذين ينصرفون إلى هذه النشاطات هم بالضرورة متشرون ، ويكون قتهم لإجساع للتثقف . قبل اكتشاف المطبعة ، كان الشيء المكتوب يكلف كثيراً لدرجة لا يمكن معها توزيعه بشكل واسع . بقيت المجتمعات بقسم كبير منها على هامش التاريخ : عاشت الجماعات الرعوية في عالم تسود فيه الشفاهية ؛ الظروف فيه لم تكن مختلفة كثيراً عن تلك التي كانت

تسود المجتمعات القديمة⁽¹⁾ .

لم تخف الأشكال التقليدية للتنظيم المجتمعي مع المجتمعات التاريخية: في اليونان الكلاسيكي ، بقيت في الذاكرة ذكرى القبائل التي فيها كانت الانسانية الهيلينية قد انقسمت ؛ وقد بذل المصلحون الكبار أمثال كليستان Clisthène⁽²⁾ ، كثيراً من الجهد لتخطي الحواجز التي كانت هذه البنى الموروثة تقيمها في وجه التطور الاجتماعي .

تتكون الأشكال السياسية عند المستوى الأعلى للحياة الاجتماعية من نوعين: الدولة أو النظام الاقطاعي . هذا كان يعني لمدة طويلة أنظمة مكملة بعضها البعض الآخر ، ويستدعي أحدها الآخر . هو ما أعطى لتاريخ الحضارات الوسيطة شكلاً دورياً - في الصين مثلاً ، أو الحضارات الاسلامية لحوض البحر المتوسط . كما تدلنا على ذلك أفكار ابن خلدون في مقدمته⁽³⁾ . عندما تكون السيادة التي تسمح بممارسة السلطة من مصدر شمولي ، لا شيء يأتي فيحد بحق البناء السياسي ، لكن وسائل الإدارة التي تتضمنها ، ليست كافية لتأمين خلودها . إذا كانت واقعة في إقليم ضيق ، فإن السيطرة على المكان والناس تكون كاملة : تشكل الدولة - المدينة النموذج الكامل للبناء السياسي للعالم التقليدي .

عندما توجد وسائل اقتصادية كافية تسمح للدول الكبرى بالتخلص من الخائثر التي تتأكلها ، تصبح الأشكال العليا لتنظيم المكان ممكنة : السلطة السياسية مستقلة تماماً في فرض نفسها في كل المجالات وفي التخلص من كل المعوقات التي كانت تتصف بها حتى ذلك الحين . نتجت الدولة التي وصفها هيجل في بداية القرن التاسع عشر ، عن المنجزات المحققة منذ نهاية العصر المتوسط : استخدمت سياسات رشيدة ؛ أتاحت التطور الاجتماعي : تلك هي أحد محركات الانتقال من المجتمع التقليدي الى المجتمع الصناعي .

مبادئ التنظيم

أ - ضغوطات البيئة والمعطيات الاقتصادية - تستمد المجتمعات التاريخية حياتها من الاستغلال الزراعي والرعي . كلما كان الضغط السكاني ضعيفاً لا يؤمن أشكال الزراعة

1. Nous avons développé ce thème dans:

CLAVAL (Paul), *Eléments de géographie humaine*, Paris, M.-Th. Génin, 1974, 412 p.

— *Principes de géographie sociale*, op. cit.

2. LEVEQUE (Pierre), VIDAL-MOQUET (Pierre), Clithène l'Athénien, Paris, Les Belles-Lettres, 1964, 169 p.

3. VERNANT (Jean-Pierre), *Mythe et pensée chez les Grecs*, Paris, Maspero, 1965, 231 p.

3. IBN KHALDOUN, *Prologomènes*, op. cit.

المتنقلة ، وتكون الفواض عند كل تجمع زهيدة ويكون الامتداد عبر المكان للجماعات ضاراً ببناء سلطة قوية . البشريات المتعددة سابقاً ، الزراعات الدائمة ، وتربية المواشي 'القدرة أن تخلف أرباحاً هامة ، قدمت للسلطة ، الموارد اللازمة لوظائف الاتصال والسرور والرقابة التي بدونها كانت تبقى غير فعالة .

بمقدار زيادة الكثافة السكانية ، أصبحت إدارة البيئة أكثر صعوبة : ينبغي التأهب لتعاقب زراعة الأرض وإزاحتها ، تأمين الاسترداد والحد من آثار إنجراف التربة أو سوء تدبير القطع⁽⁴⁾ . للتوصل الى ذلك هناك شكلان من وحدات الاستغلال ممكنان ، وقد لعبا دوراً متغيراً وعادة متكاملان في المدينات التاريخية . في الحالة الأولى ، مسؤولية الوضع موضع التنفيذ كانت تعود الى جماعات ، في الحالة الثانية كانت عملاً خاصاً .

الملكية الفردية الدائمة هي عامل تفاوت في الريف : فهو يعطي الذين يملكون الأراضي ، القدرة على تشغيل قسم هام من السكان لحسابهم . عندما تزداد كثافة السكان يصبح التنافس على الأرض أكثر حدة : الذين يرغبون في الاستثمارات يقبلون بتعويضات متدنية ويثبت تأثير كبار الملاكين .

بين العصر القديم والقرن الثامن عشر ، تطورت تقنيات تحسين الزراعة لكن التضييقات الفردية كانت أكثر من التجديدات الكبرى⁽⁵⁾ . جرى تعلم كيفية مناوبة الزرع ، زيادة فاعلية استخدام قوة الحيوانات المنزلية ، كيفية استخدام الهواء والمياه الجارية من أجل طحن الحبوب .. وسهّل هذا بعض المهام وحسّن المردود ، لكنه لم يعدّل الانتاجية الكلية للعمل . الثبات العام للتقنيات الزراعية يفسر استمرار الخصائص البنوية البارزة ، الازدواجية بين جماعات مرتبطة بالأرض وجماعات مؤطرة قليلة العدد ، الزيادة العددية الكبرى للفئة الأولى (على الأقل 80% من المجموع) - والتأثير الحاسم للفئة الثانية⁽⁶⁾

4. SAUTTER (Gilles), Les structures agraires en Afrique tropicale, op. cit.
WITTFOGEL (Karl), Le despotisme oriental, Paris, Les Editions de Minuit, 1964, 671 p. Ed. originale: Oriental despotism, New Haven, Yale University Press, 1957.
WINZELER (Robert), Ecology, culture, social organization and state formation in Southeast Asia, op. cit.

5. SLICHER Van BATHE (B.H.), The agrarian history of western Europe. A.D. 500-1850, Londres, Arnold, 1963, IX-364 p.

6. CLAVAL (Paul), Principes de géographie sociale, op. cit.
WOLF (Eric R.), Peasants, op. cit.
BRAUDEL (Fernand), La longue durée, Annales, Economies, Sociétés, Civilisations, n° 4, déc. 1957, p. 725-753.
BOEKE (J.H.), Economics and economic policy of dual societies, Haarlem, H.D. Tjcken Wilink, 1953.

ب- النقلات ، النقود ، المبادلة - تحسنت وسائل النقل كذلك ، لكن ببطء (7) : تدجين الحيوانات ، البردعة ، الدواب المقرونة ، ذُلَّتْ النقل في طريق البز . بقيت هذه مع ذلك صعبة وكبيرة الكلفة . كانت معظم المجتمعات غير قادرة أن تحقق الاستثمارات الضرورية لتسهيل استخدام الطرق في كل الأوقات . كان يحدث أن تكون النقلات الموصلة لهذه النتيجة معروفة ، كما تشهد على ذلك الأمباطورية الرومانية وإمبراطورية إنكا ، لكنها تكلف كثيراً : لا تتم الموافقة على هذه الترتيبات إلا لتسهيل انتقال الرسائل وجنود الأمير .

النقلات بالطريق النهري وفي البحر كانت أنجح وتكلف أقل . وقد سهلت بعض الوسائل ذلك : استخدام قوة الهواء ، قيادة دفة السفينة ، بوصلة ، وبذلك رُسِّحت هذه التحسينات .

ليس من المعقول أن يتم التبادل بعيداً عبر القارات ، لكل ما يكون متجاً في موضع : التكاليف باهظة ؛ القسم الأكبر من الانتاج كان يُستهلك من الذين حصلوا عليه أو بادلوه في إطار ضيق ؛ الاتجاه كان للاقتصاد المنزلي للمتوأمين الذاتي والاكتفاء الذاتي المحليين . فقط بعض السلع تحتمل التنقلات الطويلة . كانت المناطق ذات الاقتصاد المفتوح تمتد على ضفاف البحار والأنهار الكبيرة حيث ظروف الأبحار كانت مؤاتية .

في الخلايا الضيقة ، يمكن أن يأخذ تنظيم المبادلة شكل عمليات تجارية ، شكل إعادة التوزيع ، أو العطاء وما يقابله (8) . في الحالة الأولى ، لا يكون استعمال النقود ضرورياً : توجد معدلات إفساقية للتعاقد بين المنتجات ، تجيز العمليات المنظمة والمتوازنة (9) .

تغير الظروف عندما يصبح المجتمع أكثر امتداداً . لا يتلاءم اقتصاد العطاء والتبادل مع علاقات بين أناس منتشرين موزعين على أراضي واسعة . يجعل السلم الذي يستند اليه تصنيف المزايا أكثر موضوعية ، وتصرفات السلوك المتوقعة أكثر

-
7. RENOARD (Yves), "Information et transmission des nouvelles", p. 95-142, de: SAMARAN (Charles) (sous la dir. de), L'histoire et ses méthodes. Paris, Gallimard, 1961, 1773 p.
8. POLANYI (Karl), ARENSBERG (Conrad), PEARSON (Harry) (ed.), Trade and markets in the early empires, op. cit.
DALTON (George), Economic anthropology and development, op. cit.
9. BOHANNAN (Paul), DALTON (George) (ed.), Markets in Africa, op. cit.

عقلانية ، نتوصل بشكل واضح لتوسيع مضمون الهبات : المظاهر الخارجية للنظام الداخلي تحير الناس في كل مكان ، على التوافق مع النماذج العامة للاعتبار ، لكنها تفرغ اقتصاد الهبة والتبادل من قيمته النفسية وتحرمه من وظيفته الأولى للضبط⁽¹⁰⁾ .

اقتصاد إعادة التوزيع هو أكثر فاعلية من أجل بناء مجموع هام : بالامكان تحقيق ضرائب في كامل بلد ما ، جمعها في مخازن تحفظ فيها استعمالها وفقاً لحاجات الأمير ومستلزمات سياسته⁽¹¹⁾ . لكن ضعف ما تشتمل عليه السلع يشكل عائقاً : يمكن التوصل بدون تعب كبير لاجراء تقدير صحيح لدخل الجماعات المحلية ، لكن لعدم وجود وسائل نقل معتدلة الكلفة ، فلا يمكن ارسال ما اقتطع بعيداً . كلما كانت إعادة التوزيع هينة ، فهي لا تلتقي في دورة عامة .

تكون المبادلات التجارية محدودة عندما تكون مرتكزة على المقايضة ، منذ اللحظة التي فيها تستخدم معادلاً شاملاً لا تتغير قيمته ويتنقل سريعاً ، يصبح ترحيل الناتج المبيع أقل كلفة : يتضاعف ما تشتمل عليه العمليات في الجملة عندما تكون التسويات بالنقود . تخفيض المقاصات حركات النقود المسكوكة ويلطف الاعتقاد النظام : في النتيجة ، تحويلات الأموال لا تكلف شيئاً . يمكن إبراز الرصائد بالاعتراف بالدين ؛ اقتصاد السوق ، وهو عادة يتميز قليلاً عن اقتصاد الهبة في الحلايا الشبه مكثفة ذاتياً للعالم الريفي . يخلو فردياً عند ما تكون العلاقات بعيدة .

تظهر علاقة اسمية بين النقود واقتصاد إعادة التوزيع . النقود هي ضرورية لتوسيع رقعة المبادلات التجارية . فهذه توفر للسلطة مادة ترسخ بسهولة اقتطاع الضرائب . كلما كانت السلع المطلوبة من الحكومة لازمة التخزين والحفظ في مخازن ، فإن نقلها يصبح صعباً ويكون تجميعها معوقاً للحاجة للحراسة . عندما تؤخذ الضريبة تقدماً ، تخففي هذه الضغوطات : ما يحصل في مكان يمكن أن يأخذ مساره حيثما يكون مطلوباً ؛ وما كان موضوعاً جانبياً ، يعاد الى دورة الاقتصاد في الوقت الذي يراه الأمير . عندما يكون قسم من المسكوكات معجداً في الخزينة العامة ، تظهر بوادر انكماش . وعندما يعاد ضخها في الدورة ، تصبح على العكس من ذلك ، بوادر التضخم هي الملموسة ، هذه الحركات تسبب اختلال التوازن في جسم المجتمع . يصبح نطاق تدخل

10. CLAVAL (Paul), Principes de géographie sociale, op. cit., p. 180.

11. POLANYI (Karl), ARENSBERG (Conrad), PEARSON (Harry) (ed), Trade and markets in the early empires, op. cit.

السلطة واسعاً ، وتعرف بعد اختراع النقود الائتمانية والمصرفية ، كيف تؤمن الإدارة الرشيدة للاقتصاد .

الوسائل التي تملكها السلطة لإنشاء تقسيم إداري ، للاستعلام عن كل شيء ، لتسيير الأوامر ومراقبة التنفيذ ، تتوقف اذن على انطلاقة الاقتصاد التجاري : طالما ان الاكتفاء الذاتي هو السائد ، تكون التحويلات جد صعبة لدرجة تصبح معها الإدارة المركزية لامكنة شاسعة هي عادة غير فعالة . مع تغير آفاق التجارة الكبيرة ، كل شيء يتغير : تصبح الحلقة السياسية مستقلة ذاتياً بشكل كبير وتخلص السلطة من الحوادث المحلية المحتملة . الفترات التي فيها يمكن للبنى الاقتصادية أن تزدهر هي تلك التي فيها تكون المبادلة البعيدة هي الأكثر تطوراً وانتشاراً : تسلسل هذين الواقعين يجري بالتبادل ؛ يوفر الأمن الداخلي واحترام القوانين جرأة أكبر عند التجار الصغار والكبار ومجهزي البضائع ؛ كما أن استعمال النقود في الاقتصاد يوفر إمكانيات متزايدة لقطاع الضرائب وإعادة التوزيع للسلطة المركزية .

ج - الاعلام ، الاتصال والكتابة - تملك المجتمعات التقليدية الكتابة : يرتبط ابتكارها عادة بظهور البنى السياسية الواسعة . كانت الحضارات السابقة لكولومبيا ، التي تجهل دلالات الأصوات ، الكلمات أو مقاطع الكلمات ، تطبق وسائل لحساب الأعياد أو الاشارات المادية - عقد الحبال الرفيعة مثلاً - لاطالة عمر الذاكرة : لم يكن الأمر ألفباء ، لكن الوظيفة المقصودة هي ذاتها .

تلقين القراءة والكتابة هو امر طويل ومكلف ، طالما كانت الدعائم غير جيدة حيث يمكن كتابة الرسائل وإكثارها . فقط بعض الجماعات كانت تستطيع ذلك . في العالم الريفي ، كان ينقص السكان كل ما هو ضروري لإدارة الاستشارات جيداً : الكتابة سلعة ترفية . وحتى يكون الناس على استعداد للاستعانة بها بطريقة عادية ، تلزمهم حوافز إقتصادية فوق العادة .

تنسجم الكتابة مع مسك الحسابات أو إرسال الأوامر ، في الطلبات أو المفاهيم المجردة ، بشكل أفضل من نشر التقنيات المستعملة في الحياة المعاشية يومياً للمزارعين والحرفيين . هي أداة في خدمة النخبة ، أداة ضرورية للسلطة ، لكنها ليست كذلك وسيلة مقدمة لكتل السكان من أجل قطع العزلة التي تحيط بها صعوبة الاتصال . هي توفر للجماعات المؤطرة ، المدنية عادة ، احتكار العلاقات البعيدة : الى هذه السمة تدلّ الحضارات القديمة بالمظاهر المأساوية لمزاج سكانها ؛ هؤلاء هم عادة المستغلون ،

المسلوبون ، المحقرون ؛ تشهد ثورتهم على خيبة أملهم ، لكنهم معرضون للفشل لأنهم يصعدون بالمالكين أصحاب الامتيازات . الذين ولروكانوا الأقلية ، يملكون فصل الخطاب ، لأن باستطاعتهم الاتصال بسهولة . على العكس من ذلك ، ان الذين يعارضونهم غير قادرين على تنسيق حركاتهم .

أعطى اكتشاف الكتابة للرئيس الإمكانية لتأمين تنفيذ الأوامر التي يصدرها . منذ اللحظة التي يتلقى فيها حساباً عما يجري بعيداً ، يكون من السهل عليه أن ينشئ شبكات متوازية لتداول المعلومات ، لمراقبة إحداها بالأخرى ، والاحتباس من ظهور سلطات مستقلة في كل مركز اتصال في الهرم التسلسلي . حتى يستطيع الأمير إقامة إشراف دائم على المكان الذي يحكمه ، تلزمه إدارة مغلقة ؛ وهي يمكنه بفضل وسائل الاتصال للبعيد . باستعمال الكتابة ، يمكن إيجاد بنية إجتماعية على قاعدة الإرادة، فيها يُستبعد المعارضون ومن يسيء التنفيذ ، وحيث تتوافق مصلحة كل فرد مع مصلحة الرئيس ؛ تبدأ مرحلة البيروقراطيات وتنتهي مرحلة ما قبل البيروقراطية التي استخدمت للسيطرة على المكان ، علاقات التضامن ومناخ الثقة الخاصة بالعائلة وبالقطاع أو العشيرة . هذا التطور بطيء . ظهرت أولى البيروقراطيات من النموذج الحديث في قطاعات الحياة الاجتماعية حيث الشروط للعمل الموحد والإخلاص للمصلحة المشتركة هي محققة بسهولة ؛ إنتشرت في النطاق الديني قبل أن تصل الى العالم السياسي أو إلى نطاق الأعمال ؛ لا حاجة كبيرة للرقابات كما أن سير العمل لا يستدعي كثيراً من النفقات .

منذ اللحظة التي تبدأ فيها البيروقراطيات بالتصور ، يدخل الى المجتمع مسلم متوسط للعلاقات اللامتوازية للسلطة ؛ بين الرقابة الخفية للكل على الكل التي تميز الحلايا المحلية وتسمح لها بالعيش دون مؤسسات سياسية مستقلة ، وبنى الدولة التي تضم مجتمعات كبيرة في إطار مشترك وتشكلها وفقاً لإرادة وحيدة تتوسط تبعيات وأوامر تقلب الحياة الدينية ، الحياة الإدارية ، الحياة العسكرية والحياة الثقافية . هذا لا يعني كما في علاقة الأتباع ، علاقة متفاوتة مغلقة برقابة وسائل الانتاج أو الاعلام ؛ ينتج تماسك البيروقراطية من قدرتها على إنشاء إطار مكتسب للسبب المستهدف للتنظيم والذي يوفر الشفافية التي بلونها لا يمكن أن ينجح .

تاريخ حضارات العصر الوسيط هو بقدر كبير تاريخ إنشاء البنى الملائمة للسيطرة على جماعات متعددة وأمكنة شاسعة ؛ هو مكون من إنجازات تلتها انكفادات ؛ يلزم في الواقع شرطان حتى تبرز الأنظمة الفاعلة : الأول اقتصادي الثاني للاتصال ؛ من النادر أن يكونا معاً في وقت واحد ؛ هبوط التجارة البعيدة أو ضعف التضامن الايديولوجي

الذي نزعاه الاتصالات البعيدة ، هما كافيان لاقحام كل شيء .

د- السيادة ، الايديولوجية وهياكل الاتصال - في المجتمعات القديمة حيث الايديولوجية هي ثابتة ، كل البالغين يشاركون بالتساوي في نظام القيم الأساسية . يوفر لهم التثقيف معرفة متماثلة للقواعد والعادات تؤدي الى ترسيخ ملحوظ للقيم داخل أنفسهم . كل فرد هو قادر أن يحكم على مدى توافق الأعمال مع النموذج المقبول من الجميع : ذلك هو أساس الرقابة المتبادلة التي كنا قد بينا فاعليتها ، والنظرة الدائمة التي تجبر الناس على عمل ما هو مطلوب منهم إذا كانت دوافعهم الخفية تتجه نحو منحى آخر .

في سبيل تحقيق ولادة التأثير الايديولوجي ، وتأمين تركزه في أيدي البعض ، نجب معارف باطنية بحفظ بها بعض المطلعين . يرتبط ظهور تفوق صانعي الايديولوجيات بممارسة الفكر البري⁽¹²⁾ ، وبالتفسيرات المبنية على الماثلات والرموز التي تحملها الطقوس والفكرة التي تعبر بها عادة عن نظام تسلسلي شامل . هناك يجد تكون المجتمعات الهرمية والدول البدائية أساسها : يرفض كل فرد أن يمارس كل ما يتوجب عليه ويتنازل عنها للمطلعين ليقرروا قواعد للحياة الخاصة والعامة .

هذا التحول في المجتمعات القديمة ، قادر أن يولد تفاوتات عميقة في أئنا قبل إصلاح سولون Solon ، كان الباتريد Eupatrides يمتكرون الوصول الى النظام ويستفيدون منه في ممارسة محكم صعب . وصايا سولون قضت على هذا التفاوت : كل إنسان يستطيع بعدها معرفة ما يتوجب عليه وما هو مطلوب منه أن يفعله ؛ كل فرد يستطيع أن يحكم على الأعمال بطريقة ذاتية .

للكتابات عادة تأثيرات معاكسة : فهي تقوى عندئذ استقلال الايديولوجية يستطيع من يعرف القراءة أن يتوصل الى النصوص التي تؤسس النظام الاجتماعي وهي المكشوف عنها من اله هو حافظ للحياة المشتركة والذي يفرض فيها القيم والاعتبارات والمؤسسات . بعض المصلحين لا يحتاجون لأن يستعينوا بما وراء الطبيعة ليصنعوا طرقاً جديدة لتصور الحياة الاجتماعية . الكتابة تنشر أفكارهم . وبدلاً من كون سكوني حيث تحولات النظام الاجتماعي لا تنتج الا من الاشتقاق البطيء للتثقيف ، تقام وسائل تستطيع أن تهدم في وقت قصير الأسس الايديولوجية للحياة المشتركة . سلطة الاشراف التي للجميع على الجميع لا تلغي . لكن لتكون صالحة ، وجب أن تُنفذ وفقاً لمبادئ منزلة ، أو مبرهنة قبل أن تكون وفقاً لتقاليد وعادات متقلبة عملياً .

(12) لينى - شتراوس ، «الفكر البري» ، ترجمة د. نظير الجاهل ، عن المؤسسة العالمية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1987

إذن وجدت المجتمعات المتوسطة أنها تواجه طريقين لتعريف الولاية : الأول يعطي الأولوية لتقاليد المجموعة ، والثاني لتفكير من يمتازون بالحكمة ، لعرفتهم بالنصوص ، أو للإرادة العليا التي تلهمهم . النموذجان للولاية يرميان لتأمين انتصار المبادئ المشتركة وينتهيان الى إعطاء الجميع سلطة الحكم معنوياً على أفعالهم . وهما يعززان ممارسة الأشكال الجماعية للرقابة الاجتماعية ، لكنهما لا يكونان دائماً متلائمين مع بعضهما .

لم تعرف المجموعات الريفية الكتابة ، ووجدت نفسها عمولة على الوثوق بالمبادئ الخلقية والسياسة التقليدية ؛ وبقيت مغلصة لفلسفات اجتماعية معنادة ومُعاشة لأنها تستجيب لحاجات شعبية . في المجتمع المؤطر ، تنتشر طرق التفكير الحديث في المقابل ، بسهولة كبيرة وتنتهي الى استبعاد التقاليد .

المجتمعات المتوسطة لا تتصف فقط بثنائية نمط عيش المجموعات والنخبة المؤطرة : فهي تكشف عادة معارضا عميقة في الايديولوجية بين عالم المدنية والرياف . وهذا يتيح طوال فترات طويلة ، تماسك البنى السياسية التي تختلف فيها المبادئ على مستوى الخلايا المحلية ومستوى المجموعات كلها

تُسمِّم مميزات البنية الاجتماعية للعالم التقليدي بشكل واضح ، بتنظيم المكان : يبدو الهامش المتروك للاستقلال الذاتي الذي تحتفظ به الخلايا المحلية ، وصعوبة تأمين الشفافية ، في التنوع الاقليمي للعادات لطرق التقسيم ولأشكال السكن الريفي ؛ يتجلى العمل الموحد لشكل السلطة المؤطرة ، بانتصار الديانات ذات الهدف الشمولي ، وثبات البنى السياسية الكبرى ، وتمائل القيم المقبولة في كل مكان من النخبة . تشابه المدن الرومانية كما تتباين الكاتدرائيات القوطية .

الدولة (13)

تنظم البنية السياسية التقليدية حول ثلاثة نماذج كبرى : الدولة ، النظام القطاعي والدولة المدنية . الشكلا الأولان مؤهلان لتنظيم أمكنة فسيحة ، لكن بطريقة غير كاملة - وفي الحالة الثانية بإيجاد فيفساء من وحدات منضدة مستقلة . الدولة المدنية هي مؤهلة أكثر لتأمين إطار فعال ، لكنه من الصعب أن توسع دون أن تفقد

13. KRADER (Lawrence), Formation of the state, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1968, X-118 p.
EISENSTADT (S.N.), The political systems of empires, New York, The Free Press, 1963.
BENDIX (Reinhard) (ed.), State and society, Berkeley, University of California Press, VIII-648 p.
WEBER (Max), Economie et société, op. cit.

ماهيتهما . وقد توصلت الى ذلك في بعض الأحيان - في اليونان وروما - لكن بعد أن أصبحت جهازاً لدولة أكثر شمولاً .

بدأت الدولة تتشكل قبل أن يُفتح التاريخ . حققت-تركيب الولاية والسلطة البحتة اللازمة للإشراف والرقابة على مجموعة كبيرة .

أ- المصادر الايديولوجية للسيادة وعلاقات الدولة والدين
تنتج شرعية الولاية من انتشار الايديولوجيات التي تضع الانسانية في كون تسلسلي ؛ ينتظم هذا وفقاً لحلقات تتكرر من مستوى لآخر؛ والمجتمع هو انعكاس للبنية المنظمة للكواكب والنجوم - هناك تمجد وفاقع التبعية والترتيب الهرمي للجسم الاجتماعي ما يبررها⁽¹⁴⁾ .

لا ترجع شرعية الدولة في معظم المدنيات المتوسطة الى تفويض للسلطة مصدره الشعب ؛ ما هي إلا موافقة الجميع على نظام أعلى تقدمه السماء .

التوافق الاجتماعي الذي يرُسِّخ السلطة هو ثمرة تصور جديد للانسان ، للمجتمع وللقيوى التي تحكم العالم . وقد طورتها جماعات ذات وظيفة دينية ، وهي تملك بهذا الواقع تأثيراً كبيراً ؛ فهي تمجد المثال الذي يكون على السلطة أن تحترمه لتكون مقبولة من الجميع .

إذن ، تعمل شبكتان مستقلتان في المجتمعات المتوسطة ، من أجل تحقيق مسار الحكم الجلي : الأولى تأخذ ، بتكر وتجمع الايديولوجيات ؛ وتتكفل الثانية بالوظائف السياسية . نظراً لأن تبرير السلطة لا يركز على عقد مفاوض عليه وفقاً لطريقة هوبز ، بل على فكرة تسلسل طبيعي ، فالحاكم هو فيض من قوة عليا . وهذا يعطيه ولاية لا اعتراض عليها ، لكنها تكون محصورة بما هو متوافق مع النظام الأخلاقي ، ويعطي الحق بالرقابة للمؤمنين والمترجمين للايديولوجية : وهكذا يكون ارتباط الدين والدولة شديداً .

1 - توجد ظلال فروقات لهذه البنية الولاية والسلطة . يحدث أن يكون الجميع في بنية سياسية ، يعتقدون نفس العقيدة - تلك كانت لمدة طويلة حالة أوروبا المسيحية : يتسلم الأمير سلطته من الله⁽¹⁵⁾ ، وهو ذو حق الهي ، وبما أن الجميع يدينون لإله واحد ، فكلهم خاضعون لنفس الموجبات والحقوق . تكفل الكنيسة البنى السياسية

14. LEGENDRE (Pierre), L'amour du censeur, op. cit.

GUSDORF (Georges), Les origines des sciences humaines , Paris, Payot, 1967, 500 p.

FOUCAULT (Michel), Les mots et les choses, Paris, Gallimard, 1966, 400 p.

15. BLOCH (Marc), Les rois thaumaturges. Etude sur le caractère surnaturel attribué à la puissance royale, particulièrement en France et en Angleterre, Strasbourg , Bibliothèque de la Faculté des Lettres de l'Université de Strasbourg, 1924, 542 p.

لكنها لا تراقبها ؛ لا تملك تجاهها سوى مسلماً متربياً : تحترمها طالما كانت السلطة تحترم القانون الطبيعي الذي يسمح لكل فرد أن يعيش عيشاً لائقاً ، وتعطي الجميع الفرصة لممارسة الشعائر . لا يعني هذا ان الحياذ غير اكثراث ، لأنه يبقى على الحكام أن يقدموا حساباً عن أعمالهم لله عبر الكنيسة التي سلطتها العقائدية تشمل الدولة .

2- توجد فلسفات إجتماعية فيها لا تنظم الاختصاصات الدينية والسياسية مع بعضها بنفس الطريقة . في المجتمع الهندي ، الشيء المقدس هو في جوهر كل الاهتمامات ، والمسؤولون عن الطقوس هم على رأس التسلسل الاجتماعي⁽¹⁶⁾ . تكفل ديانتهم النظام السياسي ، لأنها تركز على فكرة تفاوت أساسة بين الناس وتعود على التعامل في العلاقات الاجتماعية وفقاً لمصطلحات التسلسل - لكن دائرة المعتقد هي بعيدة جداً عن العالم الذي فيه اهتمامات السلطة غريبة عنه : أعمال الحكام في نطاق لا علاقة له بالأخلاقيات ؛ لا تتميز سلطة على أخرى حيث أن لا أحد يمكن أن يكون سوياً . الولاية التي يتمتع بها الحاكم ليس لها نفس العمق كما في السابق . من المقبول أنه يحكم ، وأن يستطيع جباية الضرائب وأن يختار الجيوش ويستعمل القوة لفرض احترام أوامره، من أجل مقاومة أعدائه أو للاستيلاء على ممتلكات جديدة؛ ، لكن الذي يأتي ويقلب الحكم ، يستطيع حالاً التوصل الى نفس الشرعية ، نظراً لأن كل سلطة قادرة على أن تفرض الطاعة لها هي في النظام الشامل الذي يرويه علم الكون وبينه .

3- على عكس الأوضاع التي فيها يشرف التأثير الايديولوجي من عل على المجتمع الذي لا يكثر بأشكال الحكم ، توجد حالات حيث المعتقدات التي تبرر ممارسة السيادة ، تقدم الدولة ، أو الأمر الذي يجسدها . التسلسلتان هما تسلسلية التأثيرات الايديولوجية وتلك التي للسلطات ، تندرجان عند القمة : الكهنة هم أدوات الدين ، لكن لهذا الأخير بعداً سياسياً يبعث الغموض في علاقاتهم بالحكم . فهم يراقبونه بالمدى الذي يحدون فيه الايديولوجية التي يجب على كل نظام أن يخضع لها - لكنهم يقبلون بسيادته كأنها لمثل للألوهية على الأرض . نجد مثل هذه الصورة في الشرق القديم - من فرعون الى الاسكندر - في روما القديمة حيث نسخها أوغيسث عن الملكيات الهلينية - في أميركا ما قبل الكولومبية أو في الصين الامبراطورية⁽¹⁷⁾ .

16. DUMONT (Louis) , *Homo hierarchicus*, op. cit.
FOX (Richard F.), *Realm and region in traditional India*, op. cit.

17. WHEATLY (Paul), *The pivot of the four quarters*, op. cit.
GRANET (Marcel), *La civilisation chinoise*, Paris, La Renaissance du Livre, 1929; Albin Michel, 1968, 505 p.
LOMBARD (Denys), *La Chine impériale*, Paris , PUF, 1967, 128 P.
GERNET (J.), *Le monde chinois*, Paris, A. Colin, 1972, 768 p.

يسمح تقديس السلطة بأن تنتظم في بنية واحدة ، شعوب لها معتقدات دينية مختلفة : وحتى يكون الأمر ممكناً ، يكفي أن تكون الديانات متعددة الآلهة أو حلولية (أي أن الله والطبيعة واحد) وأن تكون قادرة على الامتداد الى طقوس الدولة دون أن يخل ذلك بمبادئها . في الصين القديمة ، تتعايش الكونفوشية ، الطاوية ، البوذية والطقوس المنزلية ، دون أن تعيق عمل المؤسسة الإمبراطورية . قبل الاسكندر في غزوه للبلاد التي أخضعها ، أن يظهر في مظهر الحاكم الإلهي التقليدي . بالرغم من مقاومات اليونانيين والمقدونيين ، تمكن من ذلك ؛ وقد جنى دفعة واحدة إرث داريوس Darius بزواجه من ابنته وتقمص بذلك لقب ملك الملوك .

يسك الأميراطور بولاية تتفوق على تلك التي هي لكل الديانات ، وتسمح له بأن يحكم دون أن يكون ملزماً بما يبرر سمو مركزه : هو أداة لارادة عليا فوق كل المجموعات ، وهذا يعطيه ارشاداً ربانياً شاملاً . الديانات الموحدة هي الوحيدة التي ترفض عادة المبدأ الإمبراطوري (الأميرالي) كما تشهد على ذلك مقررات اسرائيل وبابل وروما . لم يتنصو المسيحيون في الإمبراطورية إلا عندما وضعت هذه الأخيرة شموليتها في خدمة العقيدة الحقيقية .

4- ينبغي التفتيش على أساس الدولة التقليدية في هذه الايديولوجيات : فهي تولد رابطة مباشرة بين الحاكم والشعب الذي يسيطر عليه ؛ في بعض الأحيان تكون هذه الرابطة متماثلة وتذكر الجميع بتفاهتهم ؛ وقد تنوعت فيما مضى حسب الفئات والطبقات الشعبية ، لدرجة أن الحقوق والواجبات كانت تتغير وفقاً لوضع كل فرد . لكن في كل مكان كان القوم فيه يثقون بالسيادة المخولة للأمير ، فإن سلطته هي من حق مطلق : على مستوى الموجبات ، لا يلعب التأثير دوره .

البعد الايديولوجي للولاية / السلطة هو إذن بعد جغرافي⁽¹⁸⁾ : كل الدين يكونون معرضين للقبول بنفس المبادئ ونفس التسلسل ، يمكن أن يمتزجوا في نفس المجموعة ؛ الامتداد الاقليمي ليس ضرورياً .

عندما يكون الدين أو القيم العلمانية التي تؤسس الايديولوجية مرتبطة بجاعة معينة ، بسلالة أو بشعب ، فإن المساحة التي تشملها علاقة السلطة ، تكون منذ البداية محدودة .

بالمقدار الذي فيه يضع الرعايا مصيرهم في يدي أمير يكون ضامناً للنظام ،

18. GOTTMANN (Jean), The significance of territory, op. cit.

ويُجسّد التسلسل اللازم لكل شيء ويشارك بما هو إلهي ، فإن التجانس الثقافي للمساحة الخاضعة لحكمه لا يكون ضرورياً ، كل الذين يخضعون للسلطة مزعمون بالطاعة ، لأنها تعبير عن النظام الذي يجب أن يخضع له الجميع .

5 - الأيديولوجيات الأمبريالية هي إذن المخولة أكثر ان توجد أمكنة واسعة . في مبدئها ، هي أساس شمولي : يجب أن يفرض الأمر على الجميع ويخضعهم للقانون العام من أجل خير الإنسانية والمجد الكبير للأمير . عندما يوجد للدولة تدار وفقاً للمبدأ الأمبريالي ، جيران ، فمن الطبيعي أن يكون هؤلاء في مركز أدنى . الامبراطورية ليس لها حدود بالمعنى الذي نفهمه اليوم ، أي حواجز تفصلها عن دولة غيرها ، لكن منظمة وفقاً لمبادئ مماثلة وكذلك محترمة . هي محاطة بالبرابرة : وكلما وجدت شعوباً متقدمة للدرجة يمكن إخضاعها لقواعد الإدارة والسلام المشتركة ، فهي تتوسع وتنتد ؛ يقف توسعها عند حدود العالم المزروع⁽¹⁹⁾ . تلزم فوائض هامة لتسيير الإدارة ، للجيش أو الكنيسة . المناطق الزراعية على حرق الأرض أو الحياة الرعوية ، ليست صالحة للبناء الأمبريالي : المعسكرات صعبة فيها لنقص الموارد ؛ السيطرة على الإنسان ضعيفة من أجل محاولة سلطة تعرف الثمن المطلوب دفعه في تقسيم ناجح للبلد .

تنتهي الامبراطورية الى ورطة أو الى حائط يفصلها عن شعوب غير قابلة لأن تُحكم ، وتعرض للفشل نزعتها الشمولية : رفضت روما الاماكن التي لا تزال غابات ، للجرمان ، وفي الأراضي البور للبيكت ، وفي سهوب وصحارى افريقيا : توقفت الصين هناك حيث الزراعة أصبحت صعبة وحيث بدأت المدنيات المتحلة التي تحكم آسيا الوسطى .

6 - عندما لا يكون مبدأ الولاية موجوداً في تفوق السياسة ، لكن في التلازم مع الملام ديني ، فإن نزعاته التوسعية تكون شديدة إذا كانت العقيدة شمولية . الاسلام برهان على هذا : خلال قرن ونصف ، استطاعت قبائل الحجاز القليلة التماسك من قبل ، أن تبني امبراطورية واسعة فاقت امبراطورية الاسكندر ؛ الحدود ليست سوى خط هدنة ، على امتداده توقفت لمدة أعمال الفتح .

لكن الفرق بين التشكيلات السياسية المسلحة بأيديولوجية امبريالية وتلك التي تكون السلطة ثانية بالنسبة الى العقيدة الدينية ، فهو يظهر بسرعة : عندما يتوزع

19. MARCH (Andrew L.), The idea of China, Newton Abbot, David and Charles, 1974, 267 p.

المؤمنون على إمارات (ولايات) ، فإن هذه الأخيرة تدلن بنفس العقيدة ، ولها نفس التوجهات الدينية ، نفس النزعة ونفس الفلسفة الاجتماعية ، لها نفس الحق بالعيش واختصاصات ولاية متائلة .

عرف الغرب نفس التطور بعد انتصار المسيحية . الفكرة الامبريالية بقيت : واستطاعت تحسين علاقتها مع العقيدة الجديدة ؛ وكانت شمولية الدين وشمولية السلطة متعاونتين . تغلبت بيزنطية⁽²⁰⁾ لمدة طويلة على الأزمات الحادة بفضل هذا التقارب . لكن الظروف التي سادت ابتداء من القرن الخامس في الغرب المسيحي أدت الى ظهور بوادر أخرى للتنظيم . لم يكن البرابرة الذين دخلوا في الامبراطورية مشربين بالأيديولوجية الرومانية من أجل الاحساس بعظمتها والعمل كأدوات لها . من اسبانيا واfrica الشمالية الى بريطانيا وجرمانيا ، تركزت ممالك عرقية وحربية . بقيت الفكرة الامبريالية كاستطورة عند الذين يحملون بالعالمية واحياها شارلمان . لكن الامبراطورية المقدسة لم تتوصل الى الامتداد الى كل المسيحية : الامراء الذين أفلتوا من حكمه وهم مسيحيون ، لم يكونوا بحكم القانون مساوين للامبراطور ؟ هذا ما كان يعلمه المستشارون القانونيون للملك فرنسا : الملك هو امبراطور في مملكته . بالرغم من مساعدة البابوية لمدة للفكرة الامبريالية ، فقد فقدت قوتها الغابرة . هكذا تكونت الفكرة الحديثة ، الفكرة التي تعتبر أن الدول متساوية قانوناً . الحدود تفصل عندئذ جيراناً تستحق أن تعيش على قدم المساواة وأن تزدهر . رسم جان غوتمان Jean Gottmann⁽²¹⁾ بإتقان تطور المبدأ الاقليمي الذي تتضمنه أيديولوجيات السلطة : من الامبراطورية الى المملكة ، تنتقل من عقيدة عالمية الى تضيق مساحات هي في وقت واحد مماثلة ومختلفة . ان العلاقة بين أيديولوجية دينية ، أيديولوجية سياسية والارتباط الاقليمي لم يظهر واضحاً إلا في القرن السادس عشر ، عندما تمزقت المسيحية : أظهرت الصراعات بسرعة أنه لا يمكن إعادة بناء الوحدة المهدمة ؛ ولثامين السلام ، تبنت ألمانيا لما بعد أوغسبورغ الحكمة القائلة : (Cuius regio, ejus religio) أي لكل مملكة ديانتها ، ولكل وحدة سياسية ، أيديولوجياتها السياسية والاجتماعية والدينية ؛ بين السلاطات والمملكات المختلفة المحددة هكذا ، المعارضات بارزة لأن كل واحدة تعتبر نفسها صاحبة حقيقة تمجدها مع كل الحقائق الأخرى ، لكن أوجه التماثل كذلك توجد ، باعتباراً البنية الاجتماعية هي ذاتها

20. BREHIER (Louis), Le monde byzantin I: Vie et mort de Byzance, Paris, Albin Michel, 1948, 603 p.

21. GOTTSMANN (Jean), The significance of territory, op. cit.

في خطوطها العريضة ، وإن كل دولة معترف بها من كل الدول .

ب- مظاهر الضعف في الدولة التقليدية : استحالة رقابة المكان -

الدولة التقليدية هي مع ذلك ولدرجة كبيرة ، أقل منعة وضغطاً مما تدعيه الايديولوجية التي تدعمها : الوسائل التي تملكها لتثبيت وإدارة المكان الذي تشرف عليه هي زهيدة .

على السلطة أن تلجأ الى الضغط المادي من أجل الحؤول دون تكاثر غير المثلثين ومن أجل تسوية الخلافات ؛ المشكلة بالنسبة اليها هي إنشاء إدارة إقليمية ، مراقبة الناس والمكان ، الاستعلام عن الصعوبات الناشئة واتخاذ الاجراءات التي تفرض نفسها . للتوصل الى ذلك ، يلزم موظفون كثيرون ؛ ومن الضروري أن تدفع لهم ليفرغوا لوقت معين أو لكامل الوقت لمهمتهم تسمح السيادة التي يمارسها الحاكم ، بأن يجمع الضرائب ، لكنه من الصعب عليه أن يطلبها كبيرة عندما لا يكون الاشراف مؤمناً . لا يمكن أن ينجح التركيز والإدارة الرشيدة للموارد المستخرجة عندما تكون الضرائب المقتطعة عينية والتقلبات كثيرة الكلفة .

يوجد إذن عدم توازن دائم بين القدرة على التوسع عند الولاية خاصة عندما تركز على ايديولوجية امبريالية - والوسائل التي تملكها بالفعل الحكومة من أجل بناء المكان .

1 - يفترض الحل إنشاء إدارة نظامية . ظهرت البنية البيروقراطية مبكرة في عدد من الأنظمة : فقد كانت حاضرة قبلها في الملكيات والحكومات الدينية في الشرق المتوسطي القديم⁽²²⁾ . هي في أساس إنجازات هامة للسلطة الصينية⁽²³⁾ : فهي بإجراءات اختيار الادارين ، تفتح أمام الجميع مهنة الاشراف ، بدفعها الأجور والتعويضات للموظفين ، تكسب إخلاصهم ؛ بتدريبهم لمدة طويلة وتحضيرهم عملياً للتوصل الى الوظيفة العالية ، تغرس فيهم نفس الايديولوجية للمصلحة العامة . لكن في مجتمع أسامه زراعي ، الادارة المركزية للفوائض الانتاجية التي يجب اقتطاعها واعادة توزيعها لاعاشة الادارة هي صعبة : الجهود المبذولة للتوصل الى ذلك فريدة ؛ شبكة الطرقات التي تجمع

22. POLANYI (Karl), ARENSBERG (Conrad), PEARSON (Harry) (ed.), Trade and markets in the early empires, op. cit.

LEVEQUE (Pierre), L'aventure grecque, op. cit.

23. BALAZS (Ireneau), La bureaucratie céleste, Paris, Gallimard, 1968, 346 p. Ed. originale: Chinese civilization and bureaucracy, New Haven, Yale University Press, 1964.

LOMBARD (Denys), La Chine impériale, op. cit.

GERNET (J.), Le monde chinois, op. cit.

انهياراً كبيرة وتجه داخلياً نحو العاصمة ، تنقل من كل مكان الحاصلات الأساس ، كالأرز والحبوب . إن المكان المخصص في كل بقعة لزراعة الحبوب ، يسهل التحصيل وإعادة التوزيع . لكن النظام هو دائماً عند حله الأقصى لقدراته التقنية : دفع مرتبات الموظفين ليس ممكناً عادة إلا بضرائب مباشرة على الناتج المحلي ، وهذا تحاط بموالي يساهمون في تآكل السلطة المحلية : ومرحلياً تشكل اقطاعيات وظيفية .

الإنجاز الأحسن في موضوع البنية البيروقراطية ، هو إنجاز الإدارة الرومانية ثم الكنيسة ، التي حدثت حلّوها ابتداء من اصلاح ديوكليسيان Dioclétien .

في روما ، أنشأت الامبراطورية إدارة مركزية كان دورها حيوياً⁽²⁴⁾ . إليها يرجع الفضل في حماية الامبراطورية كلها ، وفي تخمين قسم من سكان الريف . ينتج اقطاع الضرائب في أساسه من الفتح وموارد الخزينة - في مصر وافريقيا ، ويسك أراضي مستغلة لحسابه ويوفر القمح اللازم لحياة روما ولحسن عمل المجموع . لكن هذه الموارد هي بالكاد تكفي لأن تعطي الامبراطورية بعض المؤسسات المشتركة ، وخاصة الجيش . وفيما يبقى ، على روما أن تلجأ الى وسائل تمويل أخرى للمصالح العامة .

لم تتعرض الكنيسة لنفس الصعوبات التي للسلطات المدنية ، في بنائها بيروقراطية ثابتة : ليس لرعاياها نفس النزعات ، والعقيدة المشتركة تولّد جواً من الثقة يطفئ الرقابة . بالرغم من بعض مظاهر الضعف ، صمدت البيروقراطية الكنيسة قروناً أمام إدارة قليلة التركيز : الموارد المأخوذة من الاعشار كانت تستهلك محلياً ، يعاد توزيعها لدعم الاكليروس ، بناء أماكن العبادة وغير المحتاجين ، وذلك دون أن تكون الغاية مهمة . هكذا كانت البيروقراطية الكنسية صورة للتسلسل الفعال الذي بنى ، بفضل تأسيس محلي منظم ، أماكن واسعة ؛ وقد أوضح ما على كل سلطة أن تقوم به لتتمكن من التحكم بالأساس . عند عدم وجود إدارة منتظمة . يبقى الأمير غير قادر على العمل في العمق : يكون عليه أن يركب مع الأنظمة ، علاقات مجتمعية لم يوجد لها أو لا يستطيع أن يحكمها .

في كثير من الأحيان ، الدولة ليست سوى بنية عليا طموحة ، لا تحجب جيداً بقاء تنظيمات عملية قديمة : تبقى التجمعات الريفية والتنظيمات القطاعية والسلالات العرقية⁽²⁵⁾ . وفي أحيان أخرى ، تكون روابط الاتصال بين السلطة المركزية وكتل السكان ، من واقع اقطاعية تدين بسيادتها وجوهر وسائلها ، للدولة التي هي جزء منها والتي تحوّلها الى مجرد حيلة قانونية .

24. FINLEY (Moses I.), L'économie antique, op. cit.

25. WOLF (Eric R.), Peasants, op. cit.

2- تستغل الدولة مواردها المقتطعة من أجل بناء شرطة وجيش لها ، لكنها فقيرة : وكان مستغرباً ضعف الجهاز العسكري التي كانت تعدله وتسليحه ؛ المشروع كثير الكلفة . والأمير ، بتركيزه فرقاً في بعض النقاط ، كان يسعى لاستخدامها بشكل أفضل ، لفرض اطاعته على المناوئين لسلطته ، وإخضاع مثيري القلاقل وحماية البلد من التعديلات الخارجية . يمكن للمقاومة التي تبديها خلايا ريفية صغيرة أو رعوية جريئة ، أن تُفشل طوال سنوات ، وحتى أجيال ، مثل هكذا جهاز عسكري ضعيف : تكشف اللصوصية التي تتحدث عنها النصوص ، عدم القدرة هذه على رقابة كتلة السكان⁽²⁶⁾ .

تجاه الخارج ، الحالة ليست دائماً مؤاتية : يكرس الأمير كل جهوده لجيشه ، لكن القوات العسكرية المدربة والمجهزة على هذا النحو لا تنطبق ، في المدنات المجزأة (القطاعية) من المزارعين ، سوى على جزء صغير من السكان . لا تكون القوة للمجننة ذات شأن إلا هناك حيث الدولة تجمع في اتحاد ، رَحْلاً يمكنهم حالاً أن يتحولوا الى محاربين ، لا يتطلبون أية مبالغ ويكون سهولة في الحركة لا تتوفر للجند المشاة الذين هم في مواجهتهم .

تظهر الدول الكبرى التقليدية سريعة الانكسار عندما تواجه قوى هائلة مندفة من امبراطوريات السهوب التي تكلم عنها رينيه غروسيه René Grausset⁽²⁷⁾ .
ينجم الضعف الرئيس للدولة التقليدية من عدم قدرتها على أن تقتطع موارد هامة وأن تحسن مراقبة استخدامها . تنقصها قاعدة اقتصادية نقدية .

الاقطاعات ، المجتمعات النظامية

بين أنظمة العلاقات المجتمعية التي تركز عليها الدول التقليدية ، بعضها ليس سوى امتداد للخلايا الضيقة للعالم القديم ؛ تلك هي حالة رقابة الجميع على الجميع التي تقيم انطباقاً ملائماً لإعادة انتاج لا محدودة لنفس النماذج : تلك هي كذلك حالة فروع النسب ، التجمعات الاقليمية أو طبقات الأعيار . غيرها من الأنظمة هي مرتبطة جداً بظهور أيديولوجيات السلطة .

التأثير الاقتصادي الذي يمارسه من يملك وسائل الانتاج أو الفوائض الزراعية ، يؤدِّد علاقات الاتباع والأنصار . في معظم المدنات ، هي لا تشكل في كل حال سوى

26- BRAUDEL (Fernand) , La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II, Paris, A. Colin, 1949, XVI-1160 p.

27- GROSSET (René), L'Empire des Steppes, Paris, Payot, 1939, 639 p.

— Bilan de l'histoire, Paris, Plon, 1946, 320 p.

سمة ضعيفة للتنظيم الاجتماعي .

مع تكوين أيديولوجيات السيادة والقبول بالبنى التسلسلية ، تغير كل شيء . يستطيع من يمارس تأثيراً اقتصادياً ، أن يمارس كذلك سيادة وسلطة تعيدان على مستوى العلاقة الشخصية المباشرة⁽²⁸⁾ ، العلاقة بين الحاكم ورعاياه : يكون النظامان شرعيين لنفس الأسباب والمبررات ، ويقومان على نفس المبادئ . تتطور النظم الاقطاعية داخل هياكل الدول وليس على هوامشها : لم تنس أوروبا المتوسطة الأمباطور أو الملك والاقطاعيين يدينون بالولاء الى هؤلاء الحكام الأعلى⁽²⁹⁾ ؛ من هناك تنشأ سيطرتهم التي يمارسونها . في يابان ديموس Daimios ، لا يختلف الوضع وتكاثر السلطات المحلية لا يسيء بالاخلاص للأمباطور .

إذا كان الاقطاع يأخذ تبريره الايديولوجي من المذاهب التي تؤسس السيادة العليا ، ويضيف لنفسه نفس السبب ، علاقات عامة لتفاوت مؤسساتي ، عشائر أو طبقات⁽³⁰⁾ ، تدعّمه في مبدئه ، فذلك لا يفسر الأسباب العملية لنجاحه والطريقة التي تفرغ بها السلطة من مضمونها . ذلك أنه على مستوى الحقائق الجوهرية للتأطير المحلي واقطاع الضرائب الضروري لكل نظام سياسي مستقل ذاتياً ، فإن علاقة الاقطاعي بالتابع له تكشف عن عدم فاعليته .

تكون الدولة التقليدية مشلولة بصعوبة مراقبة سكان عديدين متفرقين وتوظيف موارد هامة في اقتصاد غير نقدي . الرابطة الشخصية التي تقوم بين سيد الاقطاع وأتباعه لها من القوة نصيب أكبر من المبدأ النظري لتبعية الحاكم بفرد من رعيته . يعيش النبلاء بين الشعوب التي يمارسون عليها سلطتهم : يقيمون في تلال أو في قصور يشرفون منها على المزارع ؛ السلطة الرادعة التي يملكونها هي ذات تأثير على الجميع ، لأن كل واحد يعرف الرجال المسلّحين الذين يستخدمهم ، وحصرهم ، الحماية التي يمكن أن يوفرها

28. BOUTRUCHE (Robert), *Seigneurie et féodalité, le premier âge des liens d'homme à homme*, Paris, Aubier, 1959, 423 p.

29. GANSCHOF (F.-L.), *Qu'est-ce que la féodalité?* op. cit.
BLOCH (Marc), *La société féodale*, op. cit.

30. LOMBARD (Jacques), *Structures de type féodal en Afrique noire*, Paris, Mouton, 1965, 554 p.

MAQUET (Jacques), *Une hypothèse pour l'étude des féodalités africaines*, *Cahiers d'Etudes africaines*, vol. 2, 1961, p. 292-314.

— A research definition of african feudality, *Journal of African History*, vol. 3, 1962, p. 307-310.

MAIR (Lucy), *Clientship in East Africa*, op. cit.

DUMONT (Louis), *Homo hierarchicus*, op. cit.

GOUBERT (Pierre), *L'Ancien Régime*, Paris, A. Colin, 2 vol., 1970, 232-264 p.

ضد الأخطار الخارجية هي كذلك واضحة ، الروابط التي تنشأ هكذا بين الخلية المحلية والذين يمددون اطارها تكون متينة⁽³¹⁾ ، وتكون الرقابة المتبادلة من البعض على البعض الآخر دائمة ، وبنسبة ما يقيم السيد الاقطاعي في اراضيه ، يكون قادراً على استخدام كل ما يقتطعه بدون عناء .

العلاقة الاقطاعية هي الأولى لفرض ادارة خارجية مع ذلك قريبة الى الوحدات الصغيرة للعالم الريفي ، ولاخراجها من نظام الأمانة للتقليد الذي كان يميزها حتى ذلك الحين⁽³²⁾ . فهي تسمح بالحفاظ على قوة مسلحة كبيرة وحاضرة الوجود في كل مكان في بلدان مهددة باختلال الأمن : كانت الشعوب البحرية والرُّحْل المتدفقة من سهوب أوروبا الشرقية من محطة ترحيل بانووني Pannonie تهدد كل العالم المسيحي ؛ أصبحت المقاومة فعالة عندما ملكت كل خلية محلية فروسية لصد هجمات البرابرة . توصل الاقطاع الى ذلك ، كما يذكر فوكس Fox⁽³³⁾ ، وهذا سبب تحول نقطة الارتكاز السياسية لأوروبا ؛ من عالم البحر المتوسط حيث القوة العسكرية للفروسية الاقطاعية هي محدودة بسبب فقر المحيط الريفي ، انتقلت الى أوروبا الشالية حيث السهول الفسيحة القادرة على إعاشة شعوب متعددة والدفع لمليشيا دائمة وكبيرة الكلفة .

عندما ترتفع فوق علاقة العبد بسيده الاقطاعي ، يتكشف النظام الاقطاعي قادراً على بناء أمكنة هامة ، لكن ليس بصورة منظمة . علاقات التابع بالاقطاعي هي شخصية وتقوم على الثقة المتعاهد عليها ، وهذا يضمها في مناخ من الثقة : لا يضر بعد الأطراف بتناكس العقد ؛ يمكن أن تكون ممتلكات الشريف متناثرة دون أن يضر هذا بولايته - يكفي أن ينتقل بلا انقطاع من إحداها الى الأخرى ليستهلك ما هو متوجب له ولا يمكن تجميعه في مكان . وبما أن اجتياح الأراضي يتم وفقاً لمنهج النسب أو المصاهرة ، فإن انقراض الأراضي لا مفر منه . هذا هو الذي منع السلطة الاقطاعية من أن تحل محل الولاية المركزية التي تفرغها من كل مضمون . لكن في كل مرة تجمع العائلة حزمة متناكسة من الممتلكات ، فإن منطق الحالة يميل لجعلها دولة صغيرة تكون أهدافها وسياساتها متناقضة مع تلك التي للمملكة التي أوجدت الاقطاع .

31. DUBY (Georges), *La société aux XI^e et XII^e siècles dans la région mâconnaise*, Paris, SEV-PEN, 1971, 525 P.

32. Ibid.

MENDRAS (Henri), *La fin des paysans. Changement et innovation dans les sociétés rurales françaises*, Paris, A. Colin, 2^e éd., 1970, 306 p.

33. FOX (Edward W.), *L'autre France. L'histoire en perspective géographique*, Paris, Flammarion, 1973, 213 p. *Bd. originale: History in geographic perspective: the other France.* New York, W.W. Horton, 1971.

إذن يمكن تصور أن جغرافية العالم التقليدي كانت من خاصية دورية : الانتقال من الدولة الى الاقطاع ، ومن هذا الى جيل جديد من الدول مجمعة تدريجياً في مجموعات أكثر امتداداً حتى اللحظة التي فيها تفقد الرقابة التي تمارسها فاعليتها .
لا يوجد للخروج من هذا التكرار المستديم لهذه الجذور ، سوى الدول المدن التي سماتها هي في نفس الوقت مختلفة عن تلك التي للدولة المركزية وللإقطاع .

الدولة - المدينة

في مقابل التقلبات المستمرة للدول ولسار الاقطاع الذي يخدمها لكن يفرغها من معناها ، توجد بنى تبقى بإصرار صغيرة ، لا تحاول عادة أن تمتد ، لكنها أكثر جدة في بعض مظاهرها ، من الامبراطوريات المتفطرة .

أ- الفرق بين الدولة والدولة المدينة هو حتماً جغرافي : فهو نتيجة لابعاد متفاوتة ولسمو مكانة المدينة في الدولة الثانية . جغرافية الدولة هي جغرافية تركيز السلطة التي تنظم ومناطق الربط : تستدعي عندما تكون الادارة نظامية ، وجود عاصمة وشبكة مدنية للاتصال ؛ لكن افتقار الأمير يفرض عليه أن يستند الى إقطاع ريفي بالضرورة ، وهذا يقلل الى حد ما من دور المدن . في الدولة - المدينة ، على العكس المركز الأساس هي المدينة : عندما يضم الاقليم كذلك بلداً واسعاً ، فإن هذا الأخير المحكوم والمستغل ، لا يملك حقوقاً مساوية لحقوق الاقليم المدني⁽³⁴⁾ .

في أساس هذا الفارق الجغرافي ، توجد مفارقة في الايديولوجيات التي تبرر وجود السلطة . في الدولة ، يخضع المواطن لولاية تستمد مصدرها من العالم الأعلى المحترم ، في علم كوني يبعث على القبول بالتسلسل وضرورة النظام أو في منطق يجعل من الحاكم ؛ المرتفع باعتبار مقدس تجريبياً ، أداة لأقدار كبيرة . في المدينة ، المجموعة بتضامنها هي التي تسعى لأن تنظم نفسها⁽³⁵⁾ . في الحالتين ، يدخل التطور في التاريخ ، وصيرورة المجتمع تسمى قدراً ؛ لكن هنا ، يتكفل المجتمع بمسؤولية مستقبله بدلاً من أن يعهد بها الى أمير هو أداة وشاهد لقوى عليا .

من هذه الأثرة الجاهلية تستمد المدينة خصائصها الرئيسية : إذا لم تسع عادة للتوسع ، ذلك أن أفرادها لا يقبلون بمشاركة الامتيازات مع الأجانب ؛ إذا كانت المدينة توسعية ، فهي تعتبر الأمكنة المفتوحة كأنها ملحقات تستثمرها لمصلحتها الخاصة ،

34 . كماله الكونتاندو الايطالي ، حيث حلت المدينة مكان السيادة الإقطاعية دون تعديل الأطر القانونية .

35 . FUSTEL de COULANGES (Numa), La Cité antique, op. cit.

وليست كأجزاء لإدخالها في جسم الدولة الكبير .

ب- يُعبر التجمّع المدني عن القصد الجماعي والإرادة المشتركة للقيام بإدارة الأعمال . تاريخ اليونان ما قبل الكلاسيكية هو نموذج عن ذلك : الحركة التي أوجدت المدن هي ذات أسس دينية⁽³⁶⁾ ، فمن أجل المشاركة في شكل جديد للعبادة ، يعم المجموعة كلها ، ويعتبر أعلى رتبة من شعائر الاخلاص العائلي ، فإن الأقسام السياسية القديمة ، السلالات الضيقة لليونان الجزر وأشباه الجزر ، اصطنعت مؤسسات جديدة . وحتى تأخذ الشفافية كل مدلولها ، وحتى يصبح أفراد الجسم المدني يحق مواطنين ويساهمون في كل ما من شأنه رفع قيمة الطرق الجديدة للوجود ، ينبغي أن يكون الجميع في خدمة الجميع : التركيز الجغرافي هو أداة التحول الاجتماعي .

يجد أن يسبق التجمع السكاني التطور السياسي : نشأه في العصر الوسيط⁽³⁷⁾ : يتجمع الحرفيون والتجار والذين يعيشون من خدمة النبلاء أو من الأكليروس ، حول الكنائس ، في المدن أو في القصب التي تتكاثر قرب الأديرة . في هذه التجمعات السكانية ، لا تلبث أن تظهر حاجات - تتعلق بمشاكل الصحة - في إدارة المكان المدني ، إقامة المعارض والأسواق ، أو التشريع اللازم لرخاء الحرف : السلطات التي تقوم على الوصاية على المدن هي بعيدة جداً عن الاستجابة لرغبات السكان . تشكل هذه عندئذ بلدة وتتسلم قدرها شخصياً : تتحول الى دولة - مدينة . الاستقلال الذاتي ليس الشيء الوحيد الذي تطالب به : فهي ترغب بالوصول من باب واسع وأفضل الى الحياة الدينية - الاندفاع في بناء الكاتدرائيات يشهد على ذلك ، وكذلك دخول الأخوة الواعظين والاخلاص العميق للأسرار ؛ تجد المقومات التي أعطت المدينة أصالتها ، في القرية المتوسطة ، حتى ولو بدت في ارث مختلف .

ج- يستدعي مبدأ الولاية الذي يعطي الدولة - المدينة سبب وجودها ومحد حجمها ، مشاركة المواطنين في إدارة المصالح العامة . إذا كان الجميع يملكون الحق باسماع صوهم ، نكون في ديمقراطية : إذا كان هذا الامتياز محصوراً بفئة ، الأكثر ثراء بين السكان ، نكون أمام حكم الأقلية ؛ يقال بلونوقراطية (حكومة الأثرياء) إذا كانت النقود هي المعيار لاختيار المواطنين العاملين الفاعلين : في بعض الأحيان ، كانت السلطة تقلت من الشعب وتصبح مصادرة من مستبد ؛ يمارسها بطريقة مطلقة ، الى حد

36. Ibid.

LEVFOUR (Pierre) L'aventure grecque, op. cit

37. PIRENNE (rienn), Les villes du Moyen Age. Essai d'histoire économique et sociale, Bruxelles, Maurice Lamertin, 1927, 206 p.

RORIG (Fritz), The medieval town, Berkeley, University of California Press, 1975, 208 p.

ما مثل الحاكم بالنسبة لرعاياه ، لكن دون أن يدعي نفس الشرعية ونفس الولاية : فهو لم يتوصل الى فرض نفسه إلا بالقوة . إذن في الدولة - المدينة نجد الأشكال السياسية الأكثر قرباً من السلطة البحتة ؛ وبما أن المكان المسيطر عليه ضيق ، تتوصل هذه الأشكال لأن تفرض نفسها فيه بالرغم من الضعف المتلازم مع كل نظام يجهل الثقة . الفئات التي يركز عليها تحليل المؤسسات السياسية ، كانت في تصور اليونان في العصر الكلاسيكي من أجل وصف الخلايا الصغيرة التي كانت مألوفة عندهم .

تلائم الديمقراطية الايديولوجية التي تؤسس الدولة - المدينة : الغاية هي الاضطلاع بمسؤولية المصير المشترك ؛ للتوصل الى ذلك ، ينبغي أن يكون الجميع قادرين على التعبير عن أنفسهم ، وعلى المشاركة في مناقشة الاجراءات والاعتراض عليها إذا بدت لهم غير منطقية ؛ إذا لم تنجح وجهة نظرهم ينحتون أمام الرغبة الجماعية ، لكنهم ليسوا ملزمين بالخضوع لسياسة جائرة وغير مبالية برغبات وتوسلات الكتل السكانية .

د- تسهّل الحياة الاقتصادية في المدينة ممارسة السلطة . تكون شروط التسيير الناجح للمؤسسات مؤمنة عندما تكون النقود شمولية الاستخدام . من شأن هذا أن يسهّل جمع الضرائب ويعطي الحكومة إمكانية استخدامها وفقاً لما تراه وفي المكان الذي تختاره . بعض المدن تجهل بالتأكيد التجارة الكبيرة البعيدة : فهي مأهولة بالمزارعين كما بالتجار وأصحاب المهن ، لكن هذا لا يمنعها من المشاركة في حياة المبادلة ؛ وحتى يتوصل مزارعون الى العيش على قطع أرض ضيقة جاهزة حول مدينة ، عليهم أن يتخصصوا في انتاجات مكثفة ذات مستوى ؛ في قسم كبير من أوروبا الوسطى ، كانوا يزرعون الكرمة ويعرضون محاصيلهم الى سكان الجبال المجاورة أو الى النبلاء والبورجوازيين في الريف : كان هؤلاء يفضلون نبذ مزارعي الكرمة على عصارة العنب المنزوجة بالماء لعبيد الأرض قليل العناية .

المدن التي تحمي غذاءها من الريح العقاري هي الوحيدة التي أفلتت من الاقتصاد النقدي والتي لم تمل كثيراً الى انتشار نظام للضرائب : المالكون يقيمون في فنادق المدن طوال السنة ؛ يمضون بعض الأسابيع في أراضيهم أيام الحصاد من أجل استلام ما يوجب لهم . يعيشون مما استطاعوا جمعه ويستعملونه ليدفعوا عيناً للذين يشتغلون لهم ولاكتساب أنصار لهم .

في كل مكان حيث الوظائف المدنية المهمة هي حرفية وتجارية ، تخدم الدولة - المدينة بنية تحتية ملائمة لانتشارها . المدن التي تعيش من ريع الأرض هي غير مؤهلة

كثيراً لأن تدبير نفسها بنفسها، هي تشكل في تركيبة الدول المركبة ، مرابط اتصال لا غنى عنها بين المركز والأطراف ، لكنها لم تتوصل بشكل عام لأن تصبح سياسياً مستقلة⁽³⁸⁾ .

هناك حيث تزدهر التجارة الكبيرة والمصانع ، لا تلاقي السلطة البلدية أي عناء في تحصيل الضرائب وفي الدفع للمستخدمين الذين يسهرون مباشرة على حسن سير المؤسسة المدنية ، وهم الموظفون المدنيون وعندما تستدعي الحاجة ، جنود يجعلون من المدينة قوة عسكرية . تسهل الموارد كذلك بناء الدفاعات الدائمة : تقاوم المدن ضغط النبلاء الذين يحكمون البلاد السهلية أو هجمات السلاّب الذين يهددون دورياً الدول الأكثر منعة .

تأخذ إدارة المدن باكراً مظهراً حديثاً : نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة هي أكبر من ذي قبل ، وممارسة التجارة تدرب على مسك كتب الحساب وتبين أنه من الضروري الاحتفاظ بأثر لكل القرارات ولكل الأعمال الماضية . جهاز الموظفين البلدي يتخصص : يوجد سكرتيرون وسكرتيرات ، نظار طرق ، قضاة ، بالعوضات ... هـ- المشاكل التي تعترض الدولة - المدينة هي أكثر تنوعاً من تلك التي يعالجها الحكام المطلعون للدول الكبرى : هنا لا يمكن الاستناد على المجموعات المحلية من أجل حل المشاكل الاقتصادية وتسوية الخلافات التي لا بد وأن تبرزها . لا يتوقف الأمر على الحرب والسلم ، على الدين أو العدالة ؛ ينبغي السهر على حسن سير التجارة ، إنشاء المؤسسات التي بفضلها تتم العمليات في مناخ جيد ، توفير النظام وحماية ملكية الأراضي والأموال المنقولة وغير المنقولة . السلع المنتجة لا يكون لها سوق إلا إذا كانت جيدة : إذن يقتضي وجود رقابة صارمة على المصنوعات . تحتل السياسة الاقتصادية والاجتماعية في المدن مركزاً ممتازاً حتى قبل أن تعزم الدول الكبرى أن تمارس بدورها تأثيراً على الانتاج وعلى توزيع الثروات .

هذه الصلاحية الشبه عامة والوسائل التي سمحت بممارستها ، عرضت للخطر ، المبادئ التي قامت عليها المدينة . الغاية هي السهر على مصلحة الجماعة ، لكن الكل لا يشاركون بنفس الطريقة في الانتاج ولا يملكون مداخيل متائلة . الأكثر غنى يساهمون أكثر من الآخرين في تنفيذ السياسة المشتركة . يحاولون أن يحولوا الى قوة سياسية ، التأثير الذي تؤمنه لهم الثروة . يسعون أن يكونوا عاطلين باتباع مخلصين في جمعيات المواطنين : عندئذ يؤثرون ، بواسطة أصوات هؤلاء الأنصار على القرارات الجماعية . وفي تصرفهم

38. FOX (Edward W.), L'autre France. L'histoire en perspective géographique, op. cit.

جماعة أو فريق ، يتوصل الأكثر ثراء الى تقليص بعض الشيء ، السلطة الشعبية . إذا توصلوا لأن يحلوا محل الميليشيات التي تعي كل الناس للدفاع عن المدينة ، فرقة دائمة من المرتزقة ، فيقدمون وظائف مأجورة لمن هم بلا موارد ، ويحرمون كل الذين يشكون من عدم الوقت ولا يملكون الرغبة الحرة لموجب يدو لهم ثقيلًا . وفجأة يفقد العدد الكبير القوة السياسية التي توفرها الاستعانة بالسلاح . في كل مرة تتم فيها مناقشة إجراء ، كل فرد يعرف أن وضع هذا الاجراء موضع التنفيذ يتوقف على مشاركة المواطنين القادرين : لا يمكن إجبارهم على الدفع - فهم يراقبون القوة العامة . لا يمكن العمل تجاه أنهم لا يقبلون عن طيب خاطر . تنحرف المؤسسات الديمقراطية نحو المؤسسات التابعة لحكومة الأقلية . عندما يشرع التطور ، لا شيء يسمح بوقفه دون أن نجعل النظام موضع اهتمام : هناك تجد الدكتاتوريات أصلها ، الذي يجعلها ممكنة هو الدعم الذي يمنحه الشعب لمن يخلصه من طغيان دائم ، غشاد وبغض .

التطور نحو الأوليغارشية (حكم الأقلية) تسهله طريقة الاضطلاح بالأغلبية العامة في عدد من الدول - المدينة : بدلاً من تطبيق نظام مركزي لتحصيل الضرائب قادر أن يلبي كل النفقات ، يكون كل مواطن غني ، مكلفاً بتنظيم وتمويل بعض المصالح ، تجهيز مراكب أو فرق عسكرية ، تحضير أعياد واحتفالات جماعية ، مساعدة الفقراء والمحتاجين . في اللغة اليونانية الكلاسيكية ، يقال ان طقوساً تفرض⁽³⁹⁾ . الذين يأخذونها على عاتقهم يقبلونها مختارين ، لأنها تؤمن لهم تأثيراً سياسياً كبيراً وتعطيهم رقابة مباشرة شيئاً فشيئاً على الاجراءات المتخذة من الجماعة . الذي يسلف الموجب يربح كذلك أكثر : فهو يمارس في الواقع نفوذاً كبيراً في النطاق الذي يتدخل فيه ؛ يضمن لنفسه حظوة أكبر مما كان يتاله لو انتظر أن يجبر على الدفع ؛ يهدى الانتقادات ويحترم الايديولوجية التي تقوم عليها الدولة - المدينة وهي مشاركة الجميع في القرارات وفي السلطة . L'Evergète ، هو الذي يأخذ عن قصد على عاتقه نفقات عامة ، الا يعتبر مواطناً متفانياً وقاضلاً ؟ لا يتميز هذا بصفات أحد أفراد القلة الحاكمة ، الحريص على جني الربح بدون تعويض ، من النظام الذي يعيش في ظله ؛ عنده أكثر من الوسائل مما عند الآخرين وبها يجني النتيجة التي تفرض ؛ الشيء المثالي للجميع هو أن يشاركوا كلهم بجزء من امكانياتهم في الأمر العام (الدولة) ؛ اذا كان أحدهم أكثر غنى ، فهو يفعل أكثر من الآخرين ، وهذا يعني أنه مواطن صالح . كما يذكر بول فين Paul Veyne⁽⁴⁰⁾ ، الـ Evergetisme اليونانية كما الرومانية هي محرّكة ومثارة بأيديولوجية

39. VEYNE (Paul), Le pain et le cirque. Sociologie historique d'un pluralisme historique, Paris, Le Seuil, 1976, 800 p.

40. Ibid.

تدعم الأقوياء ، بالعمل على تنامي أنهم يسيئون بنجاحهم و ثروتهم ، الى التناقص في عيش الكفاف الذي تركز عليه كل ديموقراطية .

و- تنحرف الدولة - المدينة بشكل طبيعي نحو إبراز التناقضات الاجتماعية : فهي ترى الفوارق بين الثروات تتعمق ، وتحولها الى انحرافات قوة عارمة . هي نموذج لمجتمع الطبقات⁽⁴¹⁾ : تحول التأثير الاقتصادي الى سلطة هوشية واضحة ، منذ اللحظة التي فيها يقوم التفاوت ، تعتمد حكومة الأقلية التي تراقب الحكومة ، لاستخدامه لدعم وتحليل وضعها المميز . تصبح الدولة أداة لهيمنة مجموعة على المجموعات الأخرى .

يرجع أصل نظريات تقسيم المجتمعات الحديثة الى طبقات ، الى دراسة الدول - المدن في العهد الماضي⁽⁴²⁾ . في بداية القرن التاسع عشر ، اكتشف المؤرخون البورجوازية ، وتبين لها أنها في أصل الأشكال الحديثة الأولى للتنظيم السياسي ، وأنها أداة الازدهار الاقتصادي في القرون المتوسطة والحديثة ، وأنها العنصر الرئيس للتحولات التي فتت تدريجياً النظام القطاعي . دُعيت صراعات هذا التطور - الصراعات التي قادتها المدن للحصول على دستورها (ميثاقها) بأن يكون لها الحق أن تحكم نفسها بنفسها ، والصراعات التي مزّنت بسرعة المدن الأكثر رفاة والتي تقابل الشعب السمين بالشعب الهزيل ، المرتبطين بالجموع العاملة التي يستغلونها ويخضعونها لارادتهم . من فلاندر الى إيطاليا الشمالية ، هي القواعد نفسها التي نجدها . عندما يصبح حكم الأقلية ضاغطاً فإن ذلك يعني ، كما في اليونان القديمة ، ظهور الدكتاتوريات (إغصاب السلطة) : تصب التوترات في أشكال سياسية جديدة .

ز- بالرغم من نواقصها ، تقدم الدولة - المدينة إطاراً لا يقارن لاقامة مؤسسات فاعلة⁽⁴³⁾ : تختص بإدارات منظمة ، توفر إطاراً دائماً للسكان ؛ تتكفل بترية الصغار - المدن اليونانية كانت تخصص جزءاً كبيراً من مواردها لهذه الغاية وكانوا فخوريين جداً بهذه المؤسسات التي أنشئت لهذا الهدف . عرفت المدينة تقسيم المكان بطريقة لا يمكن لأحد أن يكون خارج الرقابة . هناك حيث تبدو البنى القديمة المحلية قوية جداً ، كانت في اليونان القديمة ، كان تحفر فيها بشرذمة المجموعات وحدودها : دمر كليستيان

41. PIRENNE (Henri), Les villes du Moyen Age, op. cit.

42. COORNAERT (Emile), Destins de Chio en France depuis 1800. Essai, Paris, Les Editions ouvrières, 1977, 190 p.

43. SJOBERG (Gideon), The preindustrial city. Past and present, Glencoe, The Free Press, 1960, VII-353 p.

Clistiene⁽⁴⁴⁾ في أثينا ، التضامن بين العشائر ، وذلك بتوزيعه السكان الى عشر قبائل تضم مختلف الطبقات الاجتماعية في مختلف الأماكن الجغرافية . في العصور الوسطى ، كان الإتفاق بين السلطة المدنية والكنيسة على جعل الحي ودية الخورنية خلية حية . الكل معروف فيها والرقابة الاجتماعية الجماعية فيها كبيرة الفاعلية . ألا نجد هنا ببساطة ملامح موروثه عن الوحدات المحلية القديمة ؟ لا : الجليد هنا هو أن الإدارة تستلم البنية ، تمسك بحاسبة الناس ، تسجل ولادتهم زيجاتهم وموتهم ، وتعمل تأطير الجميع .

في مكان صغير ، يمكن لعدم الوفورات الخارجية أن تدخل تأثيرات كبيرة . إذن تكون السلطة متنبهة لتنظيم الأرض . يحد تشريع الدولة - المدينة من الأضرار التي يمكن أن تنشأ عن المجموعات من أحدها على الأخرى ؛ يهدف التنظيم الدقيق للبناء للحؤول دون حدوث الحرائق والأوبئة ؛ تعزل النشاطات التي ينشأ عنها التلوث ، خارج المكان المبني أو في مناطق خاصة . الولاية العامة قادرة أن تقمع كل سلوك مولد للضرر هناك حيث يمكن أن يظهر : هذا يجعل بدون جلوى ، تعميم الفرز الاجتماعي ؛ لا تتجمع العائلات الغنية في قطاع واحد من المدينة ؛ توجد قصورها في كل الأحياء ؛ الباعث على هذا التوزيع هو الاهتمام بتكوين موالي وأتباع .

ح - تمارس الدولة - المدينة عادة ، على الصعيد الخارجي ، سياسة توسعية . تقتطع لنفسها نطاقاً في الاتساع المحيط : تأخذ الدولة في إيطاليا من ذلك اسمها . تلك هي الكونتية (أرض الكونت) حيث الاقطاعية (أرض السيد) قد فرضت بأكراً . في إيطاليا الشمالية والوسط ، استبدلت السلطة الاقطاعية بإقطاعية جماعية مدنية .

يأخذ تأثير المدينة عادة أشكالاً أقل قسوة ، لكنها مع ذلك فعالة . في شرائهم الأرض ، يحصل البورجوازيون على وسيلة بها يشكلون على مزاجهم ، كيفية استغلال المزارع المجاورة . وكيف يزرعون فيها زراعات تبدو لهم أكثر مهارة ، وقيمون فيها طرق إدارة عقلانية ويكتسبون فيها تبعية القرويين الذين لا يجدون عملاً إلا بصفة مزارعين أو مؤكرين ، عمال في الحقول أو عصر العنب ، على استشارات أهل المدن . توجد المدينة طريقة جديدة للتأطير الاجتماعي⁽⁴⁵⁾ . فهي تهدم كلياً الطرق التقليدية للحياة المحلية وهو ما لم تفعله الدول الأكثر قوة ، وتحل بشكل أفضل محل الاقطاعيات القديمة : رقابة الخلايا المحلية التي تنشأ عن العلاقة الاقطاعية ، البورجوازيات الجديدة

44. LEVEQUE (Pierre), VIDAL-NAQUET (Pierre), Clisthène l'Athénien, op. cit.

45. FRIEDMANN (Georges) (sous la dir. de), Villes et campagnes. Civilisation urbaine et civilisation rurale en France, Paris, A. Colin, 1953, 480 p.

تضغطها وتضاعفها باستثمار اقتصادي أكثر إلحاحاً . للتوترات الناشئة عند الطبقات داخل المدن ، يضيف التوسع في عرض البلاد ، تعارضاً بين المدن والمزارع والأرياف ، وبين بورجوازية المدن التي أصبحت مالكة وطبقات الفلاحين . يمكن أن يتم الفتح واسعاً ويروسم ، حول المدن ، دولاً حقيقية ، تكون في بعض الأحيان مبنية على قاعدة ولاية - سلطة تسلسلية تجعل الرعايا في تبعية مطلقة للحكومة - لكن الحاكم هنا ليس فرداً ، بل جماعة اقليمية . في غيرها من الحالات ، تنشئ المدينة في المكان الذي تنظمه مدناً مبتكرة على صورتها ، لكن تبغيها وضعاً أدنى : ذلك يؤمن هيمنتها ويسمح لها بالتدخل في بعض المجالات ويعطيها الحق باستيفاء جزية أو أتاوة . عندما تتوسع الدولة - المدينة على هذا النحو ، تتحول الى امبريالية⁽⁴⁶⁾ ، (تسلطية) . هكذا حولت أثينا بيركليس ، مدن التحالف الأخي الى مجرد ملحقات ، واستخدمت لمصلحتها - من أجل تزيين روعة الأكروبول - الكنز الذي خطفته . ضاعفت فينوس المقاييس على طريق الشرق ، راقبت جزراً والحقت بنفسها في وقت ، امبراطورية بينظية .

الدولة الهيجلية

تحتل الدولة في فكر هيجل Hegel ، مركزاً مختاراً ؛ ألا تشكل البناء الأكثر اتقاناً للمجتمع السياسي . الأداة الكفيلة بأن تفرض على المجتمع المدني المختلف وغير التام ، سمة العقلانية ؟ يعتبر هيجل⁽⁴⁷⁾ الدولة قادرة أن تولد أمكنة كبيرة وأن تحقق مشروعات كبرى . النموذج الذي استوحاه ، كان نموذج بروسيا في عهد فردريك الثاني ، الدولة التي حلم بها فلاسفة القرن الثامن عشر هي دولة الحكم المستبد المستبر .

الفروقات بين هذه الدولة الحديثة والدولة التقليدية هي كبيرة . ترتكز إحداها كما الأخرى ، على علاقة ولاية - سلطة موسّعة الى ما لا نهاية ، لكن أساسها يكمن من جهة ، في اعتقاد في عالم آخر يمثل له الحاكم ، ومن جهة ثانية ، بإثبات عقلي يجسده ويفرضه على العالم .

تفتقر الدولة التقليدية الى صلالة الوسائل التي تستطيع أن توظفها لتفقد جيداً السياسات التي ترسمها وتقررهما : هي لا تستطيع الركون الى إدارة فعّالة ، وعليها أن تتركب مع الأنظمة علاقات مجتمعية تؤلف المجتمع المدني . تملك الدولة الهيجلية موازنة منظمة : تختار جهازاً إدارياً متخصصاً وتستخدمه حيث يجب . تنشئ ترييماً محكماً من

46. DOLLINGER (Philippe), La Hanse (XII^e-XVII^e siècles), Paris, Aubier-Montaigne, 1964, 554 p.

47. HEGEL (Georg), Principes de la philosophie du droit, Paris, NRF, 1949, 266 p., Ed. originale, 1821.

أجل أن تراقب المكان والناس وتتأكد في كل لحظة ، من الأمانة لدى من تستخدمهم الكل يشاركون في نفس اتجاه الواجب ، نفس الأخلاص للدولة ونفس الإرادة لتوفير ، للجميع وللأمير ، الرخاء والمنعة اللتين يجعلهما العقل ممكنين . التعويضات على قدر المهام ويقبض كل فرد تعويضاً عن جهده . يأخذ سلم الرواتب بالأقدمية وهذا يعطي علاوة على الأمانة .

الانتقال من الدولة التقليدية الى الدولة العقلانية ، الى الدولة الهيفلية يستدعي تحولات من نوعين : 1 - تكون أيديولوجية تبرر الولاية بالاستعمال المستنير الذي يقوم به الحاكم في سلطته ؛ 2 - توسيع الموارد الموظفة ، أي جعل الاقتصاد نقدياً ، وهو شرط لنظام ضريبي وإدارته المركزية . لا يستدعي التحول الأول تغييراً للتقنيات . نشاهده في القرنين السابع عشر والثامن عشر عندما تأكدت إنجازات العقل ، وقدم ، بواسطة هوبز ونظريته عن العقد الاجتماعي ، افضل تبرير للحكم المطلق . لكن عصوراً أخرى عرفت فلسفات اجتماعية مماثلة : عقلانية السلطة كانت موجودة في الصين ، في الهند كما في بعض الأوقات في العصر الهيليني ، العصر الروماني أو الاسلامي . إذن ، يرتبط بروز إدارة آمنة متممة وضرورية للعلاقة العامة للولاية - السلطة بصورة خاصة بالتطور الذي لحق بالاقتصاد .

سعت الدول القديمة دائماً للحصول على حلول قليلة الكلفة لمشكلة السهر والإحاطة بالمكان . تعطي إقطاعية الوظيفة جواباً ملائماً طالما كان الحاكم يعرف كيف يبعث الرهبة ويملك وسائل حربية كافية : تكثر أمثلة الأنظمة من هذا النموذج ؛ في الصين⁽⁴⁸⁾ ، يترك الامبراطور استقلالاً ذاتياً واسعاً للموظفين الكبار طالما لم يكونوا معرضين على ولايته ؛ في الامبراطورية العثمانية ، كان التعويض على الإدارة يتم بالاستناد الى جباية ضرائب مباشرة على الأرض الموزعة اقطاعات : ذلك هو نظام تشغلك Tchiflik ؛ وحيث ان اختيار الجسم الاداري كان يتم بأخذ الموظفين من الناس الذين ليس لهم ماض ، خوونه ، فإن أخطار رؤية الامبراطورية خاضعة للتفكك والتشقق تناقص الى حددها الأدنى .

تقضي الاستراتيجية الحكيمة لتثبيت سيطرة عقلانية وإدارة حديثة بالاستناد الى الدولة - المدينة . الاسكندر كان الرائد الأكبر في هذا المجال : البنى المدنية ، المدن الاسكندرية المنتشرة من مصر حتى أراكوسيا ، كانت مؤسستها مأخوذة عن اليونان وتعطي استقلالاً ذاتياً واسعاً لليونانيين والمقدونيين الذين يتمتعون بصفة مواطنين . هكذا

48. BALASZ (Etienne), La bureaucratie céleste, op. cit.

أقام الاسكندر مراكز اتصال وفيه لسيطرته : فهم من نفس التربة ، وشاركون نفس المصلحة ، الفئوق الهيليني لا حاجة مباشرة لتمويل المصالح والمرافق التي تؤمنها هذه المدن للجماعة الامبراطورية .

في روما ، تعطي الاستراتيجية الكلية مكاناً أكبر للمدينة : بناء الامبراطورية يُرسم وفقاً لهذه المؤسسة القاعدة . التأطير الريفي في كل دائرة هو على عاتق المدينة التي تمثل الجماعة ، وتقوم على إدارتها واستثمارها كذلك بالمدى الذي تجتذب فيه المالكين الأثرياء للأراضي . على هذا النحو يؤمن الاقتصاد المحلي تمويل إدارة المدينة ؛ وحيث أن الكل يشاركون في الايديولوجية الرومانية ، فإن L'Evergetisme تكون عارسة في كل مكان ، وهذا يلطف النظام . صيانة الطرق ، إحدى المهام الخطرة المفروضة بالتنظيم الروماني للمكان ، تؤمنها المدن والجماعات الريفية التي تشتمل عليها .

يبقى البناء الروماني يعمل بشكل جيد طالما كانت تسود في الجسم الاجتماعي تسلسلية هرمية : تنشأ المدن غير متساوية في المكان ؛ هكذا كانت رفعة شأن روما مصانة بقليل من التكاليف - الموارد المركزية من الضرائب تمثل شيئاً قليلاً . يفقد التسلسل قيمته عندما ، من أجل مكافأة إخلاص المدن ، نقيس الوضع الاجتماعي شيئاً فشيئاً ، على وضع المدن الايطالية ثم روما . عندئذ يتوقف تماسك الامبراطورية شيئاً فشيئاً على الإدارة المركزية . ان تنظيم الامبراطورية على غموض الدولة - المدينة يتكشف على المدى الطويل حاملاً أسس الخراب . لم يبق من النظام الروماني سوى مقطع أرضي فيه أخذت الكنيسة شكلها ؛ اليها يعود الفضل في الثبات المدهش للشبكات المدنية والأماكن الاقليمية في قسم كبير من الغرب .

الطريقة التي بها تستعين الدولة بالدولة - المدينة لتتوزد بمؤسسات فعالة ، هي الى حد ما مختلفة في العصر المتوسط والحديث . تتوصل المدن التجارية في بعض الأحيان لامتلاك أراض تعمل منها دولاً صغيرة : هكذا كان الأمر في شبه الجزيرة الايطالية ؛ مع ذلك لم تكن هذه البنى تملك حجة لتبرير توسع كبير : ونظراً لأن الدولة ناشئة من ايديولوجية جماعية ، وتسمى للحفاظ على مصالح المجموعات الأرضية المحددة ، يكون من الصعب عليها أن تضم على قدم المساواة خلايا جديدة . قامت روما بذلك بمبدلة الأنانية المحلية بإخلاص للأمباطور ؛ في أوروبا العصر المتوسط كما في أوروبا الحديثة ، امتزج الأمباطور مع دولة كبيرة ، وهذا حال دون تعرض المدن لمثل هذه المخاطر .

سلكت الدولة التقليدية سبلاً غير مباشرة ، في القرنين الحادي عشر والثاني عشر

للاستفادة من انبعاث الحياة المدنية . استعانت بانفتاح الاقتصاد الذي كانت المدن الحرة أداته لترسيخ اقتطاع ضريبي هام . بمقدار ما كان اقتصاد المبادلة يتقدم ، كانت الدولة في سعة . كان من مصلحتها أن تحمي المدن التي كانت في حمايتها : كانت تأخذ منها مداخيل منتظمة وإمكانات اقتراض لمواجهة الأعباء غير المرتقة ؛ قدرت فيها العمل ، لأن كل ما كان يسهل الاتصالات البعيدة والسلام ، كان يعزز ذلك .

تجد الدولة في أطر المدينة - الدولة ⁽⁴⁹⁾ الجهاز البشري الذي تحتاجه للمهام الإدارية الجديدة التي تأخذها على عاتقها : من هناك تختار المحاسبين ، المالىين السكرتيرين والقضاة اللازمين لاجراء تأطير منظم للمكان . من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر ، نرى أن رقابة السلطة كانت تشدد ، بمقدار ما كان عمال الدولة يتكاثرون وتكبر معهم صلاحياتهم . والدولة المنطقية مع نفسها ، كانت تعمل كل شيء من أجل جعل الاقتصاد نقدياً ، ومن أجل تطوير التجارة الخارجية التي تسهل تحصيل الضرائب . ويوحى من الكثينة ، حسنت تقسيم المكان . بمقدار ما يكون التقييم واقعاً في عالم مليء ، فما من جزء يخرج عن التجزئة الدقيقة التي تعطي الاشراف قيمته .

الى التأطير الإداري للريف ، الذي بقي رديحاً من الزمن في منأى عن التطور العام ، أضافت الدولة الحديثة ، على مستوى مختلف عن الاقطاع ، الرقابة الاجتماعية والاقتصادية اللتين وفرتها المدينة ذات الدخل . لأن الدولة - المدينة ، وقد وُجدت داخلية في تكوين اقليمي كبير ، وجدت أن من السهل عليها أن تعيش من مداخيل عقارية بدلاً من التجارة والحرف .

وهكذا نجحت البنية الاجتماعية في التخلص ، بفضل جعل الاقتصاد نقدياً ، من التكرار اللامتناهي للنماذج المترتبة التي كانت تميز حتى ذلك الحين العالم التقليدي . حققت الدولة الهيغلية الأمان التي بررت منذ بعيد الممارسة المركزية للسلطة ، في حين أنها أنشأت من أجل النشاط الاقتصادي وتطبيق التجديد ، ظروفًا استثنائية . كانت تهيئة الثورة الصناعية بالتحوّل الذي لحق بالبنى السياسية منذ القرن السادس عشر .

هكذا بمقدار ما كان يتوضح وجه الدولة المعاصرة ، فإن مضموها كان يتغير مع ذلك بتأثير الحائز الإيديولوجية التي كانت تفتقر إليها ، منذ عهد الإصلاح ومنذ هوبز ، كل الحياة الاجتماعية في الغرب .

49. GOUBERT (Pierre), L'ancien Régime, op. cit.

الفصل السابع

الأسس الايديولوجية للبنية الاجتماعية للعالم المعاصر

رفضت المجتمعات التقليدية جعل علاقات التبعية مؤسساتية ، وهذا ما أغرقها في عالم التوتر السياسي الدائم وقضى عليها بالانسحاق. عاشت المجتمعات القديمة في القبول بنظام تسلسلي هو في ذات الوقت نظام كوني ونظام بشري . هناك وجدت الولاية تبريرها ، فوطدت بسهولة جماعات عديدة منتشرة في أماكن فسيحة . الدولة الهغيلية التي جمعت كل مزايا التأطير الاجتماعي التقليدي ، لم تشتمل على أي مجرى عودة ولا على أثر رجعي مؤسسي لتوضيح تأثير سياستها ؛ المجتمع بدون عمق ، فهو شفاف لمن يرى فيه إبداعاً للعقل ؛ وبما أن الرشاد (العقل السليم) هو الشيء العالمي المشترك بشكل مفضل ، فلماذا يُستشار الناس ؟ إذا كان الاختيار قد أعدته أفكار مستتيرة ، وجب على الجميع الالتزام به . هكذا يكون جهاز السلطة واقعاً في فراغ مؤسسي تقريباً كامل : يُعزل السياسي تماماً عن باقي الحياة الاجتماعية والثقافية .

يبدو هذا التطور مفارقاً ، لأنه جرى في وقت كانت فيه الايديولوجيات الناشئة عن العقلانية وعن نقد الديانات المنزلة ، قد تأكدت مساواتية⁽¹⁾ ووضعت موضع الاهتمام الفلاسفات الاجتماعية السابقة ، وعدّلت مسار وأشكال ممارسة السلطة والولاية . هكذا تم التوصل الى عالم ليس لأحد فيه أن يقرر للآخرين . وإن يفكر عن غيره : أخيراً كان اعتراف الحكام بكثافة الحماة الاجتماعية ، مما فرض استراتيجية جديدة لتنظيم المكان والروابط الاجتماعية .

1. DUMONT (Louis), Homo aequalis, op. cit.

مصدر الايديولوجيات الاجتماعية الجديدة العقد الاجتماعي

أ - الايديولوجيات الاجتماعية التي تطورت منذ نهاية القرن السادس عشر وفرضت نفسها تدريجياً على أوروبا هي وليدة الإصلاح الديني⁽²⁾ ، وما ترتب عليه من هزات سياسية . في البداية كان استنكار : كيف يُقبل بأمر هو صنعة الدجال ؟ بالنسبة للهوغونوت (بروتستانت فرنسيين) يعتبر ملك فرنسا الذي أطلق البارثليمية المقدسة Saint-Barthélemy طاعية . بالنسبة للبابويين الوضع ليس أفضل : عندما كان هنري الثامن يتردد ويختال ويخادع بين الأحزاب ، كثرت الدعوات للثروة . مع مدح مكتسب للديانة المصلحة ، لماذا الخضوع : الواجب هو أن تمرد . ينتهي العياء لأن يفرض تسوية . ظاهرياً ، الكل يدخلون النظام ، لكن الاعتقادات تكون قد تغيرت وعندئذ تنشأ طريقة جديدة لمواجهة السلطة عند الملكيين .

في إنكلترا ، لم يُرض الوضع السياسي الكالفانيين (اتباع كالفن البروتستانت) والمنشقين : فرضت الكنيسة الأنكليكانية أرثوذكسية كذلك صعبة كذلك التي للكاتوليك . اعترض الطهريون على التبرير المقبول حتى ذلك الحين لسيادة الأمراء . هم مدركون للحاجة للنظام الاجتماعي : الانسان منحرف بقذارة أصلية وهو بحاجة لأن يكون موجهاً ومساعداً ليصبح أفضل . المجتمع موجود لذلك . لكن ماذا يبرر النظام السياسي وبنية المجتمع إذا لم يكن الملك وكيل الله على الأرض ؟ بالرجوع الى الكتاب المقدس ، يجد الطهريون جواباً⁽³⁾ ، الدولة والولاية هما نتيجة لاتفاق ، لميثاق معقود بين الله وشعبه والذي يعيد للناس امكانية التخلص من اليأس . يتقل الميثاق بين كل افراد شعب الله : الولاية على صعيد التنظيم الأرضي ، ليست نسخة عن نظام تسلسلي على رأسه يتربع الاله على العرش . هي حصيلة اتفاق ، وإرادة على مواجهة وتقرير مصير مشترك . فهي لا تبني نظاماً بنسخه على عالم آخر مماثل ؛ فهي تقيم على العقل الذي منحه الله للناس من أجل أن يختاروا الخير . يتجلى الإله في النظام الاجتماعي بمقدار ما يتم الناس بالعمل في كل لحظة وفقاً لتوجيهات حكمهم ويعد نظريتهم ، ووفقاً لقواعد الأخلاق .

ب - يمكن أن نستنتج من هذه الميثولوجيا (أسطورة) للعقد الاجتماعي سلسلة من التاويلات والفلسفات السياسية . فهي تتضمن بعض الخصائص المشتركة . هي

2. MILLER (Perry), Errand into wilderness, New York, Harper and Row, 1964, X-244 p., 1^{re} éd.: Belknap Press of Harvard University Press, 1956.

3. Ibid.

تفرغ التسلسلات الدينية التقليدية من تأثيرها السياسي : ليس من عالم أسمى تأخذ منه الولاية جنورها . ينتقل الدور الذي كان يقوم به رجل الدين في تحديد القيم الرئيسة للنظام الاجتماعي ، الى رجال الفكر الذين يترجمون المقولة المؤسسة للمجتمع المتمثل .

إن التشكيك في النظام الاجتماعي الذي ينشأ هكذا عن اضطرابات للاصلاح الديني وما يعترض هذا الاصلاح ، لم يكن يتعلق سوى بمؤسسات الدولة : كلي ما كان يتعلق بالحياة العادية ، بقي محكوماً بالقيم التقليدية ، وهذا ترك للدين دوراً هاماً .

يمكن لكل فرد يطيع أوامر الله أن يحاسب نفسه ويراقب أعمال الآخرين ، وهذا يعطيه استقلالاً معنوياً واسعاً ويعت على وجود رأي عام يوثق به . فيما يتعلق بقواعد الحياة العامة ، الوضع يكون مماثلاً : يجب على الحاكم أن يعمل بهدي العقل ، كل فرد هو قادر أن يقدّر قيمة ما يقرره ، يوافق عليه أو ينتقله .

يتعمق نقد النظام التقليدي مع الزمن ؛ لا تبقى القواعد المطبقة في الحياة المعنوية والسياسية واضحة ؛ القدرة على الحكم على الأشياء تنبع من القدرة على تأسيس الحكم ومبادئ العمل ؛ أصحاب الفكر الذين يتأملون بأصول المجتمع يملكون احتكار ذلك . يأتي الرأي العام من المجموعات القليلة التي تمارس تأثيراً مزدوجاً ؛ فهي تؤثر مباشرة على العالم السياسي الذي يطلب منها التبرير الذي يحتاجه ؛ تؤثر على الجمهور الذي تشكله من خلال كتاباتها . لم يكن التأثير الايديولوجي هكذا هاماً ومركزاً في أيدي قلة سوى في مجتمعات معينة معاصرة⁽⁴⁾ .

ج - تشتك فلسفات العقد الاجتماعي بعض الخصائص مع الفكر المسيحي التي ورثتها عنه : هي نصيرة المساواة . كل المواطنين من شعب الله هم قانوناً متساوون تماماً في اللحظة التي التي يسري فيها العقد ؛ يملك الكل القدرة على قبول ما هو موافق لمبادئ العقد ، أو رفض ما يناقضه . يستحق الجميع ، لجهة السلطة ، نفس الاعتبار ، لأنهم كلهم مؤهلون لذلك .

في مرحلة أولى ، لا يوضع المظهر المساواتي لذهاب العقد الاجتماعي موضع التنفيذ بشكل واسع . اهتم هوبز⁽⁵⁾ ، الذي أكد على شهرة هذه المذاهب وعلمتها بجعل

4. SCHUMPETER (Joseph A.), *Capitalisme, socialisme et démocratie*, op. cit. Cf. p. 203-216.

REVEL (Jean-François), *La nouvelle censure*, Paris, Laffont, 1977, 349 p.

5. HOBBS (Thomas), *Leviathan, or The Matter, Form and Power of a Commonwealth, ecclesiastical and civil*, op. cit.

MACPHERSON (C.B.), *La théorie politique de l'individualisme possessif*, Paris, Gallimard, 1971, 347 p. Ed. originale: *The political theory of possessive individualism*, Londres, Oxford University Press, 1961.

— *The real world of democracy*, Oxford, Clarendon Press, 1966.

الإله خارج العقد المبرم ، بإعانة الى الملكية المطلقة ، التبرير الذي انتزعت منه أزمة الاصلاح الديني . في نظرة ، المشاركون هم متساوون لكن العقد يأخذ قوته من رفضهم الكلي لأداة المصالح العامة . بهذا الثمن تحصل المجتمع من العاهات الطبيعية ، ولم يعد الانسان ذئباً للانسان . بحضوعهم لتأليفاتان Léviathan ، يؤسس المواطنون نظاماً جديداً يؤمن الانسام بين الجميع . فيه يكون الجميع متساوين . ولكن مع خضوع يجعلهم العقل يختارونه للتخلص من الحرب الأزلية . هو يزهو منظر لنظام سياسي حيث السلطة والولاية ليس لها أي حد : مهما كانت أخطاء وتجاوزات الحاكم ، فإن النظام الذي يوفره هو أسمى من فوضى الحالة الطبيعية . تقابل الدولة الهيغلية هذه الرؤية : فيها يمارس الأمير سلطة عقائدية ليست ناتجة سوى عن العقل ؛ هذا العقل هو ضامن لتسلسل أكثر تصلباً وأكثر شمولاً من التسلسل الذي تؤسس الديانة التقليدية ، ليس لهذا التسلسل تعقيد أهرام الوضع الاجتماعي والحظوة التي للمجتمعات الطبقية : فهو لا يتضمن سوى طبقتين ، طبقة الولاية وطبقة الشعب الخاضع لها . تمارس الإرادة العليا في فراغ اجتماعي : لا يوجد شيء تحت المشرع . تعمل السلطة في عالم هو بالنسبة اليها شفاف ؛ تملك الحق باستخدام كل الوسائل من أجل تحقيق الأهداف التي يحددها العقل .

الصيغة التي تصورها هوبز عن العقد الاجتماعي عتمد إذن على الطريقة العقلية ، الرؤية التقليدية للتسلسل السياسي وتخلصه مما يأتي فيعيق ممارسة إرادة الأمير . فهي تخلص هذا الأخير من السلطة العقائدية التي كانت الكنيسة والدين يمارسانها حتى ذلك الحين . السلطات المطلقة على طريقة لويس السادس عشر والذين كانوا يعتبرون أنفسهم مستنيرين ، في القرن الثامن عشر ، تجد هناك ما يبررها . لكن في غير اتجاهات ، وطبقاً لتفسيرات أخرى ، فإن العقد الاجتماعي قد ساهم في العمق بتغيير البنية الاجتماعية للعالم المعاصر . توجد صيغتان متقابلتان : صيغة لوك Locke التي هي أصل المذهب الفردي الليبرالي (الحر) وصيغة روسو J.J.Rousseau التي هي المنطلق للترجمات الثورية والكلبانية للمجتمع المعاصر .

الصيغة الليبرالية للعقد الاجتماعي

١ - المصادر - في كتابين له⁽⁶⁾ ، يجعل جون لوك نفسه صاحب دليل العقد ويؤسس

٦. LOCKE (John), Two treatises of government, op. cit.
MACPHERSON (C.B.), La théorie politique de l'individualisme possessif, op. cit.
STRAUSS (Léo), Droit naturel et histoire, Paris, Plon, 1954, 389 p. Ed. originale, Chicago
University of Chicago Press, 1953.

للمجتمع والدولة وفقاً لميثاق أصلي يرر وجود الولاية وممارسة السلطة . على العكس ، يختلف التفكير الذي ينحصر به المجتمع عن تفكير هوبز . بالنسبة لهذا الأخير . يحو العقد المؤسسات السابقة ويهدد الأوضاع . وهو يتوقف مع ذلك عندما كان يوجد قبل إنشاء اللقيطاتان : هو يدرك أن ميثاقاً لا يكون صاحباً إلا إذا كان الأطراف الذين وقّعوا عليه أحراراً . إذن كان يجب أن يكون البعض مستقلين حتى يكون الاتفاق جارياً .

استفاد لوك من هذه الفكرة وطوّرها . هل أن كل الناس عندهم ما يقدمونه لحظة قيام العقد من أجل التأكيد على حريتهم وعلى الاخلاص لتعهدهم؟ يجب لوك بالإيجاب . فضائل الانسان ليست فطرية ، فهي مكتسبة خلال الوجود . يولد الانسان عجينة رخوة ، وشيئاً فشيئاً يتكون مما يطبعه العالم فيه ومن ردات فعله الناجمة عن ذلك . العمل هو كذلك في الأصل ، عند كل فرد جزء للكائن - والانتاج هو امتداد للأنا ويكون فيها منطقياً جزءاً آخر . هنا يجد حق الملكية ما يبرره ؛ هو سابق للعقد الاجتماعي الذي يعطيه قيمة شمولية : يكون كل الناس ، لحظة قيام العقد ، مسؤولين بالتساوي لأنهم كلهم مالكون . خلافاً لهوبز الذي يحمصر المواطنة الأصلية بمن تميزهم الثروة ، يجعلها لوك تشمل الجميع - مع إعطائه قاعدة شرعية للثراء : بتوسيعه تطبيق نظرية حق الملكية القائم على الجهد الشخصي ، على مردود التوظيفات المالية ، يكون قد أسس النظام الاقتصادي الليبرالي (الحر) على قاعدة ثابتة كالنظام السياسي⁽⁷⁾ .

إذا كان كل الناس يتقاسمون نفس الحرية ونفس المكانة الأساس ، فإن مضمون العقد الاجتماعي يكون قد تحدّد وتوضح : لم يخضع الناس لتوقيع على بياض ، لأن أي ميثاق لا يمكنه أن ينتزع منهم ما منحهم إياه الطبيعة من حقوق . لا يمكن أن تكون للعقد الاجتماعي غاية أخرى ، إذا كان عقلياً ، غير أن يضمن لكل فرد حرية العمل وحق التملك . لا يضع العقد الاجتماعي السلطة في المطلق الذي منه يمكن أن توجه الحكم فهو يعطيه رسالة هي أن تسمح بفتح كل فرد ، باحترام مبادراته ، وبالوثوق بتحمسه بمسؤوليته .

تركز أيديولوجية المساواة المستخرجة من التفسير الذي يعطيه لوك للعقد الاجتماعي ، على مظهر كان حتى ذلك الوقت مهماً للنظرية السياسية : هي تقبل وتبرر الولاية بمقدار ما تكون هذه الأخيرة في خدمة الناس . هي تضع السلطة في دائرة تنطلق من

7. DUMONT (Louis), *Homo aequalis*, op. cit.
MACPHERSON (C.B.), *La théorie politique de l'individualisme possessif*, op. cit.

المواطنين ، تصعد حتى الحاكم ثم تنزل عائدة لهم ؛ الأمير ليس فوق الكل ؛ هو ميثاق عن المجموع ، يفكر له ، يعمل من أجله ، يأخذ بالحساب مشاكله ، صعوباته ويحلها عندما تعجز المبادرة الفردية عن ذلك . السلطة هي حتماً محدودة في امتدادها ؛ ليس لها أن تظهر طويلة كالمجتمع المدني . فقط بفضل آلياتها ، تتوصل لتحقيق التوازنات الكافية . واجب الحاكم أن يسمح بالعمل وبالمرور كلما كانت حرية البعض لا تعتدي على حرية الآخرين . وفقاً لمحاولة ماندفيل Mandeville وأبحاث آدم سميث Adam Smith⁽⁸⁾ ، عندما نكتشف في السوق ، مبدأ التنظيم الآلي والآلي للحياة الاقتصادية فإن المذهب الليبرالي يتطلب أن تمتنع الدولة عن التدخل في هذا المجال . إنطلاقاً من اللحظة التي يصبح فيها النقص في آليات التبادل ظاهراً ، عندئذ يقبل المذهب بجرعة من التوجيه المتناسب مع الاختلالات المطلوب تصحيحها .

تدخل السلطة ليس جيداً بذاته : لا يصبح صالحاً إلا عندما يقابل حاجات للمجتمع من أجله يتدخل بالممارسة . هذا الواقع يدخل في النظام الليبرالي غوذين من المتطلبات كان يجهلها العالم التقليدي : 1 - الأول خاص بطبيعة السيادة ؛ أساس هذه لا يكون إلا في السكان المعنيين بها ؛ 2 - النموذج الثاني يتصل بانتقال الاعلام في جسم المجتمع : لا يكفي الحاكم أن يكون قادراً على أن يمارس الضغط في كل مكان ، وأن يفرض على جميع المواطنين نفس الاحترام للقانون : يجب عليه أن يعرف كل المشاكل التي لا تستطيع الآليات الاجتماعية حلها ؛ ينبغي أن يكون لديه بالإضافة الى التسلسل الإداري الذي يعطي عمله الكمال والتناسق المكاني ، نظام يجمع ويوزع متطلبات الجمهور .

ب - أسس السيادة

1 - يحول المقتضى الأول جغرافية السلطة . في نطاق المجتمعات التقليدية كان للأباطور نزع شمولية لدرجة أن ولايته يمكن أن تمتد بلا حدود وتخضع شعباً مختلفة ، وتتأقلم في شكلها مع عاداتها وتقاليدهم .

لم تظهر الأماكن الخارجية إلا كمناطق للغزو أو قطع أرض مأهولة بشرية دنيا ، من البرابرة العدوين اللدودين لمبدأ النظام .

عندما وجدت الولاية أصلها في تكامل النظام السياسي في نظام سام منزل بالدين ، أصبحت الدول متساوية بالقانون ، لكن لم يطراً ما يوضح ما سيكون

8. DUMONT (Louis), *Homo aequalis*, op. cit.
SCHUMPETER (Joseph), *History of economic analysis*, New York, Oxford University Press, 1954, XXV-1260 p.

امتدادها ، شكلها وحدودها . مفاجآت التاريخ ، المصاهرات بين الانساب الحاكمة ، وفي بعض الأحيان فعل التضامن الثقافي أو الاقتصادي ، هي التي ترسم الحدود وتقلبها . لا شيء يأتي ليثبت منطقاً وضعها .

مع تطور الايديولوجيات الليبرالية ، تغير الوضع : حتى تكون السلطة شرعية ، يجب أن تكون منبعثة عن الجماعة : فهي لا يمكن أن تكون إلا تعبيراً عن كيان سابق لها . تندمج الدولة بعد ذلك مع الأمة ⁽⁹⁾ : أن تبدو المجموعات البشرية كأنها مختلفة ، ان تبدي الرغبة بالاتحاد لتأخذ على عاتقها معاً المصير ، وان تعبد الدولة الأساس الطبيعي الذي كان ينقص البنى التي سبقتها .

طلما بقيت الايديولوجية الوطنية حية ، يكون رسم الحدود مبرراً ، حتى ولو بدا صعباً . كل شعب يطمح للاستقلال ، ذلك لأنها الطريقة الوحيدة التي بحوزته للحصول على بنية اجتماعية كاملة ، ولتوزيع أفرادها على كامل سلم الأوضاع الاجتماعية والمنافع .

ترجع الصعوبة في التحديد ، في المجتمعات التقليدية ، الى أن المجموعات هي عادة مرصوفة كالقزميد . ثنائية البنية الجماعية أتاحت ذلك من جهة أخرى : الاتصالات بين مجموع السكان الريفيين والنخبة في المدن تقلصت والقيم المسيطرة لم تعد بالضرورة نفسها . بين خلية قروية وأخرى ، العلاقات ضعيفة ، لدرجة يمكن معها أن نضع جنباً الى جنب قرى ماهرة لأعراق مختلفة . ذلك لم يسبب أية عقبة . يكفي أن تكون النخبة مؤهلة لأن توجه هؤلاء أولئك .

أيمكن أن نقبل في دولة ليبرالية حديثة هذه التوزيعات المعقدة ؟ لا شيء يمنع من أن تقوم نفس الولاية ببناء مساحات منفصلة ، لكن الادارة الصالحة تتأثر من ذلك : تفرض تقطيعاً منظماً ؛ العراقيل الداخلية والخارجية تضر بسير الأعمال العامة ، لأنها تزيد من فرص الاحتيايل وحواجز الانشقاق . يدفع سلوك التنظيم الاقليمي الى إنشاء مساحات متجانسة كقطعة واحدة . وبما أن الجغرافية الثقافية المتواجدة قبلها هي مكونة من فسيفساء خلايا مختلفة لساناً وديانة وطبائع ، يوجد تناقض ظاهر . يندفع رجال الإدارة والعسكريون الى تخطيط حدود بسيطة ، تساعد على قدر الامكان عوارض طبيعية تسهل فيها الرقابة : بذلك يوجدون حتى أقلليات .

2 - اذا تعدل الشعور بالاصالة الثقافية والموروثات التاريخية ، لا يعود للدولة إطار

9. KRISTOF (Ludis K.D.), The state-idea , the national idea and the image of fatherland, Orbis, vol. II, 1967, p. 238-255.

طبيعي . بالنسبة لمن يتحسّس بالأخوة للجميع ، وهذا هو أسلوب الشعور الليبرالي ، التقسيمات السياسية هي دائماً كيفية : ينبغي أن يكون العالم بلا شاطئ . بقي التعارض بين المبدأين لمدة طويلة مستتراً : حكمة الدولة كانت بترك الأمور تجري على طبيعتها وفقاً لقوله : دعه يعمل دعه يمر Laisser faire laisser passer وهذا هو الذي جعل تأثيرها واصطناع الحدود أمرين محتملين . مع تزايد متطلبات انصار الفكرة القومية وحروب الإفناء التي نجمت عنها ، كان على الليبرالي الحقيقي أن ينهض ويتمرد : ألا ينبغي التطلع نحو حكومة عالمية واحدة ؟

وهكذا نعود الى الإرتباك الاقليمي كما كانت الحالة سابقاً في المجتمعات التقليدية : كل حدود هي علامة على اللاعقلانية وتبعاً لذلك موضع نزاع .

3- إذا لم يكن الناس متحسين بالتضامن الوطني ، وإذا كانوا لا يعتقدون كجماعة ، إلا بالإنسانية في مجموعها ، فلا تعود الدولة تعتمد ، في اجتذاب اخلاص من تديرهم ، على الحماس الوطني وعلى الرغبة في التفوق على الجماعات الأخرى ، بالثروة والقوة وبريق الثقافة . التبرير الوحيد لممارسة الولاية يكون في إشباع حاجات كل فرد . المجتمع الليبرالي يصب حتماً في مجتمع الرفاهية : هدفه أن يوفر لكل فرد من أعضائه الحصة الوافرة قدر الامكان . السياسة بالمعنى التقليدي ، سياسة التحايل للوصول الى المركز الأول تختفي ، وفي المنظور المنفعي ، التبرير الوحيد للسلطة هو أن تؤمن للجميع ، السعادة الكبرى .

خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، قدّر الراديكاليون الانكليز⁽¹⁰⁾ ، أنه يكفي للتوصل الى ذلك ، أن تلغى كل الرقابات على الحياة الاقتصادية .

منذ سنة 1250 ، كانت نتائج تأثير المشروع الحرف فوق طاقة أكثرية السكان⁽¹¹⁾ . وبدأ التساؤل حول ما هو مفيد للناس . الى جانب السلع التي يوفرها السوق ، كان يوجد ما لا يمكن توزيعه بشكل كاف إلا بالاستعانة باقتصاد إعادة التوزيع : والمقصود

بذلك سلع الترف التي يبقى استهلاكها غير كاف طالما كان على الناس أن يدفعوا ثمنها غالياً ؛ كذلك الأمر بالسلع الشائعة التي لا يمكن لحظ قيمة تجارية لها ، حتى أن المشروع

10. HALEVY (Elic), La formation du radicalisme philosophique, Paris, Alcan, 3 vol., 1901-1904, XVI-447 p., IV-385 p., VI-512 p.

11. POLANYI (Karl), The great transformation. The political and economic origins of our time, op. cit.

الحر لم يكن يتجهها . إذن كان على السلطة أن تطبق سياسة الرفاهية⁽¹²⁾ ، وأن تندفع في العمل الاجتماعي والاقتصادي لتوسيع دائرة السلطة بلا انقطاع . في النهاية تصبح الدولة المنظم الأول للبلد : من شأن هذا أن ينال من حرية المشروع ويعرض للخطر صلاحية المجتمع المدني .

إذا كان نشاط الدولة المنفعة المتحمس متبوعاً بالتصاق متين بالمبادئ التي تستوحي منها ، فإن وطأة التأطير تصبح مبررة . ليس هذا ما نلاحظه والنظرية الحديثة توضحه جيداً⁽¹³⁾ : عندما يكون شخص مالكاً للدخل ضئيل ويرى نفسه عاجزاً عن الوصول الى استهلاك يراه حيويًا له ، فهو يتأثر بكل تعديل يطرأ على قدرته الاستهلاكية بتتيحة إعادة التوزيع التي تفعله .

وبالمقدار الذي تتكاثر فيه القوانين الاجتماعية وتكامل ، فإن عدد المعاهدات الاجتماعية يتناقص ، تقل الأرباح المسجلة من الأعضاء الجدد تدريجياً من وجهة النظر النفسية ، وفي النهاية لا تعود شيئاً يذكر . وهكذا تفقد الأنظمة الليبرالية التي تحولت الى أنظمة رفاهية ، حتى ولو بسبب نجاحها ، دعم الذين من أجلهم تعمل .

4- مبادئ الليبرالية هي إذن ذات شأن : فقد فرضت ، لأول مرة منذ المجتمعات القديمة ، تحديدًا من أصل شعبي للسلطة . الحاكم الذي تأتي منه الولاية هي الجماعة ؛ من خلال ما هو مصنوع لأجلها ، يجد جهاز الردع تبريره . ليست الدولة الليبرالية مكونة لتثبيت قوتها ومد أرميحتها ؛ يقاس دورها بعملها المادي وبطريقتها في احترام الحريات الفردية . بدلاً من الفخفخة ومظاهر تأكيد النفوذ أو الخطوة ، تأخذ سيراً متوازماً يكفل لها امتنان السكان المتحسين بمعنى المصلحة . لكن الأمر السيء في الأمر هو أن النجاح نفسه لهذه السياسات هو الذي يضعف النظام الذي يطبقها : تعزل الإيرادات من سلاحها لأنها تصنع قانونين ليس عندهم الإحساس بما هو متوجب عليهم للجماعة : الشيء الأخير الذي يستلمونه منها يصبح عملياً بدون قيمة .

هكذا بإحلالها إدارة الأشياء محل حكومة الناس ، تقضي السلطة الليبرالية على

12. NICHOLLS (David), *The pluralist state*, Londres, Macmillan, 1975, 179 p.
GREEN (T.H.), *Lectures on the principles of political obligation*, Londres, Longmans, 1895.
Nouvelle éd., Longmans, 1955, XXVIII-252 p.
LIPPmann (Walter), *La cité libre*, op. cit.

13. GOULDNER (Alvin W.), *The coming crisis of western sociology*, Londres, Heinemann, 1971, XV-528 p.
ARROW (Kenneth S.), *The limits of organization*, New York, W.W. Norton, 1974, 86 p.

قاعدتها المنفعة بينما تنتكر لطبيعة العمل السياسي⁽¹⁴⁾ . ما يطلبه الناس من المؤسسات الاجتماعية ، ليس هو الاشباع الأناني لحاجاتهم الصغيرة ، بل توجيه لعملهم ، مبدأ لعقيدتهم ، يقين في مواجهة قلقهم . كل هذا كان غريباً منذ الأشكال الأولى التي أعطاهها الطهريون ، على فكرة العقد الاجتماعي : جرى التوقيع على الميثاق بين كائنات عاقلة تبحث عن طرد مظاهر ضعفها المحتملة والأخطاء الممكنة لحكمها على الأمور .

الفراغ المؤثر الذي تسبب به الليبرالية لا يكون كبيراً لو كانت توجد مؤسسات تملأ الفراغ . وقد عرف ذلك أنصار الليبرالية التعددية الذين حاولوا تجديد الفكر السياسي الانكليزي والأميركي⁽¹⁵⁾ في العشرينات الأولى من عصرنا . لم تكن الدولة تهتم بنفس المواطنين - فهذا لا يعنيا كثيراً ؛ لكن لها أن تسهر على أن يحقق المجتمع الطموحات التي يجهلها . أكد التعدديون الانكليز إذن على الدور الضروري للكنيسة ؛ أرادوها منفصلة عن الدولة لأنها لا تستجيب جيداً لرغبات الجماهير طالما كانت تبدو كأنها وكيلة للسلطة الرسمية . في نفس الوقت ، على السلطة أن تكون تماماً محايدة على الصعيد الديني : ليس لها أن تعزز كنيسة على حساب أخرى .

يرجع ضعف هذه الليبرالية الجديدة الى أن الديانات التقليدية غير قادرة أن تهدئ القلق وتوحي كل حاجة للترام الناس ؛ تنشأ المشاكل التي تحرك المجتمع عادة من التفاوت في الظروف وعدم عدالة الأوضاع على هذه الأرض ؛ وهي تعبّر عن التعارض بين النموذج المساواتي الذي تقدمه الليبرالية والحقيقة الناجمة عن تناقض الثروات .

إذن ، تمجد الليبرالية ، بأشكالها التقليدية أو بأشكالها المجددة ، أنه قد خانها الذين غمروها بالنعم المادية وبالحركات التي أعطتها لهم كل حرية من أجل إشباع الحاجات المعنوية والروحية للناس . مسار عملهم أدى بهم بالفعل نحو الالتزام السياسي ، الصراع الايديولوجي ، ومعارضة نظام يوفر لهم دوماً أفضل الفرص للتوسع⁽¹⁶⁾ .

ج - النظام التمثيلي

1 - المطلب الثاني الذي توجب على النظام الليبرالي أن يوفره ، هو الاستجابة لرغبات الجميع : عليه أن يعرف الإرادة الشعبية ، يرفع من القاعدة الى القمة المعلومات الخاصة بالتوترات والصعوبات ، ويؤمن تمثيل مختلف المجموعات ومختلف التيارات .

14. BELL (Daniel), Vers la société post-industrielle, op. cit.

— The end of ideology, op. cit.

MANICAS (Peter T.), The death of the state, New York, G.P. Putnam's sons, 1974, XV-268 p.

15. NICHOLLS (David), The pluralist state, op. cit.

16. SCHUMPETER (Joseph), Capitalisme, socialisme et démocratie, op. cit., cf. p. 203-216.

REVEL (Jean-François), La nouvelle censure, op. cit.

في المجتمع التقليدي ، لا يوجد عادة سوى تسلسل أدنى من الحكومة : يقوم بدور مزدوج ، لأنه يعلم المركز عن حاجات الأطراف ، ويطبق إجراءات مقرر في المكان الأعلى . التجاوزات المألوفة لحدود السلطة من المستويات التابعة على الحكم وسيادة الدولة تجد هناك أحد أسبابها . يؤخذ الموظفون المحليون لوسيلتين : الدفاع عن رعاياهم عن طريق ترجمة طلباتهم أو إرضاء السلطة بتطبيق سياستها بشكل صارم⁽¹⁷⁾ . وحيث أن هذا هو الذي يدعم المصالح المحلية التي تضمن حسن سير المصالح الإدارية ، فهو الذي يكون عادة مختاراً .

يستمر هذا النظام الغامض بالعمل في الأنظمة الليبرالية ، لكنه يعزز بداثة ذاتية ، هي التمثيل الشعبي .

كيف نعطي الشعب وسيلة للتعبير عن نفسه ؟ حتى يشارك الجميع في الدولة ويشعرون أنهم معنيون بالقرارات المتخذة ، ينبغي أن يؤخذ رأيهم مباشرة في كل قرار . الأمر غير ممكن سوى في دول صغيرة جداً . تجمع كل الشعب لا يضمن مع ذلك أن تكون القرارات المتخذة تعبيراً عن الإرادة العامة : هل يجب الأخذ بقاعدة الأكثرية ؟ ليس فيها الغاء للأقلية ؟ تجربة الدول المتعددة السلالات تشهد على ذلك .

عملياً ، المبدأ الديمقراطي الممثل للأكثرية هو الذي انتصر : تعود القوة الشرعية إلى منتخبين ، لا تجد الأقلية أنها تضررت عندما تكون الخطوط التي على أساسها يجزأ المجتمع ، عديدة للدرجة تتغير معها ، من فترة إلى فترة ، حدود الجماعات المسيطرة : يكون أمام كل تيار فرصة للمشاركة في وقت ما في المسؤولية العليا : يعرف الذين يحكمون ذلك الأمر ، تكون غطرتهم محدودة ، لأنهم يخشون أن يصبحوا فيما بعد محكومين ، ولا يتمكنون من الحصول على معاملة حسنة إلا إذا كانوا قد عاملوا فيما مضى ، بالحسن من هم في الحكم اليوم . هذا مثل على ردات الفعل (إرتكاسات) التي تحقق فضل المؤسسات الديمقراطية .

توجد عدة طرق لتصوير تمثيل الشعب على قاعدة الانتخاب بالأكثرية . ونظراً لأن السيادة هي شعبية ، فالنطق بقضي بأن يعبر مجموع الشعب عن المناهج والمرشحين : نشارك الأمة في نفس الوقت بنفس الانتخاب ؛ تشكل دائرة انتخابية واحدة ؛ عندما يعمل بهذا البدء ، توزع المراكز نسبياً حسب الأصوات التي تحصل عليها كل لائحة . توجد طرق أخرى للتوصل إلى الوحدة الممثلة . يقسم البلد عادة إلى دوائر

17. GREMION (Pierre), Le pouvoir périphérique. Bureaucrates et notables dans le système politique français, Paris, Le Seuil, 1976, 478 p.

انتخابية جغرافية . من الممكن اقتراح ترابط على أسس غير جغرافية : لمصالح البعض أن تكون ممثلة شرعياً : حالة المنتخبين ، المستهلكين أو العائلات وكذلك الأمر بالنسبة للجماعات الدينية .

لا يوجد نظام كامل للتمثيل : منذ اللحظة التي يتدخل فيها وسيط بين الشعب والحكومة ، مفاضلات الجاهل لا تكون تعبيراً صحيحاً ؛ جماعات صغيرة هي التي ترجعها وتنقلها ؛ والخطر يكمن في أن لا تكون ممثلة تمثيلاً صحيحاً .

تقاس قيمة نظام تمثيلي بما يجد من احتمالات التلاعب . من هذه الزاوية ، يعتبر التمثيل المباشر أسوأ من غيره . نفترض نظاماً انتخابياً على درجتين . على المستوى التمثيلي الأول ، تملك مجموعة 25% من الأصوات وصوتاً إضافياً . تتحد في الدرجة الثانية مع كتلتان حصلت على 25% من الأصوات . إذا حصلت منها على تضامن في التصويت ، تكون قد حصلت على الأكثرية في الدرجة الثانية (50% من الأصوات + صوت واحد) وذلك دون أن تكون ممثلة لأكثر من ربع جماعة الناخبين . منذ مدة طويلة وعالم الأعمال يبدى احتمالات الرقابة التي يتيحها ترتيب مجالس تمثيلية متعاقبة : بواسطة فروع الشركات ، تتوصل شركة هولدنغ موجوداتها نسبياً متواضعة ، الى السيطرة على جوانب كاملة للاقتصاد . الأحزاب الاشتراكية في الدول الليبرالية ، والتي تكون غير قادرة على الحصول على الأكثرية للتوصل الى السلطة ، تحاول التوصل الى ذلك عن طريق التحالفات ، الجبهات الشعبية أو البرامج المشتركة التي تربط بين الفرقاء بطريقة لا تنفصم . ومع شرط أن تكون الى حد ما أكثر عدداً من بقية الفرقاء ، فهي تأمل بهذا الشكل في الوصول الى الحكم وفرض سياساتها .

كذلك تقدر قيمة نظام تمثيلي بقدرته على أن يعكس كل ظلال الفوارق لجماعة الناخبين . إذا كانت الآراء محددة منذ أمد بعيد ولا تتوقف على الظروف المحيطة بكل دورة انتخابية ، فإن نظام التمثيل النسبي هو الأفضل لأنه يعطي لكل التيارات الفرص للنجاح . لكن الاختيارات السياسية ليست مستقرة ؛ فهي تتحدد ترميحاً من خلال الحملات الانتخابية ، عندما تنشأ المساجلات . يفهم المواطنون جيداً الميزات الخاصة لكل نموذج انتخابي : يتوقف سلوكهم على طرق التعيين دون أن يقولوا أن نظاماً أكثرياً فردياً هو أقل ديمقراطية من نظام نسبي متكامل . ما يغير من نموذج انتخابي آخر هي طبيعة الأحزاب : التمثيل النسبي يوفر التعبير عن آراء قاطعة واختيارات أيديولوجية بحتة ؛ الانتخاب الفردي بالأكثرية يصوغ أحزاباً أنصارها متنوعون : هم كتلتان . الفعل الارتعاعي الذي يبحث على تصويت نافع ، في نظام انتخابي فردي ، يميل لتوضيح

الوضع ويسهل تكوين المجموعات القوية للحصول على الأكثرية ؛ الانتخاب النسبي يترك للمختارين مسؤولية إجراء هذا التقارب .

المجتمعات الليبرالية هي بحاجة لتمثيل شعبي : تدفعها الحكمة ، من أجل تلافي التلاعب في الانتخابات وتسهيل تمرير الطلبات المقدمة للحكومة ، لأن تَبَيَّن الانتخاب على تقسيم إقليمي - الدول الصغيرة هي وحدها التي تجهل التقسيم الى دوائر انتخابية . هكذا يعطي العقد الاجتماعي بعداً جغرافياً ثانياً للايديولوجيات التي تبرر في العالم المعاصر ، القبول بالولاية وممارسة السلطة .

الصيغ الثورية والكلبانية للعقد الاجتماعي

أ - أخذ روسو Rousseau⁽¹⁸⁾ على عاتقه أسطورة العقد الاجتماعي لكن ما أدخله عليه من تعديلات ، غيّر مضمونه وبعده وكان في أصل العائلة الكبيرة الثانية للايديولوجيات الحديثة للسلطة وللنظام الاجتماعي . أعطى هيجل Hegel هذه التعديلات بعداً فلسفياً استغله ماركس Marx .

في نقطة انطلاق تفسير رسو ، توجد ملاحظة ترجع لانجازات المعرفة التاريخية ؛ مرت مدة طويلة بين الأشكال البدائية للحياة الاجتماعية والأشكال الاجتماعية في العالم المعاصر . البعد كبير للدرجة لا يمكن معها أن تُعرف مباشرة ما كانت عليه الحالة الطبيعية للانسان قبل المجتمع . وهكذا نكون مضطرين لتقدير ذلك ، الى استيضاح الطفولة ، لرؤية ما كانت عليه الطبيعة الفردية قبل أن يشكل المحيط عجبتها . الذي اكتشفه روسو ، هو أن الطفولة بريئة وطاهرة : الفساد جاء من المجتمع . في مثل هذه المفارقة تغيرت طبيعة المشكلة الاجتماعية . ليست الغاية أن نحمي الانسان من ميوله الشريرة ، لكن أن نحفظ الفرد من التأثيرات الضارة للحياة في جماعة . لا صعوبة في الرجوع الى حالة الطبيعة التي لا نعرف عنها شيئاً ، خارج المجلس الذي يعطيه الاستبطان والذي يضمن طهارة الفرد . يمكن أن يكون قد وُجد في الماضي البعيد ، أول عقد بين الناس ، لكن النتائج تثبت أنه لم يؤسس نظاماً كافياً . ما يجب هو أن نقطع علاقتنا مع المجتمع الحالي ونقيم مكانه مجتمعاً جديداً بواسطة ميثاق تكون مصطلحاته واضحة تماماً . يجب أن نحمي الفرد ضد الابتزازات التي يميل المجتمع ليقترنها إذا لم يكن عمله مراقباً بشدة .

هكذا يكون تفسير العقد قد تغير بعمق . بدلاً من أن يُشاد المجتمع على قاعدة

18. ROUSSEAU (Jean Jacques), Du contrat social, op. cit.
DERATHE (Robert), Jean-Jacques Rousseau et la science politique de son temps, Paris, Vrin, 1970, 473 p., 1^{re} éd., 1960.

عقلانية تبعد انحرافات القلب والنفس ، فهو يتلافى أن تقوم الجماعة بإضعاف ما هو أفضل في كل فرد منا - هذا الاحساس الذي يدفعنا للمشاركة في آلام الآخرين ، والذي يؤكد طبيعتنا الأصلية والذي يجعلنا أناساً صالحين . لا ينفي العقد الاجتماعي ما هو من طبيعة دينية ، عاطفية أو روحانية بل يحفظه في داخل كل منا : فهو مصنوع ليحمي هذا الجزء من أنفسنا ، الذي لم يكشفه الاستدلال والذي يسمح لنا بمشاركة العالم والآخرين ، كما حدث مع متتزه التأمل العاشر⁽¹⁹⁾ .

يصبح العقد واقعاً مستقبلياً : فهو ليس حادثة عرضية لتاريخ قد تم وليس لنا إلا أن نستخرج منه النتائج . كانت مهمة رجل الفكر أن يشرح منطق رهبان قام به في ماض بعيد ، جيل كان قد استخدم كل الأجيال الأخرى : لم تكن وظيفته تختلف عن وظيفة كاهن يترجم الكتب المقدسة لديانة منزلة . ما فعله هوبز ، النيفيلور Niveleurs ، لوك وكل الذين استهوتهم الحياة والمؤسسات السياسية⁽²⁰⁾ ، هو تلخيص نص اعدوا تأليفه ولكم لم يكونوا هم أصحابه . في مفهوم روسو ، العقد هو كذلك للكتابة : على رجل الفكر ويمكنه أن يرسم له حدوداً وأن يبين أسلوبه المنطقي ، لكنه يبقى على الانسانية أمر إحيائه . تستدعي فلسفة العقد العمل الجماعي قبل تفكير بعض الخبراء المكلفين بتهنية المؤسسات الأكثر توافقاً مع روح العقد الأصلي .

فرضت الفلسفات الأولى للعقد الاجتماعي تصوراً للتاريخ الذي كان فيه الماضي العصر الذهبي : كل ما نستطيع عمله في هذه الأيام هو أن نعيد تركيبه بإعادة أشكاله العريقة ، كما كان فنانون عصر النهضة يربطون مجدداً مع المبادئ الكبرى للخليفة ، اليوم الذي فيه اتخذوا كنهجاً ، كنوز القدماء والمعالجات الجمالية التي بقيت . في هذا المنظور ، عالم السعادة قد انتهى قبلاً : ما يمكن أن يحصل بإعادة إحياء المبادئ التي وجهت مؤسسي البنى الاجتماعية ، هو إعادة بناء ما يصنع اتقانها . مع روسو ، لم يتيسر الوصول الى حدود الممكن : مع جسارة معينة يمكن أن نحلم لمستقبل عالم أفضل . حتى ذلك الحين ، كان منظرو الحياة الاجتماعية يقفون ، للحديث بمسؤولية ، في عالم موجود في الماضي - على طريقة هوبز أو لوك - أو في نطاق آخر غير هذا العالم - عالم السماء أو الآلوه أو العقل . لكنهم انطلاقاً من روسو ، أصبح موضعهم هذا العالم ، لكن أمام ما كان قد حصل ، اعتبروا المستقبل غاية ينبغي الوصول إليها . في هذا المسعى نحو تحقيق الانسانية ، توجد مرحلتان يفصل بينهما عمل أساسي : إبرام العقد الاجتماعي . حتى ذلك الحين ، الضرر الملازم لأشكال المجتمع لا يمكن تحاشيه أو طرده ؛ لكن منذ اليوم

19. ROUSSEAU (Jean-Jacques), Les rêveries du promeneur solitaire, Paris, 1782.

20. MACPHERSON (C.B.). La théorie politique de l'individualisme possessif, op. cit.

الذي فيه تتطهر الجماعة من أدران علاقاتها التقليدية ، كل شيء يصبح لديها ممكناً .
في الايديولوجية الناجمة عن التفسير الأول للعقد الاجتماعي ، الدين هو اساساً
مفصول عن الايديولوجية الاجتماعية ؛ نعرف له بدور هو الاستجابة لواجب وتقلبات
الحياة ، لكنه لا يتضمن ما يتعلق بتنظيم العلاقات بين الناس .

عند روسو ، الانشقاق عن الديانات التقليدية هو كذلك ذنب مقترف ، لكن
مضمون الايديولوجية الاجتماعية هو مختلف : جزء منه يقوم على أمل عالم أفضل ؛
للتوصل الى ذلك ، ينبغي علينا عقد روابط جديدة وإقامة شعائر مطهرة : هكذا تحل
الايديولوجية محل المعتقدات الدينية ؛ هي تحمل الأمل الذي كان لا يزال يوضع في
الآخرة . بدلاً من إقامة مؤسسات مع نظرة فاترة لمن يعمل حساباً لضعف البشر ،
لأنانيتهم ، وكذلك لقدرتهم على أن يتكفلوا قدرهم الفردي ، تقام من أجل تثبيت جماعة
كاملة بدونها لا يستطيع الانسان أن يتفتح . نأمل بها حتى نأمين العدالة ، وكذلك الحب
وحماية كل ما هو عطوب في الكائن ، احساسه .

ب - جاءت الأحداث الثورية تعطي نظرية العقد الاجتماعي بعداً تاريخياً جديداً
عندما كتب روسو ، كان الاعتقاد أن إتمام العقد سيكون نتيجة حركة حماسية ، سيقوم
بهذه ويسجل في السلام ، محيي عالم الانسجام الموجود من جديد ، بداية عهد النقاء .
فترة الانطلاقات الكبيرة الجماعية التي بدأت فيها الثورة الفرنسية سمحت جيداً
بالتكهن ، وجدت بعض الصدمات ، الاستيلاء على الباستيل ، الرعب الكبير ، لكن
في جو عاطفي لا يوصف قرّرت الجمعية الوطنية التصويت على انبهار الامتيازات في ليل
4 آب (أوغسطس) : الأيام التالية كانت قاسية كل الذين ضاعوا في تحول النظام
السياسي لم يعد في وسعهم العمل والعودة ؛ عثفت التوترات . كيف الحصول على
الإرادة العامة ؟ كيف نتيج لها أن تعبر عن نفسها ؟ هل بالاستعانة بالاقتراع العام ؟
وكيف نحصل بذلك على إرادة حرة ؟ كيف نحكم على أن جاهل القرنين تترك جيداً
المشاكل التي تتبع من الأعصار لتستطيع أن تكون مستنيرة في حكمها ؟ هكذا تنتقل من
التفسير الليبرالي للايدياليين في القرن الثامن عشر الى الصيغة الكليانية . لا نرفض أن
يكون الفلاسفة قد حلموا بمؤسسات وبتجديد المجتمع ؛ ولا ننشق عنهم في طريقتهم في
تأمل الخير من مستبد عادل ، لكن بما أن الملوك هم طغاة محدودون ، يجب أن نحل
محلهم . لا تبقى الإرادة الشعبية هي المعبرة عن الشعب . بل هي تلك التي يفكر بها له
حفنة من أصحاب المذاهب : بشر اليعاقبة بكل الأنظمة ذات الحزب الواحد وروبسبير
Robespierre وسان جوست Saint-Just كل المتلاعبين بالايديولوجيات الذين تكاثروا .

معهم ظهرت الدولة الكليانية : الذين يتكفلون بإدارة الدولة ويكونون مقلدين بالسيادة ، يمارسون شرعياً السلطة بتفكيرهم⁽²¹⁾ .

أدخلت الثورة إذن ، في خط سير التفسير الثاني للعقد الاجتماعي ، الأشكال الكليانية للديموقراطية . فقد جعلت لطقوس تأسيس العقد تفسيراً أخاذاً : أمنت الثورة ولادة النظام الجديد ، والأموات الذين تسببت بهم ليسوا سوى الثمن اللازم دفعه من أجل هذا العبور الضروري . الرعب ليس حادثاً عرضياً ولا خطأ : دوره أن يبين ، بتضحية جماعية ، أن العالم الهرم قد عاش ؛ دم الضحايا هو الذي يضمن الاعتقاد الثابت للسلطة الجديدة : ليس مان - جيست هو الغير قابل للفساد ؟

مروراً باستحضار عقد موقع برعب ثوري ، فإن المهمة العاطفية والدينية للفلسفات الجديدة للنظام الاجتماعي تتكاثر . وحتى تكامل النظرية فيها ينبغي التأكيد على معنى التاريخ ونفس لماذا ليست الحقيقة في يد الجميع لكن لا تظهر إلا لقلة مختارة ؟

ج - مع هيجل⁽²²⁾ ، ذلك هو الرسم البياني للتفوق الذي كان قد انقلب لصالح التاريخ : ليس للعقل موضع آخر يسيطر منه على الواقع ، سوى عالمنا ، في مستقبله . يستمر في حكمه للأشياء كما كان قبلاً ، لكن لا سبيل لاكتشافه فجأة لأنه لا يكون موجوداً بكامله في العالم ؛ فهو يظهر فيه ، من خلال حيل ومنعطفات ، بتطور الحضارات نفسها ؛ يتجسد تدريجياً في المكان الذي نعيش فيه وفي المجتمع الذي نكونه . زمن الحقيقة الكاملة ، شفافية العالم للعقل ، هو الزمن الذي ينتهي فيه التاريخ ، وهيجل يراه قريباً ، لأنه يعتبر أن الدولة الحديثة هي أداة العقل الصافي ؛ إذن لا يوجد بالنسبة لهيجل عقد ، لكن يوجد زمانان في تاريخ العالم ، الزمن المصنوع من التقدم الجديلي للفكرة ، ثم الزمن الثابت المحدد للانجاز الحاصل . كما في التفسير الثوري ، يجد العنف تبريره في عظمة العمل المطلوب تحقيقه .

وهكذا ذهب هيجل في كل اتجاه وذلك كان سهلاً : الابتكار الذي جاء به هو فكرة عالم قيد التكوّن يفسر مصيره ويبرر بحالة مستقبلية . بالنسبة لمن يهرب من الدين أو مما هو وراء الطبيعة ، فإن دور الشعوة الهيجلية هو الوحيد الذي يسمح بالاستئناء عن

21. TALMON (J.-L.). Les origines de la démocratie totalitaire, Paris, Calmann-Lévy, 1966, 412 p. Ed. originale: The origins of totalitarian democracy, Secker and Warburg, 1952.

22. WEIL (E.). Hegel et l'Etat, Paris, Vrin, 1950, 118 p.

FLEISCHMANN (E.). La philosophie politique de Hegel, Paris, Plon, 1964, VII-407 p. BOURGEOIS (P.). La pensée politique de Hegel, Paris, PUF, 1969, 152 P.

الوحي أو عن الكائن الأسمى والاحتفاظ بجوهر الفلسفة القديمة ، والتكامل الأفضل لأجزائه . يكون علم الأخلاق في الواقع مشبعاً بفلسفة التاريخ ، لدرجة أن القيم تبدو قائمة على معنى المصير بدون الحاجة لاستحضار مبادئ متفوقة .

د - وعى ماركس Marx⁽²³⁾ تماماً قوة للتصور الهيفلي ، لكن ما هو عنده في نهاية التاريخ ، ليس الفكرة ، بل الانسان المتحقق أخيراً . إن الانسان الموضوع في مجتمع فيه يُحتفظ أسير الأوهام ، ليس قادراً على أن يرغب وأن يفهم ماذا تكون هذه الحالة النهائية . ان الذين يكونون مقدمين على معاصريهم بالشمولية التي يمنحها لهم المحيط ، هم وحدهم القادرون على الوصول الى هذه الحقيقة المصيرية : البروليتاريا هي الأداة لآخر مرحلة للتاريخ ؛ هي الفئة الوحيدة المدركة للتغيرات التي تُفرض للوصول بها الى نهايتها . إن رجال الفكر الذين يتماثلون مع البروليتاريا ، ويقفون مثلهم في فهم معنى التاريخ ، تكون عندهم ميزة فهم ما يجري ، وحالاً يستطيعون التكفل بمسؤولية العالم . هناك مجد الأنظمة الكليانية تبريرها التام ، الوحيد الذي يكون ملتحقاً بالعلوم الاجتماعية الجديدة .

توجد طرق أخرى للاستفادة من درس هيفل⁽²⁴⁾ واستخدام التاريخ كفلسفة وكأخلاق ؛ بعضها يستوحي المواطنة المشككة - العالم مصنوع من أجل ازدهار بعض المجتمعات - وبعضها يستوحي عنصرية تزيد في حدة مأساة هذه الفلسفات لأنها تفرض على قسم من البشرية أن تكون خدمة الانسان الأسمى الذي يشكل العنصر المختار .

لو تركنا جانباً التفسيرات الوطنية والعنصرية للكليانية ، فإن الفلسفات الاجتماعية المستتجة من القراءة الثانية للعقد الاجتماعي ، تحتفظ بالكثير من النقاط المشتركة مع الليبرالية . أيديولوجيتها هي أساساً مساواتية : يستمد البشر كلهم بقاءهم من نفس الجوهر .

هـ - الحزب المتخذ مساواتياً له نتائج هامة على صعيد المكان : لا يوجد إطار طبيعي للدولة الثورية أو الكليانية إلا للدولة الليبرالية . السلطة ليست شرعية إلا إذا

23. MARX (Karl), ENGELS (Friedrich), L'idéologie allemande, Paris, Editions sociales, 1^{re} partie, 1974, 143 p.

— Contribution à la critique de l'économie politique, Paris, Editions sociales 1972, XVIII-309 p. Cf. Préface, p. 3-6 et Introduction à la critique de l'économie politique, p. 149-175.

— Le Capital (livre I), Paris, Garnier-Flammarion, 1969, 699 p. Cf. Préface de la 1^{re} édition, p. 35-38 et Postface de la 2^e édition allemande, p. 579-584.

24. POPPER (Karl R.), The open society and its enemies, Londres, Routledge and Kegan Paul, 1945, 2 vol. On consultera surtout le second volume: Hegel and Marx, VI-420 p. dans l'édition de 1966.

GLUCKSMAN (André), Les maîtres penseurs, Paris, Grasset, 1977, 323 p.

كانت تمارس باسم جماعة ترى نفسها طائفة . لا يمكن أن تستند إلا على حدود مجموعات اعطاها التاريخ وعياً حاداً للقيم المشاركة - عندئذ تبنى الشكل الوطني . إذا لم تكن هذه الجماعات موجودة ، على السلطة أن تمتد الى بُعد الانسانية بكاملها ، لأن البشر هم متساوون : من هذا الواقع تستمد الثورات شموليتها ؛ وهذا ما يدفعها لمُدفعها الى خارج الحدود حتى تقضي بالحكم على بنية شبكة للعالم القديم .

تمارس السلطة الثورية أو الكليانية باسم الجماعة ؛ لا تجد تبريراً عملياً إلا إذا أشيعت الطموحات ، وحاجات ومصالح الذين يخضعون لها . على خلاف السلطة البحتة للدولة الهيغلية لنهاية النظام القديم ، ليست الدولة الكليانية حرة بتشكيل صورة العالم دون أن تهتم بالمجتمع المدني الذي تغطيه وتحاول أن تحتويه . على هذه الدولة أن تستعلم دون انقطاع عما يرغب فيه الشعب ؛ لا يعني هذا كما هو الحال في الديمقراطيات الليبرالية ، أن تعرف الرأي العام باستشارة الشعب - لا يمكن للشعب أن يحكم جيداً على الأمور الأساسية . ما هم هو أن تتفهم بأخلاص طموحاته وأن تدفعها قدماً . على رئيس الدولة الثورية أو الكليانية أن يعرف ماذا يحرك العواطف ويشد الطاقات ويهدئ الوسواس التي تهاجم الفرد . عليه إذن أن يشتمل نظامه على جهاز إداري يساعده في توصيل المعلومات : ينشئ النظام الكلياني أو الثوري لهذه الغاية الحزب الواحد⁽²⁵⁾ : يوجد بيروقراطية وظائفها أساساً أيديولوجية . على رأسه يضع المفكرين القادرين على تحديد المذاهب السياسية وإعادة تفعيل شرعية السلطة بلا انقطاع : هم يعرفون قراءة التاريخ ويدلون على الاتجاه الذي على الثورة أن تأخذه . في الأسفل ، تسلسل يوفر التأطير المكاني والاجتماعي للسكان بالأقلية المرتبطة كلياً بأيديولوجية السلطة : بالامكان كذلك عن طريق دعاية مستمرة جعل جميع السكان يشاركون في دعم النظام . هكذا تكون القيم التي تعطي الولاية شرعيتها . منتشرة وموضحة ومعلومة في كل مكان . في نفس الوقت ، تكون كواد الحزب على مسمع مما يقال وفي ترصد كل ما يجري : تنقل للحكومة ملاحظاتها ومشاهداتها . وهكذا يكون تمثيل الشعب مؤمناً بواسطة مؤسسات مختلفة عن تلك التي للنظام الليبرالي ، ولكنها قادرة أن توفر هي كذلك سير المعلومات الضرورية .

و - بمقدار ما تكون الدولة الثورية معتقة حدود الوطنيات ، تكون مهددة في دعمها الشعبي وفي الحماس الذي هو ضروري لها وذلك بضعف التزم الوطني :

25. TALMON (J.-L.), Les origines de la démocratie totalitaire, op. cit.

كذلك تكون متأثرة كالديمقراطيات الليبرالية بالمعادلة بين الطبقات التي تعطي كل البلدان نفس المؤسسات الرئيسة . تخشى أن تفقد الأسناد اللازمة وتباشر بالسهر على رفاهية من تحكمهم : بدون هذا ، يتعرض إخلاصهم للاهتزاز بالمقارنة مع ما كان يجري سابقاً ؛ الانجازات المنتظرة من الجهود التي تكرسها هكذا لتعديل ظروف الوجود هي للأسف متناقصة بتأثير حدي .

تتلخص الدولة الثورية أو الكليانية مع ذلك من التآكل بشكل أفضل من الدولة الليبرالية لأنها تلبي شيئاً آخر غير الأنانيات الاقتصادية . تستقبل الطموحات الفردية العميقة ؛ تأخذ على عاتقها الوظيفة السياسية كسلطة دينية ؛ ليست غايتها أن تدير الأمور أو تحكم الناس بالطريقة الأكثر فاعلية ؛ مبررها هو تثبيت مستمر للمصاف الذي ولدت منه ، التذكير بالطوقوس الكبرى المظهرة التي أتاحت لها التخلص من انحرافات الماضي وتطرد بذلك المخاوف والهواجس عند الناس . للتوصل الى ذلك ، تنظم تخليد التضحيات الانسانية الماضية ، وتحتفل بأيام الماضي الثوري وبذلك تثير الحماس الشعبي . وبما أن هذا قد يصبح نهجاً مصطنعاً . فهي تبين أن النصر ليس تاماً أبداً وأن الفساد لا ينفك أن يتغلغل في جسم المجتمع . إنطلاقاً من اللحظة التي يكون فيها على النظام السياسي أن يبرز على الدوام صفاه . فلا يكون هناك حل آخر بالنسبة اليه ، إلا أن ينظم بلا توان الحرب ضد الشر ، وأن يثير أعداء جدد ، وأن يقدم تضحيات جماعية : هذا هو منطق الغولاغ Goulag كما هو منطق الثورة الثقافية . كما يتندر بذلك المكسيكيون ، أي جعلها أزلية كما وعد ماوتسي تونغ Mao Tsé-Tung . تؤدي الليبرالية الى انتزاع الصفة السياسية ، الادارة الصالحة للأمور تكون كافية لأن تتأمن فيها مهام الدولة . تولد الايديولوجيات الثورية والكليانية جواً مستمراً من الصراع والنفور خارجه لا يعود ادعاؤها الصفاء متحققاً .

ز- أخيراً تختلف الدولة الثورية أو الكليانية عن الدولة الليبرالية ، بامتداد الحقل الذي تغطيه . في الايديولوجية الليبرالية ، المجال المتروك للمجتمع المدني الى كل ما يجري في أسفل الدولة ويعقد ويحل ، بفضل آليات اجتماعية ، وبدون تدخل الدولة ، هو واسع قدر الامكان . لا تتدخل الدولة الا لتضغط ، عندما لا يتوصل المواطنون فيها لان يسوسوا بأنفسهم الخلافات التي تنجا بهم .

في الدولة الثورية والكليانية ، كل ما يتبع عن الآليات الاجتماعية العابرة هو مشبوه ، لأن هناك تكمن العلة الأصلية ، الخطيئة التي يجب تخليص الناس منها . ليس مهماً دعه يفعل . العقد الاجتماعي طريقة ثانية والثورة التي هي ترجمته التاريخية يلغيان كل نماذج الروابط القديمة : في ظل الثورة الفرنسية ، ألغى قانون شابليه

Chapelier كل أشكال التجمعات ؛ في إطار الثورات الاشتراكية ، كانت العلاقة القانونية للناس بالسلع والأموال وتحديد الملكيات التي كان القانون القديم قد سمح بها ، هما موضع الاهتمام : كل عناصر الانتاج هي موضع نزاع ملكية جماعية أصابت الشر في أصله لأنها ألغت استغلال الانسان للانسان .

أحد التناقضات الأساسية التي نوجب على الأنظمة الكليانية أن تحلها مصدره هناك : لها بما تتمتع به من صلاحية شاملة ، تأثير فعال أكثر مما عند الأخرى ، على التنظيم الدقيق للعلاقات الاجتماعية ، لكنها لا تملك ، من أجل جمع المعلومات اللازمة لكل قراراتها ، سوى مجرى عادة غير أمين وقليل الشفافية وهو الذي يقدمه الحزب .

الفصل الثامن

الدولة والمجتمع المدني في الأنظمة الليبرالية

حتى عهد النهضة ، شكلت الدولة عجلة جد ثانوية لبنية المجتمعات . حتى هناك حيث الأمير هو حاكم مطلق ، له حق الحياة والموت على رعاياه ، يأمر جيشاً جراراً وتحيط به أبهة مؤثرة ، فإن ما يراقبه بالفعل كان خفصاً لدرجة كبيرة : 1 - فهو يملك حقاً باقتطاع الضرائب كان لقله أهميته موضعاً لسخرية القائمين على إدارة الأمم الأكثر ديموقراطية في العالم الحديث . 2 - يؤمن الدفاع عن الأرض وتنظيم الشرطة والعدل ، نظراً لأن مجالس القضاء العادية لم تكن محل شيئاً ؛ 3 - له حق الاشراف على العلاقات التجارية مع العالم الخارجي . لم تكن هذه السلطة قادرة على التواجد في كل مكان . كان يمثلوها يكيّدون لها ويحاولون الحصول على الثراء على حسابها ويأخذون لنفسهم مقاطعات ؛ خرجت المدن عن ولايتها وأخذت شكل عواقر طبيعية مستقلة ذاتياً تقريباً . التجمعات الريفية ، الأعيان الذين يؤكّدون أنصارهم في المجتمع الكلي وفي نفس الوقت يعزلونها ، الهيئات المدنية ، الجمعيات ، أنصار الأحزاب ، البيروقراطيات وما قبل البيروقراطيات ... كلها كثيرة بل أكثر من أجل فهم هذه المجتمعات ، ومن مؤسسات الدولة .

جعل الاقتصاد نقدياً ، المرتبط بامتداد ما تشتمل عليه الأموال ، أعطى للحكام الوسائل التي كانت تنقصهم للسيطرة كلياً على المكان : مع الدولة المهيغلية ، يبدو أن ساعة تدخل الحكومة قد أُرقت لتقييم الإدارة في كل جوانب الحياة الاجتماعية ، لكن التأثيرات الايديولوجية المساواتية التي انتصرت عندئذٍ لوت عمل السلطة : بدلاً من السيطرة على المجتمع وإخضاعه لمحض إرادتها ، لم تحتفظ باستقلالها الذاتي إلا باستخدام النفع العام . ذلك أعطى للمجتمع المدني ، لمجموع العلاقات المجتمعية التي تنسج تحت المصالح العامة ، مركزاً من الدرجة الأولى : قانوناً هو يسيطر على بنية المجتمعات

الليبرالية التي تحاول أن تعزل كل المظاهر غير النافعة للسلطة ، واقعاً ، هي تلعب كذلك دوراً كبيراً في المجتمعات الكليانية التي ترفض لها كل استقلال ذاتي ، لكنها تكون مضطرة ان تعمل حساباً للقوى والتوترات التي يحدثها التفاعل الاجتماعي حالاً .

الشروط الجديدة لحياة الاتصال أ - التركيز واقتصاديات الحجم⁽¹⁾ -

حتى نهاية القرن الثامن عشر ، لم تكن النشاطات المنتجة ممكنة واقتصاديات الحجم لم تكن تلعب سوى دور صغير جداً . كانت توجد بلا شك تجهيزات غير منظورة ، لكن حجمها كان متواضعاً : لم تكن تحتاج لاستخدامها سوى مجموعات عمل مخففة .

مع الثورة الصناعية ، تأثرت قطاعات التصنيع الواحدة بعد الأخرى بالإنجازات الآلية التي حلت فيها الآلة محل الإنسان : أصبحت اقتصاديات الحجم المرتبطة باستعمال الآليات القوية ، شيئاً فشيئاً ملموسة . تنظم قسم متزايد من النشاطات على أسس تستدعي تعاون الكثير من العمال : التحول ليس ممكناً إلا لأنه يُعرف فيه كيف تشكل وحدات ذات حجم كبير . يضاف الى التحول التقني تحول اجتماعي هو كذلك ذو دلالة .

استدعى إنشاء المعامل الكبيرة أن تكون المواد الأولية ، الطاقة والأدوات المصنوعة منتقلة بسهولة وأن تكون نفقات النقل متدنية حتى لا تزول مزايا التركيز : وكما قال سابقاً آدم سميث Adam Smith⁽²⁾ ان تقسيم العمل محدود باتساع السوق ، أي بكمية السلع ، التي عندما تزيد بفضل اختراع الآلة البخارية ، سكة الحديد ، المركب بدفة معدنية فهي تصبح مهتمة بتحريك البحث التقني .

في عالم تكون فيه خشونة المكان في طريقها للزوال وحيث التقلبات ميسرة ، يكون مهماً العمل في أسواق بعيدة دون أن يكون في ذلك خسارة أو أقل ملاءمة بالنسبة للشركات المحلية . من الطبيعي أن يكون وضع مشروع قوياً للدرجة أنه يملك زبائن ووكلاء في كل الأماكن ، أفضل من غيره : يميز البحث عن الشفافية بطريقة ثانية الأعمال الكبيرة : يضاف الى التركيز التقني تركيز هدفه تجاري ؛ فهو يهتم كذلك الشركات التي تخصص في الانتاج أكثر . من تلك تتجه نحو التوزيع أو الخدمات .

سهّلت انجازات وسائل نقل المعلومات للبعيد ، المبادلات السريعة للمعلومات

1. CLAVAL (Paul), *Éléments de géographie économique*, op. cit.

2. SMITH (Adam), *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*, Londres, 1776, Cf. chap. III du livre I.

والأوامر وممارسات الرقابة . في نطاق الثقافة ، أدت الشفافية المتزايدة الى توحيد لا مثيل له لتقنيات وأساليب الحياة ؛ وقد سهل هذا إقامة الوحدات المدارة من بعيد ، وفقاً لأساليب معدلة باستخدام طرق ماثلة وجهاز بشري غير متبدل : أصبح انتشار المنتجات المصنوعة مسهلاً أكثر ؛ تصل تماماً الى زبائن منتشرين في أماكن فيسيحة لكن أذواقهم مقولبة بنفس الركائز الدعائية ، ومتوسلة بنفس الرسائل الاعلانية ومنظمة وفقاً لنفس الأفضليات .

لعب التحول في التكنولوجيات لمصلحة التركيز : اقتصاديات حجم مباشرة وغير مباشرة ، قوة مفاوضة عالية ، في الأسواق ، توحيد نمط متزايد في الأنماط ، المعارف ، والأجهزة البشرية والمنتجات . . . كلها ساهمت في ذلك . أول ما يميز العالم المعاصر هو المكان الذي تحتله التنظيمات القادرة أن تعمل في عدة مراكز وتؤمن الاتصال لزبائن عديدين ومتفرقين .

ب- اقتصاديات خارجية ، تلوث وأضرار⁽³⁾ -

بتزايد حدة تقسيم العمل شيئاً فشيئاً ، أصبحت النشاطات أكثر استقلالية . مهما كان حجم المشروعات ، هي ملزمة بالاستعانة بخدمات متخصصة . تنوعت حاجات الأسر بنفس الوقت . تعلم الناس تقدير امكانية وصول الخدمات ، نوعية مراكز اللهو والفراغ وغزارة التجارات والمؤسسات .

إذن توجد حسنات تتولد من تجاور النشاطات أو من تجمع الناس : نقول في تحديدها أثاراً خارجية . تظهر هذه بصورة خاصة في المدن حيث تفسر دورها المتزايد : عندما تنقص تكاليف النقل ، يصبح تأثير المنافع الخارجية ملموساً أكثر .

إن التكتل البشري الناتج عن تقدم تقنيات الانتاج وتحسين النقلات وانطلاق نشاطات المبادلة تتسبب بمشاكل العيش المشترك . الى جانب الحسنات أو الوفورات الخارجية ، تتكاثر عدم الوفورات الخارجية : تلوث المعامل الجوار بما يتدفق منها ، بالضجّة التي تحدثها ، وبتعطيل حركة المرور الذي يصبح معرقلاً ؛ المساكن القريبة من بعضها وغير المنفصلة تماماً لا تكون بمعزل عن الطفيليات ولا تحمي من تكاثر الهجمات ،

3. TSURU (Shigeto), The economic significance of cities, p. 44-55 de HANDLIN (Oscar), BURCHARD (John) (ed.), The historian and the city, Cambridge (Mass.), The MIT Press, 1963, XII-299 p.

REMY (Jean), La ville, phénomène économique, Bruxelles, Editions «Vie ouvrière» 1966, 297 p.

CLAVAL (Paul), Eléments de géographie économique, op. cit.

— Régions , nations, grands espaces, Paris, M.- Th. Génin, 1968, 832 p.

في الحياة الاجتماعية . في المدينة . بما أن مستوى الحياة يرتفع ويصبح الوقت الذي يخصص للبقاء في المنزل طويلاً . تكثر المتطلبات البشرية في هذه المجالات. المؤثرات الناتجة عن الجوار تصبح كثيرة وأكثر مضايقة⁽⁴⁾ .

الجغرافية الجزئية للسلطة ، تحديد حقوق الاستعمال ووضع حدود للملكيات ، كانت من اختصاص جماعات محلية ولم تكن تطرح مشاكل سياسية حقيقية ، لأن كل شيء يكون منظماً بالمجتمع المدني أو بالمستويات الدنيا للتسلسل الإداري . قلب التركيز ونمو التجمعات الكبيرة الوضع : لا يمكن للحكومة أن تتجاهل هذه المسائل .

ج - الرقابة الاجتماعية -

إن التطور المستمر منذ قرن ونصف جعل الرقابة ضعيفة التأثير شيئاً فشيئاً . في المجتمعات القديمة وفي المجتمعات التقليدية ، كانت مهمة هذه الرقابة ميسرة بسبب ثبات المجموعات المحلية ، مساحتها الصغيرة وواقع أن كل الناس تعرف القواعد الواجب احترامها ، في موضوع السلوك وتبنيها . ومع تطور المبادلات وافتتاح الاقتصاد ، زادت قابلية الناس للحركة . تدنت حصة الجماعات الريفية في مجموع السكان : من 80% في القرن الثامن عشر هبطت إلى أقل من 20% عرفت المدن الصغيرة حيث لا يزال يحسب حساباً للنظرة الجماعية ، توسعاً بطيئاً أكثر مما هو في المراكز الحامدة .

داخل التجمعات الكبرى ، جعل التنظيم المفضل للمكان الرقابة صعبة : طالما بقيت البيوت منخفضة ، مصفوفة على طول الشوارع ، وكانت الكثافات معتدلة ، يكون من السهل أن يعرف الجار جيرانه . فهو يراهم مارين من أمام نوافذه ؛ يلعب الأطفال مع أطفال العائلات الأخرى ليس عندهم مكان فيه يجنبون من رقابة الراشدين . مع البناء في العالي والغاء الشوارع ، والاكثار من الأماكن الخضراء والباحات الكبيرة ، تغير كل ذلك . في العمارات ، لا يلتقي الناس إلا على السلم أو في المصاعد : يبقون غرباء عن بعضهم البعض . الأماكن التي يمكن فيها الهروب عن أنظار الآخرين موجودة هنا وهناك ، في الطوابق السفلى ، في مواقف السيارات ، في الباحة المقفلة . الامكانيات للمادية للرقابة الذاتية هي متلاشية⁽⁵⁾ .

هذه الخصائص الجديدة للجغرافية البشرية ، غيرت الظروف التي فيها يتم

4. DAVIS (O.A.), WHINSTON (A.), Externalities, welfare and the theory of games, Journal of Political Economy, vol. 70, 1962, p. 241-262.

— The economics of complex systems: the case of municipal zoning, Kyklos, vol. 27, 1964, p. 419-446.

COX (Kevin R.), Conflict, power and politics in the city, op. cit.

5. JACOBS (Jane), The death and life of Great American Cities, op. cit.

NEWMAN (Oscar), Defensible space. Crime prevention through urban design, op. cit.

التثقيف والتأقلم وشيئاً فشيئاً حرمت العائلة والجامعة المحلية من مسؤولية هذه المهمة .
الخصبة المناطة بالمدرسة في نقل المعرفة زادت . في الوقت ذاته انتقلت عملية اختيار
المبادئ الملقنة والقيم المعتمدة من مجموع السكان الى رجال تربية .

من المهم حتى يتم جريان الحياة الاجتماعية في الاستمرار . أن يكون التأثير الممارس
على الطفولة قاسياً وأن يعزز تكامله مع عالم الكبار . توصل المجتمع التقليدي الى ذلك
بتوظيفه كل الطاقات من أجل أن يشمل باستمرار ، الذين صنعهم ، بعين الرأفة وفي
نفس الوقت النظرة الصديقة . في المدينة ، يكون الصغار في منأى عن رقابة من هم أكبر
سناً . يشكلون مجموعات ثنائية ، وفقاً لطبقات الأعمار وبينون لهم عوالم جزئية على هامش
عالم الكبار . والسلطة ليست مبعلة عن ذلك ، لكن الرفاق هم الذين يمارسونها .
الانحرافات تُفرض بسهولة ويفقد المجتمع المحلي امساكه للطفولة . ولا يمكن التوصل
بشكل كاف لأن يحل المجتمع كله بانشائه نظاماً تربوياً ، محل ذلك المجتمع المحلي ، فهو
يفتح السبيل لممارسة سلطات جماعية غريبة على مراكز الحكم التي توجه المجموع .

د- الرأي العام والخبراء -

تصبح شروط الرقابة الاجتماعية كذلك ساقطة بانتشار المعارف الجديدة ، عاش
الناس في عوالم كانت فيها القواعد بسيطة يمكن لكل الناس الوصول اليها ، وقد أطاح
تقدم العلوم الاجتماعية بكل المبادئ العامة . لا يمكن للناس أن يكونوا معتبرين
مسؤولين على الدوام عن أفعالهم ، حتى قبل الحكم عليهم ، عندما يكون سلوكهم
منحرفاً ، ينبغي الاستفسار عن صحتهم العقلية والأخذ بعين الاعتبار تاريخهم .
الشخصي ؛ رفضهم التوافق مع القواعد لا يعبر دائماً عن خيب انحرافي ، فهو يقشي
عادة سر مأساة تدفع إحساساً مجروحاً للثورة . يعارض الناس التوافق الاجتماعي حتى
يثيرون الناس لمصلحتهم ، حتى يكونون مسموعين وحتى يعطون الحق . إذا أردنا أن لا
يبدأوا من جديد ، ألا يكون من الأفضل أن نخرق منطقهم بدلاً من أن نقمع بلا تبصر
مظاهر مذنبه لكن أصلها ليس الرغبة في الأضرار ؟

السلطة المعطاة للخبراء⁽⁶⁾ والمأخوذة من الأهل والأقارب والجيران اتجهت بعيداً :
لكذلك ترجب سبر القواعد والقيم نفسها . هل هي طاهرة كما قيل ؟ ألا يستعملونها من
يطلبها من أجل تثبيت مركزه الاجتماعي ، وارضاء غرائز السيطرة ، ومن أجل نسيان
المرارة التي تأكله ؟ أن ممارسة السلطة الجماعية التي عاشت في ظلها المجتمعات لمدة طويلة
هي ليست أقل براءة ، كما يوضح الخبراء الجدد في العلوم الانسانية والاجتماعية . هل

6. FOUCAULT (Michel), Surveiller et punir, Paris, Gallimard, 1975, 318 p.

طالبوا باحترام الملكية الفردية ؟ من لا يرى أنها وسيلة للقبول بعدد كبير من اليات الاستغلال ؟ يُطلب احترام الخلقة الجنسية الصارمة ، لكن ذلك لا يهدف سوى الى أن يولد في كل فرد شعوراً بالذنب يضعفه ويجعله فريسة تقدم لكل السيطرات ؛ ألا يكون مصدر السلطة التي تمتع الآخرين هناك⁽⁷⁾ ؟ إذا قبلنا بالتنازل عن مسؤولياتنا ، ألا يكون ذلك بسبب كوننا تماماً مقتنعين بحقارتنا ؟

لائحة الاتهامات التي جاءت بها العلوم الاجتماعية والانسانية هي طويلة : ان اكتشاف اللاشعور الذي يجعله الحس المشترك ، والذي يجب أن نصل اليه ونفسره من أجل إعطاء العلاقات الانسانية ، والسلوك والمواظ حقيقتها هو في نقطة انطلاق نقد المعرفة التقليدية . حسب الحالات ، نستحضر عقلاً باطنياً من طبيعة فيزيولوجية (وظائفية) - هكذا تكوّن الطب النفسي في القرن التاسع عشر ، ثم نستحضر عقلاً باطنياً من طبيعة نفسانية - على طريقة فرويد Freud وتلامذته - وعقلاً باطنياً مرتبطاً بضغطة اللغة على الكائن الذي لا يتوصل الى لفظها صحيحة - على طريقة لاكان Lacan - أو عقلاً اجتماعياً يغطي ، تحت أعطية الايديولوجية ، النهاية الحقيقية للروابط بين الناس - تلك هي مقدمة الماركسية . في كل الحالات ، يكون الحس المشترك قد فقد أهليته . تأثير الخبراء هو مبرر بالتفكير النظري ، وهو ينتشر بفعل وسائل الاعلام الشعبية التي تذكر الجواهر دوماً بإنحرافات العقل الفطري . يتحول الى سلطة مؤسسية طبقية عندما تكون القرارات محصورة بقبضة من الاختصاصيين . تعطي العدالة مثلاً لهذا التطور ، كما بيّنه ميشال فوكولت Michel Foucault⁽⁸⁾ . أقامت الثورة في فرنسا عدالة شعبية لأسباب الأجرام ؛ هي هيئة محلفين مختارة بالقرعة لتقول إذا كان المشتبه به مذنباً . القواعد التي كانت كذلك مؤسسة لم يلحقها أي تعديل جوهري ، لكن الممارسة العملية تغيرت بالمكانة التي أعطيت للأطباء النفسيين . قبل أن تنطق هيئة المحلفين بالحكم تبين أن المتهم هو مسؤول عن أفعاله : تقريرها يؤثر كثيراً على الأحكام الصادرة .

وبدلاً من الرقابة المباشرة الدائمة والمؤثرة للجاعة المحلية وللعائلة على الفرد ، نحل إذن بنية أكثر بعداً ، أقل ضغطاً في مبادئها وأقل قسوة في التطبيق نظراً لأنه لا أحد يستطيع أن يتأكد من صحة ما هو مطبق . هل ان الناس تخلصوا لهذا من روابط التأثير ، من عمل الولاية وتأثيرات السلطة عند هذا المستوى البدائي والمألوف للوجود ؟ بالطبع

7. LEGENDRE (Pierre), L'amour du censeur, Essai sur l'ordre dogmatique, op. cit.
FOUCAULT (Michel), Histoire de la sexualité. I: La volonté de savoir, Paris, Gallimard, 1976, 213 p.

8. FOUCAULT (Michel), Surveiller et punir, op. cit.

لا : إذا كان كل انسان يعرف من بعد ، أنه في حمى من التطفل الذي كان يضغط منذ فترة على التوافق ، فلا شيء يضمن أنه يعمل خيراً : لا يكفي أن يسأل ضميره ليتأكد من ذلك ؛ نظراً لأن مؤشراتته هي عادة مضللة . نكون مضطرين الى اللجوء للآخرين . في المجتمعات المتأثرة ببعض تيارات العلوم الانسانية والاجتماعية ، يذوب الشخص لأنه لا يملك سلطة شرعية ليحكم بها على نفسه : هذه السلطة محصورة بآخرين .

ليست الدول كلها متأثرة بنفس الطريقة من هذه التغيرات ؛ طلالا بقيت غير كاملة ، لا يمكن للكليانية أن تصب في استبعاد كامل للانسان بالانسان . من هذه الزاوية ، يوجد تواطؤ بين أحكام العقل الباطني والايديولوجيات الكليانية . إذا لم تكن الأرض مهياة بالرفض الشامل لحق التقاضي ، فإن السلطة المطلقة تمهد حداً في رفض الضباط⁽⁹⁾ .

في المجتمعات الليبرالية ، ان ما تُتهم به القيم التقليدية هو محصور قبل كل شيء بما يمس الأخلاق الفردية ، حياة الزوجين ، النزوات الجنسية : فتح التحليل النفسي أول ثغرة في الاستقلال الذاتي الذي كان معترفاً به للفرد حتى ذلك الحين . كان ضغطه على نطاق الدين وليس أبداً على نطاق السياسة : لم يكن لأسس المؤسسات دخل في الموضوع⁽¹⁰⁾ . ما كان معنياً بذلك هي الأخلاق المستوحاة من العقيدة المنزلة التي كانت السلطة تحترمها فضلاً عن ذلك ومنها طلبت الاستجابة لعذابات الوجود، للشكوك حول طبيعة الكائنات والأشياء والتعاسة المتولدة من تبصّر الموت . بتركها هكذا تقويض أسس الحياة الدينية ، تكون المجتمعات الليبرالية قد وضعت نفسها شيئاً فشيئاً في فراغ عاطفي دفعت فيه قسماً من أفرادها لاعتناق أيديولوجيات أخرى : قدمت المذاهب الثورية في قالب علماني معادل للعقيدة الدينية التقليدية .

التحولات التي لحقت بالرقابة الاجتماعية منذ بداية الثورة الصناعية هي عميقة . أشكالها التقليدية ضعفت ، تلاشت في كثير من الحالات . أصبحت حرية الفرد في العمل أقوى مما كانت عليه قبلاً ، ولكن هذا يعود الى تثقيف الرقابة عليه ضعيفة ، وإلى تكاثر الانحرافات . يرتبط التطور بتجمع الناس في مدن تتناقص فيها الشفافية مع التكاثر السكاني ؛ ينتج عن تحول أساس للايديولوجيات الاجتماعية . يفقد الفرد تدريجياً معنى المسؤولية والقدرة على الحكم على الآخرين . يعرف نفسه أداة لقوى لا يدركها ؛ يعترف بسيادة الخبراء الذين يخضع لهم ؛ الرقابة على أعمال كل فرد لا تبقى من

9. ARENDT (Hannah), La crise de la culture, Paris, Gallimard, 1972, 381 p. Ed. originale: Between past and future, 1954.

10. NICHOLLS (David), The pluralist state, op. cit.

فعل نظرة جماعية ؛ فهي تصبح لأقليات مقلدة بولاية متنامية⁽¹¹⁾ .

بنية وتنظيم المجتمع المدني

تعمل المجتمعات الليبرالية على أن يزدهر تحت الدولة ، مجتمع مدني اليه توكل كثيراً من المسؤوليات . لم تختف الأنظمة القديمة لتنظيم العلاقات الاجتماعية في العالم الحديث ، لكن وظائفها تعدلت . الرقابة الجماعية تلاشت شيئاً فشيئاً ووجدت العائلة نفسها قد حرمت من وظائفها الانتاجية - إذا لم تكن في الزراعة ، في التوزيع وفي الحرف ، لكن هذه القطاعات تراجعت سريعاً ، احتفظت ببعض دورها في تربية الصغار ، لكن هذا الدور كان مقروضاً بتقديم المدارس . أهميتها بقيت كوحدة انتاجية .

أصبح جوهر النشاطات ، أوقات الفراغ والعلاقات مشكلاً بالبيروقراطيات : مشروعات ، تجارات كبيرة ، مدارس ، مستشفيات ، كنائس ... بمشاركته هكذا في نشاط التنظيمات ، يقوم كل فرد على التوالي بأدوار متنوعة كما لو أنه ينص العديد من الجماعات . تعي هذه عادة تضامنها وتصبح طبقات . عند هذا المستوى يقع مكان قسم هام من الحياة السياسية للمجتمعات الليبرالية .

أ - البيروقراطيات⁽¹²⁾

في المجتمعات الحديثة ، البنى الأكثر شيوعاً للسلطة هي البيروقراطيات . تؤمن تنفيذ قرارات الحكومة بأخذها شكل إدارات . تنظم الحياة الاقتصادية ، الانتاج ، المبادلات ، توزيع السلع والخدمات وتؤمن تأطير الحياة الثقافية . لم يكن سوى قطاع الزراعة الذي قاوم التطور : غياب اقتصاديات الحجم والوفورات الخارجية المقدرة في موضوع استغلال الأراضي هو الذي يفسر هذا التشويه ، لكنه في طريقه إلى الزوال ؛¹ تلعب التعاونيات والتنظيمات المهنية ومشروعات تحويل المنتجات الغذائية دوراً متزايداً .

تستطيع الإدارات أن تلجأ إلى القوة المادية من أجل فرض إرادتها . البيروقراطيات الاقتصادية ، الثقافية أو الاجتماعية لديها هذه الامكانية نفسها ، ولعدة طويلة مع ذلك ، لم يكن بالامكان تصور تنظيم فعال بدون دعم وضمان السلطة العامة : استعانت الكنيسة بالسلطة المدنية من أجل استئصال الهرطقة وعاربة المشيخين . لا يكفي

11. SCHUMPETER (Joseph), Capitalisme, socialisme et démocratie, op. cit.

REVEL (Jean-François), La nouvelle censure, op. cit.

12. ETZIONI (Amitai), Modern organizations, op. cit.

— The active society. A theory of societal and political processes, op. cit.

COLEMAN (James S.), Power and the structure of society, New York, W.W. Norton, 1974, 112 p.

أبداً لأجل فرض وجهات نظرها ، أن تبعد الذين يتعدون عن الحقيقة بالفصل أو الحرم .

كذلك طالبت الشركات التجارية الأولى وكذلك المصانع الأولى بنفس الطريقة منحها وسائل وامتيازات الدولة . كانت تخشى منافسة صغار المنتجين أو الصناع الأجانب ، أو الاندفاع في الصناعة دون أن تكون لديها ضماناً أمنياً ؛ كانت تتهرب من التهديد بالتفجير الذي كانت روح المبادرة عند المستثمرين قادرة على فعله . كان وضع الاحتكار ضاغطاً على الزبائن لشراء الناتج ، وهذا ساعد كثيراً في تصريف بيع البضائع .

لم يكن منح هذه الامتيازات متوافقاً مع فلسفة المساواة وغير التدخلية للدولة الليبرالية ؛ فهو يوظف السلطة العامة في خدمة المصالح الخاصة . فهو يوهن المبادرة الفردية ويمجد بشكل مصطنع ، النشاط والازدهار . إذن بقيت البيروقراطيات تفكر في طرق أخرى لتشكيل بنيتها . استخدمت التأثير الاقتصادي الذي كان عندها مثل الرقابة على عناصر الانتاج . هل هناك حاجة للسلطة العامة لفرض الطاعة على المستخدمين ؟ لا . يمكن صرفهم وبذلك يخاطرون بأن يصبحوا بدون عمل . ان نظام التعويض الذي يكفي أصحاب الاستحقاق ويأخذ بعين الاعتبار الأقدمية ، يكون كافياً بشكل عام لتأمين اخلاص فئات المستخدمين .

مثل هذه الطرق لا تجعل المشروعات مع ذلك كلياً مستقلة عن سلطة الدولة . بدون تحديد قانوني لتملك عناصر الانتاج ، تخفي وسائل التأثير .

ينظم المشروع على مزاجه الأماكن التي يجري فيها الانتاج : هذه الأماكن هي دائماً محدودة وضيقة من أجل تأمين وتسهيل الاشراف على العمل . أليست إحدى التطبيقات الأكثر شهرة البانوبيتيكون Panopticon (مكان يُرى بنظرة واحدة) لبنتام⁽¹³⁾ هو مصنوعة في المصنع الذي فيه جديديا سترات Jedidiah Strutt⁽¹⁴⁾ استخدم الآلة لأول مرة في حياكة القطن ؟ أليس ذلك ذا دلالة ؟

المشروع ليس حبيساً في المكان الذي تتم فيه المصنوعات : فهو يشتري - يبيع ويستعلم . كيف يحصل على مساعدة الذين يعملهم خارج المؤسسة ، لا يمكن أن يكونوا مراقبين على الدوام ؟ الهدف هو أن الجميع يعترفون بالادارة وولايتها . هذا يتحاشى

13. BENTHAM (Jeremy), Panopticon, Londres, T. Payne, 1791, 2 vol.

14. HOSKINS (W.G.), The making of the English Landscape, Londres, Hodder and Stoughton, 1955; Harmondsworth, Penguin Books, 1970, 326 p. Cf. planche 52, p. 220.

التحقيقات والرقابات . لماذا لا نجعلهم مهتمين بوظائفهم بالتعويض الجيد وبأخذ جهودهم ونتائجهم بعين الاعتبار ؟ ان التجارب في هذه المجالات أظهرت بسرعة نتائج مرضية للدرجة سرّعت محاولة تعميمها : اذا كان الكل يشارك مباشرة بمنافع المشروع ، لا يعود هذا الأخير يظهر لمستخدميه كأنه اطار اكراه معه من الضرورة التحايل والكيد . الجميع يعتبرون العمل أمرهم . كما هي حال وكلاء ورؤساء المشروع والمهندسين حالياً . أمل الالتصاق من هذا النوع ، دفع الصناعيين لمنح أجور مرتفعة ، على طريقة هنري فورد ، ونوهوا بأبحاث مدرسه علم اجتماع العلاقات الانسانية⁽¹⁵⁾ . لم تتحقق الأهداف - لم تخفف ازدواجية بنية مصالح الإدارة والطبقة المحكومة حتى بعد تأميم المشروع أو التسيير الذاتي . لكن الوضع تحسّن وقد شعرت المشروعات أن بوسعها أن تكون ناجحة بدون أن نضع موضع الاهتمام سوى المصلحة المحبة لذاتها : الروح البيئية هي عامل لنجاحها .

في هذا المنحى ، فرص النجاح هي مع ذلك دالة على السياسات الاقتصادية للسلطة العامة . يتوقف التأثير النفسي لسلم للأجور على ما يقدمه الى الهايش . عندما تفقد الدولة الليبرالية الدعم الذي يروّج له الحساس الوطني ، تحاول أن تنقل هيبتها بإيجادها الإستخدام لكل المواطنين ، بإعطائهم الحد الأدنى وبتأمين الضمان لكل غماطهم . عندئذ تفقد المنافع التي يمكن للمشروعات أن تقدمها ، قيمتها ، وهكذا تظهر سياسة الرفاهية تعارضاً بين المجتمع المدني والسلطة السياسية ، تنخر فاعلية الشركات بدون أن تبرز للدولة الاخلاص الذي تنتظره .

البغض يمارس في المشروع سلطة التقرير في حين يمارس غيرهم سلطة التنفيذ . حسب الأنظمة يكون حق البت آيلاً لفئة أو لأخرى ، لكنه في الواقع يكون منوطاً باختصاصيين قادرين على اتخاذ قرارات مستنيرة . في نظام ليبرالي يقدر المضايق التي تعترض المصارف أو البيوت المالية التي تكون مساعدتها لا غنى عنها : تنفذ سياسة اجتماعية تقي من الصدمات وتولّد فكراً ، روحاً تجارية بدونها لا يمكن عمل أي شيء . تستمد مما تقدمه خدمات البحث في الشركة من تجديد . إذن يكون القرار عادة نتيجة المفاوضات⁽¹⁶⁾ .

15. ETZIONI (Amitai), Modern organizations, op. cit.

16. SIMON (Herbert), Administrative behavior. A study of decision-making processes in administrative organization, Glencoe, The Free Press 1st éd., 1944; 2^e éd., 1957, XXXIX-759 p. MARCH (J.G.), SIMON (Herbert A.), Les organisations, Paris, Dunod, 1969, XVI-253 p. Ed. originale: Organizations, New York, John Wiley, 1958.

يوجد في الأخير فرد هو الذي يقرر ، لكنه يقوم بذلك وفقاً للتأثير الذي يمكن لكل فرد أن يستخذه عند النزاع .

يرجع الفضل في اختصاص التنظيم عند المنظمات الى صفة الأنظمة المعتمدة على الارتكاس (المفعول الرجعي) التي تطبقها : فهي لا تكون موجهة بدون الاهتمام بالمضمون ، بدون الرجوع الى الاعتراضات الاجتماعية للفئات الاجتماعية المقننة ، أو بدون هاجس التوفيق قدر الامكان بين الطموحات المتنوعة . وحتى يكون هنا ممكناً ، ينبغي أن تكون كل مجموعة قادرة على توظيف قواها .

ب - الجماعات والطبقات⁽¹⁷⁾

في كل مرة يشارك الناس في أدوار متماثلة ، ويأخذون مكاناً متشابهاً في حياة الاتصال ، فهم متقاربون بمصالحهم ومشاكلهم : يملكون نقاطاً مشتركة ويشكلون موضوعاً لمجموعات متجانسة ، جماعات . في العالم التقليدي ، تقوم التقسيمات على أساس العمر أو الجنس أو بفعل روابط التبعية . في العالم المعاصر ، يبرز تكاثر المشروعات والادارات فئات جديدة تبرزها هو في نفس الوقت اقتصادي واجتماعي . كذلك أن ازدهار الايديولوجيات الاجتماعية أو الديانات المتصارعة ، يؤكد نماذج الجماعات كانت تجهلها المجتمعات التقليدية .

حتى يصبح تضامن أفراد الجماعات فاعلاً ، ينبغي أن يكون لديهم الوعي لما هو مشترك بينهم . هذا لا يقدم أية صعوبة في الخلايا الصغيرة للحياة التقليدية لكن العزلة في قلب المجموعات الاقليمية الكبرى تجعل من الصعب بروز وعي طبقي⁽¹⁸⁾ . في القرن التاسع عشر ، لم تكن هذه ممكنة إلا إذا كان الناس مركزين جغرافياً : تلك هي حالة جماعات العمال . مع وسائل الاتصال الحديثة ووسائل الثقافة الشعبية ، توطدت جماعات موزعة : نرى ذلك في نجاح الحركات النسائية وحركات الشبان .

لا تتمكن الجماعة ، حتى المتحولة الى طبقة ، أن تقرر وتعمل ضغطاً مباشرة : فهي تؤلف مجموعة غير منظمة . ينبغي لتعطيلها شكلاً ، أن تكون مبنية من بيروقراطية موجهة قبل كل شيء نحو الاتصال قبل الانتاج أو التنفيذ⁽¹⁹⁾ .

17. CYERT (M.), MARCH (J.G.), *Processus de décision dans l'entreprise*, Paris, Dunod, 1970, X-340 p. Ed. originale: *A behavioral theory of the firm*, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1963.

18. ETZIONI (Amitai), *The active society*, op. cit.

19. MARX (Karl), *Le 18 Brumaire de Louis-Napoléon Bonaparte*, op. cit. Cf. p. 127.

19. ETZIONI (Amitai), *The active society*, op. cit.

إن بروز الجماعات الحديثة يتسم اذن بتفتح الاشكال الجديدة للتنظيم : الأحزاب ، النقابات ، التجمعات الايديولوجية والملل ؛ العقبات التي تعترضها ليست هي ذاتها التي للمشروعات أو للإدارات . يشارك أنصار حركة بنفس المثل ونفس الطموحات : ليس من الضروري أن تراقب دوماً (20) . يمكن أن تكون البيروقراطيات الايديولوجية أخف من غيرها ، لكن عليها دوماً أن تذكر المبادئ التي تقوم عليها والتوجهات التي اختارتها ، إذا كانت لا ترغب أن يعتور الشك الجمهور : يحاول القادة في الواقع أن يستخدموا السلطة التي تمنحهم النفوذ على أتباعهم من أجل إشباع مطامعهم الشخصية .

تبدو التجمعات ، النقابات والمجموعات الايديولوجية . على مستوى المجتمع المدني ، كأنها الوجه الآخر للسلطة ، الذي يهدف لأن يجد ويراقب المشروعات والإدارات . بدونها يصبح التفاوض لاتخاذ القرارات ، وهذا هو ميزة العالم المعاصر ، صعباً إن لم يكن مستحيلاً . لا يمكن قيام تفاعل بين الجمهور المؤطر والمستخدم والذين يؤمنون توجيهه .

تتكفل بيروقراطيات الحزب ، النقابات ، المجموعات الايديولوجية والدينية بمهمة أخرى : فهي تعمل كوسائط اتصال بين المواطنين والسلطة : النظام التمثيلي الذي تشتمل عليه الايديولوجية الليبرالية مدين لها كثيراً كما سيأتي بيانه .

ج - الأشكال الاقتصادية للتنظيم الاجتماعي

لا تعيش المشروعات متطورة على نفسها : فهي تعمل لاشباع الحاجات ، لتحقيق الأرباح وتوفير الضمان والاستخدام للذين تشملهم . الى جانب التنظيم الاجتماعي الداخلي الذي يسمح بتسوية الخلافات والتوصل الى توازن يرضي المصالح الحاضرة ، ينبغي أن توجد اجراءات تؤمن تضبيب العمليات بين المشروعات : يلعب السوق هذا الدور .

عندما يكون الانتاج جاريًا على مستوى الاستشارات العائلية ، يكون المشترون والبائعون متعددين : تتم العمليات بمجابهة العروض بالطلبات بدون أن يكون هناك سلطة فردية : الأسعار الناجمة عن ذلك هي الأفضل لكل الجماعة . لا يمكن تطبيق هذه الآلية إلا على خلايا اقليمية ضيقة نظراً للتكاليف التي يفرضها تحقيق الشفافية . في العالم المعاصر ، الأسواق الشكلية التي فيها يلتقي المشترون

20. ETZIONI (Amitai), Modern organizations, op. cit.

والبائعون لمقاومة مشاريعهم أصبحت نادرة خارج بعض المنتجات الأساس. وحيث توجد ، تتقابل مشروعات ضخمة حتى ان الظروف فيها لا تكون ظروف المنافسة البحتة والكاملة⁽²¹⁾ . يمكن أن يوجد توازن مع ذلك : يبين غالبريث⁽²²⁾ ذلك وركز على أن قدرات توازنية تنشأ في كل مرة يميل فيها التركيز لأن يخل بتوازن السوق . من جهة ثانية ، المشروعات قادرة على أن تحصل من البعيد على المعلومات اللازمة لها : وهي تبين العروض والطلبات الصادرة عن أمكنة واسعة . هكذا فإن آليات السوق هي قادرة أن تؤمن ضبط القرارات على المستوى الدولي . ولا يكون متضرراً إلا صغار أصحاب الأعمال من هذا التطور .

في كثير من المجالات ، كانت الآلية الشكلية للسوق قد اختفت . تمجد المشروعات شروطها للبيع بقرارات من جانب واحد ، فيما يتعلق بالأسعار والمواصفات . لا يعني هذا أنها تنهرب من المنافسة : فهي تعيش تحت تهديد الشركات التي تراقبها بدقة وتحاول ان تقضي على الفوائد التي كونتها لنفسها . الزبائن هم الحكم : إذا رفضوا الشراء ، يصبح واجباً إعادة النظر في السياسة كلها . تستمر إذن ردة فعل السوق وإن تكن في شكل مشوه : فهي تتيح بالنسبة لسلع الاستهلاك النهائي ، وبهذه الطريقة غير المباشرة ، مقابلة أهداف حفية من الشركات الكبرى وأهداف جمهور من المشتريين المتفرقين . تكمن المخاطر في أن أصحاب الصناعة لا يندفعون أبداً نحو الصناعات الخفيفة : تبين دراسات السوق بشكل مسبق الانعكاسات المحتملة للمشتريين الممكنين .

إن طرق تنظيم الحياة الاجتماعية هي في تحول مستمر : في الأنظمة الليبرالية برهنت المشروعات على ليونة ملحوظة ؛ فقد عرفت كيف تتوافق مع أسواق واسعة ، والتحول الثابت في المنتجات ومع طلب دائم ملحاح . وحتى تحد من الأخطار الناتجة عن هذا التحول ، نظمت الشركات الشفافية لمصلحتها : فقد اكتشفت فوائد الاعلان .

أصبحتنا بعيدين عن طرق تنظيم المجتمع التقليدي . تستخدم المشروعات الكبرى الوفاً وعشرات الألوف من الأشخاص وهي بحاجة لأسواق ممتدة في أم كثيرة وأماكن دولية . تأثيرات السلطة تظهر عملاقة حتى ولو لم يكن التفاوت بين الفئات الاقتصاديةين ساحقاً كما كان في العالم التقليدي⁽²³⁾ .

21. CLAVAL (Paul), *Éléments de géographie économique*, op. cit.

— *Principes de géographie sociale*, op. cit.

22. GALBRAITH (John K.), *Le capitalisme américain*, Paris, M.-Th. Génin, 1956, 250 p. Ed. originale: *American capitalism*, Boston, Houghton Mifflin, 1956.

23. GALBRAITH (John K.), *Le nouvel Etat industriel*, Paris, Gallimard, 1968, 418 p. Ed. originale: *The new industrial State*, 1967.

— *La science économique et l'intérêt général*, Paris, Gallimard, 1974, 398 p. Ed. originale: *Economics and the public purpose*, 1973.

يستدعي عمل الأسواق قواعد لتعزيز الأخلاقية في المعلومات التجارية . قرارات الشراء والبيع هي رهن شروط الوفرة أو الندرة في الإتيان (التسليف) هكذا تجد الدولة نفسها ملزمة بتوسيع صلاحيتها بمقدار رخاء الاقتصاد : هكذا يرسم تعارض بين المثل الأعلى الليبرالي يترك الأمور تجري وتحولات المجتمع المدني الناتجة عنه . لا تستطيع السلطة أن تقف مكتوفة الأيدي أمام ثغرات الانتاج - شع سلع الترف والسلع الشائعة - كما في نقص العدالة والتوترات التي لا بد أن تنجم عن آليات الضبط والتصحيح .

د - الأشكال الاجتماعية للتنظيم

في المجتمعات الليبرالية ، عمل الأسواق هو جوهري في مسار المجتمع المدني . فاليها يرجع الفضل في انتشار العلاقات البعيدة واغناء كمية الخدمات المقدمة للمشروعات وللأمر ؛ لقد غزا نطاق الاقتصاد تدريجياً مجالات كان فيها التضامن ، الهبة وإعادة التوزيع في مكانة مهيمنة تقليدياً ، لكن قسماً هاماً من الحياة المدنية بقي محكوماً باعتبارها أخلاقية وبالفوضى .

لقد عت أيدولوجية المساواة في المجتمعات المعاصرة ما يعزز التنظيم الاجتماعي على المستوى المحلي : ضعفت النظرة الجماعية التي كانت كل مجموعة تمارسها على أفرادها ، مع قابلية الحركة المتزايدة ، في حين أن التسلسل الذي كان يسمح بحل النزاعات بين الفرقاء غير المتكافئين قد اختفى . غير أن الفوارق بين الثروات والاعتبار والوضع الاجتماعي لم تخف : وكما يذكر دارندورف Dahrendorf (24) لا نرى جيداً كيف كانت تستطيع أن تتلاشى بدون أن يفقد المجتمع في الوقت ذاته سبب وجوده . لكن في الأوساط حيث العلاقات هي عقلانية وحيث تشكل النقود أداة للتقدير شبه شاملة ، فإن الاهتمامات الخلقية تسقى والحياة الاجتماعية تقوم دائماً على التنافس على الحظوة . هناك يجد البحث شبه الشامل عن المداخل المرتفعة إحدى حوافزه الرئيسة : نعرف ، بالاستناد إلى ثورستين فبلن Thorstein Veblen (25) أن التراكم يتم عادة في ظل اهتمام للسلاح باستهلاكات تفاخرية : تشهد هذه على النجاح الاجتماعي وتثبت بأن الدور قد تم جيداً في الجماعة . بمقدار ما يتنامى الرخاء ، يتغير مفهوم الثروة : لا تعود مطلوبة لذاتها أو من أجل القوة التي تعطىها على الأشياء ؛ يكون العمل فيها بعد لا ثبات

24. DAHRENDORF (Ralf), *Essays in the theory of society*, Stanford, Stanford University Press, 1968, XII-300 p.

— *The new liberty*, Londra, Routledge and Kegan Paul, 1975, X-102 p.

25. VEBLÉN (Thorstein), *Théorie de la classe de loisir*, Paris, Gallimard, 1970, XLI-279 p. Ed. originale, Macmillan, 1899.

الانتساب للنخبة وذلك أمام الجميع . تصبح الثروة مظهراً ، أي وسيلة للارتقاء الاجتماعي . فهي تكشف بأنه تم التوصل الى المستويات المفيدة للنشاط ، تلك التي فيها حصة التفكير والابداع هي هامة . هي تأكيد على فوئية محصلة بفضل الجهد ومبررة أخلاقياً .

تشكل المجتمعات الليبرالية المعاصرة بُنى ذات مستويات لا تقابل كلها الجماعات المهنية التي ذكرت والطبقات التي نجمت عنها . وهذا لا يعني بئى جامدة كالتي كانت عليها طبقات النظام القديم . التسلسل الذي تولّد عن التنافس على الخطوة ليس مؤسساتياً وهو في تطور دائم : فهو يترجم حاجة عميقة للتمييز في مجتمع يجهل المقارقات في البداية ، يسعى للحد من الفوارق القائمة على الثروة أو على صدقة الولادة ، ولكن يجد الجهد الفردي . تصبح النقود مقياساً للنجاح . مع ذلك هي ليست معياراً كاملاً : فهي لا تعني شيئاً للذين يرغبون في تفوّق فكري ، في رهاية الذوق ، والأهلية لتقدير الجيد ، الأسمى والألذ . في هذه المجالات ، تبتكر نفخة الرجاجة بدون انقطاع استراتيجيات جديدة لتأكيد الاصالات . في مجتمع النصف الثاني للقرن التاسع عشر ، أصبحت القدرة على تقدير الثقافات كثيرة التنوع للدلالة أو الظاهرة المطلوبة للفرقة . كتب بودريارد Baudrillard (26) صفحات رائعة من منطق الأشياء ونظام المظاهر الذي صاد وقتئذ : لم يكن البحث عن الأموال لذاتها ، بل لقدرتها على التأكيد في نظام يرمي إلى أن العالم ليس كله قادراً على أن يفهم ، والذي فيه يحفظ مذهب الباطنية توحده .

هـ- التمييز الاجتماعي والفرز المكاني

هذه التحولات هي متلازمة مع إفساد عميق للبيئة المحلية للمجموعات . منذ اللحظة التي يختفي فيها التسلسل المؤسساتي ، يفقد الأغنياء إمكانية فرض إرادتهم على جيرانهم الفقراء وموائل تلافي الأضرار التي تسببها هؤلاء . بعد ذلك ، ليس من وسيلة مباشرة تحمي من مضار العيش المشترك ، لا تبقى إلا استراتيجية مفتوحة : الفرز المكاني (27) .

في مرحلة أولى ، ينشأ هذا الفرز حالاً من عدم قدرة آليات السوق على أن تعمل

26. BAUDRILLARD (Jean), *Pour une critique de l'économie politique du signe*, Paris, Gallimard, 1972, 270 p.

— *L'échange symbolique et la mort*, Paris, Gallimard, 1976, 347 p.

27. COX (Kevin R.), *Conflict, power and politics in the city*, op. cit.

CLAVAL (Paul), *La géographie et les phénomènes de domination*, L'espace géographique, vol. 5, 1976, p. 145-157.

حساباً للآثار الخارجية التي تتكاثر بين قطع صغيرة متجاورة⁽²⁸⁾ . عندما يتم بيع ، يعكس سعر الأرض المزاي والمساوى التي توجد وتلك التي يمكن أن يتوقعها الفاعلون . بين عمليتين تجاريتين ، تتطور الظروف ، لكن لا شيء يسمح بمعاينة المقلقين عن التعديلات التي تسببها الأضرار التي يفرضونها على الجوار نتيجة لسوء استعمال قطعة الأرض الخاصة بهم .

ليس أمام المالك الحكيم سوى حل واحد : هو أن يبيع منذ اللحظة التي يشعر فيها بالضيق التي تنشأ وقبل أن يتدنّى ثمن التربة ؛ فجأة يزيد عرض الأرض في القطاع المهدهد ، وهذا يتسبب في تدهور الأسعار . يبقى الذين يستخدمون التربة في تنافس دائم: يهرب الذين يرغبون في التخلص من عدم الوفورات الخارجية أمام الذين يستطيعون فرضها عليهم . طالما بقيت أسعار الأراضي مرتفعة جداً ، فقلما يوجد بين المالكين لا اجتماعيون قادرين على التأثير على قيمة المجموع باستثمارات معينة ، لكن لا توجد ضمانة مطلقة⁽²⁹⁾ .

في غياب أحكام شرعية للدفاع عن المصالح المحلية ، يترجم التنافس على الخطوة الملازمة للمجتمع الليبرالي بهجرة دائمة للذين عندهم مال أمام الذين يُخشى أن يشوشوا خاصية المكان الذي يتواجدون فيه . لقد وصف بارك وبرجس Park, Burgess⁽³⁰⁾ بدقة هذا المسار في تحليلهم للمدن الأمريكية في العشرينات الأولى لهذا القرن : هو في أصل الانزلاق نحو حواشي الطبقات الأكثر ثراء . في المقابل ، لم يستطع أن يبين كيف يتبع عمل التأثيرات الخارجية السلبية للمجموعات المتواضعة أن تمدح الأكثر ثراء .

في مقابل جغرافية استقرار احتلال التربة التي تترجم التنافس الليبرالي من أجل الخطوة ، تقوم عادة جغرافية الفرز الجامد وتكوين أماكن العزل (غيتو) : يكفي أن الاستراتيجيات التي هي بحوزة المجموعات المهيمنة تسمح لها بأن تدافع عن نفسها وتقيم مقاطعات ذات حدود واضحة . وبدلاً من تسلسل اجتماعي ثابت معترف به للمجتمعات التقليدية ، يحل تسلسل رسمي ثابت كالأول ، لكنه قائم على تصنيف الأراضي وعلى تنظيم استخدامها : أصبحت سياسات التقسيم إلى مناطق (Zoning) الأدوات المكونة للبنية الاجتماعية ، ولقيض التناقضات وأدت إلى حصر الأضرار بالذين

28. DAVIS (O.A.), WHINSTON (A.), Externalities, welfare and the theory of games, op. cit.

— The economics of complex systems: The case of municipal zoning, op. cit.

29. Cox (Kevin R.), Conflict, power and politics in the city, op. cit.

30. BURGESS (Ernest W.), The growth of the city: an introduction to a research project. In: PARK (Robert E.), BURGESS (Ernest W.), MCKENZIE (Robert D.), The city, Chicago, Chicago University Press, 1925, X-239 p.

هم اليوم في أدنى سلم الرفاهية⁽³¹⁾ .

يُقرأ تحول التمييز الاجتماعي في التناقضات المكانية خاصة على الصعيد المحلي . طالما أن التجمعات خاضعة الى ولاية واحدة سياسية ، فإن فرص مشاركة الوضع الاجتماعي مترجماً جغرافية التفاوت بين الاحياء هي متواضعة : تنقل المجموعات القصيرة أكثر على البلديات في الدفاع عن نفسها . تخسر هذه الوسيلة هناك حيث يكون المكان الممدّن مجزأ الى قرى وبلدات مستقلة عن بعضها البعض⁽³²⁾ .

هناك ترسم احدى التناقضات للمجتمعات الليبرالية الحديثة - وهو يعني تناقضاً مكانياً : من أجل الوقوف في وجه الارتباك الذي يسببه الحجم المتزايد للبيروقراطيات ، كان الاتجاه لدعم الاستقلال الذاتي للوحدات السياسية المحلية ؛ ذلك قُرب المواطنين من الحاكمين ، وسهّل التعبير المباشر عن الحاجات وجعلها تؤثر بشكل أولي على قرارات التنظيمات الكبيرة . لكن كلما كانت الصلاحيات المعترف بها للخلايا الإقليمية الأولية تتوسع ، كلما كانت أخطار رؤيتها مستخدمة في استراتيجية التمييز الاجتماعي متفاداة .

إذن ان التناقض على الخطوة زاد في شرح الفوارق في الوضع الاجتماعي داخل كل وحدة إحصائية . كذلك عمل تناقضات بين منطقة ومنطقة ، لكن بطريقة أقل بروزاً . تطلب كل مجموعة من أجل عيشها تقريباً نفس الكمية من الخدمات ، وهذا يحفظ في كل مكان حداً أدنى من التنوع . يستدعي تنظيم العمل بصورة عامة أنه في نفس المنطقة ، توجد صلاحيات عديدة وتصرفات متنوعة . مظاهر الفرز الممكنة هي نتيجة تخصص المؤسسات داخل كل مشروع⁽³³⁾ . تقوم الأطر حول مراكز اجتماعية في انعواصم الكبرى أو في مراكز البحث ، هناك حيث الدماثات الكبيرة . الفئات المتواضعة هي أحياناً معزولة كلياً عن هذه الأجواء بفعل السوق العقاري ويتطابق إجراءات التقسيم الى مناطق . هي في داخل الأمم مصدرة للتوتر بين الأماكن المفضلة والأماكن الأدنى منها .

و- اللامع الجغرافية للمجتمع المدني

المجتمع المدني للأوساط التقليدية هو مؤلف من خلايا عملية مرصوفة جنباً الى

31. ROSE (Harold). The black ghetto: a spatial behavioral perspective. New York, McGraw-Hill, 1971, XVI-147 p.

32. COX (Kevin R.), ANEW (John A.), Optimal and non-optimal territorial partition.

A possible approach toward conflict. Papers of the Peace Science Society, 1974, p. 123-138.

COX (Kevin R.), REYNOLDS (David R.), ROKKAN (Stein) (ed.), Locational approach to

power and conflict, New York, John Wiley, 1974, 345 p. Cf. Cox (Kevin R.),

REYNOLDS (David R.), Locational approaches to power and conflict, p. 19-42; COX

(Kevin R.), Territorial organization, optimal size and conflict, p. 109-139.

33. CLAVAL (Paul), Éléments de géographie économique, op. cit.

جنب . الضغط الجماعي ، العلاقات العائلية ، التبعيات التسلسلية ، مبادلات السوق وفعل إعادة التوزيع أو الهبات هي كافية فيها لتأمين التنظيم .

يُتَّسَم الانتقال الى المجتمع المتقدم الذي يتيح انتصار الأنظمة الليبرالية ، بتحويلات قاطعة . المجتمع المدني ليس مبنياً بطريقة على المستوى المحلي : هو مزود بتنظيمات ، بمشروعات ، بأحزاب بنقابات ، بجمعيات أو كنائس قادرة أن توحد أعدادا كبيرة ومتفرقة . يكشف التحليل عن حُزم مركبة لعلاقات بعيدة بدلاً من خلايا ضيقة في داخلها تعقد العمليات الاجتماعية والاقتصادية .

تسجل العلاقات المزدوجة بتنظيمات في أماكن ذات اتساع متغير . تنتشر النشاطات الدينية والحركات الايديولوجية داخل مساحات ثقافية متجانسة ، لأنها تتوقف على فاعلية الاتصالات - لكن ذلك ليس قاعدة مطلقة : حاجز اللغة ليس عقبة .

في الإطار الاقتصادي، كان توسع الدوائر منتظماً منذ بداية الثورة الصناعية. كان الانتقال من الأسواق المحلية الى أسواق اقليمية ثم وطنية وأخيراً دولية . وأصبح الوضع حيث أن معظم الدول هي ضيقة جداً لأن تنصاعد فيها كل الاقتصاديات الخارجية واقتصاديات الحجم الممكنة⁽³⁴⁾ .

جغرافية التنظيمات هي جغرافية الاتساع الكبير ؛ هي كذلك جغرافية التطور المتفاوت . يستدعي التركيز إقفال المؤسسات الصغيرة جداً من أجل الطرق الحديثة للنتاج ؛ تستوجب المبادلات انشاء شبكات ناجحة للنقل ووسائل الاتصال . ذلك أنه في عقد الشبكات تتكاثر الوفورات الخارجية : الاتجاه هو نحو التراكم الآني للنشاطات⁽³⁵⁾ .

القوى التي تشكل المجتمع المدني هي بقسم كبير منها اقتصادية : تترجم بالتميز بين الجماعات ويوعي يرسم الطبقات . تسعى هذه الأخيرة للتأثير على التنظيمات بطريقة تحافظ على مصالحها : تأخذ المسائل هكذا بعداً اجتماعياً . لكن نتيجة الأعمال الجماعية المتخذة تتوقف على القواعد التي تقيمها السلطة السياسية : ينبغي أن تمارس النقابات ضغطها عند هذا المستوى .

لا يعمل إضعاف الرقابة الاجتماعية سوى أن يزيل المشاكل الاقليمية على مستوى ضعيف ، لكنه يحولها . تستلم الدولة جزءاً كبيراً مما كان يؤول الى العائلات ، الى الخلايا الاقليمية البدائية والى الأنظمة التقليدية للأمن وإعادة توزيع المداخيل .

34. CLAVAL (Paul), Régions, nations, grands espaces, op. cit.

35. Ibid.

تزايد المهام التي يعهد بها للإدارة . يؤدي ذلك الى توحيد شكل ظروف الحياة الاجتماعية . في نفس الوقت يؤدي استقطاب النشاطات الى تنويع المكان . المواطنون هم تدريجياً متساوون أمام المصالح المتوجة لهم - لكن فرص الاستخدام والتجهيزات التي يجدونها علياً هي شيئاً فشيئاً متغيرة .

يزيد إضعاف الرقابة الاجتماعية التوترات على المستوى المحلي : وفُرت التسلسلات التقليدية النظام وتعايش المجموعات ، لكنها انهارت . ليس للتنافس على الخطوة نفس التأثيرات المنظمة : في عالم يرغب بأن يكون مساوياً ، لا يعني ذلك سوى عارض حدي لا يجد ما يبرره . وهو يترجم بتمركزات اجتماعية غير ثابتة ، وهناك حث يكون الاستقلال الذاتي مستخدماً لدعم التسلسلات ، بزيادة حدة أعمال الفرز المرتبطة بالأشكال المتقدمة جداً للمجتمع الليبرالي .

يكشف ترابط المجتمع المدني في الأماكن الشاسعة التي يضمها من بعد ، عن أعمال كثيرة للسلطة : سلطة المنظمات ، التأثير الاقتصادي للذين يملكون وسائل إنتاج أو الذين يستطيعون ان يوقفوا دورة الثروات ، التأثير الايديولوجي لمن يضعون الحق الجديد ، السلطة الجديدة ، المعايير الجديدة . تدخل آليات التنظيم توازناً معينا في هذه المجموعة ، لكن كل النزاعات لا يمكن أن تلوب عند هذا المستوى . المجتمع المدني ليس لازماً للمجتمع السياسي : لا تظهر هذه الأخيرة دائماً في السرائر . منها تحدث التنظيمات والقوانين التي تحدد الحقوق والواجبات عند كل فرد ؛ ويتأثيرها تكون الاجراءات الآلية للتنظيم مكمل ومصحح : هكذا أصبحت إعادة توزيع المداخيل احتكاراً للدولة وخفضت إلى حد ما من التفاوت في مستويات تعويض المناطق . ينبغي إذن أن نرى الآن كيف تقوم روابط المجتمع المدني والنظام السياسي .

دور النظام السياسي في المجتمعات الليبرالية

أ- مهام النظام السياسي

1 - في إطار الأنظمة الليبرالية في بداية القرن التاسع عشر ، تحديد قواعد العمل الاجتماعي هو الوظيفة الرئيسة للدولة التي تعمل على احترام الاجراءات التي تتخذها بواسطة الشرطة والقضاء . على الحكومة أن تبين بوضوح حقوق الجميع . لا يكفي من أجل منح كل مواطن الحد الأقصى من المبادرة ، أن نؤكد بأنه حر : ينبغي تحديد المضمون الحقيقي لهذه الحرية وتعيين حدودها : يجب أن لا يفتصب عمل البعض الفرص المعلقة للآخرين .

تحدد الدولة الليبرالية إذن موجبات الفرقاء الذين يرتبطون بعقد . تضع نظام ملكية الأراضي والأموال المنقولة وغير المنقولة . توضح الشروط التي في ظلها يمكن

للعمل أن يكون موضع معاملات تجارية . تسهّل عمل الأسواق وتكوين اهرامات سلطة في التنظيمات التي تشكل الحياة الاجتماعية والاقتصادية . بهذه الاجراءات مجتمعة ، تضمن الدولة قانونياً ، العلاقات التي تعقد في المجتمع المدني .

المهاجس الأكبر للدولة هو توفير تعادل الفرص أمام الجميع : مهمتها الأساس هي أن تقيم نظاماً يمتحن معه التفاوت المكاني الطبيعي بفضل عمل الإدارة . يجب أن يكون القانون ، العدالة ، المدرسية بنفس المستوى في كل جهة ، إذا كانت هناك رغبة في ليبرالية حقيقية .

كانت الدولة الليبرالية قد أخذت عن الدولة الميغيلية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، الأداة التي سمحت لها بأن تمحو على هذا النحو ، كل الفوارق الطبيعية : الإدارة هي قادرة أن توجد ظروفاً موحدة الشكل في أماكن شاسعة ؛ هي مخلص للسلطة أي الى السيادة الشعبية ؛ هي ضامنة للقانون وتسهر على تطبيقه كاملاً .

2- منذ اللحظة التي تدرك الدولة فيها أهمية النمو الاقتصادي ، فإن عملها فيه يتجه نحو تأمين الشفافية للمكان وإلى تقليل تكاليف التنقل : تجعل التعليم إلزامياً ، تشجع على ولادة صحافة متنورة ، تنشئ مصالح بريدية وتلغرافية وهاتفية : تعمل على تحديث الطرق ، وعلى جر الأنهار وشن المرافئ ومد الخطوط الحديدية ؛ تقوم بتجهيز الأوتوسترادات والمطارات . كل هذا يعني أعمالاً ممركة لا صلة لها مع الحياض المكاني للدولة الليبرالية الأصلية .

3- عندما بدأ احتواء الثغرات والعاهات العائدة لاقتصاد السوق ، في نهاية القرن التاسع عشر ، تدخلت الدولة بشكل مباشر جداً في الحياة الاقتصادية : تسلمت مسؤولية إعادة توزيع قسم من المداخل لصالح الطبقات الفقيرة وأمنت إغاثة الاستهلاك للسلع الأساسية بأخذها جزئياً أو كلياً من المشروع الحر - كخدمات التربة والصحة ، في المجتمعات الصناعية المتقدمة ، تقوم الدولة بشكل مباشر بإدارة قسم هام من حياة البلد : أكثر من خمسي المداخل تمر عبر مصالح الضرائب وما يشابهها في البلدان الصناعية المتقدمة .

أدت التيارات التي شكلت المجتمعات المدنية للأمم الليبرالية في القرن العشرين ، الى توزيع غير متساو للنشاطات والى تركيز المصانع في المناطق ذات الوضع الأفضل على الشبكة العامة للنقل والاتصالات . وقد تسبب ذلك مكانياً بتفاوت كان على الدولة الحديثة مهمة تخفيفه . استخدمت سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية

والاجتماعية التي تُدرج في المكان بطريقة متنوعة : تعطي السلطة لعملها شكلاً وفقاً لتنوع الظروف المحلية التي ركزت عليها الليبرالية ؛ هي تأخذ على مسؤوليتها اللامركزية وعادة التوازن الاقليمي⁽³⁶⁾ .

ب - مسائل التنظيم -

في دولة ليبرالية مثالية ، لا يتوجب أن تكون هناك رابطة اتصال بين الفرد والحاكم الشعبي ، لكن من الصعب أن لا نعترف ، بين الحريات ، بحرية المشاركة : التنظيمات التي تنجم عنها لها الحق بالتعبير عن نفسها . فيها تكون حقيقة النظام التمثيلي مشوهة ، لكن مسارها هو مسهل ومهذب⁽³⁷⁾ . إذا لم يكن يوجد شيء بين الفرد ونائبه ، فلا شيء يمنع هذا الأخير من إساءة استعمال وكراته . بدون جسم وسيط ، تكون الحياة السياسية رهناً للأطماع كوسيلة لكسب النفوذ وكطريق مناسب لبلوغ المتعة والثروة . لا يمكن تلافي الابتزاز في غياب بُنى متخصصة للتمثيل .

في المجتمعات الليبرالية المتقدمة ، تكون الجماعات التي بينها ينقسم التجمع الوطني ، منظمة من الأحزاب ، النقابات ، الأديان أو الفئات الأيديولوجية⁽³⁸⁾ . تتغير أشكال هذه المراكز التمثيلية مع تقدم الاتصالات ومع التحولات الناتجة عنها في حبكة المجتمع المدني⁽³⁹⁾ . الأحزاب هي في أصل النوادي التي تضم ممثلين متأكدين من نفوذهم المحلي : فهم يشتملون على وجهاء متمركزين بقوة في البلد الذي هم مكلفون

36. HALL (Peter), *Urban and regional planning*, Harmondsworth, Penguin Books, 1974, XVII-312 p.

COPPOCK (J.T.), SEWELL (W.R.D.), *Spatial dimensions of public policy*, Oxford, Pergamon Press, 1976, XV-271 p.

BOESLER (K.A.), *Spatially-effective government actions and regional development in the Federal Republic of Germany*, Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie, vol: 65, 1974, p. 208-220.

MASSAM (Brian H.), *The spatial structure of administrative systems*, op. cit.

— Location and space in social administration, op. cit.

37. DAHL (Robert), *L'analyse politique contemporaine*, op. cit.

— A preface to democratic theory, op. cit.

38. ETZIONI (Amitai), *The active society*, op. cit.

DAHRENDORF (Ralf), *Class and class conflict in an industrial society*, Londres, Routledge and Kegan Paul, 1959, XVI-336 p.

39. COT (Jean-Pierre), MOUNIER (Jean-Pierre), *Pour une sociologie politique*, op. cit.

SCHWARTZENBERG (Roger-Gérard), *Sociologie politique*, op. cit.

DUVERGER (Maurice), *Sociologie de la politique*, op. cit.

— Les partis politiques, Paris, A. Colin, 1^{re} éd., 1951, 472 p.

GOGUEL (François), *Géographie des élections françaises sous la III^e et la IV^e République*, Paris, A. Colin, 1970, 190 p.

COX (Kevin R.), *The voting decision in a spatial context*. In: BOARD (Christopher) et al., *Progress in geography I*, Londres, Arnold, 1969, X-222 p. Cf. p. 81-117.

BUSTEED (M.A.), *Geography and voting behaviour*, Londres, Oxford University Press, 1975, 60 p.

بالدفاع عنه . وبمقدار ما تكون الجماعات المرتبطة بتقسيم العمل واعية لتضامنها ، فإن الأحزاب تأخذ تماسكاً اجتماعياً أشد وتستند الى تنظيمات أكثر تماسكاً ، على طريقة الديمقراطية الألمانية التي كانت نموذجاً لهذا التطور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . منذ جيل ، لم يكن للتقسيمات المهنية نفس المدلول السياسي : ألم يكن كل العالم تقريباً مخصصاً بتنظيمات كبرى ؟ الأحزاب المعاصرة لا تركز كثيراً على المائتات للظروف الاقتصادية . هي من جهة أخرى موضع منافسة النقابات في هذا المجال - وقبل كل شيء ، على ما يأتي فيميز في مصالحها أو في توجهاتها الايديولوجية ، الكتلة الكبيرة من المواطنين : تسعى لاجتذاب مجموعات المتقدمين في السن ، النساء والنقابات يحاول كل تكتل أن يحظى بأكبر عدد من المؤيدين بوضع برنامج سياسي ليس له التماسك الذي تتعهد به الأحزاب الهادفة الى الدفاع عن طبقة في سبيل الحصول على الأصوات اللازمة للفوز في الانتخابات ، تلعب الريادة الشخصية للقائد عادة دوراً كمضمون وعوده .

لم تفقد البنى الاقتصادية أهميتها ، لكنها انحجبت لأن تكون مفسرة بطرق أخرى . المد العددي للاجراء يعطي القوة للنقابات : فهم ليسوا فوق السلطة الثانية اللازمة لتوازن الوسائل التي هي بحوزة أصحاب الأعمال ، فهم يستطيعون أن يشلّوا بالضراب ، النشاط الوطني . هم يضغطون في مطالباتهم برفع التعويضات ، على الوضع الاقتصادي الاجمالي للبلد . كذلك يستطيعون أن يقدموا بدعهم ، اعدة حاسمة للحزب السياسية أو أن يشلّوا مبادراتها بحركات الاحتجاج والمعارضة .

لا تستطيع المشروعات الكبرى أن تكون ممثلة بشكل مباشر في جلسات البرلمان - ليس عندها العدد ، فهي تتكون إذن من مجموعات ضغط ووتحاول أن تميل السياسة الرسمية بعمل يتم لدى النواب وعلى مستوى الإدارات⁽⁴⁰⁾ .

تنتهي التحولات الاجتماعية المدنية على هذا النحو الى أن تجعل النظام القانوني للتمثيل غير كاف : بدون العمل الكتوم أو المؤكد للفئات الضاغطة لا تملك الدولة إمساكاً للحقيقة التي عليها أن تشكلها - وعليها تستند في معلومات هي دقيقة بمقدار ما يكون عملها منوعاً وفقاً للأوساط الاجتماعية وحسب المساحات الإقليمية .

نجح النظام السياسي التعددي الذي وصفه روبرت دال R.Dahl⁽⁴¹⁾ في إعطاء صورة كافية على الصعيد العملي ، للمجتمعات الليبرالية ، لكنه وضعها تقريباً على

40. MEYNARD (Jean), Les groupes de pression, Paris, PUF, 1960, 128 p.

41. DAHL (Robert), L'analyse politique contemporaine, op. cit.

LINDBLOM (Charles E.), The science of «muddling through», Public administration Review, vol. 19, 1959, p. 79-99.

— The intelligence of democracy, New York, The Free Press, 1965, VIII-352 p.

هامش المبادئ التي تطالب بها هذه الأخيرة . المحاولة كبيرة بالنسبة للتنظيمات التي لا تملك وسائل قانونية لأن تكون مسموعة لإعلان نفسها بطرق خارج البرلمان . نشاهد تقريباً في كل مكان في العالم أيضاً من الممثلين الرسميين للحجامة الوطنية بواسطة الفئات الأكثر ديناميكية والأكثر قوة .

يأتي التهديد الذي يُفرض هكذا على المؤسسات الليبرالية ، في نفس الوقت ، من المشروعات الكبرى ، الحركات الأيديولوجية المتطرفة التي ترفض مبدأ المساواة والتمثيل عن طريق النخبة والنقابات . تساهم هذه كثيراً بالكتل التي تضمها بوضع الأنظمة البرلمانية في طريق الانحراف . كل العالم أو معظمه ، يكسب اليوم حياته كمستخدم في مشروع أو دارة أو مؤسسة أو حزب . إذن تذوب الأكثرية الساحقة للسكان في عجينة كبيرة متجانسة⁽⁴²⁾ . التوترات التي نشأت سابقاً بين سكان المدن والريفين . بين العمال والفرويين ، بين الكوادر ومن يديرها أو بين الحرفيين ورفقائهم هي ليست أساسية . فجأة وجد مبدأ التبعية ، الذي بدونه يفقد النظام التمثيلي عاصنه ، نفسه مهدداً . يستطيع الـ 80% إلى 90% من السكان الذين يكسبون عيشهم كأجراء ، ان يمارسوا ضغطاً كبيراً على نسبة الـ 10% الباقية : تشتمل هذه النسبة على المسؤولين عن كل ما هو مستقل عن الدولة في المجتمع المدني ! يمكن للتهديدات التي تضغط بها الأكثرية على الأقلية ، أن تؤدي بإعكاس دفاعي ، بالذين يقومون بالمسؤوليات الاقتصادية إلى محاولة تعزيز مجيء نظام استبدادي ؛ على العكس يمكن للأكثرية أن تقيد المبادرة الخاصة لدرجة أن من يوجهها ويدير الأعمال يجد نفسه مشبط المهمة : يفقد المشروع حيويته ويصبح قابلاً للتدخل فيه . ولا يبقى أمام الدولة إلا أن تأخذ بحسابها - لكن في ظروف تجعل استشاره صعباً⁽⁴³⁾ . وهكذا تصبح الدينامية الاقتصادية الكلية مهددة بالخطر بسبب الديمقراطية (سياسة تخلق الشعب لتهيجه) التي تعزز توحيد شكل الجسم الانتخابي .

يرتبط السر المتناسق للنظام التمثيلي ببعض البنى للمجتمع المدني الملائم . ان تنوع الفئات الاجتماعية في القرن الأخير ، تعايش قطاع قروي ، قطاع حربي ، قطاع صناعي مركز وقطاع تجاري ، حيث تسيطر المشروعات العائلية ، كانت بدون شك ملائمة لعمل المؤسسات . في العالم الكثيف ، للقرن العشرين ، يرتبط بقاء الأنظمة الليبرالية بالابقاء بين السكان على وقفات أيديولوجية مستقلة عن تقسيمات التنظيم الاقتصادي : هذه الشقوق هي التي أعطت للأحزاب حقيقة وتماسكاً كافيين لجعلها

42. GISCARD d'ESTAING (V.), *Démocratie française*, Paris, Fayard, 1976, 175 p.

43. BROADBENT (T.A.), *Planning and profit in the urban economy*, Londres, Methuen, 1977, XIV-274 p.

مستقلة ذاتياً عن النقابات وعن جماعات الضغط الاقتصادي .

في النتيجة ، تعطي المجتمعات الليبرالية للقوى وللتيارات التي تشكل بنيتها في العمق ، إمكانية التعبير عن نفسها ، لكنها لا تتوصل لذلك إلا إذا خادعت مع الايديولوجية التي تبررها . يجب أن لا يشكل استثناء ، نموذج الاستقرار الذي قدمته الديموقراطيات الكبرى في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين : إذا لم يكن قد تغير شيء على المستوى السياسي ، فإن المجتمع يكون فيه معرضاً الى انبهارات بارزة لدرجة أنه في المدى الطويل لا تستطيع المؤسسات أن تقوم بدورها . النظام الليبرالي هو نظام مجتمع يسعى لأن يبدل بسرعة أمسه المدنية قبل أن يكون نظاماً متوازناً . الليبرالية تسمح بالقاء بعيداً كل قيود المجتمع المحلي التقليدي - لكنها تفقد على ضوء نجاحها ، الدعامات اللازمة لمسيرتها .

ج - السيادة الوطنية والاستقلال الذاتي المحلي

1- في النظام الليبرالي ، تكمن السيادة في إرادة المجتمع منظوراً اليه ككل . لكن الأمة هي حقيقة ممتدة : هل يجب أن تكون القرارات متخذة على المستوى المركزي ؟ أم أن الأنسب أن توجد عدة جلسات للقرار والاختيار ؟ يؤدي التطبيق العملي للحكومة والحاجة لحل مسائل ليس لها وقع عام ، الى بناء سلطات نسبياً مستقلة : لكن كيف يتم التوفيق بينها وبين وحدانية السيادة الشعبية ؟

تتكفل الحكومات بأعمال اقتصادية واجتماعية تنضوي في المكان بطرق مختلفة : فهي تضاعفها عندما تترك دور الحكم الذي كانت تكتفي به قبلاً لتأخذ دور المصحح للاختلالات الاجتماعية والاقتصادية . تجعل القرارات السياسية ذات البعد الجغرافي ، المؤسسات من المستوى المحلي أو الاقليمي ، أكثر فائدة ، وتجعل مشكلة الاستقلال الذاتي أكثر خطورة .

2- في المجتمعات التقليدية ، كان الوضع أكثر بساطة . الثنائية الاجتماعية كانت واضحة ، مما أتاح بدون أية عقبة مبدئية ، ترك حرية واسعة للشبكات الأكثر تواضعاً للاطرار الجماعي : العائلة ، الاقطاع ، التجمع المحلي .. الكل يشارك في مسؤولية تسوية النزاعات التي تمس الثقافة ، الشرطة المحلية والحياة الدينية . يشارك الجميع في إدارة الاقتصاد في الحلية البدائية وسهرون على حماية الطبيعة كما على مقاومة التلوث . ورثت الدولة الحديثة قسماً من هذه المؤسسات المحلية ، قرى مجدهما رجال دين ، بلدات ، مناطق صغيرة .

في اقتصاد مكون من عناصر مرصوفة ، كل واحد منها مكثف ذاتياً ويتصف بنفس الخصائص البنوية ، نفس التركيب الاجتماعي ونفس التوزيع للمهام المهنية ،

ويعترف بحق التقرير لكل فرد في المجالات التي هو فيها بالفعل مستقل عن الآخرين لا ينال من السيادة المشتركة للمواطنين : يمارس كل فرد في محل إقامته حقوقاً مماثلة للتي تُمارس في كل مكان . ما هي الفائدة من جعلها مركزية ؟ لا شيء ، وتصبح تكاليف العمل متضاعفة بدون فائدة .

3 - استطاعت الدولة الليبرالية أن تبقى المؤسسات الإقليمية التقليدية وإن تعترف لها باستقلال ذاتي فعلي طالما بقي المجتمع المدني متميزاً بالتجزئة المحلية . وشيئاً فشيئاً تنوعت التجمعات وخصصت في إطار التبادل الموسع ، وتغيرت تبعاً لذلك طبيعة المسألة . هل من الطبيعي أن يُترك لأقلية أمر البيت ، في تنظيمها استخدام تربتها ، بمشاكل تهم عادة كل الدولة ؟ هل من العدل أن تقف أقلية حقيرة إقليمية ، عاقفاً أمام الأكثرية ؟ هل من الانصاف أن ترفض وحدة صغيرة غنية مساعدة جيرانها الفقراء في حين أن ثروة المقيمين فيها هي مرتبطة باستغلال العمال الذين يقيمون حولها ؟ مع انفتاح الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، أصبحت التبريرات الايديولوجية للاستقلال الذاتي قابلة للنقاش . إن الخطر في أن نرى مجموعة إقليمية تسيء استعمال حريتها من أجل إلحاق الضرر بالآخرين أصبح شديداً . حتى أن الفيدراليين أصبحوا موضع اتهام : هم يستندون الى فكرة أن التجمع الوطني هو توحيد لمجموعات صغيرة جداً كل واحدة تحتفظ بهويتها وبحقها في تقرير مصيرها ، طالما أن ذلك لا يعتدي على مصالح الآخرين⁽⁴⁴⁾ . لكن توسع المجتمع المدني قد ضاعف المجالات التي فيها تصبح مثل هذه الاغتصابات ممكنة . في كثير من الأحيان ، تتوصل إحدى الدول لأن تمارس تأثيراً حاسماً ، لأن تمتلك بجوهر سلطة التقرير أو أن تحتل حصصاً كبيرة بشكل غير طبيعي من الموارد . ألا يكون ذلك من ضمن الإطار الذي يتيح للفدرالية أن تنمو بانسجام ؟

4 - ما هو العمل إذا لم يُعترف بالاستقلال الذاتي للسلطات المحلية ؟ لا يوجد حل آخر غير أن يُعهد للإدارات غير المركزية بجميع المعلومات اللازمة لاعداد الاجراءات . تتخذ هذه في المركز ويوكل تنفيذها إلى المستويات المحلية . يكون الموظفون عندئذٍ في وضع دقيق⁽⁴⁵⁾ . فهم لا يستطيعون أن يستشيروا في نظام قائم على السيادة الشعبية ، إلا الذين يملكون الحق بالتكلم باسم الجماعة : ان اختيار المحاورين يغير هذه الطريقة هو اساءة استعمال السلطة وممارسة تعسفية للسلط المعطاة بالتفويض . الإدارة هي ملزمة بمخاطبة ممثلين عهدت اليهم بدون إرادة ذلك بنفوذ كبير : هي تقيم وسطاء يدرسون

44. DUCHACEK (Ivo D.), Comparative federalism. The territorial dimension of politics, New York, Holt, Rinehart and Winston, 1970, XIV-270 p.

45. GREMION (Pierre), Le pouvoir périphérique. Bureaucrates et notables dans le système politique français, op. cit.

الطلبات وهم وحدهم الذين يصوغونها ويتكفلون بأن يشرحوا لمن أوكّل اليهم هذه المهمة ، القرارات المتخذة .

يقوم تضامن فعلي بين الموظفين للسلطة والأعيان : أدوارهم متممة لبعضها البعض وهم وإن تعارضوا أحياناً ، مرتبطون بشدة . يقدر بعضهم بعضاً ، يتكاتفون لتلافي التوترات غير المسموح بها ، ويقتطعون لأنفسهم في مواجهة التسلسل الرسمي ، استقلالاً حقيقياً . هكذا يفسر الاختلال الصارخ بين المسار الثابت للأنظمة المركزية والتطبيق المختلف بشدة الذي عرفته السياسات عادة : ان القبض الذي تملكه الحكومة على الحقائق المحلية يكون هناك فردياً متناقضاً . كثيراً ما جرى التساؤل كيف استطاع التنوع الفرنسي أن يصمد لمدة قرنين أو ثلاثة من المركزية والعمل ذي الشكل الوحيد . إن تواطؤ الأعيان والمستويات المحلية يفسر ذلك . ان التطور الذي زاد منذ بعض السنوات في حرية التجمعات الاقليمية ، عُدّ الى تحطيم هذا النظام : لم يتوصل الاصلاح الاقليمي لالغاء النماذج التقليدية للروابط بين الادارة والأعيان ، لكن التأثير المتزايد للوحدات الاقليمية الكبيرة أتاح لهم التخلص من وصاية الادارة الاقليمية وبالتخاطب مباشرة مع باريس⁽⁴⁶⁾ .

إن المركزية المطلقة التي هي في منهج المذهب التمثيلي الشعبي وسيادة النخبة ، تؤدي اذن الى نظام فيه يكون العمل مكبوحاً تماماً بظهور سلطات طفيلية محلية . الاضرار المميتة التي يمكن لعمل غير مستنير أن يتسبب بها هي حتى مستبعدة ، لكن التحولات الضرورية للاطار السياسي والاجتماعي هي كذلك⁽⁴⁷⁾ . ان الصيغ التي تنص على تقسيم الوظائف السياسية الى عدة مستويات هي بالتأكيد أكثر نجاحاً من المركزية .

5 - الصعوبة هي في تنظيم تقسيم المهام بين مختلف مراكز السلطة . يدفع أسلوب ممارسة السلطة المسؤولين المحليين لأن يطلبوا باستمرار كثيراً من الحرية والصلاحيات - وهذا يتآكل السيادة الوطنية ويتهدد الصيغة السياسية بالانفجار - تثير الفيدرالية أحياناً الاستقلالية الذاتية بدلاً من أن تنزع سلاحها . في المقابل ، تملك الحكومة المركزية سلطة بعيدة المدى لدرجة أن توسع دائرة تدخلها العام يفيداً أكثر مما يفيد مراكز السلطة المحلية أ الاقليمية : كذلك نشاهد هذا الواقع في بلدان لا مركزية مثل سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية .

ان التوسع في صلاحيات الدولة يثقل النظام الإداري لدرجة أن المركزية المطلقة في

46. Ibid.

47. CROZIER (Michel), La société bloquée, Paris, Le Seuil, 1970, 252 p.

— FRIEDBERG (Erhard), L'acteur et le système, Paris, Le Seuil, 1977, 443 p.

كل القرارات هي شيئاً فشيئاً موضع نزاع ونقاش : تكثر المهل والأخطاء . سياسات اللامركزية ، منح الاستقلال الذاتي الملاحظ شيئاً فشيئاً : العودة الى الفدرالية ، هي أجوبة تفسر هنا التطور . ي لا تؤدي بصورة عامة الى النتائج المحسومة . في العصر الذي انتصر فيه التنظيم الكبير ، الأسس المحلية للحياة الاجتماعية هي عملياً غير موجودة - ما تركته الدولة كسيادة لم يرجع الى التجمعات المحلية : فقد أخذته لحسابها تنظيمات خارجية عن الدولة أو خاصة ، أحزاب سياسية أو نقابات ، مزقت الدولة لمصلحتها : في فرنسا ، بسبب الاستقلال الذاتي للجامعات والكليات ، انتقلت الرقابة على هذه الى النقابات ، في حين أنه في إيطاليا ، أصبحت المناطق اقطاعات لتشكيلات سياسية كبرى ، للحزب الاشتراكي هنا وللديموقراطية المسيحية بعد حين .

د - حصيلة الدولة الليبرالية -

برهنت الدولة الليبرالية منذ بدء تكوينها في العالم الأنكلوسكسوني في نهاية القرن الثامن عشر ، على قدرة ملحوظة على التأقلم . قدمت إطاراً مثالياً من أجل تحول المجتمع المدني . كانت الحريات السياسية محفوظة أولاً لأقلية مميزة ثم للجميع ؛ دفعها جعل الحكومات ديمقراطية لأن تمارس سياسات اجتماعية متدرجة شيئاً فشيئاً . حصيلة النظام الليبرالي هي حتى هذه النقطة إيجابية لدرجة أن المجتمعات الأخرى اختارتها لمدة طويلة كنموذج دون الاهتمام بمعرفة مدى ملاءمتها لها . واليوم حيث الطريقة تقضي بالتشهير بها ، فهي لا زالت تحتفظ بجاذبية كافية حتى أن البلدان التي تهاجمها أكثر ، تكرر جزءاً كبيراً من طاقاتها لتحمي نفسها من عدوى الحرية التي تسببها الديمقراطية الكبرى ولو عن غير قصد .

لكن الدولة الليبرالية هي ليست النظام الساكن والمتوازن الذي يصفه علماء السياسة عادة . هي ليست فقط كمال الأجهزة الحكومية لنظام تمثيلي يوفر التناوب والانعكاسات التي بدونها لا يوجد أي ضمان لاعتدال واحترام متبادل للحريات : تلك هي طبيعة المجتمع المدني التي تعدل عمل المؤسسات ، وتعمل على تطويرها وعلى ظهور صعوبات هي كبيرة لدرجة أن الانجازات المحققة هي الآن أكثر بروزاً .

عندما بدأت ثغرات وعلل اقتصاد السوق بأن تكون مفهومة في نهاية القرن التاسع عشر ، بدأت الدولة بالتدخل بشكل مباشر جداً في الحياة الاقتصادية : تسلمت أعمال إعادة التوزيع وعززت استهلاك السلع الكيالية بأخذها كلياً أو جزئياً من الاقتصاد الحر . في المجتمعات الصناعية المتقدمة ، جاءت الدولة تقوم بإدارة جزء هام من اقتصاد البلد . وقد استبدلت العاهات والاعتداءات الصارخة للمجتمع المدني لبدائيات العصر الصناعي . وقد تم وضع قيود وحدود لتركيز النشاطات عند بعض القطاعات الإقليمية

الوطنية ولتكاثر التلوث والاضرار التي كانت نتيجة لذلك . كذلك بدأ الميل للتجميع ينقلب في بعض البلدان . نستطيع الاعتقاد بأن المجتمع الليبرالي لم يكن أبداً قوياً جداً . فهو في الواقع متآكل بالتحولات التي سهّل حدوثها .

إن امتداد المساحات الخاضعة لنفس الولاية تولّد مشكلة : التوافق الذي يعث على القبول بالأمة كبنية اقليمية رئيسة هو اليوم مزعزع في نفس الوقت بالعالية وبانبعاث الارتباطات الاقليمية والمحلية التي تحيىها الوسائل المضادة للثقافة⁽⁴⁸⁾ .

النظام التمثيلي هو عرضة للخطر بسبب تكاثر التنظيمات : لم تتمكن كلها من اسراع أصواتها من خلال الأنظمة البرلمانية ، وهذا ساهم في بناء مناخ من العنف .

بمقدار ما يصبح التقدم المادي مؤكداً وتعمل الدولة أقصى ما في وسعها من أجل حماية الجميع ، فإن تعلق كل فرد بالمزايا التي يتلقاها يصبح أقل قيمة بالتأثير الحدي⁽⁴⁹⁾ : تفقد الدولة جاذبيتها في نفس الوقت الذي فيه العمل على مساعدة المحرومين يبدو زهيداً للذين يعملون ما يحمله اليهم جهدهم : الى تخفيض الشعور الوطني ، ينضم زوال رونق الحس الاقتصادي المغامر . هذا يضع الدول الأكثر متانة في قفص الانهزام .

أدى انهيار البنى المحلية للمجتمع المدني الى صعوبة تثقيف الشباب والفتيان وزاد في الانحرافات السلوكية . ولم تكن المؤسسات التي وضعتها الدولة ، لتحل محل العائلات والجمعيات المحلية عند المستوى الذي تعهدت به الدولة .

صعوبات الدولة الليبرالية هي جد عديدة لدرجة أنه في كل مكان جرى إعلان وفاتها مستقبلاً ، واليوم يجري البحث عن أنظمة بديلة . لكن البدائل ليست أبداً مغرنة : بعضها يمتدح اقليمية تبدو كأنها شكل للعودة الى الماضي ؛ في حين أن غيرها تميل نحو تحكمية يخشى أن تصب أخيراً في الكليانية . الحل هو بالتأكيد ليس هناك . أتاحت مؤسسات النظام الليبرالي توسيع دائرة المجتمع المدني لدرجة أن الروابط التقليدية سقطت ولم تعد أدوات السياسة كافية لتلبية المسائل المواجهة . مزايا التحول الجغرافي هي

48 . مع تزايد المداخيل ، يتحوّل الاستهلاك عن المنتجات الزراعية نحو المنتجات المصنّعة ، فالخدمات . وينصبّ أخيراً على الوسائل الثقافية .

في المجتمعات التقليدية ، تبدو الثقافات كمناصر تسمو بالفرد ولا يمكن بأي حال تعديلها . بينما في طور الاستهلاك الثقافي الذي ندخل فيه ، فإن المرء يسعى نحو التكامل مع الثقافة التي يختارها . الى هذه الظاهرة يُنسب نجاح ما يسمى بالوسائل المضادة للثقافة في ملأنا اليوم .

CLAVAL (Paul), *Principes de géographie sociale*, op. cit. Cf. p. 323-325.

— *Eléments de géographie humaine*, op. cit. Cf. p. 268.

49. GOULDNER (Alvin), *The coming crisis of western sociology*, op. cit.

مع ذلك كبيرة بحيث أنه لا يكون من المعقول أن نرغب بازالتها حتى ولو كان هذا الأمر
يجل في وقت ما بعض الصعوبات . حل مشاكل المجتمع الليبرالي هو في السعي الى
تصور للروابط بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي : كيف نضع حدوداً للارتباك الناتج
عن توزيع التنظيمات ؟ كيف نعطي لكل القوى الاجتماعية والاقتصادية وسيلة للتعبير عن
نفسها ؟ كيف نعطي السلطة الأسلحة التي تفتقر اليها حتى تستطيع أن تحل عدداً من
مشاكل الحياة الإدارية ؟

يستدعي حل معظم هذه المشاكل تسلسلاً جديداً للسلطات السياسية وتوسيعاً
للمؤسسات السياسية العالمية . هذا أمر صعب . لكن التطور يكشف أنه ليس
مستحيلاً . من كان يستطيع القول منذ جيل أن سوقاً مشتركة ستصبح يوماً أداة للتجديد
الاقتصادي لأوروبا الغربية ؟

الفصل الثامن

الدولة والمجتمع المدني في الأنظمة الاستبدادية والكلانية

الأنظمة الليبرالية هي نادرة اليوم : لا نجدها إلا في البلدان الصناعية المتقدمة الكبرى⁽¹⁾ . بمقدار ما يفتح العالم على المبادلات ، على الأفكار الجديدة والتقنيات الحديثة ، فإن أسس المجتمعات التقليدية تصبح مقوّضة . تنتشر أيديولوجيات المساواة في كل مكان . إن الأشكال السياسية القائمة على احترام أهرام التسلسل التقليدية لا تقاوم هذا التحول . تنتهي محاولات تقليد الديمقراطيات الكبرى في أغلب الأحيان إلى الفشل : الأشكال الاستبدادية هي التي تبدو ملائمة أكثر للأمم الفتية .

ترتكز الأشكال الاستبدادية على أيديولوجيات المساواة ، لكن منهجها هو على عكس منهج الليبرالية . يتوقف نجاحها على الحركات الثورية التي يدين تاريخها وجغرافيتها إلى فرص انتشار الأفكار أكثر مما لخصائص المجتمع الذي نمت فيه . هي تقدم للعالم الثالث طريقاً نحو التحديث⁽²⁾ : يكون من الصعب أحياناً أن نقوم بالتمييز بين ما هو في الحقيقة استبدادي وما هو متعلق بتقاليد الدولة الاستبدادية أو الدولة الهيفية حيث يستمد الحاكم شرعيته من نوعية العمل الذي يقوم به .

الشيء المشترك بين الأشكال الاستبدادية والكلانية هو أنها تحاول أن تؤثر في العمق

-
1. LOWI (T.S.), The end of liberalism, New York, W.W. Norton, 1969, XIV-322 p.
REVEL (Jean-François), La tentation totalitaire, Paris, Laffont, 1976, 369 p.
MOLNAR (Thomas), Le socialisme sans visage. L'avènement du Tiers Modèle, Paris, PUF, 187 P.
 2. EISENSTADT (S.N.), Transformation of social, political and cultural orders in modernization , American Sociological Review, vol. 30, 1965, p. 659-673.
— Modernization: Protest and change, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1966, IX-166 p.
MOLNAR (Thomas), Le socialisme sans visage. L'avènement du Tiers Modèle, op. cit.
SCHWARTZENBERG (Roger-Gérard), Sociologie politique, op. cit.

على المجتمع المدني : في النظام الليبرالي ، الأمر المقترح هو أن تترك للمبادرات الخاصة أن تقرب بمقدار ما تستطيع ، البيئة الاجتماعية والاقتصادية . في الأشكال المتنافسة ، الهدف هو أن نعزز تحولات لا تحدث حالياً ، وأن نقود التطور بالعمل على كل مستويات الواقع .

الأشكال الاستبدادية هي أقرب إلى الأنظمة التقليدية مما هي الأشكال الكليانية . إذن بهذه سنبداً .

الاستبدادية ، الكليانية والانتقال إلى المجتمع المتقدم
قد يتيسر للبني السياسية أن تتحول بأسرع مما يتحول المجتمع المدني الذي تشكل إطاراً له : تجري الحياة الاقتصادية والاجتماعية في قلب الجماعات الضيقة وعندئذ يجري البحث عن إيجاد دولة حديثة !

يجرم انتشار أيديولوجيات المساواة ، المؤسسات السياسية المركزية هناك حيث توجد ، من عمادها التقليدي . ينبغي إذن أن نبحث لها عن تبرير جديد ، وان نوجد لها شرعية لا تكون موضع اعتراض . عندما يكون البلد جاهلاً تماماً للدولة ، يجب أن يكون مبنياً انطلاقاً من لا شيء .

أول انعكاس هو استعمال النموذج الليبرالي الذي اعتمدته البلدان الأوروبية . تدل التجربة أنه لا يناسب أبداً بني المجتمع المدني . قبل التحديث ، كان المجتمع مكوناً من رصف خلايا منظمة على مبادئ متقاربة ؛ كان يرتكز عادة على العلاقات العائلية أو الانتهاء إلى عشيرة أو إلى قبيلة . كانت الجماعات الحية الوحيدة هي المحلية ⁽³⁾ : جعلت صعوبات الاتصال من غير الممكن بناء طبقات أكثر اتساعاً . في المجتمع حيث تنصدر الزراعة ، ملكية التربة هي التي توجه العلاقات الاجتماعية : من ذلك الوضع ، تولد الموالي والاتباع الذين جمعوا الفلاحين بدون أرض حول كبار الملاكين القادرين أن يؤمنوا له العمل والعيش . هذا التمييز في المستويات المتسلسلة ، طوائف أو طبقات ، هو الذي أعطى لهذه العلاقات التبعية مدلولاً عاماً . الجماعات المالكة عندها عادة وسائل الاتصال فيما بينها : وهي تدرك ما يوحدتها ؛ وهي تشكل الطبقة الوحيدة المركبة في كل البلد ، الجماعة الواحدة التي يمكن أن تستند إليها السلطة . عندما توجد بني طوائف وطبقات ، فهي تعزز تفتح مشاعر الانتهاء الواسعة أكثر مما للمجموعة المحلية : فهي تتيح ظهور

3. MARX (Karl), Le 18 Brumaire de Louis-Napoléon Bonaparte, op. cit., Cf. p. 127.
BALANDIER (Georges), Anthropologie politique, op. cit.

أجزاء متضامنة في كل المكان الوطني⁽⁴⁾ :

أ - عندما نحاول أن ننشئ نظاماً تمثيلاً في مجتمع وحدته هي حديثة ومفروضة من الخارج ، في بلد خارج من المغامرة الاستعمارية ومركب بضم مناطق قبلية ، الجماعات الحية الوحيدة هي التي على أساس عرقي . تؤثر الليبرالية على الأمة التي تستكشف نفسها مهددة بالانفجار وخطر التفتت إلى وحدات صغيرة لا شيء يستطيع أن يشكل منها بناء ناجحاً .

والنخبة في سعيهم لإقامة دولة ، يفتشون عن حلول أخرى : يتطلعون نحو الاستبدادية أو نحو الكليانية .

ب - المجتمعات الطبقية هي الوحيدة التي بنيتها في الجماعات هي المتنوعة كثيراً والمتناقضة بحيث لا يمكن لنظام تمثيلي أن يعمل على أساس نظم العلاقات التقليدية . هناك حيث حواجز الطوائف هي بكاملها مكية ، كما هي الحال في المجتمع الهندي ، فهي لا تغطي الحدود الاقتصادية أو المهنية : هي تنشئ ترابطاً حياً في المجتمع بدون أن تذوب في مجموعات الضغط الاقتصادية . وهكذا تستطيع الحكومة أن تستند إلى تحالفات قادرة أن تمهد السبيل لطموحات متنوعة وتعبّر عن طلبات صادرة عن الأوساط المتواضعة للمناطق المحيطية . وهكذا نفهم لماذا أن الهند⁽⁵⁾ هي البلد الوحيد في العالم الثالث الذي فيه البرلمانية الانكليزية لم تهدم في عدة سنوات . هل يكون مثل هذا النظام دينامياً ؟ هذا هو السؤال الذي يطرح : هل ان رسوخ أصله في البنى التقليدية جداً للمجتمع يحمي من التأثيرات القوية للتحديث ؟ تتجه الفئات الحريصة على التطور ، مختارة نحو الاستبدادية أو الكليانية⁽⁶⁾ .

ج - هناك حيث البنى الأساسية للمجتمع المدني هي مرتبطة بالنظام العقاري ، توجد عادة نخبة غنية ، مثقفة وواعية لمصالحها كمشاكل للمجتمع الكلي . الدولة ليست مهددة بتفتت الأيديولوجيات التقليدية . تستطيع أن تجد يوماً تبريراً كافياً في الليبرالية .

في أميركا اللاتينية⁽⁷⁾ ، كانت أعمال التضامن التي تقوم عليها الدول ، مستثارة

4. RUDOLPH (Lloyd I.), The modernity of tradition: the democratic incarnation of caste in India, op. cit.

5. PARK (R.L.), India's political system, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1967, XII-116 p.

6. هذا ما كان عليه وضع انديرا غاندي في فترة حكمها للهند .

7. LEON (Pierre), Economies et sociétés de l'Amérique latine, 1815-1967, Paris, SEDES, 1968, 480 p.

LAMBERT (J.), Amérique latine, structures sociales et institutions politiques, Paris, PUF, 1963, 448 p.

LAMBERT (D.C.), MARTIN (J.-M.), L'Amérique latine. Economies et sociétés, Paris, Armand Colin, 1971, 411 p.

بحروب الاستقلال ؛ وقد أسكت فيها النخبة المالكة بزمam الأمور . أقيمت المؤسسات على غرار مؤسسات أوروبا في ذلك الوقت . لكن النظام كان يفتقر الى تنوع الجماعات الواعية التي تسهل التناوب وتجعل الليبرالية الضامنة للسلام الاجتماعي : حتى ولو أن النخبة مولعة بالحلب الصادق للجمهورية وللحرية ، كما هي الحالة من الارجنتين حتى المكسيك في بداية القرن التاسع عشر ، فإن الحقيقة الاجتماعية الأساس لم تتغير مع هزيمة اسبانيا . منعت روح الموالة والتحزب سكان الريف من المطالبة بتمثيل ذاتي مستقل . ينتمي المنتخبون الى الارستقراطية العقارية . لا تملك جماهير السكان وسيلة لاسماع صوتها .

لم تكن مهمة الحكومة مسهلة هناك . داخل الطبقة المسيطرة ، لا شيء يعطي الأقسام تبريرا واستمرارية : المعارضات التي تبرز والتي يستدعيها النظام التمثيلي ، تتولد من نزاعات أيديولوجية سطحية ؛ بين لحظة وأخرى تتعدل الانفساخات ؛ السلطة هي في أيدي زمر تنقصها قاعدة شعبية حية : تدرك وضعها وتعرف أنها مرهونة بنجاحها الى فرصة التحالفات السعيدة أكثر مما هو لاتفاق عميق بين الحكومة وجماهير الأمة .

لا يملك الذين يحسكون السلطة ، في وجه النخبة العقارية سوى ولاية محدودة : كل الناس يعرفون أنهم هناك بفضل نجاح تحالفات سريعة الزوال ، على العكس ، سيطرة الارستقراطية على جماهير المواطنين ليست مهددة ، لأنه لا أحد يعارض نظام الأنصار والموالي . تبدو السياسة عندئذ كأنها لعبة الأغنياء : من يربح فيها يجني فوائد طائلة - الضرائب ورسوم الجمارك تؤمن مداخيل كبيرة . يعطي تاريخ شعوب اميركا الجنوبية⁽⁸⁾ . صورة لكافة هذه الخصائص البنوية لعدم استقرار الأنظمة ، وهشاشة الأنظمة التمثيلية ولتعاقب الانقلابات . حتى هناك حيث قواعد العمل الليبرالي هي محترمة ، تبدو الدولة غير قادرة أن تعدل في العمق المجتمع المدني التي هي جبيسة له .

منذ اللحظة التي ترسم فيها في جزء من الطبقات المتواضعة ، طموحات من نوع ديموقراطي ، فإن خصائص الحياة السيامية تتعدل : استطاعت الأنظمة أن تدعي الليبرالية في بداية القرن التاسع عشر مع قيامها على أساس طبقي ضيق . عندما تصبح الأقلية المميزة مهددة في ممتلكاتها وفي حقوقها ، بانتشار فكرة المساواة - بأشكالها الليبرالية الزراعية الاجتماعية - فإن مشكلتها الجوهرية تتغير . فهي جاهزة لأن تنزع قناع الليبرالية لتحمي المجتمع المدني الذي تستغله . وهي أحيانا تموه المشكلة بمهاجتها الكنيسة ، التي

8. Ibid.

تشكل بركائزها الأرضية منافساً . يحلم الكثيرون بتوسيع رقعة ممتلكاتهم بضم ممتلكات الكنيسة . بينما يشعر البعض أن الدين يدعم النظام . إذن النخبة هي منقسمة تماماً في مسلكها . ان السياسة المعادية للكنيسة التي يمتدحها البعض لها ميزة أنها تحول عدم رضا الشعب عن أهدافه الرئيسية : طالما أن عقاب الجواهر هو ضد الكنيسة ، فالأمر لا يعني مباشرة كبار الملاكين - حتى أنه يكون باستطاعتهم أن يجنوا فوائد كبيرة من العلمنة .

وجاء وقت لم تعد تنفع فيه هذه الذرائع . لم ينجح النظام الليبرالي بتغيير المجتمع المدني : فهو في هذا المضمون ، محافظ بشكل كبير : وهو ليس بقادر أن يحتوي كل الاستياء المتراكم . ويمجد نفسه مهبطاً عن يمينه وعن شماله . كانت خدعة المؤسسة الليبرالية دوماً واضحة لدرجة أن محاولات الانقلاب بقيت مستمرة . والآن وقد أصبح الوضع حرجاً ، فعند الجيش حل آخر : فهو يستطيع أن يكسب السخط الشعبي . يعارض الجهاز التمثيلي الذي يرر ممارسة السلطة . تحرك القوة العامة لدعم المؤسسات وتكبح تحول المجتمع المدني . يصبح النظام إستبدادياً بشكل كامل .

يحدث اليوم أن يفقد الجيش صلته بالراكز الارستوقراطية التي كان يرتبط بها تقليدياً : يرفض أن يكون دعماً لنظام يعتبره بحكم الساقط . يقرر ان يستلم مصائر البلد من أجل تسهيل الارتقاء الذي لا وجود له حتى ذلك الحين . يتنظم وفقاً لنموذج انظمة الكليانية⁽⁹⁾ : وهو مقود بها بالصعوبة التي يلاقيها تغير البنى والعقليات . بدون إطار أيديولوجي ، تبدو كل المحاولات معرضة للفشل .

أ - كان هناك قدراً يمنع إذن المجتمعات التقليدية من الخروج من تخلفها باستخدام اطار المؤسسات الليبرالية . وعت بلدان باكراً هذا الواقع وفتشت عن حل بتأكيد الاستبدادية : في أوروبا الشرقية والوسطى مثلاً ، استندت الحكومات الأوتوقراطية الى الارستوقراطيات العقارية للحفاظ على الأطر التسلسلية . في بعض الأحيان نجحت في تسهيل تطور المجتمع المدني - في بروسيا مثلاً لكن فيما مضى ، في روسيا وفي النمسا وهنغاريا ، بقيت البنى التقليدية ثقيلة جداً وزاد تراكم الاستياءات .

ب - ان نجاح الصيغة الليبرالية في حالة بلدان أوروبا الشمالية الغربية وشمال أميركا هو إذن استثنائي تماماً . يرجع ذلك الى الخصائص المتفردة التي أصابت المجتمع المدني . في بلدان مثل انكلترا ، البلاد المنخفضة أو في فرنسا . كان اقتصاد المبادلة قد عرف نمواً ملحوظاً في القرنين السابع عشر والثامن عشر حتى ان جزءاً هاماً من الثروة كان فيه في أيدي مفاوضين تجاريين ومجهزين . مع بداية الصناعة اليدوية ،

9. MOLNAR (Thomas), Le socialisme sans visage, op. cit.

PULANTZAS (Nicos), Fascisme et dictature, Paris, Maspero, 1970, 404 p.

نحو 1760 الى 1780 في انكلترا ، ونحو 1820 الى 1830 في فرنسا ، طبقة أصحاب المصانع هي التي أكدت وجودها . ولدت الصراعات الدينية والحركات الفلسفية أيديولوجيات متنوعة منضوية ولا تقابل الا بشكل جزئي ، اقسام الطبقات القائمة على الثروة أو على امتلاك وسائل الانتاج : الجماعات هي أكثر تنوعاً من ذي قبل . بقيت جماهير السكان مع ذلك ريفية وقيمت الملكية الكبيرة تلعب في كل مكان دوراً بارزاً : احتلت في انكلترا مركزاً يتميز عما هو في بلدان أوروبا الشرقية .

إذا كانت الدول في القرن الثامن عشر المنصرم والعشرين الأولى من القرن التاسع عشر ، مبنية وفقاً لمسارات ديمقراطية كلية ، فإن حقيقة السلطة كانت في يد الاريسوقراطيات العقارية - ينتخب القرويون أسيادهم . هكذا وجدت البنية الاجتماعية مسمرة . لم تكن الحكومات مرتبطة بالأماكن الأكثر دينامية . أتاحت الأنظمة القائمة على دافعي الضرائب توازنات أخرى . تحولت لأن تصبح أدوات للسياسة الطبقية ، في حين أنها جعلت سيطرة فئة على فئة أخرى بشكل كامل مستحيلة . وهي أعطت بالفعل للأماكن الريفية مركزاً لم يكن المتواجدون فيها يقدرونه : التجارة الكبيرة ، المالية ، المشروع هي متمثلة جيداً . يوجد نوع من التضامن بين الذين تميزهم الثروة ، تجار ، صناعيين ، بروجوازين أثروا من المضاربة في السلع الوطنية أو متحدرين من عائلات قديمة - لكن مراكز الاحتكاك كانت عديدة كذلك . في فرنسا⁽¹⁰⁾ مثلاً ، كل من كان يراقب الأرض ، كان يستند الى كاثوليكية متصلة ، في حين أن الطبقات التي تأخذ في يدها التصنيع هي بروتستانتية أو متشربة بالفكر الفولتيري . وهكذا سهل النظام التمثيلي مسبقاً ولادة حكم الأكثرية الذي ربطه بالحقائق العريقة للمجتمع المدني وأتاح له أن يكون فعالاً . وقد جعل تعدد الولاءات فيه ، الهيمنة غير المحددة من فئة على الفئات الأخرى ، متوسلة من الكل . أن الانتقال السعيد من المجتمع التقليدي الى المجتمع المتقدم الذي عرفته أوروبا هو مرتبط اذن بهذه الظروف الاستثنائية جداً التي جعلت المجتمع متنوعاً ، وضاعفت فيه القطاعات ، وسهلت المناقشات التي تنير التوجهات اللازمة للتطورات . لم تعمل بدع التركيب الدستورية من أجل نجاح الأنظمة الليبرالية مثل التركيب الأصلي للمجتمعات التي كانت تجهل الشائيات البسيطة والصلبة التي كانت مألوفة في عالم الأمس .

هكذا تبدو الأشكال السيادية والكلانية للسلطة كأنها أحداث عارضة أكثر مما هي أشكال طبيعية ملائمة لحضارات فيها سبق التحول السياسي التطور الاقتصادي

10. REMOND (René), La droite en France, Paris, Aubier, 1955, 323 p.

والاجتماعي⁽¹¹⁾ .

أشكال عمل الأنظمة الاستبدادية

أطالت الأنظمة الاستبدادية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، الاستبداد على الطريقة الفلسفية والسياسات المصممة من أعلى ، من عقل مهيم ، على الطريقة الميغنية . وهي تأخذ في بعض الأحيان وجهاً محافظاً عندما تستند الى الدين ، الى الارستوقراطيات العقارية والى المالكين ، لكن المحاولة الليبرالية والاهتمام بتوجيه تطورات معتبرة ضرورية هي كذلك ربما مألوفة . نجدها جيداً في إرادة بوناپارت بمثابة واكمل الثورة ، كما في حلم قريبه بإعطاء فرنسا الأسس الاقتصادية الحديثة التي كانت تفتقر إليها حتى ذلك الحين .

إن الأنظمة الاستبدادية هي إذن متنوعة . توجهاتها متباعدة ، فاعليتها متغيرة جداً . ما هو مشترك بينها في النهاية هي طريقتها بالارتباط مع المجتمع المدني . تبريرها الايديولوجي ضعيف⁽¹²⁾ . فهي تشبه الحكومات الطغانية القديمة أو تلك التي عرفتها المدن الايطالية لعصر النهضة ، لأنها لا تستند الى أية شرعية مسبقة ؛ فهي لا تولد من الإرادة الشعبية أو من عقل تقليدي . فهي لا تستحق الولاية التي تسعى لتقلدها إلا بنوعية عملها .

تستمد الأنظمة الاستبدادية جوهر فاعليتها من الكمال الذي فيه تستخدم الادارة من أجل تشكيل البنية الاجتماعية . فهي لا تثق بإبداعية ومسؤولية كل فرد . وهي تعمل وفقاً لخطة مصممة في القمة تسعى لتطبيقها في كل مكان . الهدف الذي تسعى اليه يختلف : بعض الأنظمة تقرر أن تخلص المجتمع المدني لتقليدي من الاخطار التي تتهدده ، والكثير يحاول أن يفرض الحركة على مجتمعات تغوص في السكون . المسائل الايديولوجية لا تهمها كثيراً ، فهي لا تهتم بحركات الفكر إلا ابتداء من اللحظة التي فيها تتهددها . هذه الحركات . في احتقاره للعامة وللتقاليد ، يقبل الحاكم المستبد بتعددية الفلاسفة والديانات ، طالما أنها لا تعرض للخطر ، رفعة شأنه .

عندما لا يحاول النظام توجيه التثقيف للشباب ويتسلم مسؤولية التكوين الايديولوجي للحاهير ، فإن القوى التي هي بحوزته لتغيير المجتمع المدني تكون عندئذ

11. MOLNAR (Thomas), *Le socialisme sans visage* , op. cit.

SCHWARTZENBERG (Roger-Gérard), *Sociologie politique*, op. cit.

12 . إلا في حال اعتمادها ايدولوجياً ضد - ثورية ، ولكن بالإمكان أيضاً في ظل هذه الإيديولوجيا إقامة حكومة

برلانية ، كما في التجربة الفرنسية في عهد الإصلاح

MOLNAR (Thomas), *La contre-révolution* , Paris, Union générale d'Éditions, 1972. 315 p.

Ed. originale: *The counter-revolution* 1969.

محدودة . لا يملك النظام الاستبدادي عادة وسائل تجعله نظاماً بوليسياً . حتى لو كانت. عنده الرغبة في ذلك ، تلزمه للتوصل الى ذلك ، موارد كافية - سبق أن رأينا كيف أن التأطير الدقيق لكل السكان يكلف غالباً الذين يسعون لتنفيذه .

تقوم فاعلية النظام الاستبدادي إذن على غموض : فهو لا يتوصل الى أن يراقب فعلياً المكان الذي يسعى للسيطرة عليه وتحويله إلا إذا كان معتبراً شرعياً من قسم من السكان الذين يولونه مساعدتهم ويوفرون لمساعدته ، إشرافاً وسهرأ . كافيين على المكان . إن النظام الاستبدادي الذي يدعي أنه يسيطر على المجتمع بكامله ، ويفرض باسم المصلحة العليا ، توجيهات جديدة للمجتمع المدني ، هو رهينة لتحالفات تعطيه القبض على الواقع . عمله يكون محدوداً بتوجيه من الذين يعبرونه المساعدة . عندما يستند الى ثقة الأوساط التقليدية ، على الدين ، على كبار المالكين ، من الصعب عليه أن يعدل في العمق نظام الأرض وأن يهاجم روح الموالاة والمناصرة ، وأن يؤثر على الجمهور بإقامة نظام إلزامي للتعليم . على العكس من ذلك ، إذا كان النظام الاستبدادي يجد دعمه عند الفئات الشعبية ، يكون من الصعب عليه أن يمنح المشروعات ، الاجراءات التي تطلبها من أجل نموها .

ليست الكوابح التي تفرضها التحالفات على النظام الاستبدادي مطلقة : فهي لا تعزله تماماً . عندما يستعين بالبنى المحلية التقليدية ، يستطيع أن يوجد بلا مانع ، البنية التحتية العامة للنقلات ووسائل الاتصال التي تستدعي تحول المجتمع المدني : عرف نابليون الثالث ، المنتخب من فرنسا الريفية ، كيف يوفق بين الاجراءات التي ترضي الأعيان وطبقة الفلاحين والأعمال الأوفر جسارة في نطق الصناعة والتجارة ، وانتهى الى أن يجعل نظامه مرتبطاً ومنحرفاً : الأوساط المدنية والصناعية التي لا تساندته إلا بقدر ، تقاومه ، تتوسع بنسبة نوعية مبادراته الاقتصادية .

إن عمل النظام الاستبدادي على المجتمع المدني يأخذ إذن أشكالاً متنوعة . الرقابة التي هو بحاجة اليها من أجل تحويل البنى هي سهلة بمقدار ما تكون الحياة المدنية مؤطرة جيداً . انسحاق عالم الانتاج يخفف في المقابل تأثيره الاقتصادي الحاسم : يكون من الأفضل التعامل مع حفنة من رجال الأعمال الديناميكيين من جمهور من صغار المزارعين والمهنيين والتجار . مهما يكن الدعم اللازم للنظام ، فإن منهج التدخل في المجتمع المدني يدفع للتركز : ليست حاجات الانتاج أو التجارة هي التي توضحه ، بل الطريقة التي يعتمد عليها لسياسة إرادوية .

تقدم ألمانيا الوطنية الديمقراطية مثلاً جيداً للتطور من هذا النوع . كانت قاعدة النظام بجزء منها شعبية : قضى النهج إذن في الظاهر بالحد من حرية المنظمين وتقليم

أرباحهم من أجل إشباع طموحات الجماهير ووضع حد للدعاية الشيوعية والاشتراكية . لكن من أجل الحصول على آلة حرب ناجحة ، كان يتوجب أن توجد مجتمعات كبيرة سيدة مبادراتها في المجالات التي هي متخصصة فيها ، البرت سير Albert Speer الذي كان قد تفهم ذلك الأمر ، جنى من الاقتصاد الألماني أكثر مما كان قد توسمه الخبراء .

يؤكد عمل الأنظمة الاستبدادية بسبب غموضها الكبير تناقضات . ان تحولات المجتمع المدني ولو أنها محدودة بالتحالفات المتفق عليها ، تذهب في اتجاه توسيع العلاقات والانفتاح المتنامي على المبادلات وعلى الحركات الفكرية . ذلك أضعاف فاعلية الرقابة الممارسة من الجماعات التقليدية - وهي التي تقوم عليها في كل مكان صلاية النظام . وبسبب عدم تمكنه من العمل في العمق على العقلانيات وعلى المؤسسات ، فإن النظام وجد نفسه مهدداً . اختفى النظام الاستبدادي في الانتفاضات التي بعثتها التورات . وحتى يستقر ، هو بحاجة لقيض أشد على المجتمع المدني . فقط الصبغة الكليانية هي التي تتكفل بذلك .

عمل الأنظمة الكليانية

أساس الأنظمة الثورية والكليانية هو أيديولوجي : هدف هذه الأنظمة هو أن تعطي المجتمع أسس العدالة والمساواة التي كان يفتقر إليها . ليس قصدها أن تغطي جماعات يبقى سلوكها بشكل واسع مستقلاً ذاتياً. لكن أن تجعل الحقيقة تنتصر، حقيقة الحركات التي تفكر أخيراً بأن تمسك بسر الحياة الاجتماعية المتناسقة ، وتأمل بأن تقدم للأفراد الظروف التي كانوا بحاجة إليها حتى الآن من أجل الازدهار⁽¹³⁾ .

يتميز عمل الأنظمة الكليانية عن عمل الأنظمة الليبرالية وكذلك عن عمل الأنظمة الاستبدادية . بدلاً من أن تغطي للمجتمع المدني المجال الأوسع الممكن ، تحاول أن تنقذه أو تلغيه : كل ما هو آتي هو بطريقة خطيرة متسم بالسيطرة والتفاوت المقنّع . العلاقات الوحيدة التي يمكن التسامح فيها من هذه النواقص هي تلك التي تنتشر بتحريض من السلطة . يتسم الاهتمام بالرقابة والرغبة في التوجيه بالتدخل الأيديولوجي الدائم : ينبغي جعل الجميع يقبلون بالأهداف المتوخاة، ينبغي تشكيل الإنسان وفقاً لآلآب جديد ، نصنعه بتخليصه من النواقص التي جعلته حتى هذا الوقت حسوداً ، فظاً ، أنانياً ومنعته من أن يحقق قدره .

الأنظمة الكليانية هي إذن مرتبطة في سلسلتين من الأعمال تجاه المجتمع المدني :

1 - تحاول أن تلغي آليات التنظيم الحاملة للظلم الذي تسعى لإلغائه ؛ 2 - تحاول أن تحل

13 . انظر سابقاً ، الفصل السابع .

عمل العائلة أو المجموعة المحلية من أجل تأمين التثقيف للصغار والاشرف الدائم على السكان . تصاف الى هذين الهدفين الرئيسيين أهداف أقل أهمية : تسرّع الأنظمة الماركسية تركيز وسائل الانتاج من أجل تعزيز الاشتراكية والانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية : كل شيء هو مصنوع للمساعدة في التحولات الاقتصادية ولتقدم الانتاج .

أ - إرادة تسلم مسؤولية التثقيف لجميع السكان وتأمين الرقابة الايديولوجية ، قادت الحكومات الكليانية الى تعليق أهمية كبرى على التأطير المحلي . تشكل الحركية وانفتاح المبادلات من هذه الزاوية ، عوائق عظيمة . الشيء التالي هو توزيع بدون بعثرة مطلقة - يُخشى أن لا تصل نظرة الحزب الى كل السكان - وبدون تركيز كبير ، لأن الجمهور يصبح عندئذٍ مُغفلاً .

لمدة طويلة ، ظلت البلدان القائمة على الكليانية تعتقد بإمكان تحقيق أهدافها بدون اللجوء الى إعادة صهر كلي لجغرافيتها الإنسانية⁽¹⁴⁾ .

كان للأمر الأوروبية الشرقية حيث انتصرت الشيوعية في بدء الأمر تقليد قديم مسيحي بحيث أن وضع أطر لكافة السكان كان مع ذلك جامداً : كانت عادة آداب السلوك الصارمة المفروضة من الأعلى مطبقة في كل مكان . يكفي أن نحل محل النظام الموجود . الوضع يختلف في البلدان حيث لا يكون للمجتمع التقليدي أي إطار أيديولوجي تسلطي : هذا لا يعني أن نستبدل فيه سلطة بأخرى ، لكن أن نوجد فيه واحداً مصطنعاً في الأماكن الراضة لهذا النوع من الواجب الاجتماعي .

عبر الحذر تجاه المدنية ، منذ بداية المغامرة الاستبدادية ، عن رغبة السلطة بتثبيت سيطرتها الايديولوجية . حتى ولو كان النظام يدين بتركيبه الى ثورات مدنية ، فهو لا بد منقلب على الذين أقاموه ؛ يمتد بسلطته على بحاري كرونستادت Kronstadt أو على جامهر العمال الساخطين . تعرض المدن الصغيرة صعوبات أقل أمام السلطة مما تبدي التجمعات الكبرى المدنية .

14 . كان البوليفات في العشرينات يحملون بإعادة صياغة مدنهم ، لكنهم لم ينجحوا في ذلك . يدهو منطق النظام عراقية الشعوب من أجل التحكم بالنظام الاجتماعي : من هنا الانتقال السريع من الطوباوية الى الغولاغ .

KOPP (Anatole), Ville et révolution. Architecture et urbanisme soviétiques des années vingt. Paris, Anthropos, 1967, 278 p.
SOLJENITSYNE (A.), L'archipel du goulag, Paris, Le Seuil, 1974, t. I, 446 p.
GLUCKSMANN (André), La cuisinière et le mangeur d'hommes. Essai sur l'Etat, le marxisme, les camps de concentration, Paris, Le Seuil, 1975, 221 p.

المقاومة القروية هي مع ذلك مرهوبة . في سبيل كسر المعارضة الايديولوجية لاعداد كبيرة متفرقة ، لا يوجد حل آخر سوى تجميعها . الاتحاد السوفيتي مثال على ذلك : منذ أول خطة خمسية ، انطلق في تطبيق سياسة اشتراكية إجبارية . هي حاققة من وجهة نظر اقتصادية : في كثير من المجالات ، كان الحجم الأمثل لوحدة الانتاج كذلك صغيراً جداً عند انشاء المزارع التعاونية (كولخوز) بحيث أنه لا يمكن انتظار ربح انتاجية من هذا القياس : لا يمكن للارادة القروية السيئة إلا أن تؤدي الى تخفيض الحقول المزروعة قمحاً - هي بالفعل مأساوية . لتربية الماشية : تلزم أكثر من أربعين سنة حتى يمكن التوصل الى المستوية المحصلة قبل بدايات الاشتراكية .

منذ جيل ، ضاعفت الحاجة للتأطير الايديولوجي التجارب الاستبدادية على الطريقة الروسية ، أو وفقاً لنماذج مبتكرة . بقي تركيز المزارع التعاونية جارباً بكثرة في الاتحاد السوفيتي : القرى الصغيرة المعزولة ، الكثيرة العدد في روسيا الشمالية الغربية ، كانت قد امتصت ، أنشئت مدن زراعية . في الصين ، قدمت التعاونية خلية للتأطير والرقابة أكثر نجاحاً من المزارع التعاونية السوفيتية . هي أهم بالسكان الذين تضمهم : ذلك يعيق النظرة الجاعية لو كان الجميع مركزين في نفس الموضع ، لكن التقسيم الى قرى يسمح بالاشراف على الجميع . يقطع عمل الفرق التكاليفات الآتية التي أن تولد في الوحدات السكنية . يُكبح النمو المديني ويرسل السكان الذين كانوا مجمعين في المدن الكبرى لصالح لا استقرارية السنوات الاخيرة للنظام القومي ، الى الأرض .

في افريقيا ، أخذ يوليوس نيرييري Julius Nyerere نموذج البلدان الاشتراكية لآسيا ليصمم سياسته لاعادة توزيع السكان . كانت المدن قد أفرغت من كل الذين ليس لديهم عمل منتظم . في الريف ، كان تجميع المزارعين الذين يعيشون متناثرين أو في قرى صغيرة (كفر) منهجياً . المنافع المنتظرة لهذه السياسة هي عديدة : تخفيض تكاليف توزيع الخدمات الأولية ، تسهيل تعليم الصغار والفتيان ، تسهيل بناء قطاع تعاوني يعطي صورة مسبقة لما ستكون عليه الاشتراكية . يمكن التوصل بشكل خاص وفي كل مكان ، للممارسة عمل كثيف للعداية ؛ القواعد الرسمية تُعلم للجميع ، وتكرر بلا انقطاع . الرقابة الايديولوجية هي مؤمنة بقوة .

لا نعرف جيداً كيف أن نظام الخمير الأحمر كان قد نظم كمبوديا بعد سقوط لونغ نول Long Nol ، لكن ما كنا نعرفه عنه يبرز الجهد المنهجي جداً الذي لم يسبق أن اعتمد من أجل تأمين الامساك ايديولوجياً كلياً بالشعب . بنوم بنه Pnon Penh ، المتخمة من وراء الحرب والتي أصبحت وافرة الثراء كانت قد تحولت الى بعض عشرات الألوف من

السكان ، أطروفة للتنظيم . كل السكان كانوا قد أعيدوا الى الأرض وحدات قوية لتكون سهلة الاشراف ، وبعد مزج مسبق كسر التضامانات القديمة والانتهاكات الايديولوجية التقليدية .

حتى ولو لم تأخذ شكلاً قاسياً ، فإن سياسة تسلم المسؤولية الايديولوجية تصطلم بأطباع أخرى للنظام : فمن أجل هدم أسس المجتمع الاقتصادي ، هو مكره على بلوغ التركيز .

ب - يتولد التركيز من الرغبة في إلغاء آليات الضبط للمجتمع المدني التقليدي . عندما يصبح استغلال الانسان للانسان ممكناً بفعل سوق العمل وسوق عناصر الانتاج يكون على الاشتراكية أن تلغي هذا الوضع . للتوصل الى ذلك ، عليها أن تحترس لانبعاث مخادع ، كما يحدث بشكل آلي عند ترك إدارة لا مركزية في مكانها . فقط المركزية هي التي تضمن أن يكون التحول فاعلاً ونهائياً .

إن تركيز القرارات الاقتصادية هو في نفس الوقت ضروري وصعب⁽¹⁵⁾ . هو من الناحية التقنية غير ممكن طالما أن عدد وحدات الانتاج كبير جداً . تعزز اشتراكية الاراضي الرقابة الايديولوجية للجماهير الفلاحين في نفس الوقت الذي فيه تستبدل المزارع الفردية المستقلة ذاتياً بشكل طبيعي ، بوحدات تعاونية أقل عددا وأكثر خضوعاً لتعليمات السلطة . ليس لإلغاء الحرفية في كثير من القطاعات ، أية مبررات أخرى . إن الإدارة المركزية لاقتصاد وطني هي مهمة ثقيلة جداً حتى ولو كانت ممكنة بينا وحدات انتاجية كبيرة . ثقلت بعض العناصر عن المخطط معها كانت سلطته : قرارات استهلاك الأسر هي من هذا النوع . يمكن تجاهل هذه المشكلة طالما كان الشح مستمراً : يروح الناس عندما يجدون شيئاً للاحتجاج ضد الأخطاء والانحرافات في أداء الأعمال . انطلاقاً من عتبة معينة للنمو ، تولد استحالة السيطرة على الطلب النهائي مشاكل لا مفر منها .

لا يستطيع المسؤولون عن نظام تخطيط أن يعملوا بشكل ناجح إلا إذا كانوا مزودين جيداً بالمعلومات . يدمج النظام حلقات نقل الأوامر والحلقات التي تنقل بها المعلومات اللازمة للتنبؤ وضبط القرارات الاقتصادية : نعرف أن المعلومات المطلوبة هي معرضة أن تستوجب إعادة النظر في المعايير ؛ ولا تتوفر كلها . المركز ليس أبداً على علم بما سيلزمه وهذا رغماً عن العمل الدؤوب لرقابة الحزب . تكون قرارات التخطيط معقدة بمقدار ما تكون المبادلات موسعة والانتاج والاستهلاك متنوعين . وبما أن أعداد القرارات هو معاق أو مشلول أحياناً بسبب الافتقار لمعطيات صحيحة ، يجري اختيار حلول

15. CLAVAL (Paul), *Eléments de géographie économique*, op. cit. Cf. p. 226-258.

تسهيل المهمة : للتقليل من التدخلات ، يشجع المخطط التوزيع المحلي للمنتجات حتى ولو كان ذلك يبعد الأفضل اقتصادياً وهو الذي يحقق توزيع عام للعمل : تأتي التموينات الزراعية بالأفضلية للمنطقة التي تستهلك فيها ؛ تصنع المشروعات الصناعية عادة الأدوات والآليات اللازمة لها . لا يكون الاهتمام بتنظيم شفافية وطنية إلا بالنسبة للمنتوجات التي يكون صنعها محصوراً في ساحات ضيقة - مثل القطن في الاتحاد السوفيتي - وبالنسبة لتشي هي مهمة استراتيجياً . في الصين ، التمييز بين المستويات المحلية والقومية للتخطيط هو أكثر منهجية مما هو في الاتحاد السوفيتي . إن تحقيق سوق قومي لبلد من 900 مليون نسمة يفوق القدرة التنظيمية للنظام .

إن صعوبة اشباع طلب نهائي غير مرتقب ومغامر يدفع لتأخير لحظة الوفرة : يعمل على استمرار القلة (الحاجة) بتوجيه القدرات الجديدة للانتاج نحو صنع سلع التجهيز أو التسلع .

لا تقف صعوبة تأمين الإدارة المركزية أمام تزايد تأثير أجهزة التخطيط بالنسبة التي يتزايد فيها الانتاج ويتنوع . يوجد تعارض بين الرغبة بالحد من حجم المدن من أجل إيجاد ظروف لرقابة أيديولوجية ناجحة والحاجة لاعطاء المراكز الإقليمية والعاصمة الأحجام اللازمة من أجل حل كل المشاكل واتخاذ مختلف القرارات الضرورية المتعددة .

يتأكد تعقيد الاقتصاد مع التقدم ويعرض النظام للخطر : يُخشى أن يذهب بالسكته طالما أن عبء المركز يزداد مع تعميم المبادلات . قدمت انجازات الإدارة بالمعلومات ، عرضاً جذاباً ، لكنها لم تتوصل لحل كل شيء . هناك حلول كافية كانت مطلوبة في اتجاهين :

1- أُجريت محاولة في اتخاذ قرارات لا مركزية - أخذ خروثشوف هذا الاتجاه - لكن المحاولة اصطدمت بصعوبة أساسية كتلك التي عرضناها بخصوص الأنظمة الليبرالية التي جنت نحو الاستقلال الذاتي للمناطق : كيف نوفق بين مبدأ السيادة الكلية للحزب مع تعدد مراكز السلطة ؟

2- أعطى بعض الدور إلى آليات لا مركزية للضبط ، للأسواق . العوائق الأيديولوجية هي بالغة الأثر كذلك هناك . مع ذلك كان هذا الطريق هو الذي سلكته الجهود البالغة الأهمية خلال العشرين سنة الأخيرة في الاتحاد السوفيتي وفي الديمقراطيات الشعبية . النتائج إيجابية ، لكن لم تتم تسوية كل شيء بعيداً عن ذلك .

جـ- تتم الكليانيات الاشتراكية من جهة أخرى بتعجيل الانتقال الى المجتمع اللاتطبقى (لا وجود للطبقات فيه) . وهي تعتبر ذلك غير ممكن طالما بقي التقدم التقني

غير كاف . التركيز هو إذن على دفع الانتاج . هو كذلك في تركيز النشاطات في مشروعات كبرى حتى ولو لم تكن الظروف الاقتصادية تطلبه ، ذلك لأن خطوة تحول جعل الاقتصاد بكامله اشتراكياً .

يشجع المخططون الاشتراكيون إذن العملاقة وفي نفس الوقت نمو قدرات الانتاج . أنشأوا كما رأينا ، تعاونيات زراعية (كورلخوز) ومزارع نموذجية حكومية (سوفخوز) . أسسوا تركيبات عملاقة في إطار الصناعات الثقيلة . عززوا في الوقت ذاته تعدد الحواضر العمالية والمدن . هاجس التأطير الايديولوجي هو هكذا متعارض مع الرغبة بتسريع الانتقال الى الاشتراكية .

أصبحت التنمية سهلة لاهمية المقطعات الضريبية على الدخل المخولة للبيج الجديدة : فبدلاً من 10 الى 15% من الدخل القومي التي هي مطبقة في بلدان العالم الثالث ، ومن 20 الى 25% التي تميز الدول المتطورة ، هنا في البلدان الكليانية ترتفع النسبة فوق 30% . تعكس معدلات تنامي الانتاج جهوداً مبذولة . هي مع ذلك أقل مما نأمله . يرجع ذلك الى التركيز بدافع أيديولوجي ، على الاستثمارات الثقيلة . كذلك يرجع السبب الى الضغوط المتولدة عن سياسة التأطير للاجتماع المدني في النظام الاشتراكي .

إن تنسيق النشاطات المختلفة على الصعيد المركزي هو صعب ويسبب هدراً لا يحصى . الصحف ملأى برسائل القراء الذين يشكون من عاصيل فاسدة في مكانها بسبب النقص في الأدوات أو قطع الغيار عند القطاف . تترك المشروعات الصناعية أحياناً قسماً من أجهزتها البشرية العاملة بدون عمل بسبب نقص التموينات الكافية .

هناك خسائر أخرى يسببها النظام الاقتصادي . تعرقل صعوبة المبادلات التخصص في العمل ، بحيث أن الوحدات العملاقة ليست عادة سوى تجمعات مشاغل ؛ معظمها غير مدار جيداً . يجعل غياب آلية السوق من الصعب الحصول على وفورات خارجية ، بشكل أن التجمعات المحلية المختارة ليست عادة الأفضل للجماة . ولكن يعمل .

أخيراً ، إن القبض على المجتمع المدني من قبل السلطة يجعل نمو الانتاج كثير الكلفة ، وهو ضرورة أساسية للنظام . تلك هي إحدى نقاط الضعف الكبرى للأنظمة الكليانية .

د- مع مرور الزمن ، أصبحت تحولات الأسس الاقتصادية والاجتماعية لحياة الدول الكليانية ملموسة . لم تعد الصعوبات المرتبطة بالتناقضات المكانية للسياسات

الاقتصادية من طبيعة تنخر النظام : لكنها فقط لا تجعله كثير التجلي .
مع تزايد الانتاج ومع المستوى الثقافي المتنامي ، أصبحت صعوبات التأطير
الايديولوجي للمجتمع المدني أكبر ؛ هناك يجد النظام نواقصه الكبرى⁽¹⁶⁾ .

جعل تعميم التعليم عملياً وبشكل تدريجي الجهود لرقابة المعتقدات والسلوك عند
الجميع ملغاة بالقدم . تنتقل الأفكار بالكتابة والكتب . لا نستطيع تتبع سيرها عندما
يعرف كل الناس الكتابة والقراءة . الصحافة والنشرات الرسمية هي مراقبة لكن تياراً
موازياً يجري في الخفاء .

يتطور التجهيز الهاتفي مع مستوى الحياة . وبسرعة يجعل الرقابة من الجميع على
الجميع غير ناجحة . لا يمكن الاستماع أو الاجابة والتخاطب إذا كل الخطوط مفتوحة !
تسري الاخبار وينبني الرأي العام على هامش أجهزة شرعية للاعلام . يصبح الاحتكار
الايديولوجي للجزء موضع اتهام من قبل جماعات لا تقبل بأن تنتزع منها القدرة على
الحكم على الأمور .

عندئذ تسمى الدولة الاشتراكية للنراضي مع جماهير السكان بتقديمها ظروفأ أفضل
للحياة⁽¹⁷⁾ ، الأمم الثورية وجدت نفسها قد نجحت بأيدولوجية الاستهلاك التي
نقضتها بخسارة في الدول الليبرالية . وبما أن التجهيزات ليست كاملة ، فقد قبل الناس
بتقديم تضحيات وبالعامل حتى يتمكنون من تجهيز أنفسهم ويعيشون بشكل أفضل .
لكن الأثر الجدي للاشباعش يظهر هنا كما هو في الدول الليبرالية . التعلق المستف من
النظام هو عابر .

إن العالمية التي تنادي بها الايدولوجية الثورية كما الاهتمام الذي تظهره لتخليص
الثقافات الشعبية حقيقة ، هما أضعفا الأمة من جهة ثانية : فهي للبعض صغيرة
وللبعض الأخر كبيرة .

توصل الأنظمة الكليانية لتسهيل عبور المجتمع التقليدي الى المجتمع الصناعي
بنسبة ما تستطيع الامساك بالافراد وبالجماعات الأولية . مع ذلك ليست صيغة الدولة
الكليانية مجهزة بشكل أفضل من صيغة الدول الليبرالية من أجل تنظيم المكان والمجتمع

16. AMALRIK (A.), L'URSS survivra-t-elle en 1984, Paris, 1970, 130 p.

17. JELEN (C.), Les normalisés, Paris, Albin Michel, 1975, 285 p.

في الحضارات المتقدمة التي هي في طريق تكوينها . أتاحت المؤسسات السياسية المبتكرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر انقلاب التنظيم التقليدي للمجتمع المدني ، وبناء عالم قواعده الأرضية واسعة جداً ، لكنها بدت غير قادرة أن ترضي الثقافات التي تولدت عنها : هذه هي المشكلة الكبرى لكل الحياة السياسية لعصرنا .

الفصل العاشر

السلطة والعلاقات الدولية

لا يوجد مجتمع يعيش منعزلاً تماماً على نفسه : حتى في العالم القديم نفسه ، كانت التجارة الصامتة ضرورية للحصول على المواد الأولية التي تفتقر إليها الجماعة . أشكال التقليد والنشر بالتدريب متعددة . ليس بالامكان تحليل عمل السلطة بغض النظر عما يجري خارج حدود ممارستها .

حتى تاريخ متأخر ، كانت شبكات الاتصال التي تشكلت ذات امتداد محدود فهي قد رسمت مجموعات ذات انتشار واسع تقريباً ، لكنها كانت تستند في كل مكان على قطاعات قلما هي مأهولة بحيث أن العلاقات فقدت فيها كل وقعها . كانت كل خلية في العالم المأهول كمجموعة نجوم تحيط بها فضاءات فارغة . مع إنجازات احتلال العالم ، تكاثرت الأمكنة المأهولة كما تحسّن الملاحة البحرية قُرْباً بين البلدان المتباعدة عبر البحار⁽¹⁾ . منذ القديم ، كان عالم مأهول باستمرار ممتداً من شواطئ آسيا الصغرى إلى آسيا الوسطى وإلى سهول الهندوس : كان يشتمل على صحارى ، لكن الواحات كانت قريبة بحيث أن العلاقات كانت نشيطة في كل مكان . لم تستوقف السهول السائلة لحوض البحر المتوسط بحارة مجريين . . . تجمعات أخرى مماثلة كانت ترتسم في نفس الوقت في جزء من آسيا الجنوبية الشرقية ، في إتساع الحضارة الصينية وفي مناطق الحضارة المتقدمة لأمريكا ما قبل كولومبس ، المكسيك وأمريكا الوسطى من جهة ، وبيرو من جهة ثانية⁽²⁾ .

أوجد القرن السادس عشر وحدة العالم : أتاحت إنجازات الملاحة الالتفاف حول

1. CHAUNU (Pierre), L'histoire, science sociale, op. cit.

2. GROUSSET (René), Bilan de l'histoire, op. cit.

الحوافز التي تفصل بين القارات أو عبورها . اتصلت أوروبا بأمريكا كما في الشرق الأقصى . كانت تجذب في مسيرها كل شيء كان في الأماكن الأقل تقدماً ، سهل البلوغ عبر الشواطئ . الأنظمة العالمية التي ظهرت في عهد النهضة كانت مكونة من مكان عالمي وقتها ، عالم مركز على أوروبا وبحيائها ، ومن جزر صغيرة مستقلة لطبقات شعبية تهربت لوقت من الدخول . في نهاية القرن التاسع عشر لم تعد هناك فراغات على الحارطة . وكل الأنظمة الاجتماعية وجدت نفسها داخلية في شبكة عالمية للاتصالات الدولية .

لم تكن أراضي المجتمعات التقليدية عامة خاضعة في كل أطرافها الى مثل هذا الضغط . سبق ورأينا تأثيرها على مستوى الخلايا المحلية : في العوالم التي لم تكن تماماً مأهولة ، كان يوجد مكان ، على تحوم السكان ، لشعب غير مستقر من أعداء المجتمع والمتمردين ؛ يطمئن المجتمع برؤيتهم يذهبون . النظام مسهل أكثر منه مهدد . ما ان تأتي مرحلة العالم الممتلئ ، تخفي المسارب⁽³⁾ . النظام أكثر إكتمالاً لكنه أكثر صلابة في اعداده وفي تحمله .

إنطلاقاً من توحيد العالم ، وجدت كل الأمم نفسها مرتبطة بنفس شبكة العلاقات ولم تعد الأعمال التي تشارك في تنفيذها تلاقي نهايتها على تحوم الصحراء : فبما بعد لم تتوقف دفعات التفاعل عند ورطة من بعدها بدأت البربرية . يتغير معنى العلاقات الخارجية مع العالم الممتلئ . ويتبدل كذلك مع امتداد حقن الاتصالات .

العلاقات الدولية

أ - عندما نترك اقليياً وطنياً لندخل في غيره ، تتغير الولاية ونظام السلطة : في كل بلد ، كل شيء للحكومة المحلية ، لا شيء للجوار . عندما نفحص الروابط من زاوية السلطة والولاية ، كل شيء يقف عند الحدود . كل الأنظمة القومية أساساً متغايرة هذا هو في الحقيقة ما يعطي الانجذاب للأطراف⁽⁴⁾ . هناك على هامش ضيق ، بالامكان

3. CHAUNU (Pierre), L'histoire, science sociale, op. cit.

MERLE (Marcel), La clôture de l'espace et son impact sur le système international, X^e Congrès de l'Association internationale de Science politique, Edimbourg, 1976, 17 p. ronéotées.

HENRIKSON (Alan K.), The idea of «closed space» and american foreign policy, X^e Congrès de l'Association internationale de Science politique, Edimbourg, 1976, 20 p.

4. ANCEL (Jacques), Géographie des frontières, op. cit.

GUICHONNET (Paul), RAFFESTIN (Claude), Géographie des frontières, Paris, PUF, 1974, 224 p.

MINGHI (Julian V.), Boundary studies in political geography, Annals, Association of American Geographers, vol. 53, 1963, p. 407-428.

KRISTOF (Ladis K.D.), The nature of frontiers and boundaries, Annals, Association of American Geographers, vol. 49, 1959, p. 269-282.

ŠLOUKA (Zdenek J.), Technological change and the hardening of international boundaries, X^e Congrès de l'Association internationale de Science politique, Edimbourg, 1976, 26 p. ronéotées.

تغيير الولاية وفقاً للنشاطات ، للحاجات والمصالح : نستفيد بشكل أفضل من كل مكان .

التأثير الحدودي المرتبط باتصال ولايتين ، كان لمدة طويلة محدوداً ضمن منطقة من عدة كيلومترات من هذه الجهة وتلك من الحد - وهو ما يمكن قطعه بالانتقال بسهولة من خلال التنقلات اليومية للعمل أو الشراء ؛ يذهب العمال ليشغلوا في معامل أجنبية من أجل الحصول على أجور مرتفعة ؛ يقيم الصناعيون مشغلهم على بعد خطوات من مقرهم الاجتماعي ، لكن بعيداً عن الجوارك حتى لا يدفعون ضرائب على منتوجاتهم . يستفيد الجميع من التسهيلات المعترف بها لرجال الحدود من أجل الحصول على ما يلزمهم بأفضل كلفة . أصبح الشريط الذي تجري فيه هذه التنقلات اليوم بعرض 30 أو 40 كلم .

تضاف الى الانتقالات اليومية انتقالات من أجل الفسح وفرص آخر الاسبوع : قسم كبير من السكان هو خاضع لتخطي الحدود . بالنسبة لدول مثل سويسرا بلجيكا أو البلاد المنخفضة ، بالامكان تحديد سياسة اقتصادية بدون عمل حساب للسياسات المجاورة . بالنسبة للبلدان الأكبر ، ليس الوضع خطيراً كذلك ، لكن تجاور الاسواق الأجنبية يولد ضغطاً لا يمكن تجاهله : تولّد حركية السكان إذن اضعباً للسلطات القومية⁽⁵⁾ .

ب - خلف الحدود ، تختفي التأثيرات المباشرة للسلطة والولاية ، لكن العلاقات لا تتوقف . فهي تأخذ عدة أشكال : من أجل جني أفضل نتيجة لتقسيم المهام ، يكون من مصلحة البلدان أن تتخصص في النشاطات التي من أجلها تضع المخططات من الموارد الوفرة : تقدم منتجات زراعية إذا كان المكان الوطني متسعاً في مواجهة السكان أو إذا كان المناخ يسمح بإنتاج ما لا يمكن إنتاجه في غير موضع ؛ تنجّه نحو بيع المواد الأولية أو الطاقة إذا كانت الثروات المعدنية كبيرة ؛ أو تذهب لتقيم مؤقتاً في بلدان تنقصها اليد العاملة .

تضاف الى العلاقات الاقتصادية مبادلات ثقافية . نستقي عادة من جوار أفكاراً جديدة ، إطاراً أيديولوجياً مبنياً على أسس مجهولة حتى ذلك الحين ، مؤسسات أو طرق تنظيم للحياة الاجتماعية أو للنشاط .

5. CLAVAL (Paul), L'étude des frontières et la géographie politique. Cahiers de Géographie de Québec, vol. 18, n° 43, 1974, p. 7-22.
RAFFESTIN (Claude), GUICHONNET (Paul), Hussy (Jocelyne), Frontières et sociétés. Le cas genevois, Lausanne, L'Age d'Homme, 1975, 155 p.

الطرق التي تسلكها هذه العلاقات هي كثيرة التنوع . تغني الرحلات الذين يقومون بها بدافع الفضول . تضاعف الصحافة ووسائل الاعلام الشعبية اليوم هذا العمل المباشر للمحاكاة . نتكلم عن تأثير الاثبات للدلالة على مجموع القنوات التي تمارسها السينما ، الراديو ، القصص والصحف من بقعة ثقافية على الأخرى . التدفقات هي عادة غير متماثلة : بعض البلدان تشعر أنها متاخرة عن الأخرى وتقبل بسهولة ما يأتي منها ؛ بينما غيرها يرفض الاستعارة ، إما لأنها تعتبر نفسها أعلى أو لأنها تخشى على تكامل ثقافتها أو صفاء أيديولوجيتها .

الاتصالات هي عمل أفراد وتنظيمات⁽⁶⁾ : لمعالجة أعمال بعيدة ، البنية البيروقراطية هي فعالة . قدمت العلاقات التجارية في كل وقت ، للشركات ، حقلاً مميزاً في تفتيشها عن أرباح عالية ؛ منذ مئة سنة كان دور المشروع قد ذهب بعيداً : أنشأت الشركة فروعاً لها في الخارج . ووظفت في هذه الفروع جهازاً بشرياً من أصل وطني ووكلاء من البلد ؛ كونت عمالاً مؤهلين ، كوادرو رؤساء للمشروع ودرّبهم على صناعاتهم . أنشأت وحدات انتاج في كل البلدان الزبائن الكبرى . تتكفل المشروعات عابرة الدول والمتعددة الجنسيات بحصة كبيرة من المبادلات التجارية ونقل التكنولوجيا .

أخيراً إن العلاقات الدولية ، وإن تكن من طبيعة إقتصادية بحتة ، تجري بواسطة وكلاء للدولة . في كثير من الملكيات التقليدية ، كان الأمير يحتفظ لنفسه باحتكار العلاقات مع الخارج⁽⁷⁾ . وقد هي هكذا ممتلكاته من الايديولوجيات الأجنبية وأمن نفسه الرقابة على الثروات المفروضة بسهولة . كان على الأنظمة الاشتراكية التي ارتبطت باقتصاد إعادة التوزيع أن تتدخل مباشرة في العلاقات الاقتصادية الدولية : لها في الخارج بعثات للشراء وأنشأت في البلدان الليبرالية مشروعات من أجل تأمين توزيع منتجاتها أو تأمين انتظام تمويناتها .

ج - يتم جزء كبير من العلاقات الدولية عبر معاملات تجارية ، سواء أكانت واردات أو صادرات ، إيداع براءات وشهادات ، رحلات ، تأمينات أو أجور سفن كل

6. MERLE (Marcel), Sociologie des relations internationales, Paris, Dalloz, 2^e éd., 1976, 436 p.
ALGER (Chadwick F.), The impact of cities on international systems, X^e Congrès de l'Association internationale de Science politique, Edimbourg, 1976, 43 p. ronéotées.
ALGER (Chadwick F.), The international relations of cities: an experimental framework for research and participatory learning, X^e Congrès de l'Association internationale de Science politique, Edimbourg, 1976, 51 p. ronéotées.

7. POLANYI (Karl), ARENSBERG (Conrad), PEARSON (Harry), Trade and markets in the early Empires, op. cit.

هذه العمليات تكون موضع دفع . وبما أن قيمة النقود هي مضمونة من السلطات العامة ، تُفرض مشكلة : ما هي الرموز النقدية المستعملة في مكان لا تراقبه أية سلطة وفيه لا يوجد من يفرض تنظيلاً شاملاً ؟

العلاقات الدولية ليست فقط موضوعة تحت تأثير الاقتصاد فكلما تحسنت وسائل الاتصال للبعيد وزادت حركية للأشخاص ، كلما تكاثرت المبادلات الثقافية : تأخذ هذه المبادلات مركزاً هاماً برغم الحواجز من لغة وقبود صادرة عن بعض الحكومات . الراديو من هذه الزاوية هو الذي يعمل على إزالة هذه الحواجز المحكمة ؛ الأقمار الصناعية ودورها في المستقبل سيكون كبيراً في حل ما ييشه التلفزيون الى كل الأمكنة .

لا نأخذ العلاقات الدولية دوماً أشكالاً هادئة⁽⁸⁾ . بدلاً من تبادل المنتجات ، يُفضل في بعض الأحيان ، الحصول بشكل مباشر على دعم بيثوي لازم والاستفادة منه شخصياً : لعب التنافس على المجال الحيوي دوراً كبيراً في تاريخ المجتمعات القديمة أو التقليدية وهو يأخذ اليوم أشكالاً جديدة⁽⁹⁾ .

نادراً ما تكون النزاعات محركاً بالرغبة مباشرة بمراقبة التموين الغذائي ، موارد الطاقة والمواد الأولية ، لكن المبادلة بين الفرقاء ليست دائماً متساوية : تملك دولة عادة احتكار انتاج مطموغ فيه ، فهي تستفيد من هذا الواقع لتطلب سعراً باهظاً لكل ما تتنازل عنه : نستغل بذلك القدرات الخارجية . لا تتحمل هذه الأخيرة دائماً الأمر وتحاول في بعض الأحيان استعمال القوة لتعيد البائع الى مطالبات. عادلة : ذلك هو السبب المألوف للتوترات الاقتصادية .

للنزاعات المتعددة جذور ايدولوجية أو دينية . منذ اللحظة التي تلتقي فيها ثقافات مختلفة . تطرح مشاكل التعايش : عندما تكون القاعدة الأرضية التي يملكها البعض غير كافية ، لا يمكن انتشارها كما يتغون . وهي تجد نفسها مهددة بعدم كفاية الموارد الاقتصادية ، وعدم وجود دعائم ثابتة للوقوف في وجه أعمال العنف والأشكال المختلفة للسيطرة الثقافية . طالما كان الأمر عن مستوى الحضارات التقليدية ، فإن تضخيم الثقافات هو مع ذلك محتمل لأن كل الفئات تعتبر التفاوت كأنه شيء طبيعي وأن الجزء الأكبر من الحياة الاجتماعية والاقتصادية يجري على المستوى المحلي . تنظم التجمعات القروية تماماً وفقاً لنماذج حضارة محلية، حتى عندما يكون سكان المدن

8. BOUTHOU (Gaston), Traité de polémologie. Sociologie des guerres, Paris, Payot, 1970, 560 p.

9. CLAVAL (Paul), Principes de géographie sociale, op. cit., p. 325-330.

يخوضون سلاطة أخرى . تتغير الأمور مع الايديولوجيات الحديثة للسيطة ؛ وحدة الأساس هي المجموعة الوطنية لا يمكن لهذه أن تختص بمجموع المصالح وكاملة النشاطات التي تعطيها امتلاءها بدون أن تكون بحوزتها قاعدة أرضية متتابعة . النزاعات التي تنشأ عن مشكلة تعيين الحدود هي حادة بمقدار ما تكون الأمم المتورطة مستتلة الى أديان أو أيديولوجيات مختلفة .

استعمال العنف هو أحد عناصر الحياة الدولية . في داخل الدول تملك الحكومة احتكاراً شرعياً باستعمال العنف ، الذي تستخدمه من أجل وقف استعمال الضغط المادي الخاص بالأفراد : الصورة الطبيعية للحياة السياسية هي تلك التي للروابط المحلولة بشكل هادئ بالمفاوضة والتفاهم أو بواسطة أنظمة تهدئة توضع نتيجة مراجعات قصيرة الأمد كالثورات أو الحروب المدنية : حتى ولو استمرت هذه ، فالصراع المسلح يبدو كأنه عامل غير طبيعي . الأمر على العكس في العلاقات الدولية . تحل الحرب محل السلام وفقاً لأنماط مختلفة ، لكن حتى عند اختفاء الأعمال العدوانية يبقى التنافس بين البلدان ملحوظاً . معظم المواطنين في الدولة هم على استعداد للانضواء تحت معنى الكلمة الرهيبية لكلود جزوتش Clauzewitz : « ليس السلام سوى استمرار للحرب بوسائل أخرى » .

غياب الولاية المعترف بها من الجميع كشرعية واللجوء المألوف الى القوة ، وضما العلاقات الدولية في خانة التوتر وعدم الاستقرار : اذا لم يكن يوجد مبدأ نظام ، تضمحل المبادلات بسرعة وتصبح الأسفار نادرة وكل فرد ينطوي على نفسه . فجأة تصبح المجتمعات غير قادرة أن تنشئ ظروفاً للحوار ، لكن في معظم الأحيان ، يبرز نظام عالمي : كان مبنياً حول عدة مراكز قطبية عالمية حتى توحيد العالم بالاكشافات الكبيرة . شيئاً فشيئاً أصبح محكوماً ببادئ مشتركة : هذا هو الذي يسمح بالتكلم عن نظام دولي .

العلاقات الدولية والمجتمعات المدنية

يقوم النظام الدولي على توافق يدفع معظم البلدان للانضواء تحت قواعد مشتركة : توجد آليات تتيح تسوية النزاعات والتوترات . عندما لا تكون الوسائل السلمية كافية ، وإذا كانت الشعوب تثق بقوة السلاح أكثر من ثقتها بحكمة الدبلوماسيين فالحرب هي المتفوقة .

أ - حتى تكون العلاقات سهلة ، الشروط الأولى هي من طبيعة قانونية واقتصادية ينبغي أن يتمتع الناس بالخارج بالامن . عليهم أن يتخلصوا من إثارات السكان المحليين إذا كانوا هدفاً لاعتداءات أو مهدين في أموالهم ، على الشرطة والقضاء

معاملتهم باحترام . يجب أن تعتبر عقودهم التي يبرونها مقبولة من المحاكم في بلدان
فرقاتهم كما في محاكم موطنهم . يقوم النظام الدولي قبل كل شيء على تحديد قواعد
القانون الدولي الخاص⁽¹⁰⁾ .

يتعلق الأمر بمهمة كبيرة ومستعادة بلا توقف . لا يكون النظام القانوني جامداً
أبداً : يتغير مع الظروف الاقتصادية ومع الأيديولوجيات المهيمنة لدرجة أن أي اتفاق
معقود لا يكون نهائياً . ينبغي بدون انقطاع أن يكون مصححاً ليشتمل مع تطور كل
بلد . المشاكل عموماً هي قليلة : 1- إلى أي حد يمكن لعمل قانوني (عقد ،
صك . .) تم في بلد أن يحتفظ بقوته في بلد آخر ويلزم الفرقاء المتواجدين ؟ 2- في حالة
النزاع ، أية سلطة هي المخولة للبت ؟ 3- كيف نطلب من السلطة العامة في بلد ، أن
تعطي القوة التنفيذية لحكم صادر في دولة أخرى ؟ 4- إلى أي حد تكون الدولة الأجنبية
ملزمة بالمساعدة على تنفيذ إجراءات تخص مواطنيها عن أعمال قانونية تمت خارج
أراضيها ؟ تختلف الحلول ، لكن لا توجد علاقات دولية نظامية لا تجيب على هذه
الأسئلة .

القاعدة التي تفرض عادة هي قاعدة المراقبة بالمثل : تتم تسوية النزاعات وفقاً
لقانون الدولة التي قامت فيها هذه النزاعات ، والعقود المنجزة في بلد هي مكفولة في
البلدان التي هي مراكز إقامة للفرقاء . ذلك يولد صعوبات لأن القواعد ليست متماثلة ،
لكن يجب القبول بهذا البئر الإرادي لسيادة القانون إذا كان الهدف إقامة علاقات وفقاً
لقواعد المساواة . وهذا يكون عادة لمصلحة البلدين : فكل حل آخر يكون معرضاً لأن
يولد لمصلحة أحد الأطراف ، وضعاً مهمناً .

ب - بقي الأمر طويلاً حتى تم القبول بمبدأ المعاملة بالمثل في موجبات القانون
الخاص . في اللحظة التي قام فيها بناء النظام العالمي في القرن التاسع عشر ، حاولت
عدة دول تقليدية أن لا تطبقه : فهي قبلت أن تحاكم الأجانب المقيمين على أراضيها وفقاً
لقوانينهم الخاصة ، لكنها لم تقبل بالمعاملة بالمثل واعتبرت باطلة قرارات المحاكم الأجنبية
الصادرة في خلافات ناشئة عن علاقات خارجية . إذن لم يكن الأجانب يملكون بأي حق
تظلم ضد القرارات الضارة بهم . بمقدار ما كانوا هدفاً لتمييز نظامي ، كانوا لا يتقنون
بالسلطات القضائية الاستثنائية التي كانت توجد أحياناً .

في غياب مبدأ المعاملة بالمثل ، كانت النزاعات الخاصة تتحول إلى توترات عامة :

10. DELBEZ (L.), Les principes généraux du droit international public, Paris, Librairie générale
de Droit et de Jurisprudence, 1964, 666 p.
LOUSSOUARN (Y.), Droit international privé, Paris, Dalloz, 1970, IV-734 p.

كان المرسلون ، التجار والمسافرون يتظلمون لقنصلهم عن المعاملات السيئة التي يتعرضون لها : كان الأمر يوضع على مستوى الدول . عندما كان نظام المعاملة بالمثل متعلّماً ، كانت العلاقات محكومة بالتلف ما لم تعتمد الدولة المعنية الى اللجوء الى القوة لفرض حل عادل - هو المعاملة بالمثل - أو حل غير مساو - لكن في اتجاه مغاير لذلك الذي كان في الأصل - هي الحصانة .

وهكذا تمتع الأجانب المقيمون في بلد بامتياز إعطاهم الحق بالنظر في منازعاتهم أمام محاكم تطبق القانون الأجنبي . فتح نظام العلاقات الخاصة هكذا الطريق لثأيرات السيطرة الدولية . كانت البلدان التقليدية قد رفضت أن يستفيد الأجانب من شرط المعاملة بالمثل ، كانت البلدان التقليدية قد رفضت أن يستفيد الأجانب من شرط المعاملة بالمثل ، من أجل أن تحمي نفسها من اجتياح قوتهم المتصاعدة ، وهي عاجلاً حمت أنفسها ضد الانفتاح الاقتصادي والثقافي الذي كان غير مؤات وأقحمت توازن طبقاتها ونشاط مزارعيها وحرفييها ؛ لكنها ضاعت عاجلاً لأن القوى العظمى فرضت معاهدات غير متساوية سهلت فيها عمل مواطنيها وأقامت لصالحهم تمييزاً⁽¹¹⁾ .

ج - الشرط الثاني لإقامة علاقات دولية منظمة هو بشكل خاص أقتصادي : فهو يتعلق بتنظيم العمليات التجارية ؛ ينبغي إيجاد وسيلة لتحويل نقود الى أخرى في حين لا قوة هناك من أجل حماية قيمة المسكوكات⁽¹²⁾ .

في المجتمعات التقليدية لم تكن هذه المشكلة مطروحة . كانت النقود مصنوعة من معادن ثمينة . كان يكفي أن يعرف عيارها وتوزن من أجل حساب نسبة الصرف وإجراء الصفقات . الاستعانة بالذهب أو بالفضة كدعم للنقود تتضمن بالنسبة للاقتصاديات الوطنية مخاطر جسيمة . تجعل عرض النقود متغيراً مع انتاج المناجم وهذا لا يقابل أي منهج اقتصادي . في القرن السادس عشر ، بعد البدء باستخراج مناجم المكسيك وبوتومي ، وفي القرن التاسع عشر بعد اكتشاف عروق معدنية ورواسب من الذهب والفضة في كاليفورنيا ، أصبحت المسكوكات وافرة ، والعمليات التجارية سهلة - لكن التضخم برز سريعاً . عندما يضعف الانتاج يتثبت الانكماش وهذا يعيق الأعمال . الدورة الداخلية مرهونة بطريقة حائرة لتأثير الميزان التجاري : اذا كان هذا في عجز ،

11. RENOUVIN (Pierre), Histoire des relations internationales, Paris, Hachette, 1953-1958, 7 vol.
On consultera par exemple le tome VI: De 1871 à 1914. L'apogée de l'Europe, Paris, Hachette, 1955, 402 p.

12. PIETTRE (André), Monnaie et économie internationale du XIX^e siècle à nos jours, Paris, Cujas, 1967, 646 p.
L'HUILLIER (Jacques), Le système monétaire international, Paris, A. Colin, 1971, 376 p.
CARREAU (Dominique), Le système monétaire international, Paris, A. Colin, 1972, 399 p.

تصبح المسكوكات نادرة مما يوكد توتراً انكماشياً حاداً . يستعاد توازن المبادلات ، لكن على حساب اضطراب اقتصادي داخلي شديد .

يقضي كل فن للسلطات النقدية الوطنية ، منذ قرنين ونصف ، بتحريم الاقتصاديات الداخلية من الغل الذي أخضعها اليه الاستعمال الحصري للنقود المعدنية . الاستعانة بالنقود الكتائية والنقود المصرفية أعطى المرونة المطلوبة للاصدار - لكن فجأة برزت مشكلة تحويل النقود . طالما كان العمل وفياً للنظام الدقيق لمعيار الذهب ، فلا شيء جوهري يتغير يبقى هامش التلاعب المتروك للسلطات الوطنية ضعيفاً وضغوطات توازن ميزان المدفوعات شديدة .

وجد الكثير من البلدان ذات التجهيز الضعيف والاقتصاد المش هذه صعبة وفتحت المجال أمام نمو تضخم رأت أنه يسهل لها تسوية ديونها الدولية . وفي سبيل تأمين ضمان العمليات الاقتصادية الدولية ، لم تتأخر القوى العظمى في القرن التاسع عشر ، عن التدخل وتسلم إدارة النقود للأمم المغامرة : الى السيطرة بالحصانة القانونية ، أضيفت عندئذ سيطرة اقتصادية ، عملت باسم قاعدة الذهب والعدالة في العلاقات التجارية ، على منع كثير من الأمم الفتية من أن تقود سياسة لازمة للحد من الاستغلال الذي تعرض له ومن أجل إيجاد تجهيزات هي بحاجة اليها⁽¹³⁾ .

منذ الحرب العالمية الأولى تغيرت الظروف : قاعدة الصرف بالذهب خفضت الضغوطات التي فرضها التبادل الدولي على السياسات الوطنية ، لأنه وسع الاستعانة بالائتمان من أجل تمويل العجز الطارئ وتلافي الانكماشات الحثيثة للكتلة النقدية الداخلية في حالة العجز : ان تهديد الاخطار النظام ، لا شك في ذلك اليوم بعد عشر سنوات من الإدارة المتشددة قليلاً ، انهارت مع الأزمة العالمية الكبرى واصبحت المدفوعات الدولية غير ممكنة .

يرتكز النظام النقدي الدولي لاتفاقيات بريتون وودز Bretton Woods كالسابق ، على قاعدة الصرف بالذهب وعلى جعل الدولار معياراً لكل العلاقات . أوجد لأول مرة سلطة دولية مكلفة بتسهيل التسويات بدون أن يفرض نظاماً قاسياً كنظام قاعدة الذهب ؛ دور صندوق النقد الدولي هو أن يحول دون تفاقم الاختلالات في المدفوعات حتى تصل الحالة الى مساوية الأزمة الكبرى : بمنحه قروضاً للحكومات التي تشكلون ضائقة ، يحول دون التنظيمات القاسية ويحد من التأثير السياسي للدول الدائنة .

13. RENOUVIN (Pierre), Histoire des relations internationales, op. cit.

يتحاشى النظام الحالي للصرف العائم بعض المبالغت في قاعدة الصرف بالذهب ويخفض هامش التلاعب عند كل الفرقاء . فهو بكل أسف يعيق النمو الدولي .

من الصعب إنشاء نظام للتسويات يترك للدول حرية واسعة للعمل ولا يشتمل على سلطات دولية غולה سلطة حقيقية : وبعد عدة تصحيحات تم التوصل الى ذلك منذ ثلاثين سنة ، فأصبح بالامكان تلافي الأزمات الكبرى الماثلة لازمة 1930 ، لكن ذلك لم يبلغ تأثيرات السيطرة : استعملت النقود عادة لزيادة السيطرة أو لثبيتها .

د - تسجل العلاقات الدولية قبل كل شيء على مستوى المجتمعات المدنية التي تضعها على اتصال : يتبادل الناس السلع ، الخدمات ، يقرضون ويستقرضون ، ينشرون أفكاراً أو يفسرون ما كان مضموعاً في مكان آخر⁽¹⁴⁾ : تتزايد التدفقات من هذا النوع في عالمنا : تدعو قابلية حركة السلع والأشخاص والشفافية الكاملة ، الى حركات أكثر ومبادلات أوسع ؛ في معظم البلدان ، يتجاوز اتساع الدوائر الاقتصادية الدائرة الوطنية : التنقيش عن أفضل المصادر للمتولين ، عن اقتصاديات الحجم والوفورات الخارجية تدفع هكذا الى تخصص متزايد . تعمل الطرق الحديثة للتثقيف على اختفاء التضامات المحلية ، تتآكل البنى الوطنية وتدفع الى توحيد شكل التقنيات والارتباطات الايديولوجية ؛ هذا يعني أن أفعال التأثير تتكاثر من بلد الى بلد . ليس من اللازم التدخل مباشرة في مكان مجاور لإكراهه على التحول : تقضي المنافسة الاقتصادية على المؤسسات وفروع النشاط غير الملائمة للانتاجية الحديثة ؛ تنمو الأفكار المبذورة وتؤدي بالناس الى التساؤل عن أسس مجتمعهم . يشهد المبحر الدولي نمو أفعال التأثيرات الاقتصادية والثقافية المتعاضدة . تكاثر الشركات المتعددة الجنسية وبعضها يملك مجموع مبيعات (رقم أعمال) أعلى من الدخل القومي للدول الصغيرة ، هو المظهر الأكثر استعراضاً⁽¹⁵⁾ .

بالرغم من جهود التنسيق والاتفاقات الموقعة بين الدول ، فإن اختلافات النظام القانوني والعادة والأطباع ، تعطي لمبادرة الافراد مجالاً واسعاً على المسرح الدولي ، خلافاً لما هي الحالة على المسرح القومي ؛ يمكن الأخذ بهذه القاعدة أو تلك وقانون مقابل قانون بلد مجاور بطريقة تعطي المنفعة القصوى . ذلك أعطى الثروة للمنتج الحدودية كما

14. MERLE (Marcel), Sociologie des relations internationales, op. cit.

ALGER (Chadwick F.), The international relations of cities: an experimental framework for research and participatory learning, op. cit.

— The impact of cities on international systems, op. cit.

15. PALLOIX (Christian), L'économie mondiale capitaliste et les firmes multinationales, Paris, Maspero, 1974, 2 vol., 264-240 p.

جهاذنا ، وهو يعطي الآن الحيوية للأعمال الكبيرة المتفرقة على عدة بلدان : يضع تأثيرها عادة موضع الاهتمام ، السيادة الفعلية على مجمل أراضيها .

هـ - منذ جيل ، حد التأثير المتزايد للرأي الدولي كذلك من السيادة الوطنية : ستحضر اليوم تأثيره في القرن التاسع عشر ، لكنه كان يعني عندئذٍ الصدى في صحافة البلدان الليبرالية الكبرى ، لتجارب التجار ، البحارة والمرسلين الذين يقيمون في الخارج : لم يكن يعني قوة ذاتية ؛ لم يكن سوى وجه صغير لتأثير الأوساط المرتبطة بالتوغل الاقتصادي والثقافي للدول الأجنبية . في أيامنا هذه ، المعلومات التي تنتقل هي مستقلة كثيراً عن المشروعات أو الأديان . الآراء التي تكونها المصالح الرسمية للبعثات الدبلوماسية والقنصلية هي موضع اعتراض من الذين كانوا قد شاهدوا الأحداث بعين أخرى . منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تتعرض البلدان الليبرالية الى تأثير ثابت لحضر تأثيرها الاقتصادي والسياسي من كل الذين تحميمهم الانتلجانسيا (أهل الفكر) العالمية أناساً مرتبطين باليسار . إن انتصار فيتنام الشمالية هو نتيجة عمل الصحافة ، السينما ، الراديو والتلفزيون للبلدان الحرة أكثر مما هو نتيجة لأعمال جياب Giap . منذ توقيع اتفاقات هلسنكي ، برهنت البلدان الاشتراكية على قدرة السلاح الذي عرفت كيف تستعمله بضربة معلم ، ولكنه انقلب عليها: لقد عرفت أن سياسة الردع لا يمكن أن تكون منفذة بطريقة وحشية ونافرة عندما يكون الناس يدركون في الخارج ، ما يجري عندهم .

كذلك في هذا الإطار ، إن رقابة التنقلات بواسطة سياسة التأشيرة بشكل دقيق يقلل الشفافية ؛ إن إتفاقاتاً يقضي بحرية الانتقال يجعل من السهل تقابل التجارب . لكن وسائل الاتصال للبعيد هي كثيرة الفعالية بحيث أنه لا يمكن لبلد أن يتخلص على الدوام من حكم البلدان الأخرى .

الدول والنظام السياسي الدولي⁽¹⁶⁾

أ - تتضمن العلاقات الدولية ، بالإضافة الى الأعمال الخاصة والاتفاقات التي تجعلها ممكنة ، إجراءات توجهها ، تجربها ، تراقبها وتشجعها : على الصعيد الاقتصادي تسهر الدولة للاعلان عن منتجاتها وتسعى لتحتمي نفسها من المنافسة الخارجية بفرض رسوم جمركية أو نظام الحصص - لكن الاجراءات القمعية تخفض هامش التلاعب . في النطاق الثقافي ، تسمى الدولة جاهدة لتقدير عمل فنانها ، رؤسائها وسينمائيها ، لبيع براءات الاختراع التي تسجلها المختبرات والقاء الضوء على العمل الانساني لعلمائها .

16. MERLE (Marcel), Le système international, p. 405-461 de: Sociologie des relations internationales, op. cit.

في نشر معارف لغتها ، تجعل من السهل نشر نماذج سلوكها ، استهلاكها أو عملها السياسي وتدعم توسعها .

تقود العلاقات الدولية الدول للتقابل متعاونة ؛ كل دولة تسعى لأن تحمي أكبر نائذة من فتح مجالها وأن تحمي نفسها من النتائج الضارة لبعض الروابط . أن تكون هذه المواجهة الدائمة مؤاتية لانفجار التوترات والنزاعات ، ذلك واضح . اللجوء الى القوة مجلها عادة - لكنه مع كل ذلك استثنائي : حتى ولو أن السلام هو استمرار للحرب بطرق أخرى ، فهو الذي يسود عادة ؛ اليه تكرر الشعوب كل عنايةها : فهي لا تعترض على المفاوضات إلا عندما تفقد كل أمل بأن تحصل منها على أي ربح .

في معظم الأحيان ينتج النظام الدولي من المفاوضات ، لكن من أجل التوصل الى نتيجة مقبولة ، تكون النزاعات عادة خاضعة للتحكيم.. ضغط الدول الثالثة يساعد على القبول بالحل . المؤسسات الدولية المخصصة لمنع النزاعات أو لتسوية النزاعات . الحاصلة ، سواء أكانت جمعية الأمم أو الأمم المتحدة ، لم تقم بدورها المطلوب : فهي تعمل كمحكمة دولية للدول الصغيرة أكثر منها كمحاكم مسموعة . تنقصها القوة ؛ وهي مشلولة بسبب الفيتو المعترف به للقوى العظمى . تتم الحلول عادة بطريقة تجريبية .

منذ اللحظة التي تحققت فيها وحدة العالم في القرن التاسع عشر ، كان النظام الدولي مطلوباً وفقاً لجداين هما سيطرة بلد وتوازن القوى⁽¹⁷⁾ : قام على النظام التسلسلي الذي ولّدت القوة العسكرية ، السياسية ، الثقافية والاقتصادية - كما ارتفعت به الدول أو تكشف بمناسبة النزاعات ، لكن المنزلة الرفيعة للدولة هي مؤلدة للغيرة للدرجة تبعث على تحالف الدول الأخرى ضدها . توظف كل مهارة الذين يملكون المركز الأول نحو منع قيام تكتل متراص حولهم . حتى القرن التاسع عشر ، كانت أوروبا الغربية هي البارزة على المسرح - باقي العام هو التكملة في توازن القوى . تقاسمت إسبانيا والبرتغال الأرض وفقاً لمعاهدة تورديسيلاس Tordesillas ؛ غدت أسبانيا حكم العالم : وارغم تركز القوة الذي حققه شارل كانت Charles Quint مناوئيه كثيراً بحيث لم تحدث ردة فعل . الحرب ضد الامتداد الاسباني الذي شارك فيه فرنسيون وبروتستانت شغل كل نهاية القرن وانتهى بمعاهدة وستفاليا Westphalie . سلبت البلاد المنخفضة من البرتغال بعض إمبراطوريتها الاستعمارية ، لكنها لم تتوصل الى أن تلعب مثلها دوراً مسيطرأ على المسرح الدولي . لكن فرنسا لويس الرابع عشر هي التي حصلت على هذا

17. Ibid.

FRANK (André Gander), L'accumulation mondiale 1500-1800, Paris, Calmann-Lévy, 1977, 344 p. Ed. originale: Accumulating exploitation, 1977.

الشرف : ظهرت أطعمتها لا تقدر للقوى القارية ولم يجد الانكليز صعوبة في إثارة تكتلات استعملوها ضدها وانتهت الى احداث انحطاطها ، في حين أنهم نزعو منها ممتلكاتها في ما وراء البحار . كان يكفي بريطانيا العظمى أن تمارس سياسة التوازن على المحيط لتحفظ بتفوقها فأعادت ربط مختلف الشبكات ضد فرنسا النابليونية ، التي برهنت عن دورها في الصراعات في القرنين السابع عشر والثامن عشر . ثم كبحت فيما بعد انطلاق الأباطوريين الروسية والنمسية ، قبل أن تكتشف الأطماع البروسية وتتقرب من أعداء الأمم ، فرنسا وروسيا .

ب - يوجد منذ القرن السادس عشر ، نظام سياسي دولي على مستوى العالم ، لكنه لم يشتمل سوى على عدد قليل من الفرقاء : خرجت عنه بعض البلدان إما لأنها كانت بعيدة وواسعة جداً لم تتوصل إليها الأطماع الأوروبية ، مثل الصين وكوريا واليابان ، أو لأنها بقيت صعبة الوصول إليها بسبب وضعها القاري - وهذا كان واقع أفريقيا وقسم من آسيا . المجال الدولي هو حقل مفتوح لأطماع الذين يملكون أسلحة حديثة والملاحاة البعيدة ، والمدافع⁽¹⁸⁾ ، قبل أن يكون فيفساء من دول مستقلة ومتساوية . إذا كانت الأمبريالية بالشكل الذي كان معروفاً قديماً وفي العصور الوسطى ، قد اختفت مع تفتت المسيحية ، فهي قد ظهرت مجدداً في أميركا وأفريقيا ، وبعض أجزاء من آسيا ؛ وفي كل مكان يسهل الدخول اليه وفيه لا يمكن الوقوف في وجه المشروعات الأوروبية بررت العقيدة الدينية والشعور بتفوق الحضارة الغربية عملاً أحادي الجانب والاستيلاء على أراض تابعة ؛ تحولت كذلك الى مراكز شواطئ في القرن الثامن عشر . كان الاسبانيون الوحيدون الذين نجحوا في الاستيطان القاري المستمر والقوي لأميركا اللاتينية ؛ نظم الانكليز نموذجياً أميركا الشمالية ودخل الفرنسيون سريعاً الى قلب القارة . في القرن التاسع عشر ، تسارعت الحركة ، في وقت قصير كان قد تحقق اقتسام الأماكن التقليدية ؛ لكن في الأماكن البعيدة وحيث كثافة السكان كبيرة وتقف عقبة ، كما في الصين ، حلت الأشكال الاقتصادية للسيطرة محل الدخول العسكري ، بشكل أفضل من الاستيلاء المباشر .

النظام الدولي الذي ارتسم هكذا في القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر كان متدرجاً حول قطب أوروبي : كان هذا محكوماً بقوة تسلطية ، لكنه كان مكوناً من عدد

18. BAUMONT (Maurice), L'essor industriel et l'impérialisme colonial, Paris, Alcan, 1937, 611 p.
HOBSON (John A.), Imperialism. A study, Londres, 1902; nouvelle éd., Allen and Unwin, 1938, XXX-386 p.
LENINE, L'impérialisme, stade suprême du capitalisme, 1^{re} éd., 1917, Paris, Editions sociales, 1945, 125 p.

كبير من الوحدات المستقلة ومنافسة دائمة ، ومن محيط خاضع لأشكال حديثة للتنظيم الإداري عادة ، لكنها معزولة من كل سلطة مبادرة وإدارة .
 ج - أثبتت النزاعات الكبيرة للنصف الأول من هذا القرن أن مركز الثقل في العالم في طريقه للتغير : صعود القوة الأميركية ، يقظة روسيا والثورة السوفيتية ، انطلاقة اليابان الاستعراضية . . كلها دلت على أن الواردات الاقتصادية والعسكرية التي كانت قد وفرت التفوق الأوروبي هي اليوم موزعة على مجموع العالم المعتدل . لم تعمل الحربان العالميتان سوى على تسريع انحطاط لا مفر منه . بالاكثار من المجازر بتصفية جزء من الممتلكات الخارجية التي كانت تدعم سيطرتها السياسية بتأثير اقتصادي جازم ، انتحرت أوروبا بكل معنى الكلمة . مع ذلك لم يتخف النظام . أصبحت الولايات المتحدة الأميركية قوة تسلطية . في مقابل القوى البحرية - القوى القارية التي إنقسم بها منذ القرن السادس عشر تاريخ أوروبا ، حلت ريملاند Rimland ، امبراطورية بحرية أميركية وهارت لاند Heart land ، مركز قاري للرقابة من قبل الروس - النظم الشيوعية بالضغط⁽¹⁹⁾ .

إن نهاية الانتشار الأوروبي وانتشار الطرق الجديدة للعمل الاقتصادي ، الأيديولوجيات الجديدة والبنى الاجتماعية الجديدة عبر العالم ، جعل من الصعوبة الاحتفاظ بسيطرات سياسية مباشرة على البلدان التي كانت مستعمرة : في أقل من جيل ، التفاوت المتولد من التحولات التقنية للقرن السادس عشر والقرن الثامن عشر ، لم يعد موجوداً .

د - إذن وجد النظام السياسي العالمي نفسه مشوهاً بعمق في توازنه الجغرافي . هل يحتفظ على الأقل ببنيتة التقليدية ؟ هل هو موسوم بتفوق دولة تعترف لها الدول الأخرى بالقوة وتحشى التدخل ؟ لا . فقد حدث شيء جوهري . بإطلاقهم أول قنبلة ذرية على هيروشيما ، فرض الأميركيون أنفسهم على المسرح السياسي الدولي كقوة مهيمنة عظمى . لكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً . ما إن توصل الاتحاد السوفيتي بدوره لامتلاك السلاح النووي حتى برز توازن الرعب .

وبدلاً من أن يكون السلام مفروضاً بعمل آحادي الجانب من دولة مرهوبة من الجميع ، أصبح نتيجة تخوف الجميع من إذكاء نار حرب عالمية جديدة⁽²⁰⁾ . عرف

19. MACKINDER (Halford), The geographical pivot of history, op. cit.

MAHAN (amiral Alfred T.), The influence of sea-power upon history , op. cit.

20. BRETON (Philippe), CHAUDET (Jean-Pierre), La coexistence pacifique, Paris, A. Colin, 1971, 328 p.

VENEZIA (Jean-Claude), Stratégie nucléaire et relations internationales, Paris, A. Colin, 1971, 175 p.

المجتمعات المجزأة البدائية كما رأينا ، عدم توازنات من نفس النوع ، لكن بمستوى أقل بكثير وتهديدات أقل حدة مما هي للقنابل الذرية المكلمة⁽²¹⁾ .

نتائج هذا التحول الهام هي في طريق البروز واضحة . استلزم الأمر جيلاً حتى وعث الأمم القواعد الجديدة للعمل بما تسمح به وما تمنحه . وليس من الصعب على الدول العظمى أن تفرض على الدول الأخرى قواعد المبادلة الاقتصادية اللازمة للعمل الحر (الليبرالي) للاسواق والاقتسام العادل للنفع الدولي . تستطيع الدول الغنية بالموارد الأولية وبمصادر الطاقة أن تحول مواردها الى نقود بسهولة أكبر مما كانت عليه ، لأن الخوف من النزاع الدولي يحميها من اقتصاص زبائنها . هذه هي نهاية الاقتصادية الدولية ، وكذلك نهاية عهد كان العمل والتخصص التقني فيه معتبرين كأنهما الموردان الوحيدان المقبولان للثروة . يمكن للسلطة السياسية أن تتغير من جديد ، على المستوى الدولي ، في الاستثار الاقتصادي - في حين أن المذهب الغربي الأوروبي كان يقضي بعدم استخدام القوة إلا من أجل تسهيل عمل العوامل الاقتصادية البحتة .

ومن الباهر كذلك أن نقدر نتائج النظام الدولي الجديد⁽²²⁾ . شدة التهديدات التي تفرضها الأسلحة الذرية ، صعوبة إدارة الموارد المتناقصة شيئاً فشيئاً في عالم متخم بالسكان ، تستدعي بدون شك حكومة عالمية ؛ توازن الرعب يجعلها صعبة التحقق ، في حين أن المواجهات الأيديولوجية تعطي توترات العالم المعاصر حدة لا مثيل لها . النزاعات المحلية هي كافية لأن تضرع بالدم بشكل دائم قطعاً هامة من عالم اليوم .

هل توصلنا الى الخروج من نظام التسلط ؟ لو نظرنا الى عالم اليوم ، نشك في ذلك . ولا ينفع الندم : الموضوع الذي يطرح هو معرفة ما ستكون عليه جغرافية السلطة ، داخل الأمم كما على الصعيد الدولي ، خلال العشرية القادمة . يوجد إحساس بأننا سنعيش أزمة لم يسبق لها مثيل للبنى الاجتماعية ، وفي نفس الوقت ، ان نتوصل ، بعد عصر الانتقال من الحضارة التقليدية الى الحضارة المتقدمة ، الى مرحلة لتاريخ الأرض أكثر ثباتاً . هل نستطيع منذ اليوم أن نميز السبات التي سيتصف بها أجلاً تنظيم المكان الاجتماعي ؟

21. EVANS-PRITCHARD (E.E.), The Nuer of the Southern Sudan, op. cit.
BOHANNAN (Laura), Political aspects of Tiv social organization, op. cit.

22. SPROUT (Harold and Margaret), Towards a politics of the Planet Earth, New York, D. Van Nostrand and Reinhold, 1971, X-502 p.

خاتمة

كانت الأبعاد المكانية لوقائع السلطة مهمة . أبحرت الجغرافية السياسية مبكراً في تحليل الدولة ولم تعرف أبداً أن تشرح بدقة أجهزة العمل الحكومية وترابطها مع المجتمع المدني . كانت حصّة النفوذ ، الولاية والسلطة التي عبرت هذا المجتمع على هامش البنى السياسية تماماً مجهولة من معظم علماء الاجتماع والاقتصاد ومبالغاً فيها من الماركسيين الذين أهملوا أهمية الدولة ، صنعوا بنى عليا ، عاجلوا باحتقار متعال تقريباً . نفترض نظرة عادلة للمسائل أن يكون المدى والمسافة مأخوذتين بالاعتبار في كل تفسير للوقائع الاجتماعية ، وإن يوضع مكان لمفارقات البنى الاجتماعية .

مشكلة السلطة هي قبل كل شيء هي مشكلة تسير تدفق المعلومات الكثيفة ، هي ضرورية نظراً لأن التفاوت بين الفرقاء يولد رغبة متبادلة ويفترض إشرافاً ؛ ثم هي مشكلة النفوذ : الوصول الى الأفكار الجديدة ، تسلم مسؤولية الأرض أو وسائل الانتاج ، رقابة اليد العاملة ، السيطرة التي يوفرها الوصول الى وسائل الثقافة الشعبية ، كل ذلك يعطي البعض وسائل ضغط ويختصر حجم الاختيارات المقدمة للآخرين .

طالما أن الجماعات قليلة العدد ولا تشغل إلا حيزاً من الأرض ، فإن باستطاعة الناس أن يراقبوا بعضهم بعضاً ؛ هم يسهرون على أن لا يعتدي أحد على حقوق الآخرين ؛ يجمعون ممارسة السلطة تماماً صعباً حتى تبدو قبل كل شيء كأنها إكراه كما هي مكافأة أو شرف .

مثل هذه الأنظمة ، إذا بقيت أساساً مساواتية ، تستنفد الطاقة البشرية في عمل مستمر من الاشراف المتبادل ؛ تمنع تنظيم المجموعات الكبرى ولا تتيح الاستفادة من بعض المدافع المتصلة بالجماعة . عندما تبعث الرية المتولدة عن الوسواس أيديولوجيات

الشك وتنشئ جو القلق ، فالجاجة البدائية لا تتوصل حتى الى إشباع التطلع لسعادة أفرادها : فهي تعيش في الخوف من الأفعال السيئة وتنجر وراء الايديولوجيين الذين هم السحرة .

يقوم بناء الأماكن الفسيحة وإنشاء المجتمعات المتعددة على ترسيخ مناخ من الثقة والقبول بتسلسل ضروري لتوفير الاتصالات بأدنى كلفة ، وتنفيذ قرارات في عالم بعيد المدى . يفتح الدين عادة الطريق الى إنشاءات جديدة . يعمل على القبول بتبعية العالم الى كون قائم على نظام متناغم ، وتبعية الناس الى نمطي الساء على الأرض . الرؤساء هم قبل كل شيء شفعاء مفيدون للناس عند قوى عظمى غير طبيعية ، يخلصون بتضحيات متجددة وبشعائر يحفظون بأسرارها ، المجتمع الذي يتحملون مسؤوليته ، من التهديد الذي يتعرض له . السلطة التي يمارسونها تصبح شرعية : تمارس بدون عناء على أمكنته واسعة ويمكن أن تطبق على جماهير لا تحصى دون أن تفقد منعتها .

تأتي الحوادث الممكنة البيئية والاقتصادية عادة فتلجم ممارسة هذه الولاية وتدخل في الأنظمة السياسية التي تبنيها ، استقراراً جوهرياً . يبقى القسم الأكبر من الموارد مربوطاً بالأماكن التي أنتج فيها . ذلك يحد من المقتطعات الضريبية المحققة لمصلحة السيد ويفرض استهلاكاً محلياً . فجأة يتحرر مفوضو الأمير بسهولة من وصايته : فهم يقبضون مما يحصلون . لم تتعرض الملكية التقليدية بصورة عامة لأن تكون ولايتها موضع اعتراض ، لكن السلطة التي تمارسها كانت هشة . فهي مقروضة داخلياً بالاقطاعات والمتحيزين الذين ساهمت في إيجادهم أو في تقويتهم .

تدريجياً تمت عملية جعل الاقتصاد نقدياً ؛ لم تكن بحاجة لأن تكون شاملة حتى تتولد الدولة الحديثة . فيما بعد أصبح الحاكم مالكا وسائل كافية لإنشاء إدارة منظمة . عنده في كل مكان موظفون وهو يدفع لهم بطريقة تحفزهم على بذل الجهد . كان امتداد الدوائر السياسية قبل فتح العلاقات الاقتصادية وتعميمها : أصبح النظام السياسي مستقلاً ذاتياً : بدا كأنه مستقل عن دوائر المجتمع المدني الذي يسيطر عليه وينظمه .

السمة الصارخة لتنظيم المجتمع المدني هي في الواقع الاستمرار الملحوظ لبعض القواعد البسيطة حتى ماض قريب . النسب والمصاهرة ، تجمعات فئات السن ، الألقاب أو الجنس ، المبادلة الاقتصادية المحلية ، التحزب أو الانتهاء العام لطبقة شعبية أو لأخرى ، أو من طبقة أدنى لطبقة أعلى ، كل هذه الوقائع كانت موجودة في كل مكان . كل هذه الأشكال كانت بذاتها بسيطة ، وهي بدت طبيعية وآتية للذين عاشوها ، وتصوروا لها منهاجاً واخترقوا بها بدون عناء مجراها . لكنها كانت تشكل من

ضعف كبير في أهليتها لبناء عوالم في نفس الوقت متعددة ومتسعة . الرقابة المتبادلة الممارسة من أفراد كل مجموعة محلية انتهت من رسم وجه لهذه المجتمعات المدنية التي اختلطت بينها مع بنية الخلايا الصغيرة ذات التنظيم القطاعي للعالم القديم أو مع الجماعات المحلية للعالم التقليدي .

يرتبط الانتقال الى الدولة المعاصرة بتحول في الايديولوجيات وبارتقاء عميق للأسس البيثوية والاقتصادية لحياة الجماعات . في المذاهب اللامساوية التي عليها ارتكزت حضارات الأمم ، استبدل المفكرون السياسيون للاصلاح الديني والعقلانيون في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر فكرة المجتمع المكون من متساوين متحدين بعقد شامل أساس . لا يعود الانتهاء طبيعياً . فكرة التسلسل معتبرة - لكنها في تلك اللحظة مغلصة بالعقل : ذلك أنه باسم الجماعة الحاكمة يحكم الأمير الآن ، فليس سوى الوساطة أو رابطة الاتصال وهذا ينزع منه حريته ، لكنه يبرر تدخله في مجالات الحياة المتنوعة ؛ في النهاية ، يجب على دائرة المجتمع المدني أن تحمي تماماً أمام شمولية علم ومطلق صلاحية الحاكم الشعبي أو الذين يتكلمون باسمه : الأنظمة الكليانية هي كالأنظمة الليبرالية ، الثمرات المنطقية للمذاهب الجديدة . بينها النهايات لا تخصي ، الأهداف الأخيرة تنضم ، لكن الفوارق تنفجر كذلك . ترفض الدولة الليبرالية أن تدمج دائرة الأمر ودائرة الحياة العاطفية والدينية . تحاول أن تقيم الدولة على العمل الواعي والعقلي للجميع ؛ تتولد الدولة الكليانية من خلق يندمج مع فكرة المسيح المنتظر الثورية وتجعل الديني والسياسي غير منفصلين . نشاط الحكومة هو في الحالة الأولى بكاملها موجه نحو الفاعلية ؛ هو شيئاً فشيئاً أقل سياسة ، بالمعنى التقليدي للكلمة ؛ أقوام عاقلون يدركون بأنه من الأفضل الاحلال محل حكومة الناس ، وعمل الولاية والأمر البحث ، إدارة الأشياء : نتوصل الى نتائج أفضل مع تكاليف محتملة أكثر . في نفس الوقت تعيد السلطة الكليانية إعطاء كل فرد عن أعماله بعداً أيديولوجياً وتحوله الى مشروع لاعادة نموذج المجتمع . الرئيس هو في ذات الوقت تقني والكاهن الكبير لديانة غازية وإن كانت ملحدة ومدنية . القسم الأكبر من الحياة السياسية هو ذائب في احتفالات طقسية تتم من أجل تذكير الطبيعة الثورية للسلطة وتقيم بدون انقطاع الصفاء المهدد للمجتمع ؛ المجتمع هو مرصع بأماكن مقدسة ، تلك التي فيها الانتقال من النظام القديم الى النظام الجديد كان معلناً ، ومتأثراً بالموجة الثورية التي طردت المؤسسات التقليدية .

في المجتمعات الليبرالية كما في المجتمعات الكليانية ، دائرة المجتمع المدني هي مشوهة بعمق : فهي تترك شيئاً فشيئاً مكاناً للتنظيات ، لليبروقراطيات أي الى أنظمة

اتصال مجتمعية أكثر تركيياً من تلك التي هي لوقت حديث ، أكثر صعوبة على الفهم للذين يخضعون لها أو هم فيها أعضاء ، لكنها أكثر قدرة على جعل مجموعة تعمل بطريقة فعالة من السكان العديدين والمتفرقين في أماكن فسيحة . الفرق الجوهرية بين الشكليات للدولة الحديثة هي الطريقة التي فيها المجتمع المدني يكون متوازياً . في الأنظمة الليبرالية تسمح الاقتصادية بالتعبير تقريباً عن كل شيء بواسطة كمية وحيدة من القيم وترك لآليات السوق العناية بالتصحيحات الأولية . على مستوى المجتمع السياسي ، يشكل النظام التمثيلي حلقة من التفاعل يأتي عملها مكملًا تلك التي هي منفذة في كل سوق .

في المجتمع الكلياني ، نرفض أن نترك للمجتمع المدني أن يفتح بحرية ذلك لأن منه تنشأ الأضرار والتفاوتات للمجتمع التقليدي . تغطي الدولة معاً الدائرة السياسية ودائرة المجتمع المدني : يضاعف هذا الطلبات التي هو خاضع لها . فهو لا يملك من أجل القاء الضوء عليها سوى حلقة من المفعول الاجتماعي وهي تابعة للحزب الوحيد . هذا غير كافٍ للإعلام عن كل الاختيارات التي عليها أن تجريها ولأن تسمح برقابة سهلة وتطبيق قراراتها . كل السياسة تمهد في ذلك انحرافها . تسعى الدولة لتتلافى توسع أطر الحياة الاقتصادية ، الثقافية والاجتماعية بطريقة أفضل لتوفير الإشراف ؛ تشجع على الاحتفاظ ببعض القيم الثقافية التقليدية بمقدار ما يساعدها ذلك في استلام السكان . اختيار الوحدات العملاقة للإنتاج كما إرادة عزل كل بلد عن جيرانه ، كلها تحيى على نفس المنهج .

العالم المعاصر هو مغطى بالمواجهة بين نوعين من السلطة ، البنية الاجتماعية والجغرافية . ونسب فيها التحولات التي تؤثر على البلدان الخارجة بشكل ضار من الأطار التقليدي : بسبب النقص في بنية متنوعة تماماً للمجتمع المدني . فالأنظمة التمثيلية تمهد صعوبة في العمل فيه بطريقة مرضية . في كل مكان تقريباً ، نشهد انزلاقاً خطراً نحو الأشكال الكليانية . ولأجل ستكون المجتمعات الليبرالية مهددة بالتطور الجاري .

يكشف الفحص الدقيق عن أزمة عميقة أكثر عمومية للبنى المجتمعية للعالم المعاصر سواء تعلق الأمر بدائرة السياسة أو بدائرة المجتمع المدني كل شيء يتركز ، عند بناء مجموعات عديدة ومنتشرة في إتساعات كبيرة على القبول عبداً ولاية وعلى حسن سير التنظيمات التي يرجع إليها نهجها الدقيق . أسس النظام الاجتماعي الحديث هي اليوم موضع اتهام : الأيديولوجيات المساواتية هي كبيرة التناقضات والتي بُدِي بتقدير أهميتها . فهي تستند على فائدة الجماعة أو الفائدة المفهومة جيداً لكل فرد . 1 - في حالة أولى الحدود التي نرسمها بيننا وبين الآخرين ليس لها من مبرر : لماذا الأمة قبل المنطقة أو الانسانية ؟ ان الفلاسفة التاريخيين الذين كانوا مطعّمين في القرن التاسع عشر

بالإيديولوجيات المساواتية ، وأعطوا للأمم الأوروبية حدودها ، تجاوزوا الطريقة ، نحن اليوم أكثر تحسناً لصحة الثقافات الشعبية المحلية من الشمولية الباردة نوعاً ما التي يستخدمها أنبياء الأمة بلا انقطاع . 2- لجهة المنفعة الفردية جاء نجاح سياسة الرفاهية يتآكل الدافع النفسي ، كما سبق للحدين أن يبنوا ذلك منذ مدة بعيدة ، في المدى البعيد ان إخلاص الذين نحرهم بطعم مادي هو مرقى بأنماط التمتع المكتسبة وارتفاع معظم الشهيات .

في المنطق السليم ، تحكم الأزمة الإيديولوجية التنظيمات الكبرى للعالم الحاضر . البيثيون وأكثر المناهضين للثقافة هم متناسكون مع بعضهم عندما يشيدون بالعودة إلى الجماعة المحلية ، يحكمون على التكنولوجيا الحديثة ويعلمون بعالم يتفجر بالقرى المثالية . لكن حلمهم هو يوتوبيا مزدوجة : 1- لا يأخذون باعتبارهم العدد الحالي للشر والضغوطات الإيديولوجية الناشئة عن ذلك ؛ لا نرى جيداً كيف نستطيع الاحتفاظ بكثافة مرتفعة بدون أن نستعين سوى بتكنولوجيا خفيفة ؛ 2- يسبب الحلم البيثوي كذلك العنف للقسم الكبير من البشرية بالمقدار الذي فيه الناس ليسوا مستعدين لرفض المنافع المادية ، الثقافية والأخلاقية المتولدة عن الشمولية ، عن سهولة الاتصالات والمستوى المرتفع للحياة .

في المجتمعات الاشتراكية وفي بلدان العالم الثالث ، الأزمة هي مقنعة بالارتباطات الإيديولوجية التي تحرك الطاقات . عندما تقوم الثورة ، يكون الخير في المستقبل الذي نسعى لتحقيقه ، والشر في ماضٍ انتهينا من قطع علاقتنا به ؛ لكنه يبقى مقبلاً في غير مكان هو مكان البلدان التي ليس لها نفس المؤسسات ولا تشارك في نفس القيم ؛ بالإمكان دائماً توسل التهديدات التي تفرضها الامبريالية والرأسمالية حتى تربط شعباً بتماسكها هش . بالنسبة لبلدان العالم الثالث ، لا حاجة لوجود عدو إرثي قريب ، كما في إنكلترا ثم ألمانيا اللتين كانتا عدوتين لفرنسا منذ القرن الثامن عشر : الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا ، اللتان اشتركتا مباشرة أو غير مباشرة في توسع القرن الماضي ولم تعارضاً الاقتصاد الليبرالي ، هما مسؤولتان عن كل الأخطاء .

يتغذى الحس الوطني والاعتقاد الثوري بطريقة دائمة بمنظر الأنظمة المتخلفة ؛ بقلب المؤسسات ، وبالعاهات التي يجب تبنيها وبالخوف الذي يبعثه تسليح الدولة المتقدمة .

دلالات أزمة البنى الاجتماعية الكبرى بارزة للعيان . لا تستطيع النظم الكليانية جداً أن تجر إلى ما لا نهاية مواطنيها للإيديولوجية : تلزم مكافآت مادية . الناس هم حساسون لمستوى الحياة ، إذن تبذل جهوداً لتحسينه ، ويأتي وقت فيه تصبح الطاقة

المنفعة هكذا أقل كلفة شيئاً فشيئاً . وبما أن ضمان الاستخدام والتأمينات ضد المرض والحوادث باكراً فعالة ، فإن حفز الجهد ، يكتفي وقبل أن يكون في الأنظمة الأخرى بحيث أن البيروقراطيات تكون مفرغة من ديناميتها . ولكوتهم غير مهدين ، كما الأعمال الخاصة للأهم الليبرالية ، بخطر الافلاس ، فإن الذين يأخذونه على عاتقهم ليس لديهم المسؤولية الفعلية ؛ كذلك ليست لديهم أية وسيلة ضغط على المستخدمين المهملين أو المتبردين ؛ تندى عقلانية التنظيمات في هذه الظروف . تصبح البنية الفاعلة للأماكن الواسعة فيها صعبة ؛ في حين أن شعور الانتهاء - المألوف كثيراً عندما تنتج الاختيارات من إجراءات معقدة حيث كل فرد ليس مشتركاً سوى بالقليل - يتفاهم : الإشتزاز من العمل ليس خاصاً بالمشروعات الرأسمالية لدول أوروبا الغربية بالرغم من الالتزام بالجهد المخلص لكثير من الأطر والمتحيزين الشيوعيين ، فإن مجموع المجتمع يبدو غير معني بالمهام اللازمة لحياته .

في نظام فيه الدولة تمتص كلياً المجتمع المدني ، فإن أزمة هذا الأخير تهرز كل الجهاز البشري الوطني : المشاكل هي كبيرة الأهمية كتلك التي توجد في الديمقراطية الليبرالية . حتى ولو أن زوال المحبة تجاه المؤسسات السياسية تماماً هو أقل ظهوراً .

في بلدان العالم الثالث ، نحن في مرحلة فيها المنافع المستخرجة من تحديث الاقتصاد والمجتمع هي جوهرية ، بحيث أن التنبؤات المباشرة هي فضلى . يشهد على ذلك التصنيع السريع لبلدان آسيا الشرقية الجنوبية وقسم من إفريقيا وأمريكا الجنوبية . المنافسة التي تقوم بها هذه القوى الجديدة على البلدان الصناعية الكبيرة هي مرهوبة . بيد أن فناء المؤسسات التمثيلية ، الأحزاب الوحيدة والبيروقراطيات هو قريباً متوقع .

أيعني ذلك مشكلة مستعصية ؟ تطوراً عليه أن يقرض تباعاً كل البنى السياسية وكل البنى الاجتماعية في العالم ؟ نعم ويمقدار ما نكون فيه أيديولوجيات المساواة متعارضة مع التحقيقات الحالية للمجتمعات ، مهما تكن فوارقها الظاهرة ومستواها . لا بالتأكيد إذا كنا نقبل بأن نعطي لتحليل الوقائع الاجتماعية كل أبعادها ، طالما كنا نعمل على مجتمعات مجرمة ، مزروعة الدعم بدون امتداد ، نستطيع بسرعة ، تجاوز صعوبات التنظيم والقول أن الريبة المتولدة من عدم كمال المؤسسات هي مبررة بخيب الناس أو بظلم الأنظمة . عندما ندرك احتكاك المسافة ، صعوبة إقامة اتصالات والحصول على توافق الضمائر في مكان ممتد ، فإن المشكلة تتغير طبيعتها : هي ليست مسألة خير أو شر ، تغير كلي أو ركود غير متناهي ، لا يوجد حل كامل في عالم غير كامل ، فإما أن يتابع البشر التضحية بتنظيم المجتمع في سبيل البحث عن المثال الأسمى الممكن ، وإما أن يقبلوا لمصلحة الجميع ، عمل ولاية بلونها لا يوجد بناء سياسي قابل للحياة .

فهرست

الموضوع	الصفحة
مقدمة	5
مدخل	7
الفصل الأول : المجتمع والسلطة	15
جذور السلطة	16
المكان ، الحياة الاجتماعية والسلطة	19
الفصل الثاني : هندسة الأشكال الأولية للسلطة	26
السلطة البحتة والمكان	26
الولاية	30
التأثير الايديولوجي	34
التأثير الاقتصادي	37
الفصل الثالث : هندسة الأشكال المركبة للسلطة - البيان الاجتماعي	42
علاقات الفرد والمجتمع	42
العلاقات المجتمعية ، العلاقات غير الشخصية	44
العلاقات المجتمعية ، العلاقات ذات الطابع الشخصي	47
العلاقات المجتمعية ، المؤسسات السياسية	53
الفصل الرابع : البنية الاجتماعية واقتصاد السلطة	58
مشاكل التنظيم الاجتماعي	58
التنظيم وأبعاد الجسم الاجتماعي	62
مبادئ التصنيف	68

71	الفصل الخامس : جغرافية السلطة في المجتمعات القديمة
71	عوامل البنى الاجتماعية القديمة
80	النماذج الكبرى للبنى الاجتماعية للعالم القديم
97	الفصل السادس : البنية الاجتماعية للحضارات التاريخية
98	مبادئ التنظيم
105	الدولة
113	الاقطاعات ، المجتمعات النظامية
116	الدولة المدنية
123	الدولة الهيغلية
127	الفصل السابع : الأسس الايديولوجية للبنى الاجتماعية للعالم القديم
128	مصدر الايديولوجيات الاجتماعية ، العقد الاجتماعي
130	الصيغة الليبرالية للعقد الاجتماعي
139	الصيغ الثورية والكلانية للعقد الاجتماعي
147	الفصل الثامن : الدولة والمجتمع المدني في الأنظمة الليبرالية
154	بنية وتنظيم المجتمع المدني
165	دور النظام السياسي في المجتمعات الليبرالية
176	الفصل التاسع : الدولة والمجتمع المدني في الأنظمة الاستبدادية والكلانية
177	الاستبدادية ، الكلانية والانتقال الى المجتمع القديم
182	أشكال عمل الأنظمة الاستبدادية
184	عمل الأنظمة الكلانية
192	الفصل العاشر : السلطة والعلاقات الدولية
197	العلاقات الدولية والمجتمعات المدنية
202	الدول والنظام السياسي الدولي
207	خاتمة

هذا الكتاب

تطرح مجتمعاتنا اليوم وبقلق التساؤل حول السلطة . وقد تعددت المؤلفات التي تبحث في تحديد أصلها ، وأشكالها ودورها في العالم المعاصر ؛ إلا أنها أعمال تتناول للأسف مجموعات مجردة ، دون جذور بيئية ، دون مكان إقامة ، ودون حيز انتشرت فيه وتكوّنت كمجتمع .

« المكان والسلطة » يسعى نحو سدّ هذه الثغرة . من أجل رسم بنى جماعات عديدة ومتوزّعة في بلدان كبيرة ، يتعيّن أن نعرفها ، أن نجعلها تقبل بنا ، وأن نضمن تعاونها في مهامّ المراقبة والتفحص . ليس بمقدور التنظيم التراتبي الناشئ عن السلطة البحتة أن يتشعّ الترابط الضروري للمجتمعات الحديثة . الولاية هي ما يعطي الملائم الأيديولوجي الذي بدونها يتفكّك كلّ مجتمع متوسّع ، إلّا أنّ التوترات الناجمة عن تفاعل النفوذ والمهمنة تضع هذه الولاية غالباً موضع الشك .

تلعب الولاية إذاً دوراً جغرافياً أساسياً في عالمنا ؛ ويقدر ما تكون أنظمة الاعتقاد التي تستند إليها موضع شك ، نجد كلّ تقسيم العالم إلى مساحات كبيرة في مهبّ الريح .